

المجلس  
الاقتصادي  
والاجتماعي  
والبيئي



المملكة المغربية  
Royaume du Maroc

ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴷⴰⵎⴰⵏ  
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

# التقرير السنوي

2016







# التقرير السنوي 2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي





صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
أيده الله ونصره





# التقرير السنوي 2016

مرفوع إلى

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

من طرف

**نزار بركة**

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي



## مولاي صاحب الجلالة،

طبقا لمقتضيات المادة العاشرة من القانون التنظيمي رقم 128.12، المتعلق بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق ل 31 يوليو 2014، يشرفني عظيم الشرف أن أرفع إلى جنابكم العالي بالله، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس، المنعقدة بتاريخ 29 يونيو 2017.



## صاحب الجلالة،

طبقاً للمادة 10 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يشرفني أن أرفع إلى السدة العلية بالله التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2016، وهو التقرير الذي يتضمن رسداً وتحليلاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لبلادنا وجرداً للأنشطة التي أنجزها المجلس خلال هذه السنة.

لقد تميزت سنة 2016 بتقديم المغرب رسمياً لطلب العودة إلى الاتحاد الإفريقي، بعد نحو اثنتين وثلاثين سنة من الغياب. وقد تحققت هذه العودة سنة 2017 بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي والتي أعلنت فيها جلالتم : «لقد اختار المغرب سبيل التضامن والسلم والوحدة. وإننا نؤكد التزامنا من أجل تحقيق التنمية والرخاء للمواطن الإفريقي. فنحن، شعوب إفريقيا، نتوفر على الوسائل وعلى العبقرية، ونملك القدرة على العمل الجماعي من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا».

من جهة أخرى، اتسمت سنة 2016 بنجاح الدورة 22 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية (الكوب 22) المنعقدة بمدينة مراكش، والتي أكدت قدرة بلادنا على الاضطلاع بمسؤولية الإشراف على تظاهرة عالمية مخصصة لموضوع يكتسي طابعا حيويا لكوكب الأرض. وقد تم إحراز تقدم مهم خلال هذا المؤتمر، سيما من خلال تحديد سنة 2018 أجلاً لإعمال اتفاق باريس، بدل 2020، كما كان محددًا مسبقاً، بالإضافة إلى الرفع من حصة التمويلات الموجهة إلى مشاريع التكيف.

## صاحب الجلالة،

على المستوى الاقتصادي، اتسم السياق الدولي خلال سنة 2016 بنمو متباطئ لاقتصاد البلدان المتقدمة وبشكل خاص على مستوى أبرز البلدان الصاعدة والبلدان النامية. وبالموازاة مع ذلك، سجل المناخ الدولي أيضا تواصل تباطؤ حجم التجارة العالمية وتوجه بعض البلدان المتقدمة والصاعدة نحو التدابير الحمائية، فضلاً عن تواصل عملية إعادة توازن الاقتصاد الصيني الرامية إلى إعادة توجيه نمودجه للنمو نحو الاعتماد على الطلب الداخلي. على الصعيد الوطني، اتسمت سنة 2016 بضعف الأداء الاقتصادي، إذ عرف نمو الناتج الداخلي الخام تباطؤاً ملموساً بلغ 1.2 في المائة بعدما حقق 4.5 في المائة سنة 2015، وذلك في أعقاب تراجع القيمة المضافة الفلاحية بالنظر للنقص الكبير في التساقطات المطرية، الأكثر حدة طيلة 30 سنة، في وقت سجلت فيه القيمة المضافة غير الفلاحية نمواً جدياً متوسطاً.

غير أن هذا التطور يؤكد هشاشة الاقتصاد المغربي إزاء التقلبات المناخية، وإن أضحت هذه الهشاشة أقل حدة مقارنة مع الماضي، وذلك على الخصوص بفضل مواصلة الجهود المبذولة في إطار مخطط المغرب الأخضر من أجل مواكبة تحويل القطاع الفلاحي وبفضل المخطط الاستعجالي لمواجهة آثار الجفاف الذي تم إطلاقه سنة 2016.

ويظل نمو القيمة المضافة غير الفلاحية متواضعاً، رغم الانتعاش الطفيف الذي عرفه سنة 2016 بنسبة 2.2 في المائة عوض 1.8 في المائة خلال السنة السابقة. ويعزى ذلك بالأساس للتباطؤ الكبير على مستوى التصنيع والأداء الضعيف في قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات الاستخراجية، على الرغم من الانتعاش المسجل وما سُجل من تسارع طفيف للقيمة المضافة للقطاع الثالثي.

في هذا السياق، كانت مساهمة مكوّن «صافي الصادرات» في النمو سلبية سنة 2016، (-4.7 نقطة مائوية)، بعد مساهمة إيجابية سنة 2015. وبالمقابل، اضطلع الطلب الداخلي بدورٍ المُخفّف بالنسبة للاقتصاد الوطني. وفعلاً، فإنّ هذا الطلب ارتفع بوتيرة متسارعة إذ سجل 5.5 في المائة مقابل 1.9 في المائة في السنة الفارطة. علاوة على ذلك، كانت مساهمته في النمو إيجابية، أي 5.9 نقطة مائوية، عوض 2.1 نقطة سنة 2015.

وقد شكّل الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار العمومي وارتفاع وتيرة قروض التجهيز (ابتداء من شهر شتنبر)، العوامل المحرّكة الرئيسية لدينامية الطلب الداخلي في 2016. وبالفعل، فإنّ الاستهلاك النهائي للأسر، الذي ارتفع بنسبة 3.4 في المائة سنة 2016، استفاد من نسبة التضخم المنخفضة ومن ارتفاع عائدات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3.4 في المائة وارتفاع وتيرة قروض الاستهلاك بنسبة 5.4 في المائة، وذلك على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي عرفه مؤشر ثقة الأسر سنة 2016 بالقياس لسنة 2015. وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت نسبة الاستثمار، إذ سجلت 33.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2016، عوض 30.8 في المائة سنة 2015.

في هذا السياق، شهد الاقتصاد المغربي فقدان 37.000 منصب شغل، مقابل 33.000 منصب شغل جرى خلقها سنة 2015. وسجل قطاع «الفلاحة والغابات والصيد البحري» فقدان عدد صافٍ من مناصب الشغل بلغ نحو 120.000 منصب ما بين 2015 و2016، بسبب ضعف الموسم الفلاحي. غير أن سنة 2016 شهدت إحداث عدد صافٍ من مناصب الشغل فاق 20.000 منصب مؤدى عنه وحوالي 100.000 منصب شغل في إطار التشغيل الذاتي.

وفَضْلاً عن الجوانب المتعلقة بالظرفية، فإنَّ ضعف خلق فرص الشغل بالمغرب يكتسي طابعاً بنيوياً يتفاقم مع توالي السنوات. فعلى مدى الفترة 2003-2006، كانت نقطة نموٍ إضافية تُمكن من خلق أزيد من 38.000 منصب شغل في المتوسط. وقد انخفض هذا الأداء بصورة مطَّردة، إذ بلغ 25.000 منصب شغل لكل نقطة نمو طيلة الفترة 2007 - 2011 ثم 12.000 منصب شغل خلال الفترة 2012-2015.

في هذا السياق، اتَّسمت سنة 2016 بانخفاض معدل نشاط السكان البالغين سن الشغل إلى 46.4 في المائة، عوض 47.4 في المائة سنة 2015. ولا يزال معدل نشاط النساء آخذاً في التراجع، إذ بلغ 23.6 في المائة (16.6 بالوسط الحضري) مقابل 70.8 في المائة بالنسبة للرجال. من جهة أخرى، فإن أزيد من ثلثي العاطلين عن العمل هم عاطلون لأكثر من سنة، كما أنَّ 64.8 في المائة منهم تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة. وتجدر الإشارة إلى أن نسب البطالة في صفوف خريجي التعليم الجامعي العالي بلغت أكثر من 25 في المائة، فيما تتجاوز هذه النسبة في صفوف حاملي شهادات التكوين المهني 22 في المائة.

من جهة أخرى، عرفت المالية العمومية تحسناً طفيفاً خلال سنة 2016. إذ واصل عجز الميزانية منحاه التنازلي منتقلاً من 4.2 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2015، إلى حوالي 4 في المائة سنة 2016. غير أنَّ هذا المستوى من العجز يظلُّ أعلى من مستوى 3.5 في المائة كما ورد في قانون المالية. وقد تحقق هذا الانخفاض بفضل التحكم في النفقات الجارية وتعبئة أفضل للمداخيل الضريبية وذلك رغم ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع تسديدات الضريبة على القيمة المضافة، ومداخيل هبات دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت أقل من التوقعات، والوتيرة المستدامة لنفقات الاستثمار.

على صعيد الحسابات الخارجية، تفاقم العجز التجاري للسُّلع خلال سنة 2016 بحوالي 19.4 في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة، حيث بلغ 184.6 مليار درهم. ونتيجةً لذلك، فقد عرفت نسبة تغطية الواردات عن طريق الصادرات توقفاً للمنحى التصاعدي المسجل على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث تراجعت من 58.6 في المائة سنة 2015 إلى 54.8 في المائة سنة 2016، وذلك رغم ارتفاع عائدات السفر وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تراجعت بنسبة 28.2 في المائة خلال سنة واحدة، كما أنَّ الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج ظلت مستقرة تقريباً عند مبلغ 6.3 ملايير درهم، بعد ارتفاع هامٍ سُجِّل سنة 2015. وفي الوقت نفسه، تعرَّضت احتياطات العملة الصعبة بنسبة 12.1 في المائة في المعدل السنوي، لتصل إلى 252 مليار درهم في نهاية دجنبر 2016، أي ما يعادل حوالي 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

## صاحب الجلالة،

في ضوء هذه التطورات، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالعمل على تفادي انخفاض الطلب الداخلي وذلك بالنظر لآثاره المحققة للاستقرار الاقتصادي في إطار انتهاء سياسة مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية لضمان استقرار الأسعار ولدعم القدرة الشرائية.

كما يقترح المجلس إحداث آليات لتقليص تَقَلُّبِ دَخَلِ الساكنة القروية، من خلال تمويل مشاريع غير فلاحية في الوسط القروي كفيلة بخلق فرص الشغل وتحفيز الطلب المحلي إبان المواسم الفلاحية السيئة.

وبالموازاة مع ذلك، يوصي المجلس بتوسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية، من حيث عدد المقاولات المُحدَّثة، لتعويض ما يطبع القطاعات الجديدة من استعمال مكثف لرأس المال وكذا خلق مناصب شغل كافية كماً وكيفاً.

وعلاوة على ذلك، يوصي المجلس بالنهوض باقتصاد أزرق مُندمج يتجاوز قطاع الصيد ويرتكز على استغلال أمثل للموارد البحرية في مختلف القطاعات ذات الصلة بالبحر (صناعة السفن، تميمين الطحالب، استغلال الطاقة الريحية البحرية «الأوفشور»...)، بالموازاة مع النهوض بجهود البحث والتطوير وتوفير التكوين الملائم لمختلف مهن البحر.

## صاحب الجلالة،

على المستوى الاجتماعي، تضاعف تقريبا خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2014 متوسط مستوى عيش المغاربة، حيث انتقل من 8.300 درهم سنوياً إلى حوالي 15.900 درهم. كما عرف تسارعا في وتيرة نموه في الفترة 2007-2014 (3.6 في المائة) مقابل 3.3 في المائة في الفترة 2001-2007. وعلى نفس المنوال، تراجع معدّل الفقر النقدي من 15.3 في المائة سنة 2001 إلى 4.8 في المائة سنة 2014. كما بدأت الفوارق الاجتماعية على صعيد مستوى العيش في الانخفاض منذ سنة 2007، رغم أنها لا تزال مرتفعة نسبيا.

وفي ما يخص مجال التربية والتكوين، فقد تجلت أوجه القصور البنيوية التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين بحدّة أكبر خلال الدخول المدرسي برسم 2016. وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بتفاقم ظاهرة اكتظاظ الأقسام الدراسية والنقص البنيوي الحاصل في عدد المدرّسين الذي يزيد من حدته أعداد الأساتذة المحالين على التقاعد. وعلى الرغم من تراجع ظاهرة الهدر المدرسي مع توالي السنوات، إلا أنها ما زالت تشكل آفة تهدم 350.000 تلميذ في السنة. من جهة أخرى، أثارت النقاشات حول التوجّه المحتمل نحو فرض رسوم للتسجيل في التعليم العمومي المخاوف، لاسيما في صفوف الأسر محدودة الدخل، من احتمال وجود رغبة في التخلي عن مجانية التعليم العمومي وتفضيل القطاع الخاص، مما من شأنه أن يتسبب، حال اعتماده، في المزيد من الفوارق في الولوج لتعليم ذي جودة، خاصة وأن الفوارق بين السكان في مجال التربية تعد أكثر من تلك المسجلة في مجال الدخل (مؤشر جيني - التربية : 0.55 - الدخل : 0.38).

وفي المجال الصحي، تم إحراز تقدم مهم مكّن من ضمان ارتفاع أمد الحياة عند الولادة إلى 75.8 سنة في 2015 بدل 70.3 سنة في 2005. كما مكنت الجهود المبذولة من تحقيق تحسن طفيف في عدد الأسرة بالمؤسسات الاستشفائية مما سمح بتحقيق معدل سرير واحد لكل 1551 نسمة سنة 2015 عوض سرير لكل 1586 نسمة سنة 2014. غير أن القطاع ما زال يعاني من نقص حاد في الموارد البشرية يتّضح أكثر على مستوى مؤشر الكثافة الصحية التي تقدّر بنحو 1.5 عاملاً صحياً مؤهلاً لكل 1.000 نسمة سنة 2014، وهو مستوى دون العتبة الدنيا المحدّدة في 4.45 عاملاً صحياً لكل 1.000 نسمة الموصى بها في إطار أهداف التنمية المُستدامة. وبعد النقص في الموارد البشرية في قطاع الصحة أكثر حدّة في الوسط القروي، يضاف إليه النقص الموجود على مستوى التجهيزات الطبية وعدد الأسرة في المؤسسات العلاجية. وتعزى هذه النقائص أساسا إلى ضعف الميزانية المرصودة لقطاع الصحة والتي تبلغ 5.6 في المائة من ميزانية الدولة في حين يوصى على المستوى الدولي بتخصيص 10 في المائة من الميزانية الوطنية لهذا القطاع.

وبخصوص التغطية الصحية، بلغت تغطية الساكنة المغربية، بمختلف الأنظمة، حوالي 60 في المائة مقابل 53 في المائة المسجّلة سنة 2015. ويرجع هذا التحسن أساسا للتغطية شبه الكاملة للساكنة المستهدفة بنظام المساعدة الطبية (راميد) والشروع في تطبيق التأمين الصحي الأساسي للطلبة. ومن المنتظر أن يتواصل توسع نطاق هذه التغطية بفضل المصادقة في غشت 2016 على مشروع القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمّال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين



يزاولون نشاطا خاصا، ومصادقة مجلس الحكومة على مشروع قانون رقم 63.16، القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، من أجل تمكين أم أو أب المؤمن بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المأجورين وأصحاب المعاشات بالقطاع العام من الاستفادة من هذا النظام. وفي هذا السياق، مكن نظام المساعدة الطبية (راميد) من تغطية ما يزيد عن عشرة ملايين شخص مع نهاية 2016، كما أن أكثر من 6 ملايين شخص يتوفرون على بطاقات سارية المفعول. وشكّل الأشخاص في وضعية فقر 88 في المائة من المسجلين في نظام المساعدة الطبية.

غير أن معدّل تجديد بطاقات نظام المساعدة الطبية، في صفوف الأشخاص المصنّفين في خانة «هشاشة»، قد عرف في الآونة الأخيرة انخفاضا حاداً، وهو الأمر الذي قد يكون مرتبطاً بحجم المساهمة السنوية المطلوب أدائها من هذه الفئة من المستفيدين. من جهة أخرى، يكشف تقييم الخدمات العلاجية المقدمة للمستفيدين من نظام المساعدة الطبية في العديد من الجهات، سيما المحرومة منها، عن وجود جملة من الصعوبات المرتبطة بعدم الاستجابة لطلبات الحصول على العلاجات وعلى الأدوية، بالإضافة إلى أوجه قصور على مستوى توفير الخدمات المتخصصة أو الخدمات الجراحية وتوفير قاعات للعلاج مجهزة بمعدّات وأطر عاملة متخصصة، ممّا يحتم على المرضى الانتظار لأجل طويلة جداً من أجل الاستفادة من العلاج.

## صاحب الجلالة،

بخصوص المناخ الاجتماعي، تميزت سنة 2016 بمصادقة مجلس الوزراء، المنعقد في شهر شتبر 2016، على مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

وارتفع خلال هذه السنة عدد أيام الإضراب من 267.656 يوماً سنة 2015 إلى 497.484 يوماً سنة 2016، أي بزيادة قدرها 86 في المائة، رغم انخفاض عدد الإضرابات وعدد المقاولات الخاصة المعنية (حيث انتقل من 265 إضراباً في 221 مقاوله سنة 2015 إلى 218 إضراباً في 176 مقاوله سنة 2016). وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه خلال المدة ما بين 2010 و2015، لم يكن عدد أيام الإضراب يتجاوز قطّ 300.000 يوم. وتعدّ هذه الوضعية نتيجة مباشرة لغياب حوار اجتماعي مُمأسس ومُنظّم، كما تعكس صعوبة متزايدة في مجال الوساطة بين المقاولات والأجراء من أجل تصادي نزاعات الشغل الجماعية والوقاية منها.

من ناحية أخرى، وعلى مستوى الحركات الاجتماعية، شهدت سنة 2016 العديد من الحركات الاحتجاجية، أكثرها حدّة تلك التي شهدتها إقليم الحسيمة. وتعدّ هذه الوضعية مؤشراً ينبّه إلى أوجه النقص في مجال التنمية الذي ما زالت تُعاني منه بعض المناطق، علاوة على التأخر الحاصل في تنفيذ عدد من المشاريع المهيكلّة التي تمّ إطلاقها وفي التحسين الفعلي لظروف عيش الساكنة.

وفي ما يتعلق بالسكن، فقد قُدّر العجز في مجال السكن في 400.000 وحدة سكنية في نهاية 2016 مقابل 500.000 وحدة في سنة 2015. وفي الإطار ذاته، نجح برنامج «مدن بدون صفيح» في تحسين ظروف سكن نحو 100.000 أسرة خلال الفترة ما بين 2012 و 2016.

غير أن آليات التمويل المخصصة لتيسير الولوج إلى السكن الاجتماعي لفائدة الساكنة ذات الدخل المحدود أو التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة عرفت تراجعاً في سنة 2016. هكذا، استفادت من صندوق «فوغاريم» 12.700 أسرة، أي بانخفاض نسبته 11 في المائة في عدد المستفيدين مقارنة مع السنة الفارطة، كما أن عدد المستفيدين من صندوق «فوغالوج» انخفض بنسبة 6 في المائة.

## صاحب الجلالة،

فيما يتعلق بوضعية النساء، فإن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي أبدى المجلس رأياً بشأنه والذي يبقى دون مستوى التطلعات والانتظارات في مجال المساواة بين الجنسين، قد صادق عليه مجلس النواب في ماي 2016، في انتظار المصادقة عليه من طرف مجلس المستشارين؛ وهي الوضعية نفسها بالنسبة لمشروع القانون رقم 103.13، المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي صادق عليه مجلس النواب في يوليوز 2016.

وفي هذا الصدد، لم تعرف وضعية النساء تحسناً ملحوظاً، كما يؤكد ذلك ارتفاع حالات العنف ضد النساء بنسبة 13.8 في المائة وتراجع نسبة نشاط النساء، مما جعل المغرب يحتل المرتبة 137 من أصل 144 بلداً، على الرغم من تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016.

وفي مجال حماية حقوق الطفل، تميزت سنة 2016 بالمصادقة على مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وبإطلاق السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة. وسجل مركز الاستماع التابع للمرصد الوطني لحقوق الطفل 402 حالة اعتداء على الأطفال في 2016، يتعلق الثلثان منها باعتداءات جسدية وجنسية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تهم إلا الحالات التي تم التبليغ عنها لمركز الاستماع الذي أنشئ في 2015، وبالتالي فهي لا تعكس خطورة وضعية الأطفال ضحايا العنف وسوء المعاملة. ومن ناحية أخرى، تم تسجيل أزيد من 35.000 حالة زواج من قاصر في 2015، 99 في المائة منها في صفوف الإناث، من بينها 12 حالة زواج من قاصرات في سن 14 سنة.

وبخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة، صدر القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها في أبريل 2016. وهو القانون الذي شكل أيضاً موضوع رأي أنجزه المجلس. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن القانون الإطار لا ينص صراحة على الآليات الإدارية والقضائية لحق التظلم في حالة عدم احترام الحقوق، أو عند التمييز في حق هؤلاء الأشخاص، كما لا يحدد القانون الإطار من هي السلطات والإدارات العمومية التي تسهر على تطبيق مختلف التدابير المتخذة.

وفي السياق نفسه، فإن نحو 66.5 في المائة من الأشخاص في وضعية إعاقة، البالغ عددهم 1.7 مليون شخص (أي 5.1 في المائة من مجموع الساكنة حسب إحصاء 2014)، لا يتوفرون على أي مستوى دراسي، مقابل 35.3 في المائة من بين الأشخاص الذي لا يوجدون في وضعية إعاقة. كما أن نسبة انعدام النشاط في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة قد بلغت 86.6 في المائة.

وفي مجال الهجرة، وتنفيذاً للتعليمات الملكية السامية في هذا الشأن، أطلق المغرب في دجنبر 2016، عملية ثانية للتسوية القانونية لوضعية المهاجرين. وإلى حدود شهر مارس 2017، كانت هذه العملية قد عرفت إيداع 18.000 طلب تسوية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن وضعية المهاجرين المقيمين أو العابرين للتراب الوطني تستلزم بذل المزيد من الجهود على مستوى الإدماج والحماية والمساعدة الإنسانية ومكافحة كافة أشكال العنصرية إزاء المهاجرين. وبخصوص محاربة الجريمة، فقد شهدت السنة ارتفاعاً ملموساً في عدد الاعتقالات التي قامت بها قوات الأمن، والذي بلغ حوالي 466.997، أي بزيادة قدرها 23 في المائة مقارنة بما كان عليه الأمر في 2015. وتجدر الإشارة إلى أن 89.910 أشخاص من هؤلاء تم اعتقالهم في سياق قضايا تتعلق بالمخدرات. وحسب تقرير «مؤشر الأمن

العالمي»، فقد كلفت الجريمة والعنف المغرب حوالي 6.6 في المائة من ناتجه الداخلي الخام سنة 2016، رغم أنّ هذه الكلفة تظلّ أدنى من المتوسط العالمي، المقدر بـ 12.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

وإذا كانت هذه الأرقام تعكس تعزيز الجهود الرامية إلى المحافظة على النظام، فإنها تشير، أيضاً، إلى وجود منحى تصاعدي للأعمال الإجرامية، وهذا التطور يمكن أن يؤثر سلباً على رؤية المواطن إلى المسألة الأمنية.

## صاحب الجلالة،

في هذا السياق الاجتماعي، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى العمل على تحقيق مزيد من التكامل والإدماج الاقتصادي بين الوسطين الحضري والقروي، وإرساء مقاربة ترابية ناجعة لإستراتيجيات الإدماج الاجتماعي، من خلال الحرص على تعزيز إشراك الجهة في مختلف مراحل إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها.

كما يدعو المجلس إلى تشجيع الجهة على الاضطلاع بدور أكبر في قطاع التربية والتكوين، سيما من خلال عملية التمويل أو المشاركة في مراقبة التدبير الإداري للمؤسسات التعليمية. كما يوصي المجلس بإشراك قوي لجمعيات ممثلي أولياء التلاميذ والمجتمع المدني في تقديم المقترحات والتوجهات وتقييم المنظومة التربوية، وذلك في إطار عملية مُمأسسة ومنتظمة.

أما على مستوى القطاع الصحي، فإن المجلس يدعو إلى وضع آليات التمويل اللازمة من أجل توسيع نطاق الولوج إلى العلاجات وتحسين جودتها، وتحقيق توزيع مجالي منصف في إطار خارطة صحية مُلزمة وتدبير ناجع للعاملين في مجال العلاجات الصحية.

كما يتعين مواصلة تعميم نظام التغطية الصحية الأساسية، مع الحرص على إجراء عملية تقييم لهذا النظام، بما يكفل تدارك الاختلالات وتحسين آثاره على حياة المواطنين.

وفيما يتعلق بمكافحة كافة أشكال التمييز، يدعو المجلس إلى الإسراع بتنفيذ أحكام الدستور ذات الصلة وبتفعيل توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المُصمَّنة في تقاريره حول المساواة بين الجنسين. ومن جهة أخرى، فإن حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها تتطلب أعمال الإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة.

وبالنسبة للمناخ الاجتماعي، يدعو المجلس إلى تسريع وتيرة مأسسة الحوار الاجتماعي، من خلال متابعة منتظمة للعملية ووضع مؤشرات محددة وإرساء مقاربة مجالية للحوار الاجتماعي والمدني، بما يكفل ملاءمته على نحو أفضل مع الخصوصيات المحلية.

## صاحب الجلالة،

على المستوى البيئي، يمكن للمغرب أن يفتخر بنجاحه في تنظيم الدورة 22 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية "الكوب 22"، في شهر نونبر 2016 في مراكش.

وقد مكنت «الكوب 22» من تحقيق نتائج جد مرضية، لعل أبرزها تحديد سنة 2018 أجلاً للتنفيذ الفعلي لاتفاق باريس، أي قبل سنتين من الأجل المحدد مسبقاً. ومن جهة أخرى، تم تحقيق مكتسبات مهمة على مستوى تعبئة الموارد المالية، من خلال وضع خارطة طريق لتعبئة مبلغ 100 مليار دولار تتيح مزيداً من الشفافية والوضوح

بشأن موارد التمويل الثنائية ومتعددة الأطراف وتوظيفها. وتنص هذه الخارطة أيضا على الرفع من التمويلات العمومية الموجهة إلى البلدان النامية والهشة بنسبة 50 في المائة، إضافة إلى الرفع من حصة التمويلات الموجهة إلى التكييف، من 12.5 في المائة إلى 24 في المائة في أفق 2020.

أما فيما يتعلق بتعزيز القدرات، فقدت مكنت المفاوضات بين الأطراف من إطلاق عدد من المبادرات الهامة، من بينها على وجه الخصوص إطلاق «الشراكة حول المساهمات المحددة وطنيا» التي يرأسها كل من المغرب وألمانيا. وهي شراكة تهدف إلى مساعدة بلدان الجنوب على تحسين بلورة المساهمات المحددة وطنيا، وتسريع وتيرة الولوج إلى التمويل، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان في مجال مكافحة التغيرات المناخية.

كما تميزت «الكوب 22» بانعقاد قمة العمل الإفريقية الأولى، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وبحضور تمثيلية 50 دولة إفريقية.

وقد تجسدت العناية الخاصة التي حظيت بها القارة الإفريقية خلال «الكوب 22» في إطلاق العديد من المبادرات، منها «المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية»، التي أطلقها المغرب بدعم من 25 بلدا إفريقيا؛ ومبادرة «الأمن والاستقرار والاستدامة في إفريقيا»، التي أطلقها المغرب إلى جانب السنغال؛ ومبادرة «الماء من أجل إفريقيا»، التي اقترحها المغرب بدعم من البنك الإفريقي للتنمية.

وعلى الصعيد الوطني، شهدت سنة 2016 انطلاق العمل بمحطة «نورا» للطاقة الشمسية، باعتبارها مرحلة أولى من مشروع «نور ورزازات»، الذي يهدف إلى بلوغ قدرة إنتاج تصل إلى 580 ميغاواط بحلول 2018. وتندرج هذه الخطوة الجبارة في إطار التزام المغرب بالرفع من حصة الطاقات المتجددة في القوة الكهربائية القائمة، إلى 42 في المائة بحلول سنة 2020، ثم إلى 52 في المائة بحلول سنة 2030.

وفيما يتعلق بالموارد المائية، فإن المغرب يوجد حسب تصنيف المعهد العالمي للموارد ضمن 33 بلدا الأكثر تهديدا في العالم بالإجهاد المائي الحاد في أفق 2040. وبالفعل، يبلغ حجم المياه المتجددة للفرد الواحد حوالي 700 متر مكعب، ويمكن أن تعرف هذه الكمية انخفاضا يصل إلى 500 متر مكعب للفرد الواحد بحلول سنة 2030، بضغط من التغيرات المناخية والنمو الديمغرافي والتمدن وتزايد النشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يشيد المجلس بإصدار القانون المتعلق بالماء وبمواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، وكذا بالتقدم المستمر في تنفيذ المشاريع ذات الصلة بمعالجة المياه العادمة والتطهير السائل وتحلية مياه البحر. وتندرج هذه السياسات العمومية، إلى جانب غيرها من التدابير الموازية الرامية إلى حماية البيئة في بلادنا، في سياق اقتصاد دائري، قائم على إعادة ترمين الموارد وإعادة استخدامها على النحو الأمثل.

وبخصوص تدبير النفايات المنزلية، فقد انتقلت نسبة جمع النفايات بطريقة مهنية من 44 في المائة سنة 2008 إلى 82 في المائة سنة 2016، في حين بلغت نسبة طمر النفايات 40 في المائة سنة 2016، عوض 11 في المائة سنة 2007. فضلا عن الجمع، فإن عمليات التثمين الطاقوي في مطارح فاس ووجدة تمكن من إنتاج كهربائي يصل إلى 30.000 كيلواط في اليوم من أجل الإنارة العمومية.

وفي هذا الإطار، يتعين إدماج المساهمة المحددة وطنيا لبلادنا من أجل تحقيق الأهداف المناخية المسطرة في إطار «الكوب 22» في السياسات العمومية. كما ينبغي الإسراع في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومواصلة تكثيف الجهود المبذولة في مجال تدبير الموارد المائية.

كما يدعو المجلس إلى مراعاة المخاطر المناخية في التخطيط العمراني على نحو أفضل، وخاصة على مستوى وثائق التعمير وتصاميم التهيئة العمرانية وتصاميم التنقل الحضري.

ومن ناحية أخرى، يدعو المجلس إلى اكتساب خبرة وطنية متينة في مجال الطاقات المتجددة وفي الصناعات ذات الصلة، من أجل تجنب أن تفسح التبعية في مجال الطاقات الأحفورية المستوردة مكانها لتبعية تكنولوجية متزايدة في هذا المجال. كما يتعين تحسين الأداء في مجال النجاعة الطاقية.

## صاحب الجلالة،

اعتباراً للإمكانات الواعدة التي يتيحها المجال الرقمي، فقد جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من موضوع «التحول الرقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة» محوراً موضوعياً لتقريره برسم سنة 2016.

والواقع أن الرافعة الرقمية ليست فقط عامل تسريع قوي لتحسين الخدمات لفائدة المواطنين، بل هي كذلك وسيلة فعالة لمحاربة الرشوة ولتقليص نطاق السلطة التقديرية للإدارة.

ومن جهة أخرى، فإن انخراط الفاعلين الوطنيين في رقمنة الإدارة والمرافق العمومية من شأنه أن يشكل فرصة حقيقية لتطوير جانب كبير من الاقتصاد الوطني.

ولبلوغ هذه الغاية، يوصي المجلس ببلورة مقاربة شمولية ومتجانسة من أجل بلوغ مستوى جديد لرقمنة المرافق العمومية، بما يكفل تحقيق الإنصاف والشفافية والنجاعة على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، سيما من خلال تفعيل ميثاق المرافق العمومية الذي ينص عليه الدستور وإحداث هيئة قيادة مؤسسية خاصة.

كما يتعين تفعيل حقّ المواطن في الحصول على المعلومات، سيما من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي حول الحق في الحصول على المعلومة كما كرسته أحكام الدستور، وإحداث مرصد لجودة الخدمات في المرافق العمومية.

ومن ناحية أخرى، يوصي المجلس بتدبير الثقة الرقمية، من خلال وضع إطار تنظيمي خاص يتيح التثبت من صحة الوثائق الإدارية المرقمنة، ووضع تعريف وحيد لكل مواطن، وتعميم الولوج إلى التوقيع الإلكتروني، واعتماد نظام للعناوين الإلكترونية المؤمنة.

وفضلاً عن ذلك، يدعو المجلس إلى استغلال الفرص التي يتيحها التحول الرقمي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام في خدمة المواطن، سيما من خلال تشجيع الأنشطة المتعلقة بالمعطيات الضخمة (Big Data)، وبالذكاء الاصطناعي، وبتشجيع نمو العمليات التجارية المباشرة عبر منصات رقمية «على شاكلة خدمة أوبر» داخل الاقتصاد، وبالطباعة ثلاثية الأبعاد؛ كل ذلك في إطار رؤية استراتيجية طموحة تمكن من إرساء نظم مبتكرة تدعمها منظومة تكوين ملائمة وآليات تمويل مناسبة.

## صاحب الجلالة،

بخصوص الأنشطة التي أنجزها المجلس، تميزت سنة 2016 بتنظيم المجلس، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لقمة فاس للضمان من أجل المناخ بمشاركة أزيد من 240 شخصية وطنية ودولية تمثل ديانات ومشارب روحية وفلسفية مختلفة.

وخلال سنة 2016، أنجز المجلس، في إطار الإحالات الواردة من مجلس النواب، رأيين اثنين حول مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛ ومشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وفي إطار الإحالات الذاتية، أنجز المجلس ثمانية تقارير وسبعة آراء تتعلق بالمواضيع التالية: المقابولة الذاتية؛ فعليّة حقوق الطفل؛ المساواة بين النساء والرجال؛ الجانب الاجتماعي؛ وضع ودينامية الحياة الجمعوية؛ المسؤولية المجتمعية للمنظمات؛ اقتصاديات الثقافة؛ متطلبات الهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية؛ إضافة إلى التقرير السنوي برسم سنة 2015؛ وتقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب (1999-2013) الذي يأخذ بعين الاعتبار الرأسمال غير المادي. وقد تمت المصادقة بالإجماع على مختلف هذه التقارير والآراء التي أنجزها المجلس برسم سنة 2016.

وبالنسبة لسنة 2017، سَيَنَكَّبُ المجلس، إضافة إلى إعداد التقرير السنوي، على دراسة موضوعات: السياسة الصناعية للمغرب؛ المبادلات الاقتصادية بين المغرب وباقي البلدان الأفريقيّة؛ النظام العقاري والرصيد العقاري؛ المناولة؛ الهجرة وسوق الشغل؛ الحماية الاجتماعية؛ المدن المستدامة؛ التكنولوجيات والقيم؛ المحتوى الثقافي والإعلام؛ وسياسة السكن في الوسط القروي.

تَلَكُّمًا، يا صاحب الجلالة، العناصرُ الرئيسيةُ لتقرير المجلس حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا وحول الأنشطة التي نفذها المجلس خلال سنة 2016.

## تمهيد

طبقاً للقانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يتضمن التقرير السنوي للمجلس تحليلاً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلدنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2016.

وفي هذا الصدد، أنجز المجلس تحليلاً للتطورات الأساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو تحليل يعبر عن وجهة نظر المجتمع المدني المنظم والغني بتعدد الحساسيات والتجارب المهنية والاجتماعية لمختلف الفئات المكونة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويقترح المجلس، انطلاقاً من هذا التحليل، مجموعة من التوصيات أعدت وفق مقاربة تشاركية مندمجة مع التركيز على نقاط اليقظة الأساسية.

واعتباراً للأهمية التي يكتسيها المكون الرقمي، فقد جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من موضوع «التحول الرقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة» محوراً موضوعاتياً لتقريره برسم سنة 2016. والواقع أن الرافعة الرقمية ليست فقط عامل تسريع قوي لتحسين الخدمات لفائدة المواطنين، بل هي كذلك وسيلة فعالة للقضاء على الرشوة ولتقليص نطاق السلطة التقديرية للإدارة.

وفي القسم الثالث، يقدم المجلس تقريراً عن أنشطته برسم سنة 2016، وأيضاً خطة عمله لسنة 2017.

ولعل أهم ما ميز سنة 2016، بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، هو إعداد الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب (1999-2013)، وذلك وفقاً للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الواردة في خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2014. كما تميزت سنة 2016 بتنظيم المجلس، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لقمة الضمائر من أجل المناخ بمدينة فاس، إضافة إلى سلسلة من التظاهرات التي نظمها المجلس في إطار الأنشطة الموازية للمؤتمر متعدد الأطراف للتغيرات المناخية "الكوب 22" الذي انعقد بمدينة مراكش.





## القسم الأول

# الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي





## 1 أهم التطورات

### 1.1 المحور الاقتصادي

#### 1.1.1 المحيط الاقتصادي الدولي

اتسمت الوضعية الاقتصادية العالمية خلال سنة 2016، في ضوء التطورات الأخيرة، بالهشاشة، في ضوء غياب كبير لوضوح الرؤية بالنسبة للأفاق على المدى القصير والمتوسط. ويعود الأداء الضعيف للاقتصاد العالمي خلال هذه السنة أساساً إلى الركود الذي عرفته الطرفية في الاقتصاديات المتقدمة، وسيما بالولايات المتحدة ومنطقة اليورو، إضافة إلى مسلسل إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني والتباطؤ المسجل في التجارة العالمية. كما أنّ طلب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وارتفاع أسعار البترول وتزايد النزعة الحمائية وبعض الاتجاهات السياسية التي اعتمدت مواقف «شعبوية» في بعض البلدان المتقدمة، شكّلت أبرز عوامل الشكوك على الصعيد الدولي سنة 2016.

#### • نمو عالمي هش وفي تباطؤ طفيف سنة 2016

عرف الاقتصاد العالمي، سنة 2016، نمواً متباطئاً تراجع إلى 3.1 في المائة، بعد تسجيله معدّل 3.4 في المائة سنة من قبل. وقد سجّل هذا التباطؤ رغم الانتعاش الطفيف الذي تحقّق خلال النصف الثاني من السنة. علاوة على أنّ هذا التباطؤ همّ البلدان المتقدمة (من 2.1 في المائة إلى 1.7 في المائة) أكثر ممّا همّ البلدان الصاعدة أو البلدان النامية، التي ظلّت وتيرة نموّها شبه مستقرّة في المتوسط (من 4.2 في المائة إلى 4.1 في المائة). وعلى صعيد البلدان المتقدمة، فإنّ الاقتصاد الأمريكي، الذي عانى منذ بداية السنة من ركود الاستثمار وتقلبات السوق المالية، انتقل معدّل نموّه من 2.6 في المائة سنة 2015 إلى 1.6 في المائة سنة 2016، على الرغم من تجدد ثقة المقاولات الأمريكية في توقعات الطلب خلال النصف الثاني من السنة. ومن جانبها، سجّلت منطقة اليورو تباطؤاً أقلّ حدة في 2016، حيث انتقل معدّل نموّها من 2 في المائة إلى 1.7 في المائة. غير أنّ تباطؤ النمو الأوروبي قد خفّف من حدّته تسارع وتيرة النمو في ألمانيا، التي استفادت من تحسّن الطلب الداخلي، وبصورة أقلّ في إيطاليا، فضلاً عن استقرار النمو في إسبانيا فوق 3 في المائة. ومن جهته، فإنّ الاقتصاد البريطاني قدّ 0.4 نقطة نموّ مقارنة مع السنة السابقة. وهو تباطؤ يظلّ مع ذلك أدنى مما كان متوقّعا، على الرغم من الشكوك التي أثارها طلب خروجها من الاتحاد الأوروبي. أمّا بالنسبة للاقتصاد الياباني، فقد سجّل تباطؤاً طفيفاً في 2016، إذ تراجع معدّل نموّه من 1.2 في المائة إلى 1 في المائة من سنة لأخرى. وتجدر الإشارة، كذلك، إلى أنّ التباطؤ الذي عرفته العديد من البلدان المتقدمة مرده أيضاً إلى عوامل بنيوية. يتعلق الأمر خاصّة بوضعية الاقتصاد في منطقة اليورو التي تعاني، منذ سنوات، من الآثار السلبية لضعف نموّ الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج ولشيخوخة الساكنة، على الناتج الداخلي الخام. وبالتالي، ورغم السياسات الطرفية للإنعاش الاقتصادي، فقد ظلّ النمو في معظم البلدان المتقدمة دون مستوى الإمكانيات، كما ظلّت نسبة البطالة أكثر ارتفاعاً من مستويات ما قبل الأزمة.

وفيما يخص البلدان الصاعدة والبلدان النامية، فإنّ الوضعية جدّ متباينة. فقد سجّل الاقتصاد الصيني تباطؤاً للسنة السادسة على التوالي، بنسبة نموّ بلغت 6.7 في المائة خلال سنة 2016، بعد أن كانت تبلغ 6.9 سنة 2015. ويعكس هذا التوجّه، من بين ما يعكس، الآثار الناجمة عن عمليّة إعادة توازن نموذج النموّ الصيني التي انطلقت منذ سنة 2010. لكن يبدو جلياً أنه رغم هذا التباطؤ التدريجيّ المسجل، فقد ظلّ النموّ الصيني أعلى من المعدّل العالمي، ويعود ذلك بالخصوص إلى مواصلة دعم السياسات الماكرو-اقتصادية للبلاد. وبدوره، فقد عرّف الاقتصاد الهندي تباطؤاً قوياً من 7.9 في المائة إلى 6.8 في المائة ما بين سنتي 2015 و2016. ويُعزى ذلك على وجه الخصوص إلى (أ) التآثر السلبي المؤقت للاستهلاك، في أعقاب المبادرة الهندية الرامية إلى التقليل من الاستعمال النقدي في المعاملات قصد الحدّ من التهرب الضريبي والرشوة، و(ب) إلى ضعف الاستثمار. ومن شأن تباطؤ النمو في الهند أن يودّي إلى تفاقم وضعيّة البطالة التي تعاني منها البلاد، سيما مع الضعف البيئي لمحتوى النمو من التشغيل. أما بالنسبة لوضعية روسيا، فقد عرفت تراجعاً في وتيرة الركود من 2.8- في المائة سنة 2015 إلى -0.25 في المائة سنة 2016، وبالتالي بإمكانها، حسب صندوق النقد الدولي، العودة إلى تسجيل معدلات نمو إيجابية بدءاً من سنة 2017. ويعود ذلك إلى الانتعاش الطفيف الذي عرفته أسعار البترول، والاستعادة التدريجيّة للثقة، وإلى الظروف المالية التي باتت تتسم بمرونة أكثر. ومن جانبها، تواصل البرازيل معاناتها من واحدة من أقوى فترات الركود التي سجّلتها منذ سنة 1990، وذلك للسنة الثانية على التوالي، أي 3.6- في المائة، سنة 2016، بعد 3.8- في المائة سنة 2015. وتعكس هذه الوضعية، في الواقع، الهشاشة البيئية التي تعاني منها البلاد على المستويات السياسية والمؤسّساتية والاقتصادية. ومع ذلك، فإنّ التوقعات خلال السنوات القادمة، تبدو إيجابية أكثر، حسب طبعة أبريل 2017 من توقعات الاقتصادات العالمية. وهو تحسّن يظلّ رهيناً بمدى قدرة البلاد على تسريع وتيرة الإصلاحات. كما أنّ منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا، من جهتها، عرفت تطوّرات جدّ متباينة بين البلدان المصدّرة للبترول، التي سجّل البعض منها تباطؤاً، بسبب المستوى المنخفض لسعر البرميل الواحد خلال السنة، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، في حين أنّ بلداناً أخرى تأثرت اقتصاداتها سلباً بتداعيات عدم الاستقرار الجيو-سياسي والمشاكل الأمنية، سيّما ليبيا واليمن.

وبخصوص أفريقيا جنوب الصحراء، التي باتت تُعتبر في السنوات الأخيرة بمثابة محرّك بديل للنمو العالمي، فإنّ الوضعية تكشف عن وجود تطوّرات ذات سرعات متعددة، بحسب ما إذا كانت البلدان المعنية تنتمي إلى البلدان المصدّرة للمواد الأولية أم لا. وبالفعل، فقد تراجع معدّل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء سنة 2016 إلى 1.4 في المائة بعد تسجيله معدّل 3.4 في المائة في السنة السابقة، وهو أضعف أداء على مدى السنوات العشرين الأخيرة. إضافة إلى ذلك، يظلّ هذا المعدل أدنى من معدّل النمو الديمغرافي، الأمر الذي يعوق تطوّر الدخل الفردي على صعيد القارة. وبالنسبة للبلدان المصدّرة للبترول، فإنّ اقتصاداتها تأثرت بالمستوى المنخفض للأسعار الدولية، وما زالت لم تتمكّن بعد من العودة إلى التحسّن، حيث إنّ معدّل نموّها انتقل من 2.6 في المائة، سنة 2015، إلى 1.3- في المائة سنة 2016. وتصدّق الملاحظة نفسها كذلك على البلدان المصدّرة لباقي المواد الأولية الأخرى. وتعدّ نيجيريا وأنغولا وجنوب أفريقيا البلدان التي عانت أكثر من غيرها من هذه الوضعية في المنطقة، وهي التي جرّت النمو في أفريقيا جنوب الصحراء إلى مستوياته الدّنيا.

وبالمقابل، فإنّ العديد من الاقتصادات، من بين البلدان الأقلّ اعتماداً على صادرات الموارد الطبيعية، قدّ واصلت تسجيل معدلات نمو مستقرّة، رغم تباطؤ طفيف بالمقارنة مع السنة الماضية، سيّما بسبب وجود محيط دولي غير ملائم. وقد سجّلت هذه البلدان، في المتوسط، معدّل نموّ بلغ نحو 5.5 في المائة سنة 2016، مقابل 6 في المائة خلال السنة السابقة. وقد كان التباطؤ تدريجياً في هذه البلدان المستوردة للبترول، وذلك بفضل

الآثار الإيجابية لانخفاض الفاتورة الطاقية، وكذلك بفضل نتائج الاستثمارات الهامة في البنيات التحتية. ومن بين البلدان التي سجلت أعلى مستوى من الأداء، توجد الكوت ديفوار والسنغال ورواندا وإثيوبيا وكينيا.

غير أن التباطؤ في أفريقيا جنوب الصحراء لا يعود فقط إلى الصدمات الاقتصادية الخارجية، بقدر ما يعود كذلك إلى التأخر الذي عرفته العديد من بلدان المنطقة على مستوى الانخراط في سياسات ماكرو-اقتصادية تُفضي إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي، مثلما يعود إلى انعدام فعالية التدابير المتخذة، سيّما في مجال السياسة المالية وأسعار الصرف، خاصّة في البلدان المصدّرة للموارد الطبيعية. وبالتالي، فإنه لا يمكن تحقيق انتعاش اقتصادي فعليّ إلا إذا تمكّنت السلطات العموميّة في البلدان المعنية من تحقيق استهداف أفضل للعمليات المتعلقة بالسياسة المالية، ومن الحدّ من التدخل المفرط في سوق الصّرف، وكذا من الولوج إلى مصادر التمويل بشروط أكثر مُرونة، أو إعادة بناء الاحتياطات الضرورية لتطبيق سياسة مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية إذا لزم الأمر. وفي الوقت نفسه، لا يمكن الحدّ من هشاشة اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء إلا إذا تمكّنت هذه الاقتصادات من تنويع بنياتها الإنتاجية والتصديرية، وذلك تجنّباً للآثار السلبية الناجمة عن ما يسمّى «بنقمة الموارد الطبيعيّة». كما تتطلّب هذه الاقتصادات مواصلة الإصلاحات في مجال الحكامة وتحسين مناخ الأعمال ومحاربة الفقر والفوارق على مستوى الدخل، من أجل ضمان طلب داخليّ قويّ، كما تتطلّب في الأخير البحث عن تطوير الاندماج التجاري بين البلدان الأفريقية، الأمر الذي من شأنه أن يؤديّ إلى تجنّب الوضعية غير المتجانسة التي تعرفها القارة، بوجود نمو متعدد السُرعات.

#### • البترول: مزيد من الشكوك وانتعاش طفيف للأسعار بعد إعلان دول الأوبك

بدأت الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول منذ صيف 2014، تلقي بظلالها على معظم الدول المنتجة. وتجلّى هذه الآثار في تقلص حجم الاحتياطات من العملة الأجنبية، وتراجع الاستثمارات، علاوة على الشروع في تطبيق سياسات التقشف المالي في العديد من البلدان المصدّرة للبترول. وأمام هذا الوضعيّة، توصلت بلدان الأوبك إلى الاتفاق في 30 نونبر 2016 بفيينا، القاضي بخفض إنتاجها اليومي إلى 32.5 مليون برميل للمرّة الأولى منذ سنة 2008.

وقد تمّ الإعلان عن الشروع في خفض الإنتاج اليوميّ ابتداءً من سنة 2017 ليمتدّ إلى مرحلة أولى مدّتها 6 أشهر. وبالتالي، فإنّ النتيجة المباشرة، التي يمكن أن تُعزى إلى تفاعل سيكولوجي للأسواق، كانت هي الارتفاع المحدود في سعر البرميل الذي انتقل، في حالة البرينت Brent، من 47.5 دولاراً إلى 54.46 دولاراً، ما بين 30 نونبر و2 دجنبر 2016. واعتباراً من نهاية دجنبر 2016، استقرّ سعر البرينت عند 55.68 دولاراً للبرميل الواحد.

ورغم هذا التفاعل، فإنّ التوقعات على المديين القصير والمتوسط تظلّ غير واضحة المعالم، ويبقى احتمال ارتفاع الأسعار ضعيفاً جداً. والواقع أنّه بصرف النظر عن الاحتياطيّ الأمريكيّ من البترول، هناك عدة عوامل يمكنها أن تعوق ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية. ذلك أنّه لا بدّ من التأكيد، في المقام الأوّل، على أنّ نجاح هذا الاتفاق يبقى رهيناً بمدى التزام أعضاء الأوبك على المدى البعيد، ودول أخرى كذلك مثل روسيا، بخفض الإنتاج مع الاحترام التام لبنود الاتفاق. وبالمقابل، إذا ما اقترب السعر من عتبة 60 دولاراً، فإنّ عدداً من منتجي البترول الصّخري، سيّما في الولايات المتحدة الأمريكية، قد تقوم بإغراق السوق، الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثر عكسيّ، جرّاء تخفيض الأسعار أمام عرّض مفرط من جديد. وممّا يزيد من احتمال مثل هذا السيناريو هو موقف الرئيس الأمريكيّ الجديد الذي كان قد وعدّ بتعزيز الاستثمار في قطاع البترول الصّخريّ. أخيراً، ورغم الانتعاش الطفيف المرتقب للنمو العالميّ سنة 2017، فإنه لا يزال هشاً، مما يعكس استمرار ضعف الطلب الذي يمكن أن يخفف من حدّة الارتفاع في أسعار البترول.

## • البريكست وتداعياته المحتملة

بتاريخ 23 يونيو 2016، صوت البريطانيون، بأغلبية 51.9 في المائة، على انسحاب بلادهم من الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من قوة هذا الحدث، فإن آثاره المباشرة على الاقتصاد البريطاني كانت في البداية أقل حدة مما كان متوقعا. وبالفعل، فباستثناء الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه الإسترليني، غداة الاستفتاء، فإن نمو الاقتصاد البريطاني لم يسجل سوى تباطؤ طفيف بحوالي 0.4 نقطة من النمو سنة 2016، ليصل إلى 1.8 في المائة.

إلا أن الآثار على المدى البعيد تبقى غير مؤكدة. فإذا كان انخفاض قيمة الجنيه يشكل فرصة بالنسبة للمقاولات البريطانية المصدرة، فإن أثره الإيجابي على الاقتصاد يمكن أن يبدو ضعيفا بسبب الحجم المحدود نسبيا للصناعة في الاقتصاد البريطاني، أمام حجم الخدمات المهيمن، سيما الخدمات المالية بشكل خاص. إضافة إلى ذلك، فإن تزايد الشكوك على المدى المتوسط، من شأنه أن يكون عاملا حقيقيا لعرقلة الاستثمار والنمو بصفة عامة. كما أن استمرار تدني مستوى الجنيه يمكن أن يفضي إلى تفاقم العجز التجاري الهيكلي للاقتصاد البريطاني إذا لم تتمكّن الأرباح المنتظرة من الصادرات من تعويض ارتفاع أسعار الواردات. ومن ناحيتها، فإن الرساميل الأجنبية يمكن أن تتسحب في حالة مواصلة أسعار الأصول لانخفاضها، في حين أن بعض الأبنك والمؤسسات المالية يمكن أن تفكر في مغادرة الأراضي البريطانية نحو عواصم أوروبية أخرى.

وفيما يخص الآثار على البلدان النامية، يبدو أن البلدان التي تعتمد في غالبيتها على الواردات البريطانية، من المحتمل أن تعاني من انخفاض الطلب على صادراتها، شأنها في ذلك شأن البلدان التي دأبت على تلقي المساعدات المالية من المملكة المتحدة. كما يمكن أن يتأثر، في الوقت نفسه، بعض شركاء الاتحاد الأوروبي من بين البلدان النامية، بكيفية غير مباشرة، في حالة تأثير «البريكست» سلباً على نمو البلدان الأعضاء في الاتحاد. ومع ذلك، يبقى من الوارد أن بعض البلدان النامية، مثل المغرب، التي تتوفر على مزايا نسبية على مستوى كلفة اليد العاملة، والقرب الجغرافي، وأجال التسليم، والبنيات التحتية في مجال النقل، يمكنها الاستفادة من تحويل التجارة، على مستوى بعض القطاعات، لصالحها وعلى حساب بعض شركاء بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي. وفي مثل هذه الوضعية، فإن التداعيات بالنسبة للمغرب تظل رهينة بمدى قدرته على إعادة التفاوض بكيفية أفضل بشأن بنود اتفاقية التبادل الحر مع المملكة المتحدة، وإرساء يقظة استراتيجية فعالة، وذلك من أجل تتبّع أفضل لسلوك مختلف البلدان المنافسة في هذه السوق خلال هذه المرحلة الانتقالية.

## • التجارة العالمية في تباطؤ مطرد

بعد ارتفاع وتيرة تطوّر حجم التجارة العالمية بنسبة 3.8 في المائة سنة 2014، تباطأت إلى 2.7 في المائة سنة 2015، ثم إلى 2.2 في المائة سنة 2016. وفيما يخصّ العوامل التي يمكنها أن تفسر توجّه التجارة العالمية، فيمكن تصنيفها بين ما هو دوري وما هو هيكلي. فعلى المستوى الدوري، لا بدّ من ملاحظة أن الآثار السلبية للأزمة العالمية وسياسات تخفيف المديونية، سيما في أوروبا، وضعف الاستثمار وتباطؤ الاقتصاد الصيني، هي من بين العناصر التي كانت لها تداعيات مباشرة وكبيرة على التجارة.

أمّا على المستوى الهيكلي، فينبغي التأكيد على تغيير تكوين الناتج الداخلي الخام العالمي الذي عرف انخفاضاً في حجم الاستثمار قياساً إلى باقي المكونات الأخرى. وقد شمل هذا التغيير العديد من البلدان المتقدمة، فضلا عن البلدان المصدرة للنفط، بسبب تراجع عائداتها من البترول. أمّا العامل الهيكلي الثاني فيتعلق بتراجع عملية تجزئ سلاسل القيم العالمية منذ منتصف سنوات 2000، بعد أن بلغت مستوى من النضج، ومن هنا

تباطؤ التدفقات التجارية في العالم<sup>1</sup>. وهكذا، فإنّ محتوى الصادرات الصينية من الواردات تراجعَ بنسبة 55 في المائة في منتصف التسعينيات إلى أقلّ من 35 في المائة حالياً، وذلك بسبب لجوء المقاولات الصينية إلى استبدال المُدخلات المحلية بالمدخلات المستوردة<sup>2</sup>. وخلال سنوات 2000، عرف الاقتصاد الأمريكيّ كذلك تراجعاً في معدّل الواردات بالنسبة للنتائج الداخلي الخام. وأخيراً، فإنّ العامل الهيكلي الآخر الذي له تأثير محدود، فيتجلّى في نوع من العودة إلى النزعة الحمائية، مع ملاحظة زيادة التدابير الحمائية منذ سنة 2012 (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2015)، وانخفاض المتوسط السنوي لعدد من اتفاقيات التبادل الحر في المدّة الأخيرة.

### • مواصلة عملية إعادة التوازن إلى نموذج النمو الصيني

استطاعت الصين أن تصبح، في غضون عشرين سنة، كتلة اقتصادية ذات وزن كبير على مستوى الاقتصاد العالمي. غير أنّ الاقتصاد الصيني شهد في سنة 2010 منعطفاً هاماً بدخوله في عملية إعادة توازن في اتجاه مسار أكثر استدامة. وتتجلّى هذه الاستراتيجية في الانتقال من نموذج للنمو يعتمد على الاستثمار والصادرات، إلى استراتيجية تعتمد أكثر على الطلب الداخلي، سيّما على الاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى الخدمات، مع التركيز في الوقت نفسه على الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والمرتفعة، عوض تلك المعتمدة أساساً على اليد العاملة غير المؤهلة.

وبطبيعة الحال، فإنّ التداعيات المحتملة لإعادة التوازن هذه على الاقتصاد العالمي تمرّ عبر قنوات متعدّدة. أوّلاً، يستمر الطلب الذي توجّهه العديد من البلدان المتقدمة والصاعدة الشريكة إلى الصين في الانخفاض كلّما واصلت هذه الأخيرة استراتيجيتها الرامية إلى إحلال الإنتاج المحلي مكان الإنتاج المستورد. وبما أنّ الاستثمار، بشكل خاص، هو الذي يعرف تباطؤاً في الصين ليفسح المجال للاستهلاك، فذلك معناه أن الأثر السلبي سينعكس على البلدان المصدّرة لسلع التجهيز. علاوة على أنّ تأثير الصين على سوق المواد الأولية يكتسي نفس القدر من الأهمية، بالنظر إلى حجم الاستهلاك الصيني، وسيّما في مجال الطاقة.

غير أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الانسحاب التدريجي للصين من بعض الصناعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، وتعزيز الاستهلاك الخاص، من شأنه أن يشكّل فرصة أمام دخول بعض الدول ذات الوفرة في اليد العاملة، والبلدان المتخصصة في السلع الاستهلاكية الجاهزة، وخاصة بلدان جنوب شرق آسيا التي يمكن أن تستفيد أكثر من هذه الوضعية.

### • صعود العداء ضدّ التبادل الحرّ والمهاجرين في أهمّ البلدان المتقدمة

إنّ ما ميّز المحيط الاقتصادي والسياسي للعديد من البلدان المتقدمة خلال سنة 2016، هو الصعود القويّ للحركات الحمائية والتيارات السياسية المعادية للمهاجرين. وبالفعل، فإنّ موقف الولايات المتحدة منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة، و«البريكست» الذي أعلن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، هما حدثان كبيران أثارا خلال 2016 تساؤلات بشأن تقوية الحركات السياسية المناهضة للعولمة في باقي البلدان الأخرى. علاوة على ذلك، إذا كانت نتائج الانتخابات التي عرفتها بعض البلدان الأوروبية في 2017 قد مكّنت من كبح جماح هذه الحركات على الصعيد السياسي (فرنسا وهولندا)، فإنّ ذلك لا يعني أنّ مشاعر العداء ضدّ التبادل الحرّ وضدّ

1 - C Constantinescu, A Mattoo et M Ruta (2015), The global trade slowdown: cyclical or structural?, IMF Working Paper, No 15/6.

2 - Kee, Hiau Looi, et Heiwai Tang, 2014, "Domestic Value Added dans Exports: Theory and Firm Evidence from China" (World Bank).

المهاجرين قد توارت بصفة نهائية من هذه المجتمعات. كما أنّ هذه التطورات الجديدة قد أفضت إلى مزيد من الشكوك حول مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كما هو الشأن بالنسبة لتوقف استكمال المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الإقليمية الكبرى مثل «اتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار» بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو الانسحاب الأخير للولايات المتحدة من «اتفاقية الشراكة التجارية عبر الهادئ». وبالمثل، فإنّ مواقف بعض الأحزاب السياسية في البلدان المتقدمة قد أثارت مخاوف بشأن سلامة وإدماج مجموعات المهاجرين في هذه البلدان.

## 2.1.1 المحيط الإقليمي للمغرب في 2016: توجّه راسخ نحو أفريقيا جنوب الصحراء

### • السياق الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي

على الصعيد الدبلوماسي، شكّلت سنة 2016 منعطفا تاريخيا في العلاقات بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء. فبعد أكثر من ثلاثين سنة من غيابه عن الاتحاد الأفريقي، عبّر المغرب بمناسبة انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي خلال يوليوز سنة 2016، عن رغبته في العودة إلى هذه المنظمة. وقد أتت الجهود التي بذلها المغرب أكلها بتاريخ 30 يناير 2017 بمناسبة انعقاد القمة 28 للاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، بالإعلان عن القبول الرسمي للمملكة المغربية في عضوية الاتحاد الأفريقي بدعم من أغلبية تتكوّن من 39 بلدا. وقد تجلّى التوجّه الأفريقي الجديد للمغرب على أرض الواقع في الجولة الملكية المكثفة، خلال سنة 2016، إلى العديد من البلدان الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (رواندا، تنزانيا، إثيوبيا، نيجيريا، مدغشقر)، حيث إنّ علاقات المغرب بهذا الجزء من القارة الأفريقية لم تكن ترقى سابقا إلى نفس مستوى الروابط التاريخية التي تمّ إرساؤها مع أفريقيا الغربية الفرنكوفونية، على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وكذلك على الصعيد الديني.

وبالفعل، فإنّ الجهود الدبلوماسية من شأنه أن يمكّن المغرب من تعزيز ريادته الإقليمية وقوّته الناعمة على الصعيد القاري. وبالموازاة مع هذا الجانب، يشكّل البعد الديني، بوصفه إسهاماً من المغرب في مجال الأمن الروحي، دعامة أساسية في محاربة الإرهاب والتطرّف في العديد من البلدان سيما في القارة الإفريقية. وفي هذا الإطار، بادر المغرب إلى إنجاز عدد من العمليات والتدابير من بينها تكوين مرشّحات وأئمّة أفارقة بمراكز مغربية مخصصة لهذا الغرض (بعد تجربة تكوين الأئمة الماليين، عبّرت العديد من البلدان الأفريقية عن اهتمامها بهذه المبادرة)، بالإضافة إلى إحداث مؤسّسة محمد السادس للعلماء الأفارقة بظهير شريف، والتي تهدف إلى تظافر جهود العلماء داخل المغرب وفي باقي البلدان الأفريقية، من أجل تعزيز ونشر قيم الإسلام المتسامح. على صعيد آخر، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ المغرب، في علاقاته بأفريقيا، قام كذلك باستثمار الجانب الجامعي والثقافي باعتباره وسيلة من وسائل تحقيق التقارب بين الشعوب والمجتمعات. في هذا السياق، تحرص الوكالة المغربية للتعاون الدولي على تنفيذ شراكات وعمليات تتعلق بالتعاون العلمي والتقني بين المغرب وعدد من الدول الأفريقية. علاوة على أنّ هناك، حسب معطيات وزارة التعليم العالي، ما لا يقلّ عن 18.000 طالب أفريقي يتابع اليوم دراساته بالمغرب، من بينهم 6.500 يستفيدون من منح دراسية. وبالتالي بإمكان هذه الفئة من الطلبة الأفارقة الشباب أن تشكّل شبكة حقيقية من «سفراء» أو «أصدقاء المغرب»، عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. ويمكن أن يضطلع البعض منهم، فيما بعد، بدور مركزي في تسهيل نجاح المشاريع المستقبلية المتعلقة بالشراكة والتعاون بين المغرب وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء.



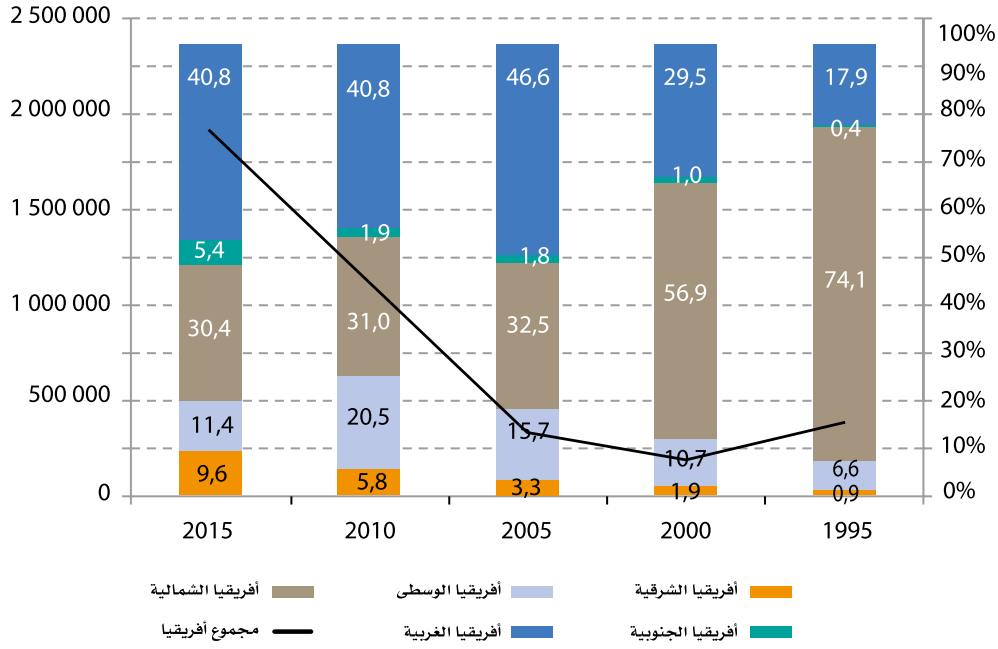
وعلى صعيد آخر، من المعلوم أنّ العلاقات السياسية الجيدة بين البلدان يمكنها أن تستمر وتتقوى إذا عززتها مصالح اقتصادية مشتركة هامة. ومن هنا هذا الحضور القوي للجانب الاقتصادي في التطورات الأخيرة التي شهدتها العلاقات بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء، حيث تم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات تتعلق بمشاريع استثمارية كبرى مع البلدان التي شملتها الجولة الملكية في أفريقيا خلال سنة 2016. وتتعلق هذه المشاريع بأوراش ذات طابع استراتيجي، من أبرزها توقيع اتفاقية مع نيجيريا لمد أنابيب الغاز الطبيعي التي تربط بين البلدين، مروراً بعدة بلدان في غرب أفريقيا، وتوقيع المكتب الشريف للفوسفات لاتفاقيتين من أجل إنشاء مصنعين للأسمدة في كل من إثيوبيا ونيجيريا، وكذا شراء مجموعة التجاري وفا بنك للشركة العامة للبنك (كوجي بنك) برواندا، ثم قرار مجموعة البنك الشعبي بإطلاق عملية القروض الصغرى في العديد من اقتصاديات أفريقيا الشرقية، علاوة على عدد من اتفاقيات التعاون والاستثمار في ميادين هامة كالبنية التحتية والبناء الحضري والسكن الاجتماعي والفلاحة والصحة. هكذا، وفضلاً عن الجانب المالي، عمل المغرب، عبر هذه الاتفاقيات، على نقل الخبرة وتقديم المساعدة التقنية إلى عدد من بلدان المنطقة، في المجالات التي تمكن فيها من تحقيق تراكم على مستوى الخبرة طيلة سنوات.

وعليه، فإنّ دينامية الدبلوماسية الاقتصادية التي اتّسمت بها بلادنا سنة 2016 كفيّلة بتعزيز الإدماج الاقتصادي بين المغرب وباقي البلدان الإفريقية، واستثمار الإمكانيات التي يتيحها هذا الإدماج. وينبغي التذكير في هذا الصدد بأنه في نهاية سنة 2016، بلغت صادرات المغرب في اتجاه أفريقيا، 10 في المائة من إجمالي صادرات بلادنا، عوض متوسط قدره 9.3 في المائة خلال السنوات الخمس الأخيرة، و6.2 في المائة خلال الفترة ما بين 2007 و2011. كما أنّ 70 في المائة من صادرات المغرب إلى أفريقيا في نهاية 2016، توجهت نحو بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يشكل 7 في المائة من إجمالي صادرات المغرب. وبالموازاة مع ذلك، يبرز تحليل تطوّر مؤشر التكامل التجاري، الذي يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (المبيان رقم 2) أنه خلال الفترة ما بين 2010 و2015، حقق التكامل بين الصادرات المغربية وحاجيات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من الواردات زيادة ملموسة، وإنّ ظلّ في مستوى منخفض، ممّا يعطي إشارة إيجابية عن إمكانيات تحقيق إدماج تجاري أفضل في المستقبل بين المغرب وباقي بلدان أفريقيا، في حالة تسريعه لوتيرة تحديث بنيته الإنتاجية في اتجاه قطاعات ذات قيمة مضافة أقوى.

ويحتلّ المغرب، من بين المُستثمرين الأفارقة، المرتبة الثانية كمستثمر في أفريقيا جنوب الصحراء. وقد استقبلت هذه الأخيرة 85 في المائة من تدفقات الاستثمارات المغربية نحو القارة الأفريقية، و47 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات المغربية الخارجية خلال الفترة 2003 - 2015<sup>3</sup>. وخلال الفترة نفسها، توجّهت هذه الاستثمارات أساساً نحو دول غرب أفريقيا. كما أنها تتركز أيضاً على الصعيد القطاعي حيث تنصبّ في نسبة كبيرة منها على قطاع الخدمات، بما أنّ أكثر من نصف هذه الاستثمارات، حسب أحدث المعطيات المتوفرة (2003 - 2014)، يندرج في إطار القطاع البنكي، بينما ذهبت 30 في المائة إلى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، و9 في المائة و5 في المائة على التوالي إلى التأمين والعقار، في حين لم تمثل الصناعة سوى حصة ضعيفة لا تتجاوز 1.3 في المائة، وهي وضعيّة يمكن أن تتغير في السنوات القادمة بالنظر إلى التوجّه الجديد للمغرب على المستوى القاري.

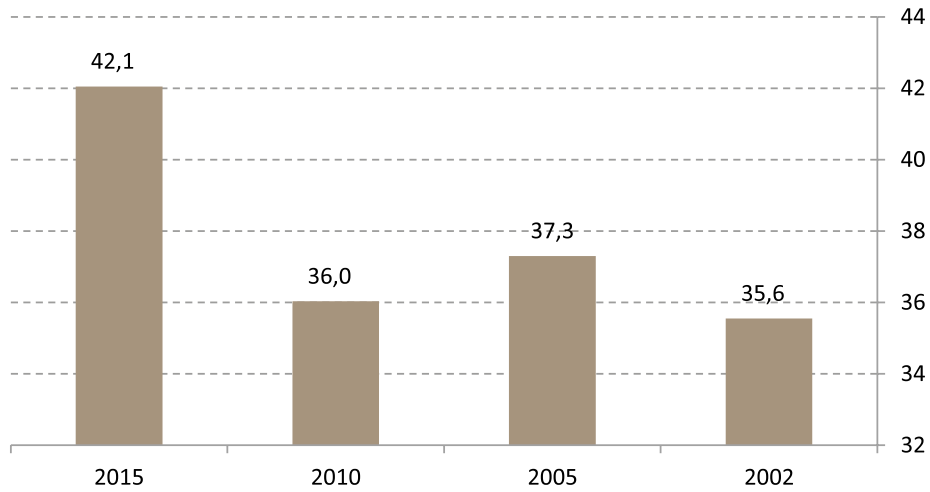
3 - التقرير الاقتصادي والمالي (2017) - وزارة الاقتصاد والمالية.

المبيان 1. البنية الجغرافية للصادرات المغربية نحو أفريقيا (الحصة بالنسبة المئوية) وإجمالي صادرات المغرب نحو أفريقيا (بآلاف الدولارات)



المصدر: قاعدة معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المبيان 2. مؤشر التكامل بين الصادرات المغربية وواردات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء<sup>4</sup>



المصدر: قاعدة معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

4 - كلما اقترب المؤشر من 100 كلما ازداد التكامل بين المنطقتين اللتين تبدوان كشريكين تجاريين طبيعيين بإمكانيات تجارية قابلة للاستغلال.

## • الجانب الاقتصادي للعلاقات المغربية الأفريقية: فرص ينبغي استغلالها ومخاطر يتعين تديرها

على صعيد آخر، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه إذا كانت أفريقيا توفّر فرصا حقيقية قابلة للاستغلال على المستوى الاقتصاديّ، فإنّها تتطوي كذلك على عدد من المخاطر التي يتعيّن تديرها. يتعلق الأمر بخيار استراتيجيّ للمغرب، والذي يمكن أن تنتج عنه آثار إيجابيّة بالنسبة لبلادنا، على مستوى النموّ الاقتصادي وعائدات التصدير والاستثمار وكذلك على مستوى تعزيز ريادته الإقليمية، والموقع كقطب ماليّ ومحور مركزيّ في إطار إبرام الشراكات ثلاثية الأطراف. كما أنّ المواطن المغربي بإمكانه الاستفادة كذلك من الآثار الإيجابيّة لاندماج أقوى للمغرب في أفريقيا، سيما في ما يتصل بخلق فرص الشغل. غير أنه تجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن تحقيق هذه الآثار الإيجابيّة يظلّ محفوفًا بالمخاطر والشكوك. حيث إنّ إنجاح هذه العملية يرتبط على وجه الخصوص (أ) بمدى قدرة القطاع الخاص الوطني على اغتنام الفرص، و(ب) بمدى قدرة المغرب على تعزيز وتبويب حضوره في أفريقيا، مع الحرص في الآن نفسه على ترسيخ مقاربة رابع- رابع مع الشركاء الأفارقة ضمانًا لاستمرارية هذه الشراكة، و(ج) بمدى قدرة السلطات العمومية على ضمان الدعم والمساعدة اللّازمين للمستثمرين والمصدّرين المغاربة حتى يتمكنوا من استثمار الفرص التي توفرها القارة الأفريقية بكيفية مثالية، وأخيرًا (د) بوجود سياسة تواصل واضحة وشفافة مع المواطن المغربي، حتى يكون على اطلاع بالآثار الإيجابيّة التي يمكن أن يجنيها عبر تحسين إدماج المغرب في أفريقيا، وبالتالي يتمكّن من تملك هذا المشروع الوطني. أمّا بالنسبة للفرص المتاحة، فيمكن الإشارة إلى العناصر التالية:

- تُعتبر أفريقيا جنوب الصحراء بمثابة الحدود الأخيرة للنمو العالمي. فقد شهدت هذه المنطقة ثاني أسرع نمو في العالم، بعد البلدان النامية في آسيا، خلال السنوات الأخيرة. وهكذا، فخلال الفترة ما بين 2010 و2015، بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخامّ لأفريقيا جنوب الصحراء 4.6 في المائة سنويًا. كما أنّ المعطيات الأخيرة (2015) تشير إلى أنّه من بين أفضل 10 بلدان التي حققت أسرع نموّ في السنة، هناك ثلاثة اقتصاديات أفريقية (إثيوبيا والكويت وديفوار وتانزانيا). وبالمقابل، ينبغي التأكيد على أنّ تقديرات صندوق النقد الدولي برسم 2016 تتوقع تحقيق نمو أكثر تواضعًا بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء، أيّ 1.4 في المائة فقط، في أعقاب استمرار الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على عائدات البلدان المصدّرة في القارة، وتراجع الطلب الصيني والمشاكل الأمنية.
- تُعدّ أفريقيا سوقا استهلاكية محتملة كبيرة نظرا لنموها الديمغرافي السريع. فحسب البنك الأفريقي للتنمية، من المتوقع أنّ تبلغ ساكنة أفريقيا حوالي 2.4 مليار نسمة بحلول سنة 2050، أيّ ربع سكان العالم.
- بالإضافة إلى ذلك، تشير التوقعات التي أصدرتها المؤسسة نفسها إلى أنّ عملية التوسع الحضري في أفريقيا ستظل من بين الأسرع في العالم، ومن المنتظر أن تصل الساكنة الحضرية إلى 1.2 مليار نسمة في أفريقيا بحلول سنة 2050. وإذا أضيفت هذه التوقعات إلى الزيادة المستمرة في حجم الطبقة الوسطى على مستوى القارة (من 355 مليون سنة 2010 إلى 1.1 مليار 2060)، فهذا من شأنه أن يزيد من إمكانات أفريقيا باعتبارها سوقا للاستهلاك، خصوصا مع التغييرات التي عرفتتها عادات الاستهلاك وأنماط العيش التي سوف تترسّخ بكيفية تدريجيّة. كل هذه العناصر يمكن أن تكون عوامل مواتية للمستثمرين المغاربة، سيما في قطاعات الخدمات والبناء والسلع الاستهلاكية الجاهزة.
- السّاكنة النشيطة التي تتراوح أعمارها ما بين 15 و64 سنة في أفريقيا سوف تتضاعف ثلاث مرّات بين سنتيّ 2005 و2060. ويشكّل هذا الامتياز الديمغرافي فرصة للمستثمرين الأجانب، بمن فيهم المغاربة، من أجل إنشاء مقاولات صناعية فرعيّة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

- يمكن اعتبار الموجة الأولى من الاستثمارات المغربية في أفريقيا جنوب الصحراء، والتي اهتمت أساساً بقطاع الخدمات، بمثابة عامل جذب للمستثمرين المغاربة المحتملين في قطاع الصناعة. وبإمكان هؤلاء الاستفادة من وجود خدمات أساسية لأنشطتهم، في العديد من البلدان الأفريقية، توفرها شركات مغربية (أبنك، تأمينات، اتصالات، نقل جوي، وغيرها).
- توجه إيجابي آخر بالنسبة للمستثمرين المغاربة يتجلى في أن العديد من البلدان في المنطقة قد تمكنت من تحسين بنيتها التحتية المؤسسية ومناخ الأعمال وتوازنها الماكرو-اقتصادية، علماً أن حوالي 70 في المائة من الأفارقة اليوم يعيشون في بلدان ذات نظام ديمقراطي أو شبه ديمقراطي.
- تشكل الموارد الطاقية والمعدنية التي تتوفر عليها القارة فرصة تفتح آفاقاً كبرى للثمين، على غرار المشروع الضخم المتعلق بخط الأنابيب المتفق على بنائه بين المغرب ونيجيريا.
- وفي مجال الطاقة، تهم الإمكانيات أيضاً فرص الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة، وخاصة على مستوى الطاقة الشمسية والريحية. ولهذه الغاية، تجدر الإشارة إلى أنه حسب تقديرات مركز «Clean Energy Pipeline» تم استثمار ما يقرب من 29.9 مليار دولار أمريكي في مشاريع تتعلق بالطاقة المتجددة خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- على الصعيد الفلاحي، تتوفر القارة الأفريقية على أكثر من 50 في المائة من الأراضي الخصبة غير المستغلة في العالم. وينخرط المغرب بشكل فاعل في المساهمة في تنمية الفلاحة في أفريقيا. وبعبارة أخرى، فإن المساهمة في تطوير الفلاحة في أفريقيا، اعتماداً على أشكال التكامل بين البلدان، من شأنه أن يمكن المغرب وباقي بلدان القارة الأفريقية من استغلال سوق إقليمي واسع للمواد الغذائية، وتأمين تزويده بهذه المواد وبكلفة أقل.
- وفي المجال الفلاحي دائماً، ينبغي تسجيل أن أفريقيا جنوب الصحراء تتوفر على أضعف المحاصيل الفلاحية في العالم، مما يستوجب استعمالاً أكبر وأكثر دقة للأسمدة. وهذا يفسر الاستراتيجية الناجحة لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات في مجال الاستثمار في وحدات الإنتاج بأفريقيا، فضلاً عن الجهود الكبيرة المبذولة من أجل تطوير أنواع الأسمدة الملائمة للفلاحة وللترية الأفريقيتين.
- وفي الأخير، لا بد من التذكير بأن المغرب بإمكانه تعزيز دوره بوصفه منصة إقليمية على الصعيد القاري، عن طريق الاستثمار الأمثل لمؤهلاته التنافسية، وسيما في مجالات التمويل (Casa Finance City)، ولوجستيك الموانئ، والتوقع الجغرافي الاستراتيجي، علاوة على علاقاته الوثيقة واتفاقيات التبادل الحر مع مختلف البلدان غير الأفريقية، التي من شأنها دعم علاقات التعاون ثلاثي الأطراف.
- وفيما يتعلق بالمخاطر التي يتعين تدبيرها، هناك عدد من النقاط التي يجب أخذها في الاعتبار من طرف المستثمرين المغاربة في أفريقيا:
- أولاً، على الرغم من ارتفاع معدلات النمو في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا النمو لا يحقق بعد الإدمج المتوخى، نظراً للفوارق المسجلة، واستمرار الفقر على صعيد القارة، وارتفاع مستويات البطالة في صفوف الساكنة الشابة، وخصوصاً نمو هش بسبب استمرار اعتماده الكبير على عائدات الموارد الطبيعية عموماً. فضلاً عن ذلك، فإن حوالي 60 في المائة من الطبقة الوسطى في أفريقيا، حسب البنك الأفريقي للتنمية، تنتمي إلى الفئة «العائمة» حيث تظل معرضة للمخاطر الاقتصادية والسياسية، ومهددة بالوقوع في براثن الفقر. كل هذه العناصر هي في الواقع عوامل كفيلاً بإضعاف إمكانات أفريقيا باعتبارها سوقاً استهلاكية، وبالتالي تؤثر على قرارات المستثمرين المغاربة والأجانب على صعيد القارة.

- أمّا التحديّ الثاني فيتعلق بجانب «الاستقرار السياسي»، وهو يشير إلى وجود العديد من مناطق التوتر، بالنظر في الوقت نفسه إلى وجود جماعات متطرفة ونزاعات إقليمية. وإذا كانت هذه العوامل تشكل عائقاً أمام الشركات الأجنبية والمستثمرين في أفريقيا، فإنه ينبغي التذكير، مع ذلك، بأن مناطق التوتر هذه، مع مرور الوقت، أصبح نطاقها الجغرافي محدداً أكثر على صعيد القارة.
- يتعلق التحدي الثالث بالعجز المسجل على صعيد البنيات التحتية والخدمات اللوجستية الذي يؤثر على جاذبية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. لكنّ تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الظاهرة هي أقلّ انتشاراً في بعض بلدان شرق أفريقيا التي شهدت استثمارات مهمة في البنيات التحتية بفضل وجود مستثمرين أجانب في المنطقة، بالخصوص الصينيين منهم. غير أنّ كلفة النقل والنقص الحاصل في الخطوط الحديدية والبحريّة المباشرة بين المغرب والعديد من الوجهات الأفريقية، ما زالت تشكل عائقاً أمام تطوّر العلاقات بين المغرب والبلدان الأفريقية الأخرى.
- على صعيد آخر، ينبغي التأكيد على أنّ تقنين التجارة بين المغرب والعديد من البلدان الأفريقية يظلّ خاضعاً لإكراهات الكلفة، بالنظر إلى الحقوق الجمركية المرتفعة، أو بسبب التأخر في تنفيذ بعض الاتفاقيات في مجالي التجارة والاستثمار.
- وأخيراً، إذا كانت بعض البلدان قد تمكنت من تحسين مناخ أعمالها، فإنّ البعض الآخر يعاني من تأخر في تدارك هذا الأمر، سيما في مجالات الرشوة والولوج إلى العقار والتمويل وحماية حقوق المستثمرين.

### 3.1.1 الوضعية الاقتصادية الوطنيّة

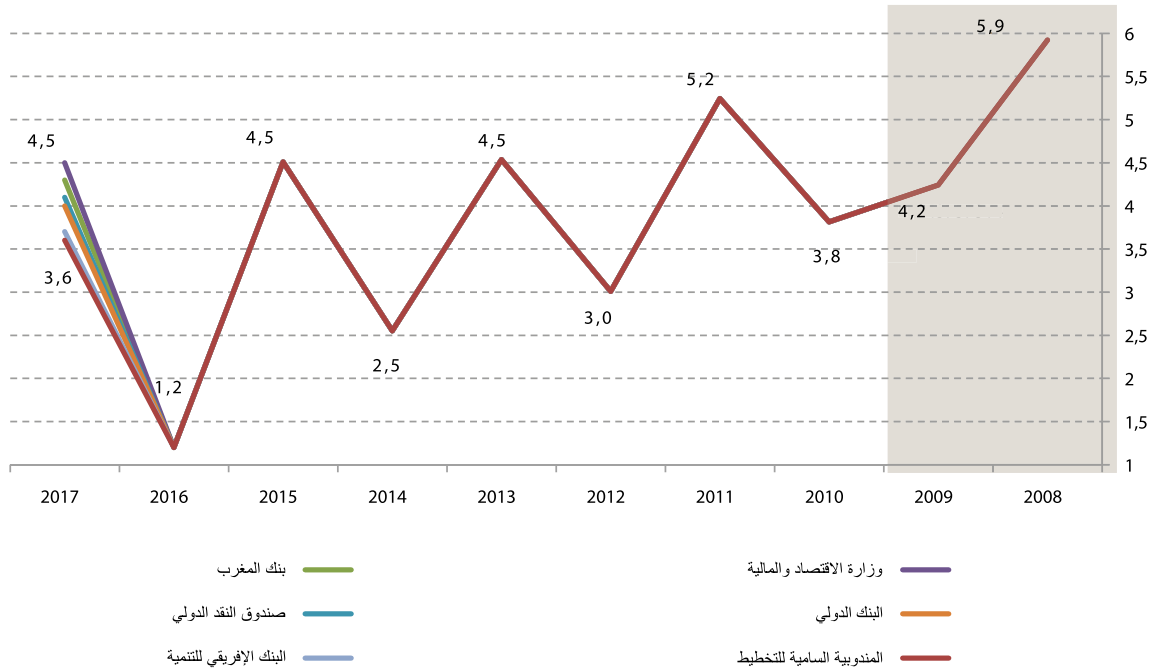
يمرّ المغرب حالياً بمرحلة حاسمة في مسلسل الانتقال الهيكليّ لاقتصاده. ويتجلّى هذا الانتقال في وجود تحوّل بطيء وتدرجيّ لمواصفات النموّ وبنية الصادرات. فمن جانب العرض، تجدر الإشارة إلى أنّ إطلاق مختلف البرامج القطاعية (مخطط المغرب الأخضر، مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، مخطط أليوتيس، المغرب الرقمي 2020، وغيرها)، فضلاً عن الإصلاحات ذات الطابع العرَضانيّ، قد ساهم في صعود مهن جديدة ذات إنتاجية وقيمة مضافة أعلى. وإذا كانت بعض القطاعات قد شهدت تطوّراً جيداً خلال الفترة الأخيرة، على غرار صناعة السيارات، فإنّه يتعيّن على المغرب أن يحافظ، بل ويعمل على تسريع وتيرة الإصلاحات، حتى تتمكّن مختلف القطاعات الجديدة من تحقيق حجم هامّ كفيلاً بإعطاء ديناميّة كبيرة للنمو وخلق فرص الشغل. وعلى مستوى الطلب، ورغم أنّ سنة 2016 تشكّل منعطفاً في هذا الباب، فإنّ المغرب يعرف، منذ سنة 2012، تحوّلاً على صعيد ديناميّة هذا الطلب. وبالفعل، فالإلى حدود 2015، عرفت مساهمة صافي الصادرات في النموّ تحسّناً مستمراً، بينما عرفت مساهمة الطلب الداخلي تراجعاً تدريجياً إلى حدود سنة 2014، قبل أن يعود هذا الأخير إلى الانتعاش بدءاً من سنة 2015، ولكن مع تسجيل تراجع في مجال فعالية الاستثمار. أمّا الخاصية الثالثة لنموذج النمو المغربي، فتتجلّى في بعض التراجع في حدة تقلب النمو. صحيح أنّ تأثر الفلاحة بالتقلبات المناخية يظلّ مستمراً، ممّا ينعكس على مواصفات نموّ الناتج الداخلي الخام، غير أنّ هذا التأثير يبقى أقلّ وطأة نسبياً مقارنة مع الماضي. وفي الأخير، لا بدّ من الإشارة إلى الانخفاض المتزايد لمحتوى النموّ من التشغيل في المغرب، والذي يمكن أن يزيد من خطر الوقوع في نمط نموّ غير مندمج. وهو ما يعتبر إشكالية معقّدة تشمل أغلب البلدان، ترجع إلى تضافر عدة عوامل، سيّما عدم ملاءمة التكوين مع التشغيل، وضعف ريادة الأعمال والجوانب المؤسّساتية المتّصلة بها (مناخ الأعمال، الرشوة، عراقيل الولوج، الرّبع، وغيرها)، وكذا الحجم غير الكافي للنسيج الإنتاجي من حيث عدد المقاولات المُحدّثة، والذي لم يستطع تعويض أثر استبدال عامل الشغل بعامل الرأسمال، مما يزيد من خطر تحقيق نمو بدون تشغيل.

### 1.3.1.1 تباطؤ في النمو خلال سنة 2016: هشاشة مستمرة بالنظر إلى التقلبات المناخية، ولكن في تراجع مقارنة مع الماضي

بعد سياق اقتصادي إيجابي سنة 2015، مكّن الاقتصاد الوطني من تسجيل نموّ بنسبة 4.5 في المائة، فإنّ النشاط الاقتصاديّ خلال سنة 2016 كان ضعيفا من حيث الأداء. وبالفعل، فإذا كان تسارع وتيرة الناتج الداخلي الخام سنة 2015 قد استفاد من موسم فلاحيّ استثنائي، ومن انخفاض أسعار البترول، علاوة على مساهمة إيجابية لصافي الصادرات من السلع والخدمات، فبالمقابل عرف النمو سنة 2016 تباطؤاً كبيراً يصل إلى 1.2 في المائة، وفقاً للحسابات الوطنية المؤقتة التي أعدتها المندوبية السامية للتخطيط. وبالتالي يظل إنجاز سنة 2016 أقل بكثير من متوسط النموّ الذي بلغ 4.2 في المائة خلال الفترة 2008-2015. غير أنّ أغلب المؤسسات تتوقّع عودة النموّ في سنة 2017، والذي من المنتظر أن يتراوح ما بين 3.6 في المائة و4.5 في المائة.

ويشمل تباطؤ النموّ خلال 2016، من جهة، تراجعاً ملحوظاً في القيمة المضافة للقطاع الفلاحيّ بلغ 12.8 في المائة، بعد ارتفاع بلغ نسبة 11.9 في المائة سنة 2015، وذلك بسبب ضعف الموسم الفلاحيّ، ومن جهة أخرى، انتعاشاً في نمو القيمة المضافة غير الفلاحية، الذي يبقى متواضعاً مع ذلك، حيث سجل 2.2 في المائة عوض 1.8 في المائة خلال السنة السابقة. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الوتيرة المتواضعة لنموّ القيمة المضافة غير الفلاحية هي أساساً نتيجة تباطؤ كبير على مستوى التصنيع، ونتيجة أداء ضعيف في قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات الاستخراجية، على الرغم من الانتعاش المسجّل، مع تسارع طفيف للقيمة المضافة للقطاع الثالثي، بالمقارنة مع السنة السابقة.

المبيان 3. تقديرات النمو برسم سنة 2016<sup>5</sup> وتوقعات سنة 2017



المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية

وفيما يتعلق بتراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي سنة 2016، فإنّه يعود إلى النقص الكبير في التساقطات المطرية، الأكثر حدة طيلة 30 سنة، والذي أدى إلى تراجع إنتاج الحبوب بما يقرب من 70 في المائة، مقارنة

5 - الحسابات الوطنية المؤقتة للمندوبية السامية للتخطيط

مع السنة القياسية 2015، وإلى انخفاض قدره حوالي 52 في المائة مقارنة مع متوسط محصول الحبوب الذي يقدر بـ 70 مليون قنطار. وتجدر الإشارة مع ذلك، حسب وزارة الفلاحة، إلى أن تراجع القيمة المضافة للقطاع قد انخفضت حدته نسبياً في 2016، حيث إن التراجع المسجل سنة 1990 وبداية سنة 2000، بالنسبة لمواسم فلاحية مماثلة، قد تراوحت ما بين معدلات 20- في المائة سنة 2007، و41- في المائة سنة 1995. وإلى جانب التأثير الواضح للمخطط الاستعجالي لمواجهة الجفاف، الذي انطلق في يناير 2016 بغلاف مالي قدره 4.5 ملايين درهم، وكذا المخزون الاحتياطي من المياه في السدود، فإن الانخفاض النسبي للتأثير المناخي السلبي على القيمة المضافة الفلاحية مرده كذلك إلى إيجابيات مخطط المغرب الأخضر. فقد انعكس هذا الأخير على المجهود الاستثماري الهام المبذول من أجل تحديث القطاع وتعميم استعمال التقنيات الناجمة للسقي والأسمدة والبذور المختارة، قصد الرفع من الإنتاجية، والتوجه نحو تنويع الإنتاج الفلاحي ليشمل محاصيل ذات قيمة مضافة أعلى وأكثر مقاومة للنقص في التساقطات المطرية، حيث خفف انتظام هذا النوع من المحاصيل في 2016، نسبياً، من الأثر السلبي الملاحظ لتراجع إنتاج الحبوب.

ومما لا شك فيه أن الاستراتيجية الفلاحية التي اعتمدها المغرب في السنوات الأخيرة قد مكنته من الحد من عدم استقرار نمو القيمة المضافة الفلاحية، وبالتالي ساهمت في الحد من تقلب نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام (الجدول 1). كما مكنت هذه التحولات بلادنا من تفادي الوقوع مرة أخرى في حالات الركود، بما أن نمو الناتج الداخلي الخام لم يعرف قيمة سلبية منذ سنة 1998. غير أن الانتقال من معدل نمو 4.5 في المائة سنة 2015 إلى معدل 1.2 في المائة سنة 2016، وهو سيناريو سبق تسجيله خلال سنتي 2012 و2014، حيث كان معدل نمو الناتج الداخلي الخام قد فقد 2.2 و نقطتين على التوالي، يعكس الهشاشة المتواصلة، وإن بنسبة أقل حدة مقارنة مع الماضي، للاقتصاد المغربي أمام التقلبات المناخية.

الجدول رقم 1: تطور تقلب نمو الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الفلاحية

معامل تغير معدل النمو السنوي*	2007-1999	2016-2008
القيمة المضافة الفلاحية	8.5	1.9
الناتج الداخلي الخام	0.5	0.4

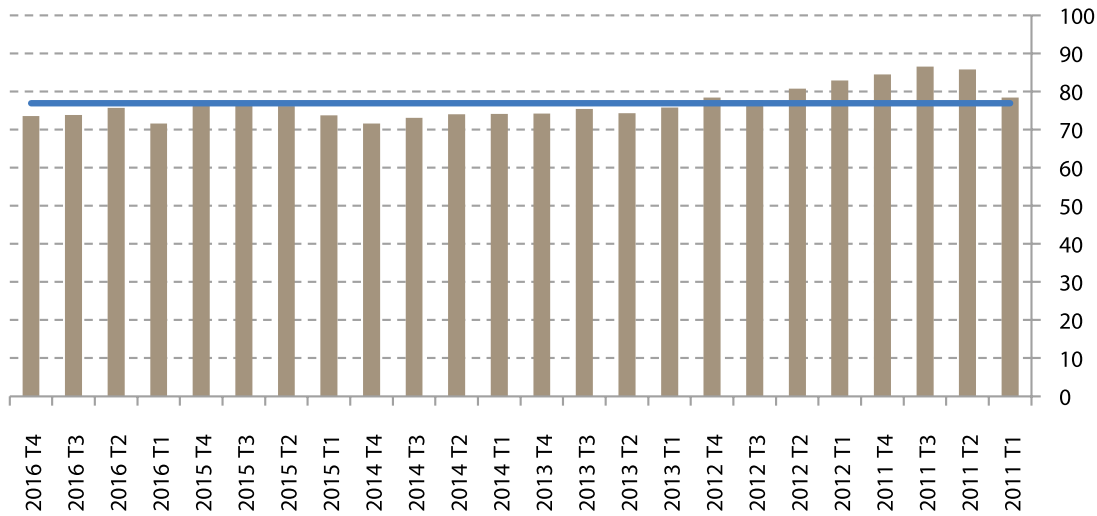
المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

\* معامل التغير يساوي الانحراف المعياري مقسوماً على المتوسط

وفيما يتعلق بالقيمة المضافة غير الفلاحية، فإن معدل نموها المتواضع سنة 2016 يعكس بصفة أساسية تباطؤ القطاع الثانوي. فقد عانى هذا الأخير من الظرفية الدولية السلبية التي تمثلت في تراجع الطلب الخارجي الموجه إلى بلادنا. ذلك أن نمو منطقة اليورو في 2016، شريكنا الرئيسي في مجال التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية، ظلّ جدياً معتدلاً بحوالي 1.7 في المائة، مع توقعات بحدوث تباطؤ في سنة 2017، دون إغفال استمرار ارتفاع البطالة والشكوك المرتبطة بالآثار الناجمة عن طلب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، لا بد من إضافة أن تباطؤ القيمة المضافة للقطاع الثانوي لا يعود فقط إلى ضعف الطلب الخارجي، بقدر ما يعود كذلك إلى المنافسة المتزايدة التي تكشف عن وجود مشاكل على مستوى تنافسية المنتجات الوطنية. وهذا ما تؤكد نتائجه البحث الميداني الذي أجراه بنك المغرب في القطاع الصناعي، حيث أبرزت أن النقص الحاصل في الطلب وارتفاع المنافسة خلال الفصول الأربعة من سنة 2016، هما أبرز العوائق التي تعترض الإنتاج في القطاع الصناعي.

في هذا السياق، كانت مساهمة مكوّن «صافي الصادرات» في نمو الناتج الداخلي الخام المغربي سلبية سنة 2016، أيّ -4.7 نقطة مائوية، بعد مساهمة إيجابية بلغت 2.4 نقطة مائوية سنة 2015. وبالمقابل، فقد لعب الطلب الداخلي دورَ المخفّف بالنسبة للاقتصاد الوطني. وفعلا، فإنّ هذا الطلب ارتفع بوتيرة متسارعة من 1.9 في المائة في السنة السابقة إلى 5.5 في المائة في 2016. علاوة على ذلك، كانت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام إيجابية، أيّ 5.9 نقطة مائوية، عوض 2.1 نقطة سنة 2015. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الاستهلاك النهائي للأسر، والتكوين الخام للرأسّمال الثابت، كانا هُما المحركين الرئيسيين لديناميّة الطلب الداخلي في 2016. وبالفعل، فإنّ الاستهلاك النهائي للأسر، الذي ارتفع بنسبة 3.4 في المائة سنة 2016، استفاد من نسبة التضخم المنخفضة، ومن ارتفاع عائدات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3.4 في المائة، وارتفاع وتيرة قروض الاستهلاك بنسبة 5.4 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستهلاك ظلّ مرنا على الرغم من الانخفاض الطفيف الذي عرفه مؤشر ثقة الأسر سنة 2016 بالقياس إلى السنة الفارطة. أما بالنسبة للتكوين الخام للرأسّمال الثابت، الذي ارتفع بنسبة 9.3 في المائة من حيث القيمة الحقيقية، فقد عرف استقرارا، وسيما بسبب الجهود المبذولة في الاستثمار العمومي، وارتفاع وتيرة قروض التجهيز ابتداءً من شهر شتبر.

المبيان 4: مؤشر ثقة الأسر (بالنسبة المائوية)



متوسط الفترة ما بين 2011 و 2016

مؤشر ثقة الأسر

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

على صعيد آخر، تشكل سنة 2016 منعطفًا بالنسبة للتوجه الذي عرفته بنية الناتج الداخلي الخام، حسب مقارنة الطلب خلال السنوات الأخيرة. وبالتالي، فإنّ مساهمة صافي الصادرات في النموّ عادت إلى القيم السلبية في 2016، بعد تحسّن متنام كان قد أدّى إلى مساهمات إيجابية في النموّ خلال سنتيّ 2014 و2015، في حين أنّ انتعاش مساهمة الطلب الداخلي الذي عرفته سنة 2015، تأكّد كذلك في 2016، بعد منحى تنازليّ شبه متواصل منذ سنة 2011. وتشير هذه التطورات الأخيرة إلى أنّ الاقتصاد الوطني، ورغم الجهود المبذولة، يظلّ معرضًا لهشاشة قويّة أمام الصدمات الخارجية، وأنّ الطلب الداخلي ظلّ يلعب دورَ منبّئ لدورة النشاط الاقتصادي. وعليه، فإنّ ذلك يحتمّ على بلادنا التفكير في نهج سياسة أكثر ملاءمة للسياق الحالي، الذي يظلّ

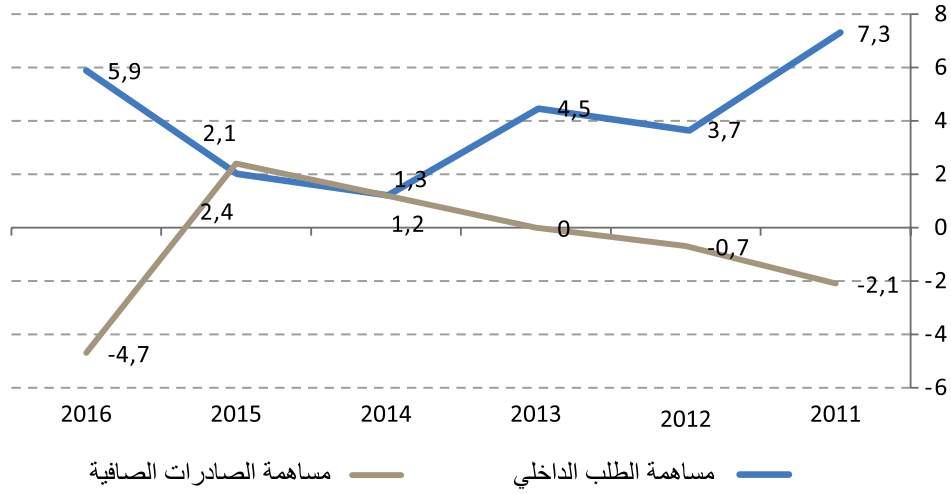


متسماً بضعف الطلب الخارجي وهشاشته وتقلباته، مع ما يعرفه نمو حجم التجارة العالمية من تباطؤ مستمر وتنامي التدابير الحمائية. هكذا، وبالموازاة مع تطوير قدراته التصديرية، باعتبارها دعامة أساسية لاستراتيجيته التنموية، ينبغي أن يحرص المغرب كذلك، في الظرفية الحالية، على المحافظة على الطلب الداخلي بالنظر إلى آثاره المحققة للاستقرار الاقتصادي، وإلا فإن أية سياسة اقتصادية تشجع، في الوضع الحالي، على تحقيق التوازنات الماكرو-اقتصادية على حساب القدرة الشرائية المحلية، علماً أن الطلب الخارجي يبقى ضعيفاً، قد تؤدي إلى ركود اقتصادي. ويزداد احتمال هذا السيناريو عندما يلاحظ المرء أنه رغم الدينامية التي تعرفها القطاعات الجديدة الصاعدة على مستوى التصدير، فإن هذه القطاعات لا تزال غير قادرة على امتصاص الآثار السلبية للمخاطر المناخية وتقلبات الطلب الخارجي على معدل النمو، فضلاً عن الأثر الذي يخلفه تراجع بعض القطاعات التقليدية على النمو وعلى التشغيل بالأساس. غير أن اعتماد سياسة اقتصادية تحقق نوعاً من التوازن بين المصادر الداخلية والخارجية للنمو تعد مهمة لا تخلو من صعوبة، ويمكن أن تتطلب، بالإضافة إلى الجهود المبذولة على مستوى الأوراش الهيكلية، إدخال تعديلات دقيقة، خاصة عبر اعتماد سياسات ماكرو-اقتصادية مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية.

فضلاً عن ذلك، ولحد من هشاشة مكوّن «الصادرات الصافية» أمام الطوارئ والتقلبات الخارجية، فليس أمام المغرب من خيار آخر سوى تعزيز جهوده من أجل تنويع تجارته الخارجية. ويرتبط هذا الهدف بالاستراتيجية الحالية للمغرب التي تهدف إلى الحد من هشاشة اقتصادنا من خلال العمل على تقليص حدة تعرضه للتقلبات الخارجية. ومن ثم، وبغية التقليل من تأثير نمو الناتج الداخلي الخام المغربي أمام رتابة النمو الأوروبي، شريكنا الأساسي، فقد اختار المغرب استراتيجية التنويع الجغرافي التي تفتح أكثر على مناطق أخرى، وخاصة على أفريقيا جنوب الصحراء. ومن شأن هذا الخيار تمكين المغرب من الاستفادة من النمو الذي تعرفه مناطق أخرى أكثر دينامية، وكذا تجنب التركيز المفرط على أوروبا التي باتت تعرف تباطؤاً على مستوى النمو المحتمل، بسبب عوامل بنيوية مثل شيخوخة الساكنة وتباطؤ الإنتاجية.

وبالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للصادرات، فإن هشاشة الاقتصاد المغربي أمام الصدمات الخارجية تكمن كذلك في وزن بعض المواد الأولية داخل بنية تجارته الخارجية. يتعلق الأمر، في المقام الأول، بواردات منتجات البترول التي عرفت بكل تأكيد تراجعاً منذ سنة 2014، غير أنها تظل مصدراً هاماً من مصادر الهشاشة بالنسبة لبلد يشكو من التبعية في مجال الطاقة مثل بلدنا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المغرب، يتوفر أيضاً على رؤية طويلة المدى، تهدف إلى الحد من هذه التبعية، وذلك من خلال التوجه نحو الطاقات المتجددة، بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي يملكها في مجال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. ومن جهة أخرى، فإن الهشاشة أمام تقلبات أسواق المواد الأولية تتضح عند الوقوف على أهمية حجم الصادرات من الفوسفات ومشتقاته. ذلك أن انخفاض صادرات هذا الأخير سنة 2016 ساهم في الحد من التراجع المستمر في العجز التجاري، الذي كان قد بدأ قبل ثلاث سنوات. وهذا يفترض مواصلة المغرب العمل في اتجاه تنويع صادراته، وتعزيز حصّة المهن الجديدة التي ارتفع حجم صادراتها بالفعل خلال السنوات الأخيرة، خاصة بفضل قطاع السيارات.

المبيان 5: مساهمات مكوّنات الطلب في نمو الناتج الداخلي الخام



المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

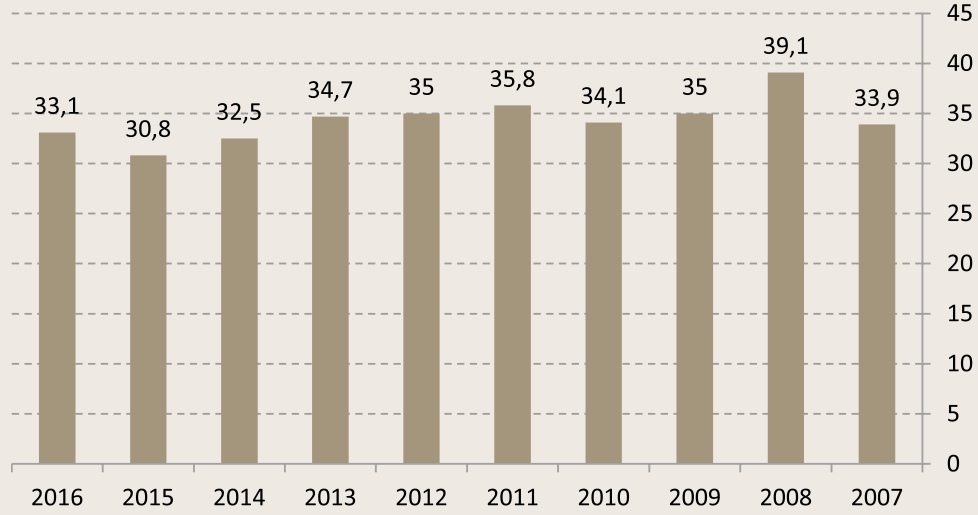
على صعيد آخر، يبيّن تطوّر تراكمات الحسابات الوطنية في سنة 2016 كذلك، تزايد حاجيات تمويل الاقتصاد سنة 2016 لتستقرّ عند 4.3 في المائة من الناتج الداخلي الخام، عوض 2.0 في المائة سنة 2015. وتشير هذه الوضعية إلى أنّ الادخار يظلّ غير كافٍ لتغطية جهود الاستثمار، بما أنّ معدل هذا الأخير قد بلغ 33.1 في المائة، وهو مستوى أعلى من مستوى الادخار الذي بلغ 28.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016.

#### الإطار رقم 1: إشكالية ضعف نجاعة الاستثمار في المغرب

بلغت نسبة الاستثمار في سنة 2016 ما مجموعه 33.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام، عوض 30.8 في المائة في السنة السابقة. وبالمقارنة مع غيره من البلدان الصاعدة أو النامية، فقد سجّل المغرب نسبة استثمار من بين أعلى المعدلات. غير أنّ نموذج النمو المغربي يظلّ مبنياً على الاستعمال المكثف للرأس المال المادي، مع مردودية غير كافية على مستوى الإنتاج. وبالفعل، فإنّ الاستثمار في المغرب اتسم بضعف الفعالية خلال السنوات الأخيرة، كما يتبيّن من مؤشر إنتاجية النسبة الحدية للرأس مال (ICOR)، الذي بلغ 8.5 في المتوسط خلال الفترة 2010-2015، مقابل 6.5 خلال الفترة 2004-2009<sup>6</sup>. وإذا كان الاستثمار في المغرب، مع هذه النتيجة، قد كان أكثر فعالية، خلال السنوات الست الأخيرة، مما عليه الحال في بلدان مثل رومانيا (14.2) وهنغاريا (13.5) والجزائر (13.1) والبرازيل (10.1) أو جنوب أفريقيا (8.8)، فإنه يظلّ بالمقابل، أقلّ فعالية بالمقارنة مع أغلب البلدان الصاعدة والنامية. نذكر من بينها التاييلاند (7.1)، بولونيا (6.7)، المكسيك (6.9)، الإمارات العربية المتحدة والشيلي والصين (5.6)، أندونيسيا (6.0)، الهند (4.9)، ماليزيا (4.4) والفيتنام (4.8).

6 - تم احتساب النسبة الحدية للرأس مال بناءً على معطيات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2016، ومعطيات الناتج الداخلي الخام، ومعطيات الاستثمار التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط بالنسبة لحالة المغرب. يتعلق الأمر بالعلاقة بين متوسط معدل الاستثمار ومتوسط معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة المدروسة.

المبيان 6. معدل الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)



المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وحسب دراسة حديثة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط<sup>7</sup>، فإن تراكم الرأسمال، في البلدان الأكثر تقدماً من المغرب في مجال التنمية الاقتصادية، لم يبدأ في التباطؤ إلا عندما بلغ مخزونها من الرأسمال في المتوسط ما بين 4 إلى 5 مرات ناتجها الداخلي الخام. بعبارة أخرى، يتعين على المغرب الانتظار طويلا قبل أن تعرف مردودية الاستثمار تحسنا كبيرا على مستوى نمو القيمة المضافة.

كما أن هناك عاملا آخر يفسر هذه الوضعية، له علاقة بما سبق، ويتجلى في أنه بالنسبة لبلد ذي دخل متوسط من الفئة الدنيا كالمغرب، هناك حاجة أكبر للاستثمار في مجالات مثل البنيات التحتية الصناعية والخدمات اللوجستية والاجتماعية. والحال أن آثار هذا النوع من الاستثمار على النمو لا يمكنها أن تتحقق إلا على المدى الطويل، من خلال تأثيرها على الإنتاجية وعلى الرأسمال البشري. فضلا عن ذلك، تظل مردودية الاستثمار في مجال تجهيز المناطق الصناعية ضعيفة، بما أنها لا تزال غير مستغلة بما يكفي. ومع ذلك، فإنه بإمكان المغرب أن يصل إلى تحقيق فعالية أكبر في الاستثمار بالتركيز أكثر على عناصر تهم جودة المؤسسات والحكومة. وعليه، ينبغي أن تعمل السياسات المحفزة على الاستثمار، في المقام الأول، على تشجيع المزيد من التنوع نحو فروع ذات قيمة مضافة أعلى، تكون أكثر اندماجا في بقية الاقتصاد، من خلال الربط ما بين بداية سلسلة القيمة ونهايتها. وبالتالي يجب أن تعمل الحكومة الجيدة للاستثمارات على التقليل من تركيز الاستثمارات على قطاعات غير مندمجة بما يكفي وذات قيمة مضافة ضعيفة مثل قطاع البناء والأشغال العمومية والعقار. وفي هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن التوجه العكسي بالأحرى هو الذي عرفه المغرب خلال الفترة ما بين 2007 و2015، بما أن توزيع الاستثمار بحسب المنتج يبيّن وجود ارتفاع متزايد على مستوى البناء والأشغال العمومية، بالموازاة مع الخدمات، من 47.1 في المائة إلى 51.3 في المائة ومن 11.3 في المائة إلى 14 في المائة، على التوالي، بينما انخفضت حصة الصناعة من 39.6 في

7 - دراسة حول مردودية الرأسمال المادي بالمغرب (2016)

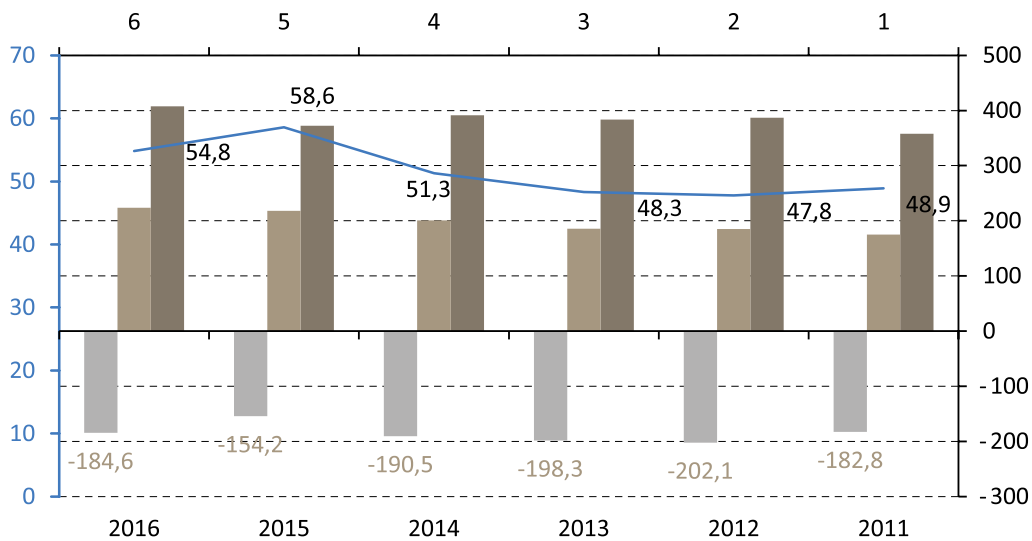
المائة إلى 32.8 في المائة. أمّا المسلك الثاني لتحسين حكامه الاستثمار فيطلب برمجة ممنهجة لدراسات الأثر القبلي والبدي لأى استثمار عمومي كبير، والتي من شأنها التركيز على الآثار السوسيو-اقتصادية، بدلاً من إجراء دراسات ذات طبيعة مالية أو محاسبية محضة. ومن الأفضل أن تضطلع بهذا الدور هيئة مستقلة خاصة بتقييم السياسات العمومية. وفي الأخير، فإن فعالية الاستثمار في المغرب لا يمكنها أن تتحسن بدون العمل على التعزيز المستمر لبعض جوانب تدبير المشاريع الاستثمارية العمومية، وسيما الجوانب المتعلقة بالشفافية والصرامة في الإشراف على التنفيذ طيلة مراحل مشاريع الاستثمار، إضافة إلى مكافحة الرشوة والربح وكل ممارسة منافية للتنافسية في الصفقات العمومية.

### 2.3.1.1 الحسابات الخارجية: عودة العجز التجاري في 2016

على صعيد الحسابات الخارجية، شكّلت سنة 2016 منعطفًا على مستوى تطوّر عجز الميزان التجاري. ذلك أنه بعد تراجع مستمر منذ سنة 2013، عاد العجز التجاري (للسلع) ليتفاهم في نهاية سنة 2016، بحوالي 19.4 في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة، ليصل إلى 184.6 مليار درهم. وهذه الوضعية ناجمة عن كونه وتيرة ارتفاع الواردات (+36.4 مليار درهم أو +9.8 في المائة) كانت أعلى بكثير من وتيرة الصادرات التي ارتفعت بحوالي 6 مليارات درهم (أو +2.7 في المائة). وبالتالي، فقد عرفت نسبة تغطية الواردات عن طريق الصادرات توقفاً للمنحى التصاعدي المسجل على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث تراجعت من 58.6 في المائة سنة 2015 إلى 54.8 في المائة سنة 2016.

من ناحية أخرى، ارتفعت عائدات السفر بنسبة 3.4 في المائة سنة 2016، لتبلغ 63.2 مليار درهم، وهي نفس نسبة النمو التي سجّلتها تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج لتصل إلى 62.2 مليار درهم، مما يدل على الأداء الجيد لهذين المكوّنين من مكونات الحساب الجاري. وهكذا، فقد سمح رصيد ميزان السفر، إضافة إلى مداخل المغاربة المقيمين بالخارج، بتغطية حوالي 60.4 في المائة من العجز التجاري، بينما كانت هذه النسبة قد بلغت 69.8 في المائة في السنة السابقة.

المبيان 7. الميزان التجاري للسلع (بملايير الدراهم، نسبة التغطية بالنسبة المئوية)



المصدر: معطيات مكتب الصرف

المصدر: معطيات مكتب الصرف

لقد كان ارتفاع الواردات هو العنصر الذي ساهم أكثر في تفاقم العجز التجاري، على الرغم من الانخفاض الذي عرفته الفاتورة الطاقية بحوالي 17.9 في المائة بالقياس إلى سنة 2015، الشيء الذي يعكس المستوى المنخفض لأسعار البترول والتراجع الكبير في تزويد السوق بزيوت البترول الخام، إثر توقّف نشاط شركة سامير لتكرير البترول. من جهة أخرى، فإنّ الزيادات القويّة على مستوى الواردات تتعلق بسلع التجهيز (25.3+ مليار درهم)، الناتجة بصفة خاصة عن مواصلة الاستثمار في المنظومات الصناعية الرئيسيّة، وكذا في الطاقة والنقل. كما تمّ تسجيل ارتفاع مهمّ على مستوى السلع الاستهلاكية (10.7+ مليار درهم)، والمنتجات الغذائية (9+ مليار درهم)، سيّما القمح، بسبب ضعف المحصول الزراعي، وكذا على مستوى المنتجات نصف المصنّعة (5.1+ مليار درهم).

وبالنسبة للصادرات، فإنّ تباطؤها مرده أساساً إلى انخفاض مبيعات «الفوسفات ومشتقاته» بحوالي 10.8 في المائة (أو -4.8 مليار درهم)، مما يعكس بشكل رئيسي تراجع الأسعار الدوليّة لمشتقات الفوسفات DAP و TSP. وكانت هذه الأخيرة قد تأثرت بارتفاع مستوى المخزونات لدى المستوردين الرئيسيّين، مثل الهند والبرازيل، جزاءً فائض العرض الصيني سنة 2015.

وباستثناء الفوسفات ومشتقاته، فقد سجّلت صادرات السلع، بالمقابل، تقدماً أسرع، بمعدل 5.8 بالمائة مقارنة مع السنة السابقة. ويعود هذا التطوّر إلى الدينامية التي عرفتها صادرات أغلب المهن العالمية التي استهدفتها الاستراتيجية الصناعية الجديدة، سيّما قطاع السيارات، بالإضافة إلى بعض القطاعات التقليدية كالصناعات الغذائية والنسيج. وهكذا، فقد واصلت مبيعات السيارات احتلال المرتبة الأولى، بزيادة قدرها 11.9 في المائة (أيّ 5.8+ مليار درهم)، لتصل إلى 54.6 مليار درهم. كما عرفت صادرات بعض القطاعات التقليدية، مثل «الفلاحة والصناعات الغذائية» و«النسيج والجلد» ارتفاعاً قدره 5.1 في المائة و6.7 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أنّه في مجال «الفلاحة والصناعة الغذائية» تطوّرت صادرات قطاع «الصيد البحريّ وتربية الأسماك» بوتيرة سريعة للسنة الثانية على التوالي، أيّ 24.2 في المائة بعد 13.8 في المائة في السنة السابقة. كما أنّه على مستوى صناعة «النسيج والجلد» التي شهدت انتعاشاً كبيراً في سنة 2016، فقد سجّلت صادرات قطاع «الملابس الجاهزة» ارتفاعاً متزايداً بنسبة 8.6 في المائة من سنة لأخرى. ومن جهتهما، فإنّ كلا من قطاع صناعة الطيران الصّاعد وقطاع الإلكترونيّات قد عرفا تطوراً بوتيرة مرتفعة، أيّ 12.5 في المائة و9.1 في المائة على التوالي.

وكان لتفاقم العجز التجاريّ للسلع تأثير على رصيد الحساب الجاري. فقد انتقل هذا الأخير من 21.1 مليار درهم في نهاية 2015 (-2.2 في المائة من الناتج الداخلي الخام) إلى 44.5 مليار درهم نهاية 2016، أيّ -4.4 من الناتج الداخلي الخام.

أما بالنسبة للتدفقات الصافية للاستثمار الأجنبيّ المباشر، فقد تراجعت بنسبة 28.5 في المائة خلال سنة واحدة لتستقرّ عند 22.8 مليار درهم، حيث تضرّرت بشكل خاص من تقلصّ الفوائض الخارجية لأهمّ البلدان المرسلة للرساميل. وبالمقابل، فإنّ تدفقات الاستثمارات المغربية المباشرة بالخارج قد استقرّت تقريباً عند 6.3 مليار، بعد ارتفاع هامّ في 2015. وفي الوقت نفسه، تعزّزت احتياطيّات العملة الصعبة بنسبة 12.1 في المائة في المعدل السنويّ، لتصل إلى 252 مليار درهم في نهاية دجنبر 2016، أيّ ما يعادل حوالي 7 أشهر من واردات السلع والخدمات.

### 3.3.1.1 السياسة الصناعية وبنية الصادرات: من أجل تدارك التأخر المتراكم في مجال التحوّل الهيكليّ

#### • مواصلة الجهود المتعلقة بالسياسة الصناعية خلال 2016

من أجل جعل الصناعة محرّكا حقيقيا للنمو الاقتصادي في بلدنا، ورافعة لتطوير بنيته الاقتصادية، تم اعتماد عدد من الاستراتيجيات الصناعية المتتالية خلال السنوات الأخيرة، أحدثها مخطط تسريع التنمية الصناعية. وهو مخطط يمتدّ على الفترة 2014-2020، ويرتكز على تطوير العديد من المنظومات ذات الصلة بالمهن الدينامية والواعدة على صعيد التجارة العالمية. وهكذا، فمنذ إطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية، برزت العديد من المنظومات الصناعية، سيّما حول قطاع السيارات، بعد إنشاء مصنع رونو للسيارات، في « مدينة السيارات بطنجة». ولا بدّ من التذكير بأنّ صادرات قطاع السيارات قد تمكّنت، منذ سنة 2014، من تجاوز صادرات «الفوسفات ومشتقاته» كأول قطاع مصدر في الميزان التجاري، بحصة تصل إلى حوالي 24.4 في المائة من مجموع الصادرات في 2016. (وينبغي التعامل بنسبية مع هذا الأداء على اعتبار أنّ نسبة الإدماج الصناعي الحالية في قطاع السيارات، من حيث محتوى القيمة المضافة المحلية، تناهز 40 في المائة).

ومن المتوقع أن يزداد التحسّن الذي يعرفه أداء قطاع السيارات، باعتباره رافعة للتنمية، في السنوات المقبلة، سيّما بفضل دخول شركة بيجو- سيتروين لصناعة السيارات، التي من المقرر أنّ تشرع في الإنتاج في أفق 2019، وإطلاق منظومة صناعية جديدة تحت اسم «محركات ونظام نقل الحركة» في فبراير 2016، بعد إطلاق أربع منظومات من قبّل في قطاع السيارات سنة 2014<sup>8</sup>، علاوة على توقيع اتفاقية في أبريل 2016 من أجل إنشاء «منظومة رونو». ومن شأن هذه المكتسبات أنّ تعمل على تعزيز القدرة الإنتاجية لقطاع السيارات في المغرب وتحسين نسبة اندماجها بصورة تدريجية، لتصل على المدى البعيد إلى مستويات تتراوح ما بين 65 في المائة و80 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أنّ دخول مصنع كبير للسيارات مثل رونو في مرحلة أولى، قد مكّن من الحدّ من المخاوف بشأن المنصّة الصناعية المحلية، كما مكّن من بناء الثقة في إمكانيات المغرب في هذا المجال، مقلّصا في الوقت نفسه ما يسمّى في الأوساط الأكاديمية «كلفة الاكتشاف»<sup>9</sup>. وبطبيعة الحال، فقد كان لهذه الاستثمارات الرائدة أثر إيجابيّ تجلّى في جلب منتجين آخرين أجنب في مجال صناعة السيارات.

وبالموازاة مع قطاع السيارات، يشكّل قطاع صناعات الطيران منظومة رائدة كذلك تراهن عليها الاستراتيجية الصناعية الجديدة للمغرب. وتستقرّ اليوم في بلادنا أكثر من مائة شركة عاملة في هذا القطاع، منها على وجه الخصوص شركتا صافران وبومباردييه. كما تجدر الإشارة إلى أنّ 2016 كانت سنة لتضافر جهود الاستثمار في قطاع الطيران، سيّما مع توقيع بروتوكول اتفاق مع العملاق الأمريكي بوينغ، ممّا أعطى الضوء الأخضر لإنشاء منظومة صناعية حول المجموعة. وعلى صعيد آخر، إذا كانت مبيعات صناعات الطيران لم تمثل، في سنة 2016، سوى 4.1 في المائة فقط من مجموع صادرات المغرب، فإنّه من الواضح أنها تطوّرت بوتيرة استثنائية بالمقارنة مع سنة 2015، حيث ارتفعت ب 12.5 في المائة. ومن شأن الحفاظ على هذه الوتيرة أن يجعل القطاع ينخرط لا محالة في عملية للتسريع، ويمكنه من بلوغ حجم هامّ على مستوى القيمة المضافة والصادرات، وبالتالي سيمكنه من الرّفح من آثاره على الاقتصاد ككلّ.

8 - وتهمّ مسالك «أسلاك السيارات» و«داخل السيارة والمقاعد»، و«المعادن / الختم» و«بطاريات السيارات» .

9 - Hausmann, R. and D. Rodrik. (2003). Economic Development as Self Discovery. Journal of Development Economics.

وفيما يتعلق بقطاع النسيج، فقد تميزت سنة 2016 بالتوقيع في أكتوبر 2016 على ثلاث اتفاقيات شراكة تتعلق بإطلاق ثلاث منظومات صناعية جديدة في قطاع النسيج، وذلك ضمن شبكات «الغزل» و«النسيج المنزلي» و«النسيج للاستخدام التقني». ويتجلى الهدف من وراء هذه الاتفاقيات في إعطاء ديناميّة جديدة للنسيج المغربي، في ظل ضعف الرساميل والمنافسة المتزايدة، خاصّة منذ إلغاء الاتفاق متعدّدة الألياف، وذلك بالتخصّص في أسواق واعدة وكفيلة بخلق فرص الشغل، والمراهنة على إبرام شراكات استراتيجية بين المقاولات الرائدة والمقاولات الصغيرة والمتوسّطة المحلية.

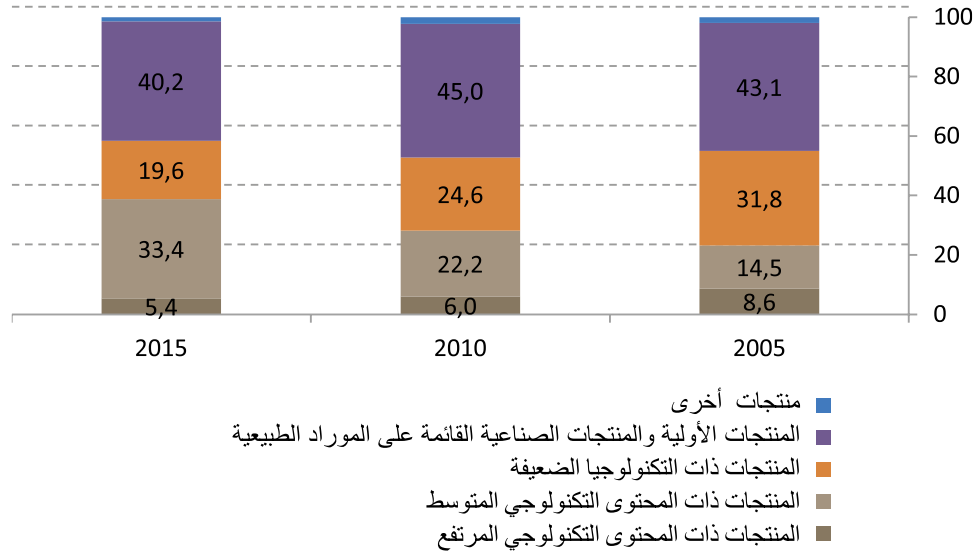
أما على مستوى صناعة الأدوية، فقد تمّ توقيع ثلاثة عقود أداء خلال شهر مارس 2016، من أجل مواكبة عملية تفعيل المنظومات الصناعيّة الدوائيّة في إطار مخطط تسريع التنمية الصناعيّة (2014 - 2020). ويتجلى الهدف المنشود في تفعيل المنظومات الصناعيّة الدوائيّة من خلال تغطية مجموع سلسلة القيمة الإنتاجية «للأدوية» و«المنظومات الطبية» بدءًا من عمليات التطوير إلى عمليات التسويق.

### • رغم التسارع الذي عرفته مؤخرًا وتيرة تصنيع الاقتصاد المغربي، يظلّ التأخر المتراكم في مجال التحول الهيكلي كبيرًا

ويّضح، من خلال هذه التطوّرات، أنّ هناك تسارعًا ملحوظًا لوتيرة تنفيذ الاستراتيجية الصناعيّة في السنوات الأخيرة، والتي بدأت تؤتي ثمارها سيّما على مستوى الصادرات. غير أنّ حجم القصور المتراكم طيلة السنوات السابقة، على مستوى التحوّل الهيكليّ، إضافة إلى المستوى الذي ما زال غير كافٍ لإدماج المهن الجديدة، قد جعلت القطاع الصناعيّ، رغم الدينامية الحالية التي يعرفها، لم يصلْ بعدُ إلى درجة التطوّر المأمول، وإلى الحجم الهامّ الذي يسمح بتعزيز دوره باعتباره محرّكًا حقيقيًا ورافعة للنمو والتشغيل، مع امتداد تأثيره إلى باقي القطاعات. ومن جهة أخرى يمكن رصد ديناميّة التطوّر الأخيرة، بالإضافة إلى التأخر المسجّل من طرف المغرب مقارنة مع بعض البلدان الصاعدة والنامية، على مستوى التحوّل الهيكلي، من خلال تحليل عددٍ من مؤشرات التجارة الخارجية.

وانطلاقًا من ملاحظة تطوّر المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية خلال الفترة ما بين سنتيّ 2005 و2015، يتّضح أنّه تمّ بذل مجهود لا يُستهان به بهدف الرّفح من مستوى تطوير المنتجات المصدّرة. وبالفعل، فإنّ حصة المنتجات ذات التكنولوجيا الضعيفة قد تراجعت خلال نفس الفترة من 31.8 في المائة إلى 19.6 في المائة، مقابل تطوّر جيّد للصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط التي عرفت حصّتها ارتفاعًا هامًا، من 14.5 في المائة سنة 2005 إلى 33.4 في المائة سنة 2015. غير أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع قد شهدت انخفاضًا خلال تلك الفترة. لكنّ هذا لا يعني، مع ذلك، أنّ حجم الصادرات من هذا النوع من السّلع قد انخفض، بل إنه ارتفع بالأحرى بوتيرة أقلّ سرعة من وتيرة المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة. ومردّد ذلك على وجه الخصوص إلى صعوبة الحفاظ على مستوى التنافسيّة داخل هذه الصناعات الجدد متطورة، أمام المنافسة المتزايدة، بالنسبة لبلد مثل المغرب يعاني من القصور على مستوى الأداء في مجال الرأسمال البشري ومجال البحث والتطوير. وبالمقابل، لا بدّ من الإشارة إلى تراجع حصّة المنتجات غير المصنّعة والمنتجات المرتبطة بالموارد الطبيعيّة من 43.1 في المائة إلى 40.2 في المائة خلال الفترة ما بين سنتيّ 2005 و2015.

## المبيان 8. تطوّر بنية صادرات المغرب على صعيد المحتوى التكنولوجي (بالنسبة المئوية للصادرات)



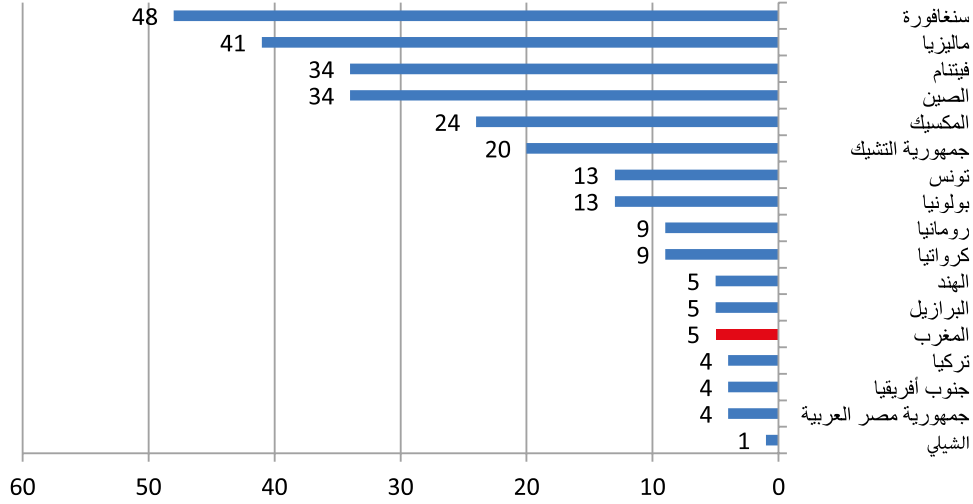
المصدر: معطيات «الحل العالمي المتكامل للتجارة»

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ الإصلاحات التي انطلقت (في مجال السياسات القطاعية ومناخ الأعمال والبنيات التحتية، وغيرها)، بهدف تحويل النسيج الإنتاجي الوطني، وتسريع وتيرة تنفيذها خلال السنوات الأخيرة، قد مكّنت بلادنا من تحسين المحتوى التكنولوجي لصادراتها مقارنة مع عدد من البلدان. ويبرز المبيان رقم 9، بالفعل، أنّ حصة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع في مجموع صادرات المغرب تصل إلى 5 في المائة، وهو مستوى أعلى نسبياً من المستويات المسجّلة من طرف بلدان مثل مصر وجنوب أفريقيا وتركيا، ومشابهة لصادرات اقتصاديات بلدان مثل البرازيل والهند<sup>10</sup>، على الرغم من أنّ حجم صادرات هذين البلدين، من حيث القيمة المطلقة، هو أكثر أهمية بكثير. من جهة أخرى تبقى الحصة المسجلة من طرف المغرب أقلّ من المستوى الذي وصلت إليه العديد من البلدان الصاعدة، سيّما في أوروبا حيث يتراوح وزن الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع ما بين 9 في المائة و20 في المائة، وبالأخص في آسيا حيث يمكن أن تمثل المنتجات المعنية أكثر من 30 في المائة من مجموع الصادرات.

10 - من المحتمل أنّ تكون الصعوبات البنيوية التي تعاني منها البرازيل على الصعيد الاقتصادي والسياسي حالت دون تطور صادراتها. أما فيما يخصّ وضعيّة الهند، فمن المرجح أن مستوى تطورها لا يتجلى بشكل جيّد على مستوى المؤشر المعتمد، نظرا لكون اقتصادها موجها أكثر نحو الخدمات المتطورة، مما لا يسمح بإدراجها بالضرورة ضمن المبيان المشار إليه أعلاه، والذي يقوم بالأحرى على صادرات السلع.



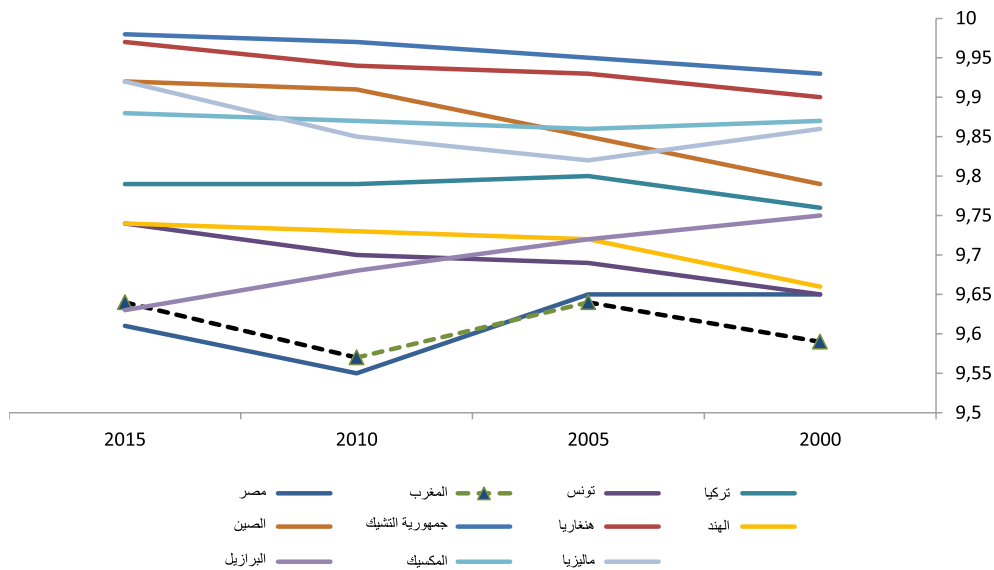
المبيان 9. حصة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع- مقارنة بين المغرب و عينة من البلدان (بالنسبة المئوية للصادرات الإجمالية سنة 2015)



المصدر: معطيات «الحل العالمي المتكامل للتجارة»

ومما يؤكد حدة التأخر الذي يسجله المغرب في مجال تحديث منظومته الإنتاجية، كذلك، تطور مؤشر تحسين الصادرات. فقد عرف هذا الأخير بالفعل ارتفاعاً طفيفاً سنة 2015، مقارنة مع مستواه في سنة 2000، حيث تجاوز بلدانا مثل مصر والبرازيل في نهاية الفترة. ومع ذلك يتضح (المبيان رقم 10) أنه بالرغم من التقدم الحاصل، فإن تسريع وتيرة تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والإصلاحات الهيكلية في المغرب أصبحت ضرورة وحاجة ملحة من أجل تدارك التأخر المتراكم، مقارنة مع الدول الأكثر دينامية من بين البلدان الصاعدة.

المبيان 10. تطور مؤشر تحسين الصادرات<sup>11</sup>

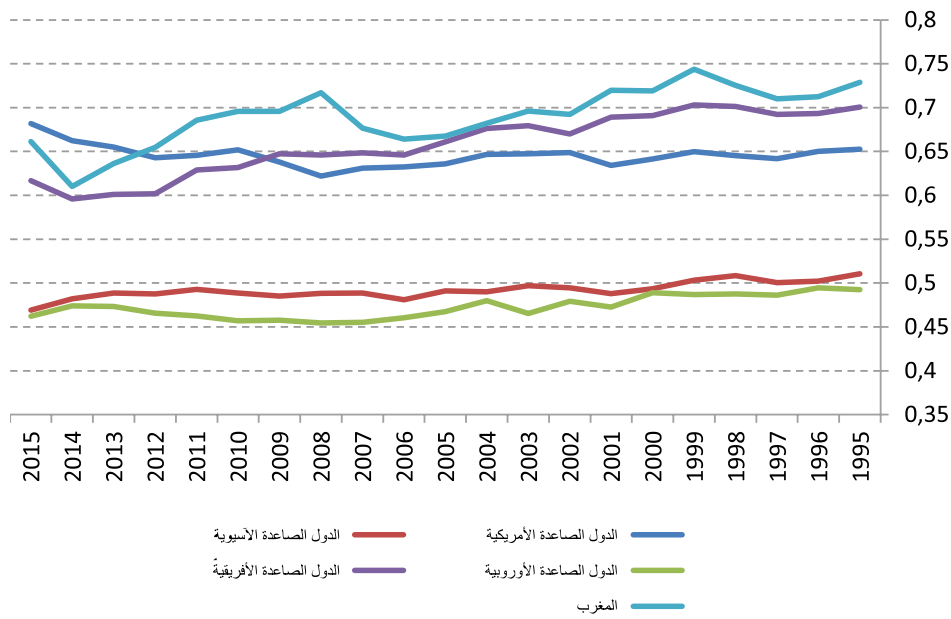


المصدر: معطيات «الحل العالمي المتكامل للتجارة»

11 - ارتفاع مؤشر EXPY يشير إلى حصول تحسن في درجة تطور الصادرات.

وبالموازاة مع عملية التطوير، فإنّ رهان الإقلاع الاقتصادي لا يمكن أن يتحقّق في غياب حركة تنويع مستمرة للبنية الإنتاجية وللصادرات. وبالتالي، فإنّ تنويع الإنتاج معناه وجود هشاشة أقلّ إزاء الصدمات القطاعية، إضافة إلى تكثيف النسيج الإنتاجي الوطني، ممّا يسمح بتحقيق اندماج أقوى، من بداية السلسلة إلى نهايتها، بين مختلف وحدات الإنتاج (بين المقاولات الكبرى والمقاولات المتوسطة والصغيرة، وكذلك بين المستثمرين الأجانب والمقاولات المحلية، وغيرها) مع ما سيتبع ذلك من آثار أقوى على صعيد انتقال المعرفة والخبرة بصفة خاصّة. لهذه الغاية، تجدر الإشارة إلى أنّ تطور مؤشر التنويع في المغرب يبرز أنّ الاقتصاد الوطني خلال الفترة ما بين 1995 و2013، سجل مستوى تنويع أقلّ من المتوسط الذي سجّله البلدان الصاعدة في أوروبا وأمريكا وحتى في أفريقيا. ولم يتمكن المغرب من تحسين أدائه، مقارنة مع البلدان الأفريقية الصاعدة، إلا انطلاقاً من سنة 2014، وهو تحسّن ناتج عن السرعة المتزايدة التي عرفتها وتيرة التنويع بدءاً من سنة 2008. وبالتالي يتعيّن على المغرب أن يحافظ على وتيرة تنويع مستدامة، من أجل بلوغ المستويات التي بلغتها البلدان الآسيوية والأوروبية الصاعدة. ويبدو التطوير والتنويع، في الحقيقة، بمثابة دعائمين أساسيين ينبغي خلق تجانس أكثر بينهما وتطويرهما بهدف توسيع الآثار الإيجابية على الاقتصاد الوطني ككلّ.

المبيان 11. مؤشر تنويع الصادرات بحسب المنتج<sup>12</sup>

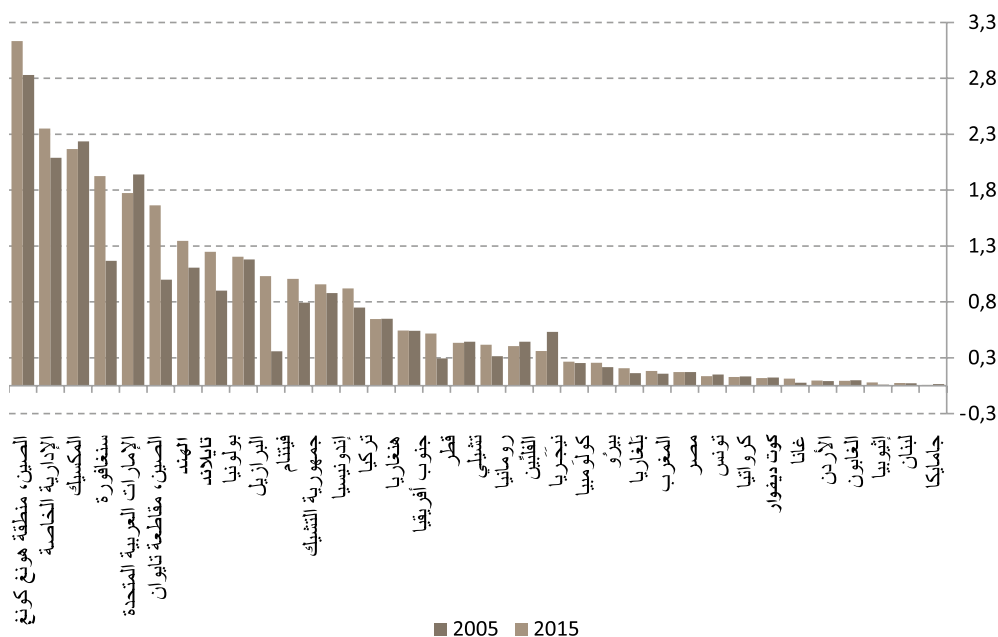


المصدر: قاعدة معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

وفي الأخير، ينبغي التأكيد على أنّ التأخر المتراكم المسجّل هو بالفعل تأخر لا يستهان به، لكنّه يشكّل، مع ذلك، إمكانية كبيرة يتعيّن استغلالها من أجل التدارك وتعزيز دعائم اقتصاد تنافسيّ ذي تموقع جيّد في سلاسل القيم العالمية والإقليمية. وبالتالي فإنه بإمكان المغرب تحسين حجمه في الصادرات العالمية، وهو الحجم الذي لمّ يمثل سوى 0.13 في المائة سنة 2015، بعد تسجيله 0.106 في المائة قبل عشر سنوات.

12 - تشير القيمة المرتفعة من هذا المؤشر إلى وجود تنويع أقلّ للصادرات بحسب المنتج.

## المبيان 12. حصّة بعض البلدان الصاعدة والنامية في الصادرات العالمية (بالنسبة المئوية)



المصدر: قاعدة معطيات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية

### 4.3.1.1 مناخ الأعمال في 2016: نتائج متباينة

تميّزت سنة 2016 بمواصلة الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال في المغرب. وتبعاً لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية برسم 2016-2017، فإنّ المغرب ارتقى إلى الرتبة 70 من أصل 138 دولة، بعد أن كان يحتلّ الرتبة 72 خلال السنتين الماضيتين. وتُعتبر الصحة والتعليم الأساسي والمناخ الماكرو-اقتصاديّ وحجم السوق ونجاعة سوق السلع والخدمات، بمثابة مجالات تنافسية أبانت فيها بلادنا عن نتائج مُرضية إلى حدّ ما. وبالمقابل، فإنّ الأداء كان ضعيفا على مستوى الابتكار والتكوين والتعليم العالي، وكذلك على مستوى نجاعة سوق الشغل. وحسب المصدر نفسه، فإنّ العوامل التي ظلت تعوق تطوّر مناخ الأعمال في المغرب سنة 2016، هي الرّشوة وصعوبة الولوج إلى التمويل، وعدم ملاءمة التكوين للتشغيل، والبيروقراطية الإدارية، والمنظومة الضريبية، وضعف القدرة على الابتكار. وبخصوص تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، فإنّ طبعة 2016/2017 تشير إلى أنّ المغرب احتلّ، في مجال مناخ الأعمال سنة 2016، المرتبة 68 من أصل حوالي 190 بلدا اقتصادياً. كما يحتلّ المرتبة الأولى في شمال إفريقيا، والثالثة على مستوى القارة الأفريقية، والرابعة في منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا.

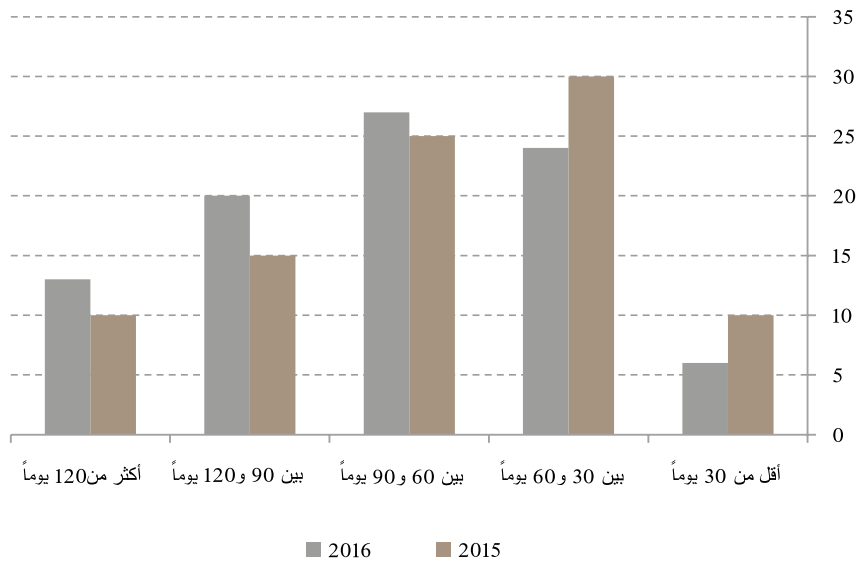
ما زالت ظاهرة الرشوة تمثّل آفة اجتماعية حقيقية في المغرب، تتعدّى آثارها تدهور مناخ الأعمال، ذلك أن الرشوة في مجتمعنا تؤثر على خلق الثروات بإعاققة الاستثمار. وهذا التداعي، ذو الطبيعة الاقتصادية، تتولّد عنه تداعيات اجتماعية سلبية تضرّ بإعادة توزيع الثروة، مما يساهم في إعاقه مسلسل الإدماج الاجتماعي. وفضلاً عن آثارها المضرة بخلق الثروات وإعادة توزيعها، فهي تشكل عائقاً أمام تحقيق المساواة في الولوج إلى الخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية، وكذا على تكافؤ الفرص، وسيّما في مجال الولوج إلى التشغيل. وتشير التصنيفات الدولية إلى أنّ نتيجة المغرب، حسب تقرير منظمة ترانسبرانسي الدولية، قد ارتفعت نسبياً من 36 إلى 37<sup>13</sup> ما بين سنتي 2015 و2016، مع بقائها دون نتيجة 39 المسجلة سنة 2014، حيث يحتلّ المغرب

13 - يمكن لقيمة مؤشر الرشوة أن تتراوح بين 0 (رشوة جد منتشرة) و 100 (رشوة منعدمة).

تقريباً منتصف الترتيب من بين جميع بلدان العالم، باحتلاله الرتبة 90 من أصل 176 بلداً (في سنة 2015، كان المغرب يحتل الرتبة 88 من أصل 168 بلداً). كما أنه يحتل الرتبة 10 في منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا، والرتبة 14 في القارة الأفريقيّة. وحسب التقرير نفسه، فإنّ هناك تعالفاً بين الفساد والفوارق، الأمر الذي يولّد نوعاً من انعدام ثقة المواطنين في الوسط السياسيّ وفي الإدارة، مما يبرّر صعود العديد من الحركات الاحتجاجية في مختلف أنحاء العالم. ومن أجل معالجة أزمة الثقة هذه، فإنّ الإجراءات التي تكتسي طابعاً ملحاً في هذا الشأن هي التي تتعلّق بمكافحة الإفلات من العقاب عند ارتكاب أعمال الفساد، وضُرورة مساءلة الفاعلين السياسيين، فضلاً عن الانخراط الأفضل للمواطنين في عملية اتخاذ القرار في المجالات التي تهتمّ حياتهم اليومية. وفي الوقت نفسه، فإنّه بإمكان رَقْمَةِ الإدارة والخدمات العموميّة أنْ تشكّل وسيلة فعّالة لمكافحة الرشوة، وذلك بالتقليص منّ عدَدِ الوسطاء والمتدخلين الذين يواجههم المستثمرون والمواطنون عمومًا (انظر المحور الموضوعاتيّ في هذا التقرير).

على صعيد آخر، فإنّ مناخ الأعمال في المغرب يعاني كذلك من عائق آخر لا يقلّ أهميّةً ألا وهو إشكالية آجال الأداء. وحسب دراسة أنجزتها مؤخرًا الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاص) حول المغرب، فقد عرفت 2016 تزايداً في تمديد آجال الأداء. وهكذا، فخلال الفترة ما بين سنتيّ 2015 و2016، شهدت حصة المقاولات من العيّنة التي عرفت آجال تسديد تتجاوز 90 يوماً، تزايداً من 25 في المائة إلى 33 في المائة، في حين تراجعت حصة المقاولات التي حقّقت آجال تسديد أقصر، من 30 في المائة إلى 24 في المائة بالنسبة للآجال (60-30 يوماً) ومن 10 في المائة إلى 6 في المائة بالنسبة للآجال تقلّ عن 30 يوماً. كما ينبغي التذكير أيضاً، بأنّ المقاولات التي عانت أكثر من تمديد آجال الأداء هي المقاولات التي ينتمي زبناؤها إلى القطاع العامّ. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المقاولات العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتوزيع هي التي حقّقت آجالاً طويلة تتجاوز 90 يوماً، بينما تحقق قطاعات مثل تقديم الخدمات للمقاولات والصناعات الغذائيّة آجالاً أقصر، أيّ أقلّ من 90 يوماً وأقلّ من 60 يوماً على التوالي. وبالتالي تشكّل هذه الظاهرة، من جهة، عاملاً من عوامل تدهور مناخ الأعمال بحكم تأثيره سلبيّاً على ميزانيات المقاولات وعلى توجّعاتها الاستثماريّة، وتشكّل، من جهة أخرى، خطراً على الوضعيّة الاجتماعيّة للعاملين في المقاولات المعنيّة.

المبيان 13. متوسط آجال الأداء بالمغرب



المصدر: قاعدة معطيات كوفاص

وأمام تفاقم هذه الظاهرة على الصعيد الوطني، صادق مجلس الحكومة بالإجماع في يوليوز 2016 على مشروع مرسوم جديد يتعلق بآجال التسديد والفوائد على المتأخرات المتحمّلة. ويُتطرُق أن تدخل الترسانة القانونية الجديدة، التي تمّ إعدادها بالتشاور مع ممثلي القطاع الخاص، حيّز التنفيذ في يناير 2018. وتتضمّن هذه الأداة التنظيمية عدداً من التدابير الرامية إلى توضيح وتحديد كفاءات عمليات الجدولة والأداء المتعلّقين بالصفقات العمومية. وبالتالي، فإنّ أجل الأداء تحدّد في 60 يوماً، مع إمكانية اتّفاق الأطراف على آجال أطول تبعاً لخصوصيات وموسميّة القطاعات. كما يسمح مشروع المرسوم بتحديد مسؤولية كلّ طرف من الأطراف المعنية، ويتجه إلى توحيد الآجال بالنسبة لجميع الصفقات العمومية، سواء تعلق الأمر بالدولة أو بالجماعات الترابية أو بالمقاولات العمومية. وفي الأخير يقدم المرسوم الجديد، كذلك، تدقيقات تتعلق بكفاءات احتساب آجال الأداء وغرامات التأخير.

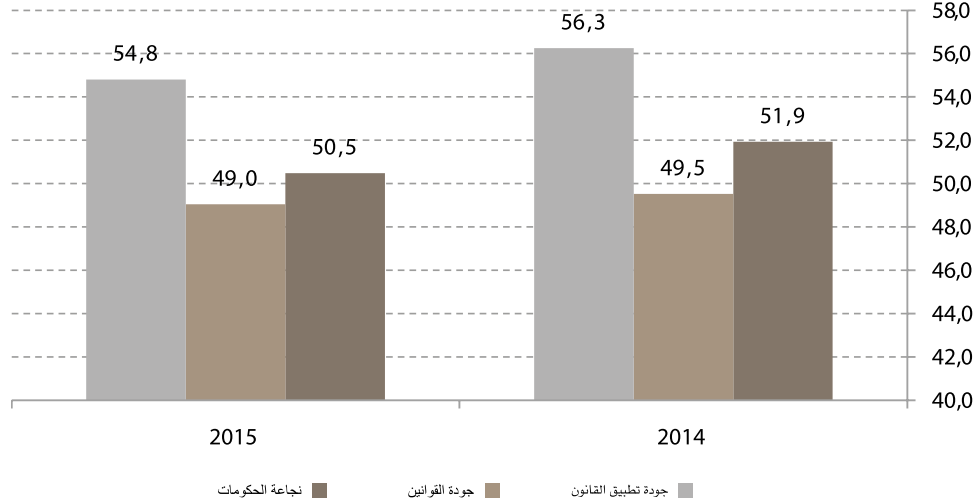
على صعيد آخر، تعزّز الإطار المؤسّساتي في المغرب مؤخرًا بوضع مخطط جديد لإصلاح الاستثمار تمّ عرضه أمام جلالة الملك محمد السادس في يوليوز 2016. ويهدف هذا المخطط الإصلاحي الجديد إلى تعويض الميثاق القديم للاستثمار لسنة 1995، من خلال اقتراح مقاربة ديناميّة وأكثر استجابة لمناخ الاستثمار. ومن بين العناصر الجديدة التي جاء بها هذا المخطط تلك المتعلقة بالضريبة على الشركات بنسبة صفر في المائة على الصناعات قيّد الإحداث، على مدى خمس سنوات، وإنشاء منطقة حرّة واحدة على الأقل في كلّ جهة من جهات المغرب، ومنح ميزة المنطقة الحرّة للصناعات المصدرة الكبرى، التي تستجيب لبعض الشروط، والحصول على وضعية مصدر غير مباشر بالنسبة للمناولين، وإيجاد صيغ متقدّمة لدعم الجهات المحتاجة إلى دعم، وذلك بهدف تحفيز الاستثمار الصناعي، وتعزيز وجود تطوّر ترابيّ متوازن. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ اعتماد هذا المخطط واكبه إحداث وكالة جديدة أطلق عليها اسم «الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات» تشمل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، والمغرب تصدير، ومكتب معارض الدار البيضاء. ويتجلى الهدف من خلق هذه الوكالة في دعم الاستثمار بناءً على خرائط طريق تضعها مختلف القطاعات. إضافة إلى ذلك، ومن أجل الحرص على تحقيق التجانس بين آليات وأجهزة التنفيذ، وضمان مواكبة ناجعة لتعميم البرامج القطاعية، تمّ إحداث مديرية عامة للصناعة، ومديرية عامّة للتجارة، ووكالة للتطوير الرقمي. ومن شأن هذا الإطار التحفيزي الجديد أن يعزّز أكثر جاذبية المغرب في مجال الاستثمار وتحسين فعاليته. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه خلال الشهر نفسه الذي أطلق فيه المخطط الجديد، تم توقيع العديد من عقود الاستثمار مع مقاولات بريطانية وكندية وبرازيلية وصينية وهنديّة وروسية، نسبة كبيرة منها تهتمّ قطاع السيارات.

وبخصوص موقع المغرب في مجال جودة الحكامة، فإنّ الأرقام الأخيرة المتوفرة المتعلقة بمؤشرات الحكامة في العالم تبيّن أن المغرب يحتلّ دائماً موقعاً وسط الترتيب. وبالفعل، ففي نطاق يتراوح ما بين 0 (جودة ضعيفة) إلى 100 (جودة جيّدة جدا) سجل المغرب في سنة 2015 نتيجة 50.5 على مستوى «نجاعة الحكومات»، و49 في «جودة القوانين»، و54.8 في معيار «جودة تطبيق القانون». كما تسجّل هذه النتائج وجود تدهور مقارنة مع نتائج سنة 2014. وتعكس هذه الوضعيّة السلبية المشاكل المتعلقة بنجاعة الإدارة العمومية، ونجاعة الخدمات العمومية بصفة عامّة، الأمر الذي يسير في اتجاه الانشغالات الملكية التي تضمّنها الخطاب الملكي في أكتوبر 2016، بمناسبة افتتاح السنة البرلمانية الجديدة.

غير أنّ إشكاليّة ضعف الحكامة لا ينبغي أن تقتصر فقط على الإدارة المركزية وحدها. ذلك أنّه بالنظر إلى خيار المغرب في إطار الجهوية المتقدمة، فإنّ جودة حكامة مختلف الجماعات الترابية باتت تكتسي أولوية استراتيجية بدورها. وتجد هذه الأهمية مبررها في أنّ الإدارة المحلية توجد في اتصال دائم مع المواطن، بشكل عامّ، ومع المستثمرين بكيفية خاصّة. وبالتالي، إذا كان المغرب قد اختار إعطاء مزيدٍ من الاستقلاليّة للجهات،

فإنه يتعيّن على هذه الأخيرة أن تكونَ في مستوى المهمة الموكولة إليها. وهذا يتطلب تمكين جميع الهياكل الإدارية المحلية من القدرات التديريّة المؤهلة ومن الموارء المالية الكافية. وفي المقابل، هناك حاجة إلى إجراء تقييمٍ دقيقٍ لأداء هذه الهياكل ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

#### المبيان 14. وضعية المغرب على مستوى المؤشرات العالمية للحكامة



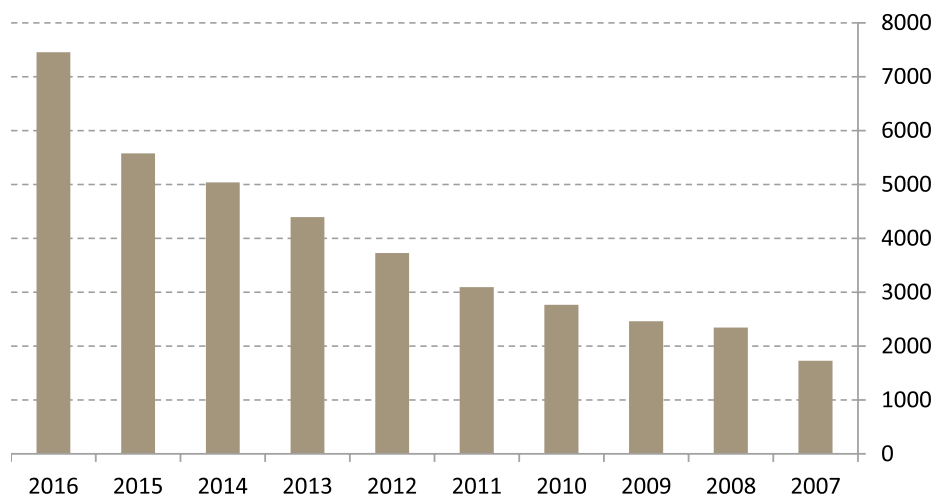
المصدر: مؤشرات الحكامة العالمية، 2016

غير أنه لا يمكن تحسين مناخ الأعمال دون مضاعفة الجهود من أجل إدماج أفضل للقطاع غير المنظم. واستناداً إلى أحدث الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط في 2016، المتعلقة بخصائص القطاع غير المنظم في سنة 2013، فإن هذا الأخير مازال يحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القطاع المنظم وعلى المجتمع بصفة عامة. فقد سجل عدد وحدات الإنتاج غير المنظمة ارتفاعاً، حيث انتقل من 1.55 مليون سنة 2007 إلى 1.68 مليون وحدة سنة 2013، حوالي 70 في المائة منها في قطاع التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل القطاع غير المنظم حوالي 12.6 في المائة من مجموع القيمة المضافة للبلاد سنة 2013، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 6.5 في المائة منذ سنة 2007. كما أنه يمثل 4 في المائة من مجموع كتلة الأجور، وما يقرب من 36.3 في المائة من الشغل غير الفلاحي في المغرب، مع العلم أن إدماجه الاقتصادي في القطاع المنظم يظل محدوداً جداً، بما أن حوالي 71 في المائة من تمويته يستمد من القطاع غير المنظم ذاته، و77.8 في المائة من مبيعاته توجّه نحو الأسر. وبالموازاة مع هذه المعطيات، تجدر الإشارة إلى أن الأمر يتعلق بقطاع يتسم بالهشاشة، إذ أن 98 في المائة من اليد العاملة لا تتوفر على تغطية صحيّة، و97 في المائة منها لا تتوفر على عقد شغل مكتوب، وأغلبيتها لها مستوى دراسي متدن. كما أن هشاشة القطاع غير المنظم تنعكس كذلك على مستوى بنيتها، بما أنه قطاع تهيم عليه المقاولات الصغيرة جداً، حيث يحقق نصف الوحدات الإنتاجية رقم معاملات سنوي يقل عن 100 ألف درهم.

وبالتالي، فإن هذه العناصر تؤكد استمرار الأنشطة غير المنظمة في بلادنا، كما تؤكد بالخصوص وضعيتها المعقّدة، وهو الأمر الذي ينبغي أن يحمل على التفكير أكثر في الأسباب الكامنة وراء عدم نجاح التدابير المتخذة إلى حدود اليوم للحد من الأنشطة غير المنظمة. ومن أجل ذلك، ربما يتعيّن معالجة المشكل من زاوية التعاقد الاجتماعي. بعبارة أخرى، ينبغي معرفة ما إذا كانت التدابير التحفيزية المتخذة في السنوات الأخيرة، قصد تشجيع الانتقال إلى القطاع المنظم، قادرة على الأقل على تعويض ما قد تفقده الساكنة المعنية إثر هذا الانتقال. فإذا شعرت هذه الأخيرة فعلياً بأثر التعويض، فإنها ستتوجه منطقياً نحو الشروع في تحويلها نحو القطاع المنظم.

إنّ القصور البنيوي الذي يطبع مناخ الأعمال على الصعيد الوطني قد أثر بشكل سلبي على استمرارية المقاولات في 2016. وحسب مرصد المقاولات INFORISK، فإن 7.455 مقاولة أفلست خلال سنة 2016، بمعدل ارتفاع بلغ 25.2 في المائة. وتؤكد هذا الاستنتاج كذلك معطيات مقياس المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية التي كشفت أنه في سنة 2016 بلغ عدد المقاولات (الشخصيات المعنوية) التي تمّ التشطيب عليها حوالي 5.046 مقاولة، أي زيادة هامة وصلت إلى 28.4 في المائة مقارنة مع سنة 2015. علاوة على ذلك، ارتفع عدد المقاولات التي دخلت مرحلة التصفية طيلة سنة 2016 إلى 7.132 وحدة. وقد شمل التشطيب بصفة عامة المقاولات العاملة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة نسبياً، حيث تمّ تسجيل أكثر من 75 في المائة من الحالات في قطاعات التجارة والبناء والأشغال العمومية والخدمات المتنوعة. كما أنّ التشطيب شمل أكثر المقاولات حديثة العهد إلى حدّ ما. وبالفعل، فإنّ ما يقرب من 40 في المائة من المقاولات المشطّب عليها في 2016 مضى على إنشائها ما بين 2 و5 سنوات، و9.2 في المائة ما بين 5 و10 سنوات. وهذا يدلّ على ضعف مستوى تنافسية هذه المقاولات، وعلى عجز مناخ الأعمال على توفير الظروف المناسبة لمواكبة المقاولات الفتية والمقاولات الصغيرة جداً. ويزيد من تفاقم هذه العوامل، من جهة، عناصر ذات صلة بضعف الطلب، الذي تأثر من الظرفية الاقتصادية السيئة، ومن جهة أخرى، مشاكل المديونية وتأخير آجال الأداء.

المبيان 15. المقاولات التي تعاني من صعوبات في المغرب



المصدر: مرصد المقاولات INFORISK

### 5.3.1.1 السياسات الماكرو-اقتصادية

#### 1.5.3.1.1 السياسة الميزانية ووضعية المالية العمومية في 2016: توازنات في تحسن مستمر

تبين نتائج تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2016 أنّ عجز الميزانية واصل منحاه التنازلي منتقلاً من 4.2 في المائة من الناتج الداخلي الخام، سنة 2015، إلى حوالي 4 في المائة سنة 2016 (4.1 في المائة خارج عمليّة الخوصصة). غير أنّ هذا المستوى من العجز يظلّ أعلى من مستوى 3.5 في المائة الذي نصّ عليه قانون المالية 2016. وقد تحقق هذا الانخفاض رغم ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع تسديدات الضريبة على القيمة المضافة، ومدخيل هبات دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت أقلّ من التوقعات، وتيرة مستدامة لنفقات الاستثمار. ومن بين العوامل التي مكّنت من المحافظة على مسلسل الانخفاض في عجز الميزانية في 2016، يُشار إلى جهود التحكم في النفقات الجارية، بالموازاة مع تعبئة أفضل للمداخيل الضريبية.

وتسجلُ تحمّلات الخزينة ومواردها في نهاية دجنبر 2016<sup>14</sup> ارتفاعا بنسبة 3.4 في المائة في المداخيل العادية (3.2 في المائة خارج الخوصصة) يُعزى أساساً إلى الأداء الجيد للمداخيل الجبائية، التي ارتفعت بنسبة 4.1 في المائة، على الرغم من ضعف نمو النشاط الاقتصادي. وقد أصبح التطور الإيجابي للمداخيل الجبائية شبه عامّ تقريباً، بارتفاع بلغ 4.9 في المائة بالنسبة للضرائب المباشرة، و2 في المائة بالنسبة للضرائب غير المباشرة، و17 في المائة بالنسبة للرّسوم الجمركية، و3.1 في المائة بالنسبة لحقوق التسجيل والتبهر. وبالمقابل، سجّلت المداخيل غير الجبائية انخفاضا بلغ 0.3 في المائة بالمقارنة مع سنة 2015. وعلى الرغم من الارتفاع الذي سجّلته عائدات الخوصصة (وهي عملية غير مبرمجة في قانون المالية برسم 2016) وهبات مجلس التعاون الخليجي، فإنّ العائدات غير الجبائية عرفت تراجعاً سجّلته عائدات الاحتكار وخانة «عائدات أخرى» أيّ 8.6- في المائة، و-26 في المائة على التوالي. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الهبات التي تلقاها المغرب من دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2016، والتي ارتفعت بحواليّ 7.2 مليار درهم، قد كانت دون توقّعات قانون المالية التي بلغت 13 مليارا.

وبخصوص النفقات العادية، فقد عرفت شبه استقرار مقارنة مع سنة 2015 (-0.1 في المائة) مسجّلة، من جهة، ارتفاعاً طفيفاً على مستوى نفقات أجور الموظفين (1.3+ في المائة) ونفقات المقاصّة (0.9+ في المائة)، ومسجّلة، من جهة أخرى، انخفاضاً على مستوى الفائدة على الدين (-0.7 في المائة)، سيّما الدين الخارجي، فضلاً عن تراجع خانة «سلع وخدمات أخرى» بنسبة 2.7 في المائة. كما اتّسمت سنة 2016 أيضاً بمجهود استثماري لا يُستهان به، حيث إنّ نفقات الاستثمارات التي كانت موجّهة أساساً نحو البنيات التحتية والقطاعات الاجتماعية، قد ارتفعت بنسبة 6.9 في المائة، بمعدّل إنجاز بلغ 118.1 في المائة مقارنة مع قانون المالية.

في هذا السياق، تراجعت الحاجة إلى تمويل الخزينة سنة 2016 إلى ما قدره 35.4 مليار درهم، بعد تسجيل 46.2 في المائة سنة من قبل، حيث إنّ تمويل هذه الحاجة سدّته موارد داخلية بمبلغ 32.6 مليار درهم، وموارد خارجية بحواليّ 2.8 مليار.

وبخصوص مديونية الخزينة، فقد سجّلت وتيرة تطورها استقراراً لتبلغ 0.6 نقطة من الناتج الداخلي الخام في السنة، خلال السنتين الأخيرتين، ليصل معدل المديونية إلى 64.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2016. وحسب تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية، تظلّ ديون الخزينة قابلة للتحمل، وهي ملاحظة أشار إليها كذلك تقرير البعثة الأخيرة من مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي، ومن المتوقع أن تعرف منحى تنازلياً بدءاً من سنة 2017. للإشارة، فإنّ التباطؤ الذي عرفته وتيرة ارتفاع نسبة مديونية الخزينة منذ 2014، يعود على وجه الخصوص إلى التحكم في العجز الميزانياتي خلال السنوات الأخيرة.

وبالفعل، فقد عرفت شروط تمويل الخزينة على مستوى السوق الداخلية تحسّناً خلال سنة 2016، مع تسجيل انخفاض في معدلات الفائدة لسندات الخزينة على مختلف الآجال، مقارنة مع مستواها خلال سنة 2015. وبالتالي، فإنّ تراجع معدلات الفائدة قصيرة الأجل، الأكثر انسجاماً مع التوجّه الذي تعرفه السياسة النقدية، يعكس بالخصوص انخفاض سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي في الفصل الأول من السنة. كما أنّ معدلات الفائدة على فترات أطول قد انخفضت بدورها، ممّا يعكس التوقعات التي تشير إلى حدوث تحسّن متزايد لصحة المالية العمومية، تؤكدتها نتائج المشاورات الأخيرة لصندوق النقد الدولي سنة 2016، بشأن المادة الرابعة، والتي تعتبر المديونية العمومية مستدامة ومرنة إزاء مختلف الصدمات المحتملة.

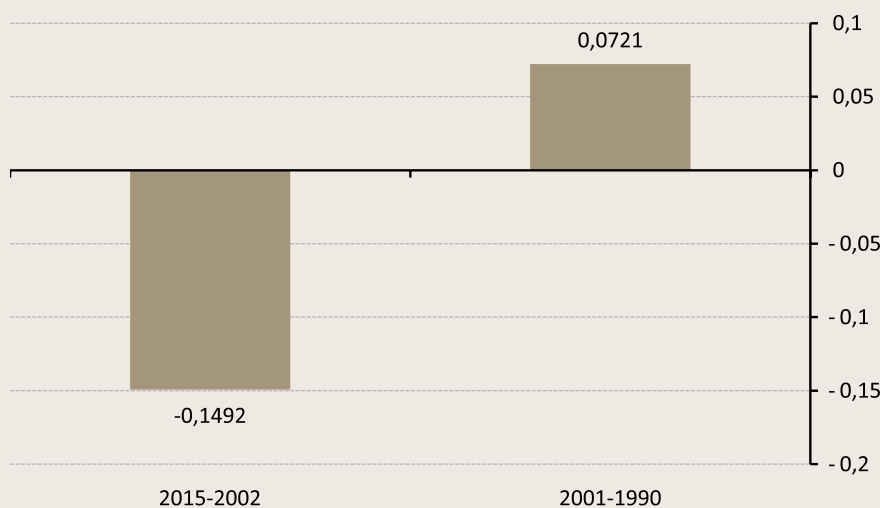
14 - خارج الضريبة على القيمة المضافة للجماعات المحلية.



## الإطار 2. تحليل بنيوي للسياسة المالية: سياسة مسايرة للتقلبات الاقتصادية الدورية أم معاكسة لها؟

بالنسبة للعديد من البلدان الصاعدة، كانت بداية سنوات 2000 مرحلة انتقالية من نهج سياسة مالية مسايرة للتقلبات الاقتصادية الدورية إلى سياسة معاكسة لها. وبطبيعة الحال، فإن المغرب لا يَشُدُّ عن هذه القاعدة. ذلك أنه منذ سنة 2002، حاولت بلادنا نهج سياسة مالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في دورة النشاط الاقتصادي، بمعنى أن يكون توجُّهها توسُّعياً خلال فترة التباطؤ الاقتصادي، وتقييداً خلال فترة تسارع وتيرة النشاط. ومن بين الطرق المعتمدة عادة لقياس درجة التعاقد غير الدوري للسياسة المالية، هو حساب معامل الارتباط بين المكونات الدورية للنتاج الداخلي الخام الحقيقي وللنفقات العمومية التي يتم قسمتها على مؤشر الأسعار<sup>15</sup>. وتكشف هذه العملية أن معامل الارتباط قد انتقل بالفعل من قيمة إيجابية ضعيفة تبلغ 0.072 (أي سياسة لا دورية أكثر منه مسايرة للتقلبات الاقتصادية الدورية بشكل طفيف) خلال الفترة 1990-2001، إلى معامل سلبي يبلغ -0.149 (سياسة معاكسة للتقلبات الاقتصادية الدورية) خلال الفترة 2002-2015.

المبيان 16. تطور دورية السياسة الميزانية بالمغرب  
(الارتباط بين المكونات الدورية للنتاج الداخلي الخام والنفقات ذات القيمة الحقيقية)



وقد أظهرت التجربة الدولية أن البلدان التي تمكّنت من اعتماد سياسات مالية مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية هي التي استطاعت بصفة عامة تحسين جودة مؤسساتها. غير أن هناك عنصراً آخر قد يحول دون اعتماد سياسة مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية في بلد معين، وهو المستوى الأولي من الدين العمومي. وبعبارة أخرى، فإنّ الوضعية الأولية، التي تكون فيها نسبة الديون مرتفعة، يمكن أن تؤدي إلى الحد من هامش التدخل المتاحة للحكومات، وبالتالي تمنعها من اعتماد سياسات فعالة مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية. وتطبيق هذا التحليل على وضعية المغرب، يتبيّن أنه خلال الفترة 1990 - 2001، عندما كانت نسبة المديونية العمومية<sup>16</sup> تتجاوز، في المتوسط، 83 في المائة من الناتج الداخلي الخام، مع بلوغها حوالي 94.5 في المائة سنة 1993، كان معامل الارتباط إيجابياً إلى حد ما، مما يعني غياب سياسة إقلاع

15 - المكونات الدورية تساوي الفرق بين مؤشر معين و منحاه في المدى البعيد. وقد تمّ احتساب المنحى باستعمال مناهج إحصائية بسيطة، أي المعدلات المتحركة وتقنية هودريك-بريسكوت.

16 - مع إدراج دين الضمان بالنسبة للمقاولات والمؤسسات العمومية.

مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية ، على الرغم من وجود نسبة نمو منخفضة نسبيا للاقتصاد الوطني، أي 3.3 في المائة في المتوسط. وبالمقابل، خلال الفترة الموالية (2002 - 2015)، انخفض متوسط نسبة المديونية العمومية إلى حد كبير ليصل إلى 66.4 في المائة، مما سمح للسلطات العمومية باعتماد سياسة مالية عمومية مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين اثنتين، بين سنتي 2002 و2008، حيث كان النمو أقوى بحوالي 5 في المائة في المتوسط، وهو الأمر الذي لا يبرر، حسب مبدأ السياسات المقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية ، تدخلا توسيعيا كبيرا على مستوى السياسة المالية. وفي هذا السياق، فقد تحسن الوضع المالي تدريجيا، مع الاستفادة من عائدات ضريبية محصلة من النمو الاقتصادي، وكذلك من عائدات غير ضريبية ناتجة عن عمليات الخصخصة. وقد مكّن هذا التوجه المقاوم للتقلبات الاقتصادية الدورية المغرب من تخفيض المديونية، مما نتج عنه عودة نسبة المديونية العمومية من حوالي 76 في المائة سنة 2001، إلى أقل من 55 في المائة سنة 2008. وبطبيعة الحال فقد سمح هذا التوجّه من خلق هوامش تدخل كبيرة عزّزت قدرات البلاد على القيام بسياسات مقاومة للتقلبات الاقتصادية الدورية ذات طابع توسعي في حال تعرّضت لصدمات سلبية. وبالفعل، فانطلاقا من سنة 2008، سيّما سنة 2009، بدأت آثار الأزمة الدولية تنعكس على الاقتصاد الوطني. في هذا السياق، شهدت النفقات العمومية بعض التسارع في وتيرة نموّها، وخاصة في مجال الاستثمار والمقاصة، بالموازاة مع تباطؤ وتيرة العائدات الضريبية، نتيجة آثار الأزمة، وكذلك بسبب التقليل من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات سنة 2009. وتشير هذه التطورات إلى أن الهدف من وراء هذا التوجّه المقاوم للتقلبات الاقتصادية الدورية للسياسة المالية كان هو التخفيف من الآثار السلبية للأزمة العالمية على الاقتصاد المغربي، وذلك بالأخذ من الحيز المالي المتراكم خلال الفترة السابقة.

غير أنّ ببطء انتعاش النشاط بدأ في الحدّ من هوامش التدخل الميزانياتية، وأدت إلى تعميق عجز الميزانية الذي وصل إلى (-6.8 في المائة سنة 2012) (-7.2 في المائة خارج الخصخصة)، وإلى عودة الارتفاع في معدّل الدين بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام الذي انتقل من 54.6 في المائة سنة 2008 إلى 69.5 في المائة سنة 2012. وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى انخفاض في درجة التوجه المقاوم للتقلبات الاقتصادية الدورية، بما أنّ أولوية السياسة المالية، بدءا من 2013، كانت ترمي إلى استعادة التوازنات. وقد تجلّى ذلك من خلال تخفيض كبير لتحمّلات المقاصة، ومن خلال محاولة تغيير نمط نفقات الدولة، وذلك بترشيد بعض نفقات التسيير، والتحويلات إلى المؤسسات والمقاولات العمومية.

ولهذه الغاية، ينبغي التأكيد على أن الدين العمومي واصل ارتفاعه خلال الفترة 2012 - 2015 ليصل إلى 80.4 في المائة من الناتج الداخلي الخام (64.1 في المائة من الناتج الداخلي الخام بالنسبة لمديونية الخزينة في 2015). وبالتالي، فإنّ استمرار هذا التوجّه في المستقبل قد يفرض على السلطات العمومية التخلي مؤقتا على التوجه المقاوم للتقلبات الاقتصادية الدورية للسياسة المالية، وإن كانت الظرفية مازالت هشة ومحفوفة بالشكوك.

### 2.5.3.1.1 السياسة النقدية وتمويل الاقتصاد في 2016

في مارس 2016، قرّر مجلس بنك المغرب خفض سعر الفائدة الرئيسي من 2.5 المائة إلى 2.25 في المائة، والإبقاء عليه دون تغيير لما تبقى من السنة. ويبرّر هذا التوجّه رغبة البنك المركزي في ضمان شروط تمويل مناسبة لدعم النشاط الاقتصادي في سياق تضخّم منخفض. وفي الواقع، فإنّ توقّعات البنك برسم سنتي 2016 و2017، فيما يتعلّق بالتضخم، بلغت 1.6 في المائة و1 في المائة على التوالي. على صعيد آخر، وبالنظر إلى

التحسّن الهيكليّ للسيولة البنكيّة، قرّر مجلس بنك المغرب، في اجتماعه خلال الفصل الثاني من السنة، الرفع بصفة تدريجية من نسبة الاحتياطي النقدي من 2 في المائة إلى 5 في المائة بحسب تطوّر السيولة، وتخصيص تعويض عن هذا الاحتياطي بالنسبة للأبنك الأكثر ديناميّة في منح القروض. كما مكّن الرّفْع من الاحتياطي النقدي من تصحيح الاختلال الطفيف في سعر الفائدة بين الأبنك مقارنة مع سعر الفائدة الرئيسيّ المسجل في الربع الثاني من السنة.

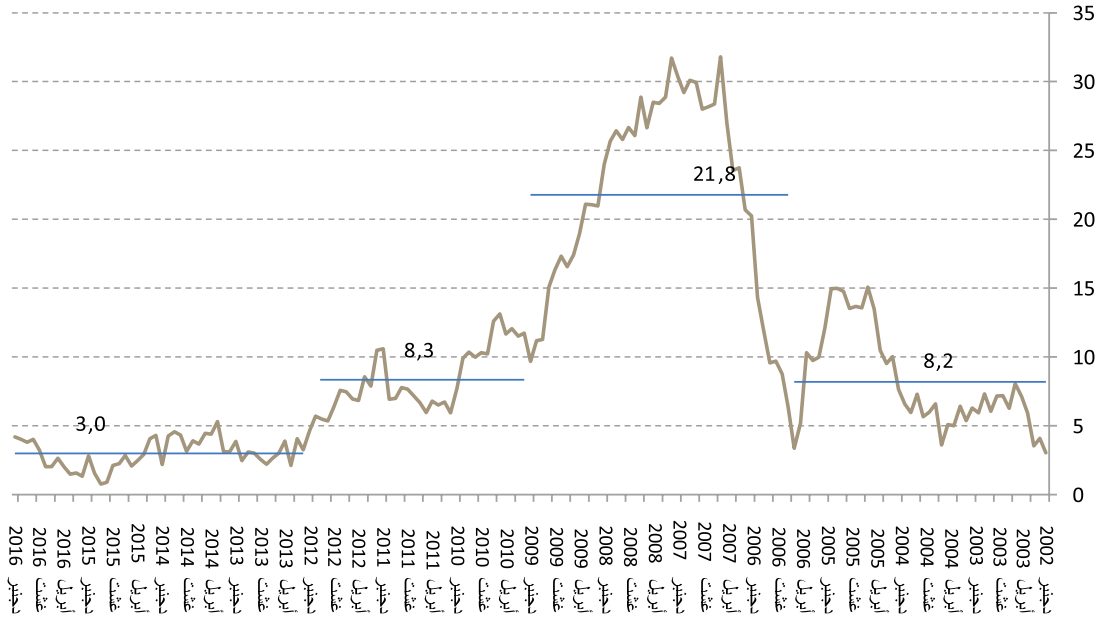
وبالموازاة مع خفض سعر الفائدة الرئيسيّ في نهاية الفصل الأول من السنة، عرفت أسعار سندات الخزينة انخفاضات متتالية خلال الفصلين الأوّل والثاني، قبل أن تعود إلى الانتعاش بدءاً من الفصل الثالث من السنة، تلاها شبه استقرار في الفصل الأخير. غير أنه تجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن أسعار الفائدة لسندات الخزينة في السوق الأولي والسوق الثانوي في سنة 2016 ظلّت أقلّ من المستويات المسجلة في السنة الماضية.

وعلى مستوى كلفة القروض، وبالنظر إلى الانخفاض المسجل في كلفة تمويل الأبنك، فإنّ متوسط سعر الفائدة المرجح على القروض، المعتمد من طرف الأبنك، قد عرف بدوره انخفاضاً خلال الفصلين الثاني والثالث من سنة 2016. وقد همّ هذا الانخفاض مختلف أنواع القروض البنكيّة. وخلال الفصل الثالث من السنة، عرف متوسط سعر الفائدة المرجح ارتفاعاً طفيفاً، وخاصّة بفضل الارتفاع الذي عرفتته الأسعار المطابقة لقروض تسهيلات الخزينة.

وسجّلت القروض البنكيّة ارتفاعاً بنسبة 4.2 في المائة بالمعدّل السنوي، عند نهاية سنة 2016، مقابل 2.8 في المائة نهاية 2015. ورغم التسارع الملحوظ، فإنّ هذا التطوّر يندرج في إطار مواصلة مرحلة نمو متواضع كانت قد انطلقت منذ سنة 2013، عرفت خلالها وتيرة المعدل السنوي للقروض البنكيّة تطوّراً بلغت نسبته 3 في المائة، عوض أكثر من 8 في المائة في المتوسط خلال المراحل السابقة<sup>17</sup>. ويعكس الارتفاع المسجل في القروض البنكيّة سنة 2016 زيادة هامة في قروض التجهيز بنسبة 8 في المائة، بعد انخفاض بلغ 0.7 في المائة في نهاية السنة السابقة، وتسارع لمعدل نمو قروض الاستهلاك من 4.9 في المائة إلى 5.4 في المائة من سنة إلى أخرى. إلا أنّ الارتفاع في قروض التجهيز كان أكثر ارتفاعاً على مستوى المقاولات العمومية غير المالية (13.9+ في المائة)، في حين أنّ قروض التجهيز الموجهة إلى المقاولات غير المالية الخاصّة قد تطوّرت بوتيرة أقلّ بكثير (3.6+ في المائة). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن القروض الممنوحة لتجهيز المقاولات غير المالية الخاصّة لم تشهد تسارعاً ملحوظاً إلا في شهر دجنبر 2016، في حين أنّ متوسط معدل نموّها السنوي كان سلبياً ما بين يناير وغيشت (3- في المائة)، قبل أن يصبح إيجابياً، وإنّ بوتيرة جد بطيئة (1.7) في المائة خلال الفترة من شتبر إلى نونبر 2016. وبالتالي، سيكون من السابق لأوانه الحديث عن استئناف فعليّ لقروض تجهيز المقاولات غير المالية الخاصّة، قبل التمكن من تأكيد هذا التوجّه خلال سنة 2017.

ومن جهتها، فقد بلغت وتيرة تطوّر قروض السكّن 5 في المائة مقابل 5.5 في المائة، في حين واصلت القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين تطوّرهما السلبى، وإنّ بصورة أخفّ، أيّ 4.6- في المائة بعد 10.2- في المائة في السنة السابقة. أما بالنسبة لقروض الخزينة، فقد استقرّت تقريباً في 2016، بالمتوسط السنوي (0.5%+)، بعد تسجيل تراجع بلغ نسبة 4.9 في المائة خلال السنة السابقة.

## المبيان 17 تطور القروض البنكية (متوسط سنوي بالنسبة المئوية)

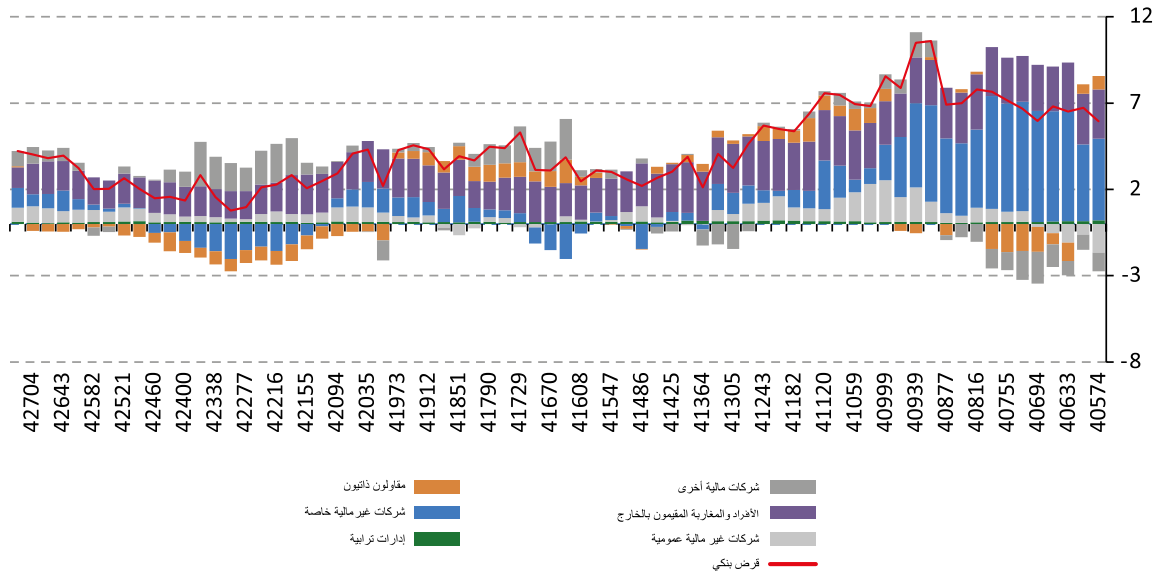


المصدر: قاعدة معطيات بنك المغرب

من جهة أخرى، تبين دراسة القروض بحسب القطاع المؤسّساتي أنها عرفت تطوّرات متباينة. وهكذا، فقد سجّلت القروض الممنوحة للمقاولات العمومية غير المالية تسارعاً خلال الفترة ما بين 2015 و2016، بمعدّل نمو انتقل من 7.3 في المائة إلى 16.6 في المائة، بالمتوسط السنوي. أمّا مساهمتها في ارتفاع القروض البنكية فقد استقرت عند حوالي 0.8 نقطة مائوية. وبالمقابل، عرفت وتيرة القروض الممنوحة للخواص<sup>18</sup> تراجعاً من 5.5 في المائة إلى 3.7 في المائة، بمساهمة في الارتفاع السنوي للقروض البنكية بلغ 1.2 نقطة مائوية. كما أنّ القروض الممنوحة لباقي المؤسّسات المالية قد تراجع معدّل تطوّرها إلى 6 في المائة سنة 2016، بعد تسجيلها معدّلاً مرتفعاً في السنة السابقة، أيّ 20.4 في المائة، بمساهمة بلغت 0.9 نقطة مائوية. وفيما يتعلّق بالقروض الممنوحة للشركات غير المالية الخاصّة، فقد ارتفعت بنسبة 2.9 في المائة، نهاية 2016، بعد تسجيلها نسبة -3.2 في المائة سنة 2015. أمّا مساهمتها في تطوّر القروض البنكية فقد بلغت 1.2 نقطة مائوية. وفي هذا المستوى كذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ القروض الممنوحة للمقاولات الخاصّة لم تشرع في تسجيل انتعاش طفيف (بالمتوسط السنوي)، إلاّ انطلاقاً من شهر شتبر. وفي أعقاب هذه التطوّرات، يتّضح أنه على الرغم من هذه الحركة المتسارعة، خلال الشهور الأخيرة من سنة 2016، وفي انتظار تأكيد هذا التوجّه خلال الشهور القادمة، فإنّ وتيرة تطوّر القروض الممنوحة للمقاولات الخاصّة تبقى وتيرة متوسطة وأقلّ من المستويات التي اعتادت أن تسجلها وتيرة هذه الفئة من القروض في الماضي.

18 - تشمل الأسر والمغاربة المقيمين بالخارج

## المبيان 18. مساهمات القطاعات المؤسسية في القروض البنكية (بالنقط المئوية)



وبخصوص العوامل المحتملة التي يمكن أن تفسر التطور المتواضع لوتيرة القروض منذ سنة 2013، فمن الواضح أن هناك عناصر متضاربة ذات صلة بالعرض وبالطلب، في الوقت ذاته. ففيما يتعلق بطلب الحصول على القروض، يُعدّ تطور دخل الفاعلين الاقتصاديين وتطور كلفة الاقتراض عاملين أساسيين يفسران ضعف وتيرة الاقتراض منذ سنة 2013. وبالتالي، فقد سجّل المتوسط السنوي لنمو الناتج الداخلي الخام، والمتوسط السنوي لنمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي انخفاضاً نسبياً خلال الفترة ما بين 2013 و2015، أي 3.9 في المائة و3.2 في المائة على التوالي، ممّا أدّى إلى تباطؤ وتيرة خلق الدخل. ومن ثمّ، فقد انعكست وتيرة تطور النشاط، وبالتالي وتيرة الدخل، على مستوى القروض البنكية التي تطورت بمعدل 3 في المائة سنوياً، فقط خلال تلك الفترة، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة من طرف البنك المركزي الذي اعتمد سياسة مالية ملائمة تجلّت آثارها في التوجّه نحو انخفاض شبه مستمرّ لمعدلات الإقراض منذ 2014.

وبهذا الخصوص، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك عاملين اثنيّن هما اللذان شكّلا عائقاً حال دون تحقيق نقل السياسة النقدية نحو القروض البنكية. يتجلّى العامل الأوّل في كون تباطؤ نمو الاقتصاد المغربي يرتبط في جزء كبير منه بانخفاض الطلب الأجنبي القادم من الاقتصاد الأوروبي الذي تواجهه صعوبات. ولهذه الغاية، ينبغي التذكير بأن القطاع الصناعي الوطني قد عانى من تبعات آثار الأزمة العالمية، ومن تباطؤ وتيرة الطلبات، وكذا من انخفاض معدلات استعمال قدرات الإنتاج إلى مستويات أدنى من متوسطه على المدى الطويل الذي يبلغ حوالي 70 في المائة. وبالمقابل يجدر الذكر بأن سنة 2016 عرفت انتعاشاً نسبياً في معدلات استعمال قدرات الإنتاج، وهو الانتعاش الذي يمكن أن تكون آثاره إيجابية، في المدى الطويل، على الاقتراض، في حالة إذا حافظ على منحاه التصاعدي. ويسمح تراجع معدلات استعمال قدرات الإنتاج، خلال السنوات الأخيرة، بتفسير الركود المسجّل على مستوى قروض التجهيز إلى حدود 2015، بسبب أن المقاولات لم تكن في حاجة إلى طلب قروض جديدة لأهداف استثمارية، بحكم أنها كانت لاتزال تتوفر على طاقات إنتاجية غير مستغلة.

أمّا العامل الثاني المتعلق بالطلب، فإنه يرتبط بمدى مديونية الخواص. وبالفعل، فقد أظهرت التجربة الدولية أنّ الانتعاشات الأكثر بطئاً هي تلك التي تسبقها مديونية مفرطة للخواص، بحيث إن انتعاش الاقتصاد وسوق الاقتراض لا يمكن أن يتمّ إلا بصورة تدريجية، بعد عملية بطيئة لتخفيض المديونية، وإعادة ترميم الوضعية

المالية للشركات والأسر ذات المديونية المرتفعة. ويتجلى ذلك عمومًا في انعدام أو تأجيل استجابة طلب الافتراض لتدابير السياسة النقدية. وبالنسبة لوضعية المغرب، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ إشكالية المديونية تهمّ الأسر كما تهمّ مقاولات القطاع الخاص. وحسب التقرير حول الاستقرار المالي الذي أصدره بنك المغرب (2015)، فقد بلغت نسبة المديونية المالية للأسر المغربية سنة 2015 ما قدره 30 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وإذا كانت هذه النسبة أقلّ من النسبة التي سجلتها الدول المتقدمة، إلا أنها أعلى بكثير من نسبة العديد من البلدان الصاعدة (البرازيل، تركيا، أندونيسيا، روسيا، رومانيا) التي تسجّل نسب مديونية للأسر تحت عتبة 20 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وهذا ما تؤكده نتائج بحث ميداني حول الأسر أنجزته المؤسسة ذاتها، والذي يبيّن أنّ حجم تحمّلات المديونية الأسريّة في سنة 2015 قد بلغت 31 في المائة من مداخيلها، مقابل 22 في المائة سنة 2009. علاوة على أنّ حصّة الأسر التي لديها نسبة مديونية تتجاوز 40 في المائة من دخلها قد ارتفعت بعشر نقاط في غضون أربع سنوات، منتقلة من 15 في المائة سنة 2011 إلى 25 في المائة سنة 2015. ومن المحتمل أنّ تكون هذه العوامل قد ساهمت في التقليل من قدرة الأسر على الحصول على قروض جديدة، لأنه رغم مقاومة هذه الأخيرة، فإنّ وتيرة افتراض الخواصّ عرفت استقرارا حول معدّل 5 في المائة منذ سنة 2013، وهو مستوى أقلّ من ذلك المسجل خلال الفترات السابقة. وتؤكد هذه الخلاصة نتائج البحث الوطني حول الظرفيّة لدى الأسر، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، خلال الفصل الرابع من سنة 2016، ويتبيّن منه أنّ 15.6 في المائة فقط من أسر العيّنة التي شملها البحث تعتزم اللجوء إلى الادخار خلال الإثني عشر شهرا المقبلة. وهذا يمكن أنّ يدلّ على أنّ هذه الأسر لا تملك هوامش كافية لطلب قروض جديدة، لأنّ الاستهلاك وتكاليف الديون التي اقترضتها من قبل تمتصّ الحصّة الكبيرة من مداخيلها.

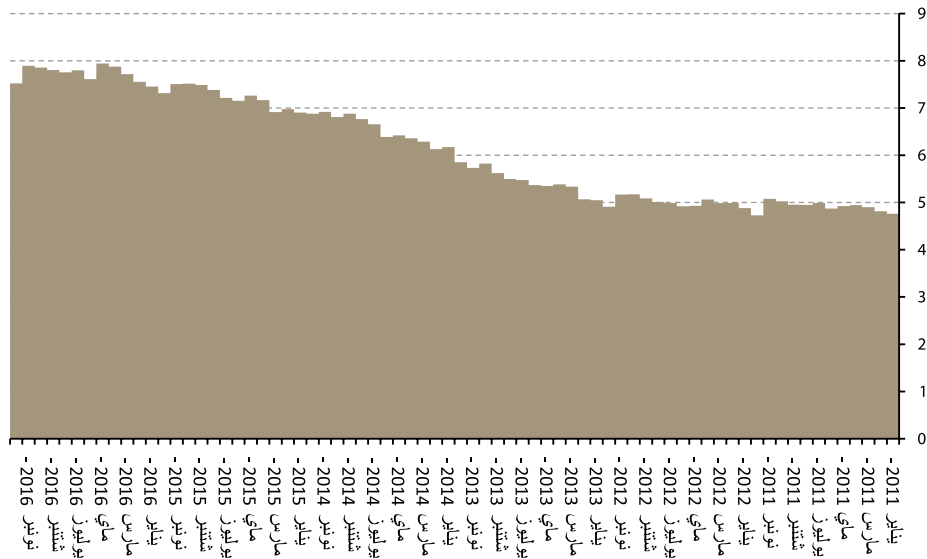
كما تهمّ ظاهرة المديونية في المغرب المقاولات كذلك، الأمر الذي يمكن أنّ يفسّر انخفاض وتيرة تطور طلب الحصول على القروض من طرف الشركات الخاصة غير المالية خلال الفترة 2013 - 2016. وحسب أحدث الأرقام المتوفرة عن بنك المغرب، فقد بلغ معدل مديونية مقاولات القطاع الخاص 48 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2015، ومعدّل المؤسسات العموميّة 23 في المائة. وعلى مستوى الدينامية، فقد تراجعت مديونية المقاولات الخاصّة مقارنة بمستواها خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يمكن أنّ يعكس عملية تخفيض الديون المشار إليها أعلاه، وخاصّة بين المجموعات الكبرى العاملة في قطاعات مثل قطاع العقار، وهو الأمر الذي يفسّر تراكم معدّلات النمو السلبية للقروض الممنوحة للمنعشين العقاريين منذ عدّة فصول. وبعد عمليّة تخفيض الديون هذه، من المحتمل أنّ تستأنف القروض الممنوحة إلى المقاولات الخاصّة بصفة تدريجيّة خلال الفصول القادمة. وبالمقابل، فقد واصلت مديونية المقاولات العموميّة زيادة نسبتها المائوية من الناتج الداخلي الخام سنة 2015، مسجلة بذلك منحنى تصاعديا منذ سنة 2007. لذلك من المهمّ ملاحظة أنّ المقاولات العموميّة، التي عرفت نسبة مديونيتها تزايداً مستمرا في سنة 2016، هي التي سجّلت نموا أكثر ديناميّة في نشاط اقتراضها.

فيما يتعلق بعرض القروض، وعلى الرغم من تصريحات الأبنك التي تتضمنها الأبحاث التي أنجزها بنك المغرب، والتي تقول بأنّ هناك تسهيلات مستمرة لشروط الاقتراض في 2016، فإنّ الولوج إلى التمويل لا يزال يُعتبر أحد العوائق الرئيسيّة، كما يتبيّن من أحدث تقرير أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية. وفي هذا الصدد كذلك، ينبغي التذكير بالجُهود الكبيرة التي بذلها البنك المركزي من أجل تعزيز تمويل المقاولات المتوسطة والصغيرة جدا، عبر اتخاذ عدد من الإجراءات في السنوات الأخيرة، وسيّما العمليات المتعلقة بالقرض المضمون. ومع ذلك، فإنّ خطر تشديد معايير عرض القروض من طرف الأبنك لا يزال قائما، نظراً للشكوك المتصلة بالظرفية الاقتصادية الوطنيّة، التي من شأنها الرفع من تردد الأبنك في عرض القروض

لفائدة المقاولات. إن احتمال مثل هذا السيناريو يظل كبيراً بالنظر إلى خطر عدم تسديد الديون الذي تعكسه نسبة الديون المعلقة الأداء التي استقرت عند 7.5 في المائة نهاية 2016، بعد 7.3 في المائة في السنة السابقة، و5.8 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2011-2015.

في هذا السياق، من المهم التأكيد على أنه في غياب صدمات جديدة، من المحتمل أن تتجلى آثار التدابير المتخذة في مجال السياسة النقدية، تدريجياً، في طلب القروض، بحيث أن استمرار عملية التقليل من مديونية القطاع الخاص تسمح لهذا الأخير باستعادة قدرته على الاقتراض. بالمقابل، فإنه ينبغي بذل مجهودات إضافية على مستوى عرض القروض، سيما عن طريق تشجيع صعود فئات جديدة من مؤسسات التمويل، خاصة رأس مال المجازفة، وذلك بهدف مواكبة المقاولات الصغيرة المبتكرة وذات الإمكانيات القوية حتى تصل إلى الحجم الذي يمكن بعده أن تحل الأبنك التقليدية محلها في عملية التمويل. ولهذا، يتعين مضاعفة الجهود في مجال النهوض بمختلف أشكال رأسمال الاستثمار في المغرب، حيث إن تمثيلية هذا الرأسمال لا تزال ضعيفة نسبياً (0.08 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2016)، وذلك رغم أن هذا الأداء يظل أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا<sup>19</sup>.

المبيان 19. تطور حصة الديون المعلقة الأداء (بالنسبة المئوية من مجموع القروض البنكية)



المصدر: الإحصائيات المالية لبنك المغرب

### 6.3.1.1 وضعية التشغيل والبطالة في 2016: استمرار ضعف محتوى النمو من التشغيل

لقد أثر تباطؤ النشاط الاقتصادي على سوق الشغل خلال سنة 2016، حيث شهد الاقتصاد المغربي فقداناً صافياً قدره 37.000 منصب شغل، مقابل خلق صافٍ لفرص الشغل بلغ 33.000 منصب شغل سنة 2015، و21.000 منصب شغل سنة 2014. كما أدى ضعف الموسم الفلاحي إلى فقدان عدد مهم من مناصب الشغل في الوسط القروي، في حين تمّ خلق 26.000 منصب شغل صافٍ في الوسط الحضري. وفيما يتعلق بالعمل المستأجر، فقد سجلت سنة 2016 خلقاً صافياً ضعيفاً إلى حدٍّ ما، يصل إلى حوالي 20.452 منصب شغل، في حين ارتفع معدّل التشغيل الذاتي إلى 99.639 منصب صافٍ.

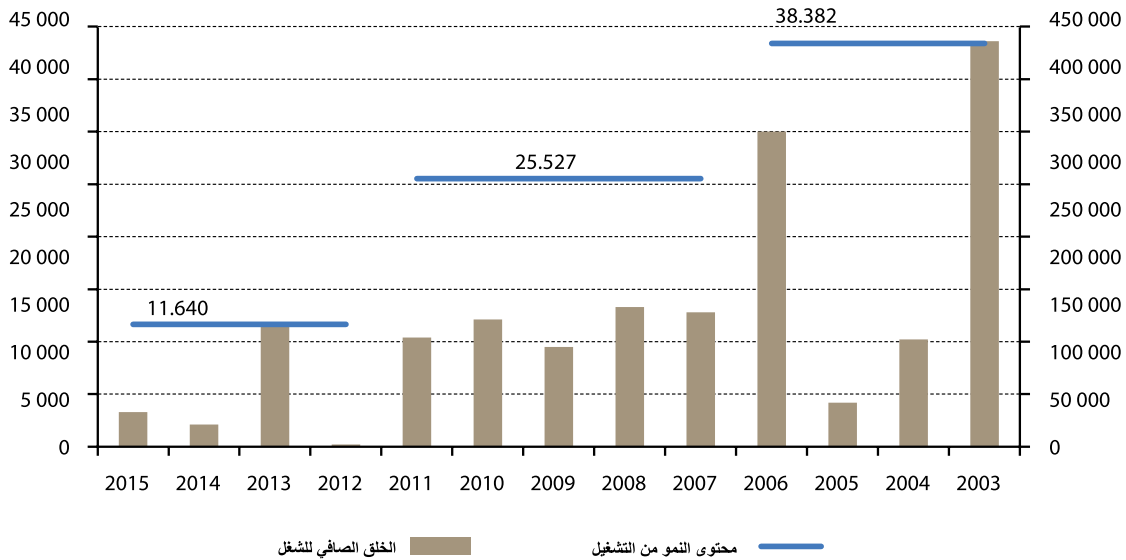
19 - تقرير حول الاستثمار في سنة 2016 - الجمعية المغربية للمستثمرين في الرأسمال.

ويشير التوزيع القطاعي إلى أنّ صافي المناصب المفقودة في قطاع «الفلاحة والغابات والصيد البحري» قد عرف ارتفاعاً ما بين 2015 و2016، منتقلاً من 32.000 إلى 119.000 منصب شغل صافٍ مفقود بسبب ضعف الموسم الفلاحي. كما أنّ حجم فرص الشغل في قطاعي الصناعة والصناعة التقليدية كان ضعيفاً إلى حدّ ما سنة 2016، أيّ 8.000 منصب شغل صافٍ محدث، عوض 15.000 منصب شغل صافٍ في السنة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التطوّر لا يشمل جميع الفروع، حيث إنّ 75 في المائة من هذه المناصب قد تمّ خلقها في فرع «صناعة الخشب وتصنيع المواد الخشبية» الذي استفاد من الانتعاش الذي عرفه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي تمكّن بدوره من خلق ما مجموعه 36.000 منصب شغل جديد، أيّ ضعف ما سجّله في سنة 2015. وأخيراً، فقد ساهمت الخدمات في توفير فرص الشغل، بخلقها الصافي لما مجموعه 38.000 منصب شغل، بعد خلق 32.000 منصب في السنة السابقة. ومن جهة أخرى، بما أنّ معظم فرص الشغل التي تمّ خلقها ترتبط بفروع «البناء والأشغال العمومية»، و«الخدمات الشخصية والمنزلية» و«تجارة البيع بالتقسيط خارج المحلات التجارية»، فإن هذا يدلّ على هشاشة وضعف جودة نسبة كبيرة من التشغيل الذي يوفره اقتصادنا، ما دامت حصّة القطاعات ذات القيمة المضافة القوية في خلق فرص الشغل لا تزال ضعيفة. وتشير هذه التطوّرات إلى أنّ المغرب لا يزال يعاني من قصور مزدوج في سوق الشغل على مستوى حجم وهشاشة التشغيل.

وفضلاً عن الجوانب المتعلقة بالظرفيّة، فإنّ ضعف خلق فرص الشغل في بلادنا يكتسي طابعاً بنيوياً يتفاقم مع توالي السّنوات. وبالفعل، فقد بدأ محتوى النمو من فرص الشغل في المغرب في الانخفاض بكيفيّة مطّردة منذ أوائل سنة 2000. وهكذا، فعلى مدى الفترة 2003-2006، كانت نقطة نموّ إضافيّة تمكّن من خلق 38.382 منصب شغل صافٍ في المتوسط (أي بمعامل مرونة نموّ - تشغيل بلغ 0.41). وسيخفض هذا الأداء بصورة مطّردة، بما أنّه طيلة الفترة 2007 - 2011 سيسجّل محتوى النمو من التشغيل 25.527 منصب شغل صافٍ لكل نقطة نمو (بمرونة تبلغ 0.25)، ثمّ 11.640 (بمرونة تبلغ 0.11) خلال الفترة 2012-2015.

#### المبيان 20. الخلق الصافي للشغل ومحتوى النمو من التشغيل

(صافي فرص الشغل التي تمّ خلقها لكل نقطة من النمو للناتج الداخلي الخام)



المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط



وبالموازاة مع الجانب الكمي، ما فتئت جودة التشغيل في المغرب، بالنسبة لجزء لا يُستهان به من الساكنة المشتغلة، لا تستجيب لمعايير الشغل. وتشير الأرقام الأخيرة المتوفرة برسم سنة 2016<sup>20</sup> إلى أن نسبة 60.4 في المائة من الأشخاص النشيطين المشتغلين لا يتوفرون على شهادة، وأن هذه النسبة تبلغ 64.9 في المائة من العاملين في قطاع البناء والأشغال العمومية، و82.5 في المائة من العاملين في الفلاحة والغابات والصيد. علاوة على أن حوالي ثلثي الأجراء لا يتوفرون على عقد عمل مكتوب، وحوالي 11.3 في المائة من الأشخاص النشيطين يوجدون في وضعية شغل ناقص، وهي نسبة تزداد ارتفاعاً في الوسط القروي.

وبخصوص النشاط، فقد اتّسمت سنة 2016 بانخفاض نسبة النشاط إلى 46.4 في المائة. عوض 47.4 في المائة سنة 2015. ولا تزال النساء يسجّلن نسبة مشاركة ضعيفة في سوق الشغل، أي نسبة نشاط تبلغ 23.6 في المائة، مقابل 70.8 في المائة للرجال، وذلك على غرار معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما أن انخفاض نشاط النساء لافت للنظر في الوسط الحضري، بنسبة مشاركة تبلغ 16.6 في 2016. وإذا كان بالإمكان تفسير انخفاض مشاركة النساء «الشابات»، في الوسط الحضري بطول سنوات الدراسة، فإن نسبة المشاركة المتدنية جداً للنساء في الوسط الحضري، يمكن ربطها بصورة عامة بعدد من العوائق ذات الأبعاد المتعددة. يتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بعوائق مرتبطة بالتمييز في الأجور<sup>21</sup> والترقية ضد النساء، وتوفر جودة وسائل النقل والمشاكل المتعلقة بالأمن الحضري، والنقص الحاصل على مستوى حضارة الأطفال من حيث السعر وجودة الخدمة، فضلاً عن التوزيع غير المتوازن لفرص الشغل بين الجهات، والذي يمكن أن يجعل بعض النساء يعزفن عن البحث عن شغل بعيداً عن مكان إقامتهن، وغير ذلك.

أما بالنسبة للبطالة، فإنه تجدر الإشارة إلى أن تدني نسبة النشاط جعلت أنه على الرغم من فقدان الصافي للشغل خلال السنة، فإن معدل البطالة قد تراجع إلى 9.4 في المائة، بدلاً من 9.7 في المائة خلال السنة السابقة. وحسب وسط الإقامة، لا تزال نسبة البطالة الحضريّة مرتفعة بنويًا في حدود 13.9 في المائة. بعد تحقيقها نسبة 14.6 في المائة سنة 2015، بينما تسجّل هذه النسبة في الوسط القروي 4.2 في المائة، بعد 4.1 في المائة في السنة السابقة.

وفيما يتعلق بالخصائص المميّزة للبطالة<sup>22</sup>، فإن سنة 2016 تؤكد أن البطالة لا تزال تشمل الشباب والحاصلين على الشهادات. وهكذا، تبيّن حصيلة 2016 أن نسبة البطالة في صفوف الأشخاص النشيطين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، هي من بين النسب الأكثر ارتفاعاً، أي 22.5 في المائة، تليها نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و34 سنة (13.5 في المائة). كما أن 64.8 في المائة من الأشخاص الموجودين في وضعية بطالة سنة 2016، كانت أعمارهم تتراوح ما بين 15 و29 سنة. وفي الوقت نفسه، فإن نسبة البطالة في صفوف الحاصلين على شهادات، وإن شهدت تراجعاً بالمقارنة مع 2015، فهي تبقى مرتفعة، أي 16.9 في المائة مقابل 3.8 في المائة في صفوف غير الحاصلين على شهادات. وتبيّن هذه المعطيات إلى أي حد لا تزال مردودية الاستثمار في مجال التربية والتعليم من أجل الولوج إلى سوق الشغل متدنية في بلادنا. ومن بين الأسباب العميقة لهذا القصور، نجد عوامل تفسير كلاسيكية تتجلى في عدم ملاءمة التكوين لسوق الشغل من حيث الجودة والمحتوى وعدم كفاية العرض في مجال العمالة المؤهلة. ومما يعزّز هذه الفرضية هو أن نسب البطالة الأكثر ارتفاعاً هي التي يتم تسجيلها في صفوف خريجي التعليم الجامعي العالي (25.3 في المائة)، وفي صفوف حاملي شهادات التكوين المهني (ما بين 22.1 في المائة و23.2 في المائة) الذين من المفترض أن

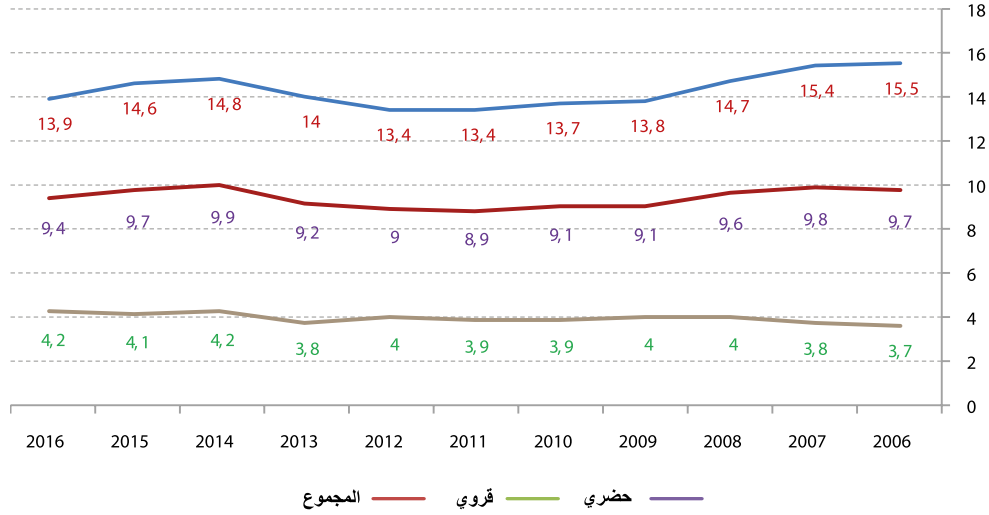
20 - المندوبية السامية للتخطيط.

21 - التمييز في الأجور بهم القطاع الخاص أكثر.

22 - المندوبية السامية للتخطيط.

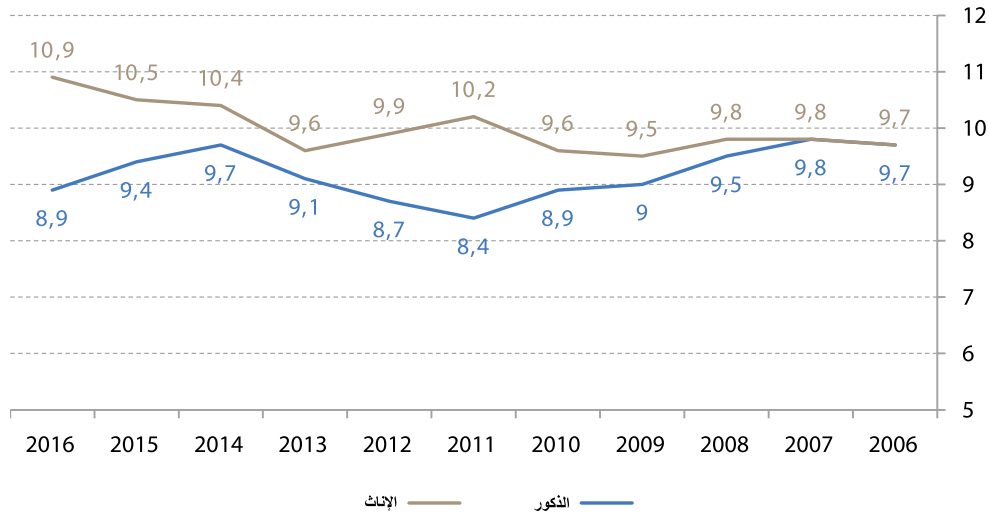
يلجوا بسهولة أكبر سوق الشغل، بالنظر إلى الطّبيعة العمليّة لتكوينهم. وتتفاقم حدّة هذه المشكلة بكون أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم عاطلون لأكثر من سنة (67.2 في المائة من العدد الإجمالي)، وهو ما ينعكس على تقادم الرصيد المعرفي، ويعمّق من عدم الملاءمة مع حاجيات سوق الشغل.

المبيان 21: نسبة البطالة بحسب وسط الإقامة (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

المبيان 22: نسبة البطالة بحسب الجنس (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

على صعيد آخر، تعكس بطالة الشباب عجز القطاع المنتج غير الفلاحيّ على توليد فرص شغل كافية من أجل امتصاص فئات الشباب الذين يلتحقون كلّ سنة بسوق الشغل، وكذا القادمين من العالم القرويّ. وبعبارة أخرى، إذا كان تحديث القطاع المنتج يسير في الاتجاه الصّحيح نحو قطاعات حديثة ذات قيمة مضافة عالية، إلا أنّ هذه القطاعات لمّ تبلغ بعدد حجمها كافياً من شأنه تلبية الطلب المتزايد على الشغل. كما أنّ ارتفاع مستوى البطالة في صفوف الشباب الحاصلين على شهادات يمكن إرجاعه كذلك إلى أنّ السوق يميل أكثر إلى تشغيل «أصحاب التجربة» عوض الباحثين عن الشغل للمرّة الأولى. وقد بلغ عدد هؤلاء أكثر من 54.7 في المائة سنة 2016.

وحسب الجنس، لا تزال معدلات البطالة تنتشر في صفوف النساء أكثر من الرجال، بمعدلات تبلغ على التوالي 10.9 في المائة و8.9 في المائة. ويزداد الفارق حدة في الوسط الحضري، حيث تسجل النساء في المناطق الحضرية نسبة بطالة مرتفعة تصل إلى 22.1 في المائة، مقابل 11.7 في المائة في صفوف الرجال. بينما تم تسجيل العكس في الوسط القروي حيث إن نسبة بطالة النساء (2.4 في المائة) كانت أدنى من نسبة الرجال (5 في المائة). ومع ذلك ينبغي التعامل بنسبية مع معدل بطالة النساء القرويات، بالنظر إلى انتشار الشغل غير المؤدى عنه.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الشغل الناقص قد شهدت ارتفاعا، من 10.8 في المائة إلى 11.3 في المائة، ما بين 2015 و2016. وينبغي التذكير في هذا الصدد بأن أغلب الأشخاص النشيطين أصحاب الشغل الناقص يعانون من تشغيل ناقص بسبب ضعف الدخل أو عدم ملاءمة التكوين للتشغيل.

وعليه، فإن التطورات الأخيرة التي عرفتها سنة 2016 تؤكد أشكال القصور البنيوي لسوق الشغل، وتتطلب تسريع الإصلاحات والتدابير الرامية إلى تحقيق نمو مندمج وموكل لفرص شغل لائق. والواقع أن صعود قطاعات جديدة ذات استعمال مكثف للرأسمال على حساب عامل الشغل، خصوصا غير المؤهل، أمام نوع من التراجع للقطاعات التقليدية، الكثيفة على مستوى اليد العاملة، كقطاع النسيج على وجه الخصوص، هي من بين العوامل الهيكلية التي يمكنها تفسير انخفاض محتوى النمو من التشغيل في بلادنا. وبالتالي، ونظراً إلى أن عملية تعويض الرأسمال للشغل أضحت عملية لا يمكن فصلها عن مسار النمو الاقتصادي في جميع البلدان بحكم أثرها على الإنتاجية، فإنه يتعين على المغرب أن يعمل من أجل تعويض الآثار السلبية على سوق الشغل. وللقيام بذلك، يبدو أن هناك شرطين اثنين أساسيين ينبغي تحقيقهما في المقام الأول، وهما من جهة، النهوض بجودة التكوين قصد تحقيق ملاءمة أفضل بين مواصفات التكوين ومتطلبات القطاعات الجديدة، ومن جهة ثانية، توسيع القاعدة الإنتاجية الوطنية، من حيث عدد المقاولات المحدثة.

علاوة على ذلك، فإن عدم ملاءمة التكوين للتشغيل، ومشكلة الشباب الباحثين عن الشغل لأول مرة، ينبغي أن يحمل السلطات العمومية على التفكير في إحداث منظومة تكوين ثنائية تجمع بين جانب نظري وآخر تطبيقي داخل المقاولات، بهدف تسهيل عملية إدماجهم. وفي هذا الشأن، ينبغي التذكير بالآثار الإيجابية لبرامج التكوين التي تم إعدادها بشراكة مع كبريات الشركات الصناعية الأجنبية، وخاصة في قطاع السيارات. وبإمكان هذا الحل أن يكون حلاً أمثل على المدى القصير من أجل تحسين الملاءمة ما بين التكوين والتشغيل بكيفية سريعة. غير أن هذا النوع من التكوينات الجدد متخصصة، والتي تهدف إلى تحقيق ملاءمة أفضل مع مهمات جدد محددة، يمكن أن يفرز بدءاً عاملة يصعب إعادة توجيهها نحو قطاعات أخرى إذا لم تكن تتوفر، على تكوين أساسي أولي جيد. وبالتالي، فإن التكوينات الدقيقة لا يمكنها أن تحل محل منظومة تربوية ثنائية أكثر اكتمالا على المدى البعيد.

كما يتعين أن تمكن المنظومة التربوية ليس فقط من تكوين طالبي شغل مؤهلين، بل أيضا تكوين «منتجي فرص الشغل»، بالمساهمة في ترسيخ وتمية ثقافة ريادة الأعمال والابتكار والتشغيل الذاتي.

وأخيراً، فإن الحد من الفوارق المجالية المتعلقة بفرص الشغل، سواء بين الجهات أو بين الوسط الحضري والوسط القروي، من شأنه أن يسمح بتجنب التدفق الكبير للعمال في اتجاه المناطق الحضرية الأكثر دينامية، مع كل ما يرتبط بذلك من صعوبات، سيما تلك المتعلقة بارتفاع نسبة البطالة الحضرية في المدن الكبرى، وتزايد الهشاشة الاجتماعية والجريمة.

## 2.1. المحور الاجتماعي

يتابع الجانب الاجتماعي تطوره البطيء، على الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة. كما أن طموح المغرب بلوغ أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030، يتطلب تسريع وتيرة الإصلاحات الاجتماعية للحد من مظاهر القصور الأكثر إلحاحًا. يتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بالفوارق الاجتماعية والفوارق بين الوسط الحضري والوسط القروي وبين الجهات، كما يتعلق بقصور منظومة التربية والتكوين، التي تجلت بعض مظاهرها الأكثر حدة خلال الدخول المدرسي 2016، فضلاً عن كافة أشكال التمييز، خاصة المرتبط بالنوع، ناهيك عن تزايد مظاهر العنف ضد النساء. على صعيد آخر، كشفت التطورات الأخيرة على المستوى الاجتماعي وجود شبه تجميد للحوار الاجتماعي، مما أدى إلى غياب توافق بين الأطراف المعنية، فضلاً عن مظاهر القصور التي ينبغي التغلب عليها لتحسين أوضاع الفئات الهشة، وخاصة الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال.

### 1.2.1 المغرب وأهداف التنمية المستدامة: استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية

في يوليوز 2016، أثناء انعقاد أشغال دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، قدم المغرب التشخيص المتعلق بإدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجياته وبرامجه التمهوية. وقد انعقدت هذه الدورة بعد المشاورة الوطنية التي جرت في شهر ماي 2016 بالرباط.

ومن المعلوم أن التزام المغرب بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030 يشكل تحديًا كبيرًا، بالنظر إلى مظاهر القصور الاجتماعي التي ما زالت مستمرة. ويبرز هذا القصور بوضوح عند استعراض نتائج البحث الوطني الذي أنجزته في 2016 المندوبية السامية للتخطيط حول «رؤية المواطنين لأهداف التنمية المستدامة وشروط تحقيقها في المغرب». فعلى الرغم من أن أكثر من 80 في المائة من المغاربة المستجوبين يعتقدون أن بلادنا قادرة على تحقيق مجمل أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، فإن بعض الحاجيات التي عبّر عنها المواطنون تشير إلى ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الاجتماعية على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، يمكن اختزال مجمل المخاوف التي عبّرت عنها الأسر في فئتين رئيسيتين، هما المساواة والأمن. ففي ما يتعلق بالمساواة على مستوى الولوج والفرص، تعتبر أغلب الأسر بأن البطالة وهشاشة التشغيل والفوارق في الولوج إلى الخدمات الاجتماعية (التعليم والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية) هي من أبرز الأسباب التي تفسّر ظاهرة الفقر. ويزيد من تفاقم هذه المشاكل، التي ليست سوى انعكاس لانعدام تكافؤ الفرص في المجتمع، استمرار ظاهرتي الرشوة والمحسوبية. أما بالنسبة للفئة الثانية من المخاوف، التي تهتمّ بالأمن، فقد عبّرت معظم الأسر عن حاجتها إلى مزيد من المحافظة على النظام العام والأمن باعتبارهما شرطًا ضروريًا للتقليص من أغلب مظاهر القصور الاجتماعي المرصودة.

وفضلاً عن هذه الجوانب النوعية، فإن نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك والإنفاق الأسري<sup>23</sup> تسمح برسم توجهات الفقر ومستوى عيش الأسر في المغرب، كما تسمح بتقييم مظاهر الفوارق الموجودة على الصعيدين الاجتماعي والمجالي. واستناداً إلى هذا البحث، يمكن الوقوف عند أربعة توجهات كبرى هي:

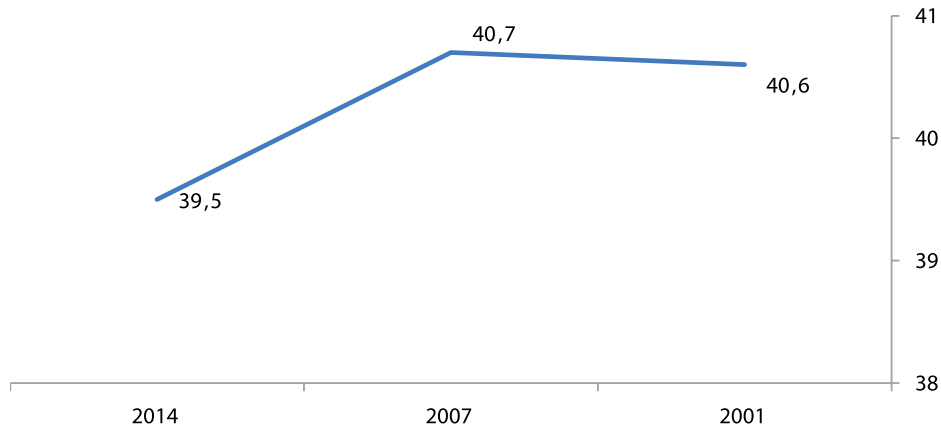
- حصول بعض التحسن على مستوى الحد من الفقر وارتفاع مستوى العيش: ذلك أنه خلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2014 تضاعف تقريباً متوسط مستوى عيش المغاربة، حيث انتقل من 8.300 درهم سنوياً إلى حوالي 15.900 درهم. كما أن مستوى العيش (القيمة الحقيقية) عرف تحسناً في وتيرة نموه حيث انتقلت هذه الأخيرة إلى 3.6 في المائة سنوياً خلال الفترة 2007-2014، بعد تسجيلها نسبة 3.3 في المائة بين

23 - المندوبية السامية للتخطيط، 2016.

سنتي 2001 و2007. إضافة إلى ذلك، تراجع معدّل الفقر النقدي من 15.3 في المائة سنة 2001 إلى 4.2 في المائة سنة 2014.

■ انخفاض طفيف على مستوى الفوارق الاجتماعية: لقد شهدت الفوارق الاجتماعية على صعيد مستوى العيش بعض الانخفاض بين سنتي 2007 و2014، بحيث أنّ متوسط معدلات النمو السنوية لمستوى العيش بالنسبة لـ 20 في المائة الأكثر فقراً ومن الطبقة الوسطى بلغ 4 في المائة و3.9 في المائة على التوالي، وهي معدلات أعلى من تلك المسجلة في صفوف 20 في المائة الأكثر غنى (3.3 في المائة سنوياً). وفي الوقت نفسه، يؤكّد تطوّر مؤشّر جيني هذا التراجع الطفيف للفوارق الاجتماعية، حيث انتقل من 40.7 في المائة سنة 2007 إلى 39.7 في المائة سنة 2014. مع ذلك، لا بدّ من التذكير بأنّه على الرغم من التخفيف من حدّتها، فإنّ هذه الفوارق لا تزال مرتفعة.

المبيان 23: مؤشّر جيني (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

■ استمرار الفوارق الجهوية أمام بطء عملية الالتقائية بالنسبة لبعض الجهات: لا بدّ من الإشارة إلى بروز التقائبة طفيفة لمستوى العيش بين الجهات، بما أنّ العديد من الجهات التي تتوفّر على مستويات معيشية منخفضة أو متوسطة، قد عرفت معدّل نموّ أسرع من معدّل الجهات الميسورة. غير أنّ هذه الالتقائية تظلّ بطيئة بالنسبة لبعضها وتتطلب تعزيز نموّ قويّ ودمج. ويشير التحليل الذي أنجزه «مرصد ظروف حياة الساكنة» التابع للمندوبية السامية للتخطيط إلى أنّ المدّة التي تحتاجها بلادنا للتقليص من الفوارق الجهوية الحالية إلى حدود النّصف تبلغ حوالي 24 سنة، الأمر الذي يتجاوز بكثير أفق 2030 المحدّد في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وبالموازاة مع الفوارق بين الجهات، يعاني المغرب كذلك من وجود فوارق على صعيد الجهة الواحدة. وهكذا، وخلال الفترة ما بين سنتي 2001 و2014، تراجع مؤشّر جيني داخل جهات «الدار البيضاء-سطات»، منتقلاً من 43.2 في المائة إلى 39.6 في المائة، وجهة «سوس- ماسة»، من 40.9 في المائة إلى 37.3 في المائة، وجهة «مراكش-أسفي»، من 36.2 في المائة إلى 34.6 في المائة، وجهة «بني ملال- خنيفرة»، من 35.3 في المائة إلى 34.4 في المائة. وبالمقابل، ارتفع هذا المؤشّر داخل جهات مثل جهات الجنوب، حيث انتقل من 35.0 في المائة إلى 40.2 في المائة، وجهة «القنيطرة-الرباط-سلا»، حيث انتقل من 40 في المائة إلى 44 في المائة، ممّا يعكس اتساع الفوارق داخل هذه الجهات.

■ يظلّ الفقر ظاهرة قروية بامتياز: على الرغم من أنّ مستوى العيش في الوسط القروي (3.7 في المائة سنويا) قد عرف تطوراً أسرع من الوسط الحضري (3.1 في المائة) ما بين 2001 و2014، فإنّ الفجوة بين الوَسْطَيْن لم تقلص، مع ذلك، إلا بصورة ضئيلة، حيث تراجعت من الضّعف سنة 2001 إلى 1.9 مرّة سنة 2014. إضافة إلى ذلك، فإنّ معدل الفقر النقدي هو أعلى بكثير في الوسط القروي، حيث يبلغ 9.5 في المائة، مقابل 1.6 في المائة في المدينة. كما أنّ نسبة الأشخاص في وضعيّة هشاشة بلغت 19.4 في المائة في الوسط القروي، مقابل 7.9 في المائة في الوسط الحضري. وبالتالي، فإنّ الوسط القروي يضمّ 79.4 في المائة من الفقراء، و64 في المائة من الأشخاص في وضعيّة هشاشة.

ومن ثمّ، فإنّ هذه التطورات تتطلّب تعزيز دعائم نموّ شامل ومدمج في المغرب، بالحرص على ضمان التوازن بين المجالات الترابية، سيّما على تحقيق مزيد من التكامل والإدماج الاقتصادي بين الوسط الحضري والوسط القروي، بهدف تحقيق نموّ أكثر إدماجاً. فضلاً عن ذلك، يتعيّن على السياسات العموميّة، المتعلقة بمحاربة الفقر والفوارق، أنّ تشرك الجهة بقوة في مختلف مراحل إعداد هذه السياسات، وفي تنفيذها وتقييمها، وذلك في إطار ترسيخ ناجع للمقاربة الترابية لاستراتيجيات الإدماج الاجتماعي. وهذا المقترح ينخرط في التوجّه ذاته الذي سارت فيه التوصية التي اقترحتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار إحالته الذاتية رقم 22\2016 حول «متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية»، والتي تدعو إلى «وضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية الجهوية، تشكل امتداداً إجرائياً على المستوى الجهوي للاستراتيجية الحكومية للتنمية الاجتماعية، وتحدّد الأهداف والمسؤوليات والبرامج وآليات الحماية والتضامن الاجتماعي وأيضاً وسائل التنفيذ. ويتعيّن أن تتلاءم هذه الاستراتيجية مع واقع الجهة، وتقوم على العمل التضامني والمتكامل مع السلطات العمومية والجماعات الترابية والمجتمع المدني».

لقد مكّن تشخيص الوضع الاجتماعي في المغرب، كذلك، من الوقوف على ضرورة تسريع مسلسل اللاتمرکز الإداري باعتباره وسيلة من وسائل تعزيز المقاربة الترابية للسياسات العموميّة، وخاصّة في القطاع الاجتماعي. فإذا كانت الجهويّة في بلادنا تعرف تقدماً ملحوظاً على المستويين القانوني والمؤسّساتي، فإنّ اللاتمرکز، سيما في ما يتصل بتقاسم الاختصاصات في تدبير الشّأن العمومي بين المجالات الترابية والمركز، لم يبلغ مستوى يخول للمجالات الترابية، خاصة الجهات، الاضطلاع بأدوارها على الوجه الأكمل. والواقع أنّ الجهويّة القويّة يجب أن تكون مصحوبة بالتمركز ملائم، من أجل تعزيز التقائيّة للسياسات العموميّة الجهويّة، وتمكين الجهة من تحقيق تجانس على مستوى الحكامة. وفي هذا الصّدد، ينبغي التذكير بأنّ التأخر في دخول العديد من المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون التنظيمي للجهة حيّز التنفيذ، ساهم بدوره في تأخير هذه العملية.

وفي هذا الشّأن، من المهمّ أنّ تتمكّن الجهة ورئيسها من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتهما في مجال التنمية السّوسيو-اقتصاديّة والثقافية والبيئية. والحال أنّ تواصل وتمكّن بعض المسؤولين الجهويين للقدرات قد عرفا تأخراً في التحقّق وفقاً للتطلعات الدستورية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الديمقراطية التشاركية كما هو منصوص عليها في الدّستور على الصّعيد الترابي، تعيش مرحلة تجريبية تختلف باختلاف فهم مسؤولي الجماعات الترابية، في غياب التآطير التنظيمي، ممّا يعوق تحقيق الأهداف المنشودة.

وفي الأخير، يجب أنّ تحظى النواقص الاجتماعيّة المسجّلة في بعض الجهات والجماعات القروية باهتمام أكبر على مستوى السياسات العموميّة، وذلك بإعداد مخطّطات خاصة يتم إعدادها اعتماداً على مقارنة تشاركية وتوفّر لها آليات مناسبة للتتبع والتقييم. كما ينبغي إعادة النّظر في السياسات القطاعية والمخطّطات الجهويّة للتهيئة الترابية، ومخطّطات التنمية الجهويّة في ضوء أهداف التنمية المُستدامة، لضمان تنفيذها حتى تكون بلادنا في مستوى التزامات سنة 2030.

### الإطار 3. حول ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات من أجل تنمية مندمجة للعالم القروي

تشكّل تنمية العالم القروي ورشاً ذا أهمية خاصة بالنسبة للمغرب، بالنظر، من جهة، إلى حجم ساكنته، بما أنّه يهَمُّ حوالي 40 في المائة من مجموع ساكنة المغرب<sup>24</sup>، ومن جهة أخرى بالنظر إلى كونه عرف منذ فترة طويلة أشكال قصور بنيويّة ومعاناة ساكنته من الفقر. ويرجع ذلك إلى العزلة التي تعاني منها بعض المناطق، وسيما المناطق الجبلية، فضلاً عن الاعتماد الكبير لعائدات الساكنة القرويّة على التقلبات الجويّة.

أطلقت بلادنا، منذ تسعينيات القرن الماضي، عددا من المخططات والاستراتيجيات الحكومية التي كان هدفها تحسين ظروف عيش الساكنة القرويّة، يُذكر من بينها البرنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب (PAGER)، وبرنامج الكهرباء القروية الشاملة (PERG) والبرنامج الوطني للطرق القروية (الأول والثاني). يضاف إلى ذلك إحداث المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2003، التي وضعت معالم مقارنة إرادية لتنمية العالم القروي. وبالتالي، ففضلاً عن تحسين البنيات التحتية الأساسية، وضعت المبادرة نصب عينها إدماج الساكنة القروية، عن طريق النهوض بالتعليم، ولا سيما في صفوف الفتيات، وكذا تعزيز وتنويع الأنشطة المدرة للدخل ودعم الفلاحة الصغيرة.

وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة في هذا الشأن، ورغم التحسّن الذي عرفه الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية (الماء الصالح للشرب والكهرباء والشبكة الطرقيّة)، إلا أنّه يتّضح بأنّ التنمية البشرية ومحاربة الهشاشة مازالتا تعانيان من تأخر كبير، كما يتبيّن من حجم الساكنة الفقيرة والهشّة المقيمة في الوسط القروي، والتي تُقدّر بنسبة 79.4 في المائة و64 في المائة على التوالي، إضافة إلى نسبة الأمية التي ارتفعت إلى 47.7 في المائة في صفوف الساكنة القرويّة، مقابل 22.2 في المائة في الوسط الحضري.

كما أن الولوج إلى العلاجات الصحيّة ما فتئ يشكّل بدوره تحدياً كبيراً، إذ رغم انتشار الفقر والهشاشة، فما زالت التغطية الصحيّة لفائدة الساكنة القروية غير كافية. كما يظلّ مشكل العرض الصحي قائماً في المناطق القروية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ بناء مؤسسات العلاجات الصحيّة الأساسية قد غطت عملياً معظم الجماعات القروية، لكن بدون تخطيط قبليّ للموارد البشرية والمالية اللازمة لتشغيل هذه المؤسسات. وقد أدّت هذه الوضعيّة إلى إغلاق العديد من هذه المراكز، مما أدّى إلى نقص العرض الفعليّ لعلاجات الساكنة القرويّة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ السياسات المتبعة إلى اليوم بهدف تنمية العالم القرويّ قد ساهمت بكل تأكيد في تحسين البنيات التحتية والوسائل، غير أنها لم تتمكّن بعد من بلوغ مستوى مُرضٍ من حيث التنمية البشرية. ويتّضح ذلك من خلال ضعف المؤشرات المشار إليها حول الفقر والأمية والولوج إلى العلاجات في العالم القرويّ، من جهة، ومن خلال المقارنة مع الوسط الحضري من جهة أخرى. في هذا الاتجاه دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إحالته الذاتية حول تنمية العالم القروي، إلى تغيير المقاربة في الاستراتيجيات الموجهة إلى هذا الوسط، بهدف جعل البعد المتعلق بالتنمية البشرية في صلب التدابير المتخذة، مع اعتبار أن البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ليست سوى وسائل لتحسين الحياة اليومية للمواطنين في العالم القرويّ.

24 - معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014، المندوبية السامية للتخطيط

كما دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إعداد رؤية وطنية لتنمية العالم القروي في أفق 2030، ثم 2050، وذلك في إطار تضافر الجهود بين مختلف المتدخلين في هذا المجال. كما ينبغي تسريع وتيرة بلوغ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، خاصة وأن العالم القروي هو الذي يعاني أكثر من أوجه القصور في مجال التنمية المستدامة.

ولا يمكن أن يتحقق إنجاز هذه الرؤية إلا عبر الإشراف القوي للمواطنين في العالم القروي، في إعداد وتنفيذ وتقييم مخططات تتعلق بالتنمية القروية، طبقاً للدستور، بدلاً من الاكتفاء بتواصل سلبي مع الساكنة القروية.

## 2.2.1 وضعيّة التربية والتكوين في المغرب: تفاقم المشاكل البنيويّة في ظلّ ضعف نجاعة الإصلاحات

يعرف قطاع التربية والتكوين في المغرب وضعيّة حرجة تستدعي اعتماد تدابير وسياسات وطنية جريئة، سيما تلك الموصى بها في إطار الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية، التي تم تقديمها بين يدي جلالة الملك في ماي 2015. وبالفعل، فإن ظروف الدخول المدرسي برسم 2016 تؤكد أنّ منظومة التربية والتكوين تعاني من تراكم أوجه قصور بنيويّة كبيرة، ممّا دفع السلطات العموميّة إلى اللجوء إلى حلول استعجاليّة تبادلياً لأنّ تسوء الوضعيّة أكثر. ومن بين أوجه القصور البنيويّة التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين، والتي تجلّت بجدة أكثر خلال الدخول المدرسي 2016، ما يلي:

- تفاقم ظاهرة الأقسام الدراسيّة المكتظة في المؤسّسات المدرسيّة، سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي، فضلاً عن ارتفاع ظاهرة تجميع عدّة مستويات في قسم دراسي واحد لمدرّس واحد. وبالتالي، فإنّ هذه المشكلة تمثّل عائقاً أمام التعلّم والمردودية الدراسيّة، ولا تسمح ببلوغ الهدف النهائي، وهو الوصول إلى تعليم ذي جودة؛
- وبترايط مع هذه النقطة الأولى، فإنّ العجز البنيوي الذي تعاني منه المنظومة الوطنيّة على مستوى هيئة التّدرّس تفاقم بفعل أعداد المدرّسين المحالين على التقاعد، مما استدعى اللجوء إلى توظيف الأساتذة عن طريق التعاقد، باعتباره حلاً استعجاليّاً خلال الدخول المدرسيّ لموسم 2016\2017؛
- إن التوظيف في مهنة التدرّس بدون تكوين بيداغوجي كافٍ يؤثر سلباً على جودة التعليم. وعلى سبيل المثال، فإنّ تكوين المدرّسين، في البلدان المتقدمة، يتراوح ما بين 3 و6 سنوات، حسب المستوى التعليمي المُستهدف (تعليم أولي، تعليم ابتدائي، تعليم ثانوي)؛
- على الرغم من تراجع ظاهرة الهدر المدرسيّ مع توالي السنوات، إلا أنّه ما زال يشكل آفة اجتماعيّة بنيويّة (350.000 تلميذ في السنة)، ويتسبب، علاوة على انعكاساته الاجتماعية، في نسبة هدر تُقدر بحوالي 10 في المائة من الميزانية المرصودة لمنظومة التربية والتكوين<sup>25</sup>. ويقدر هذا الهدر حوالي 9 مليارات درهم سنويّاً، حين يتمّ الأخذ بعين الاعتبار كلاً من الهدر المدرسي والتكرار؛
- التخلّي عن التدرّس بمجموعات في المسالك العلميّة، مما يعني أن التلاميذ يقتصرون، أساساً، على الدروس النظرية، التي لا تكون مصاحبة بالعدد الكافي من الأشغال التطبيقية داخل المختبرات؛
- التقليل من عدد الساعات المخصّصة للدروس شمل الموادّ العلمية والأدبيّة، في معظم أكاديميات المملكة، وذلك في محاولة لامتناس العجز الحاصل في عدد المدرّسين.

25 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي- تنفيذ الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013: المكتسبات والمعوقات والتحديات- التقرير التحليلي 2014.



وبخصوص مسألة التمويل، فقد أثّرت مخاوف في الآونة الأخيرة، في مجتمعنا، بشأن تشجيع استثمار القطاع الخاص في التربية والتكوين على حساب القطاع العمومي. وهو الأمر الذي من شأنه، حال اعتماده، أن يزيد من خطر التمييز بين المواطنين، والمساس بمبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف والحق في الولوج إلى التربية والتكوين، خاصة وأن الفوارق في مجال التربية ما زالت أكثر من تلك المسجلة في مجال الدخل (مؤشر جيني - التربية: 0.55 - الدخل: 0.38).

في هذا الصدد ينبغي التذكير بأن التوجّه نحو فرض رسوم للتسجيل في التعليم العمومي، في إطار الرؤية الجديدة للتربية والتكوين في أفق 2030، «يُنظر» إليه كخطوة أولى نحو ضرب مجانية التعليم. في هذا الشأن، وعلى مستوى التقرير حول رؤية 2015 - 2030 للتربية والتعليم، أوصَح المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، أن فرض رسوم التسجيل في التعليم سيكون مصحوباً بإعفاء تلقائي للأسر المحتاجة في إطار تنفيذ عمليّة التضامن الاجتماعيّ. غير أن هذا الاختيار، قد تنتج عنه مشاكل على الصّعيد الإجرائي، وسيّما في ما يتصل بكيفية التحديد الدقيق للمستفيدين وتحديد عتبة المصاريف القابلة للتحمّل من طرف الفئات الهشّة، وغير ذلك. وتزداد هذه المخاوف حدّة حين نلاحظ بأنّ الفئات الاجتماعية التي تواصل ارتياد المؤسسات العمومية أكثر، تنتمي في غالبيتها إلى الفئات التي تعاني الهشاشة وإلى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، خاصة في المدن الكبرى. وبالتالي، فإنّ فرض واجبات التسجيل في التعليم العمومي يبدو غير مناسب في السياق الوطني الحالي، لأنّ هناك احتمالاً كبيراً بكون مثل هذه التدابير ستنتج عنها تكاليف اجتماعية إضافية. في هذا السياق، فإنّ الإفراط غير المتحكّم فيه في اللجوء إلى التعليم الخاص وفرض رسوم التسجيل المدرسية، يمكن أن يزيد من خطر ظهور منظومة تعليمية لا تتلاءم كثيراً مع مبادئ تكافؤ الفرص والإنصاف، التي تکرّسها النصوص والتقارير الوطنية والدولية. وينبغي التذكير في هذا الخصوص بما يلي:

■ كان الخطاب الذي وجّهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة الذكرى التاسعة والخمسين لثورة الملك والشعب في 20 غشت سنة 2012، قد أكد بوضوح على مبدأ المساواة والإنصاف في الولوج إلى تعليم ذي جودة: «... هذه المنظومة التي تسألنا اليوم، إذ لا ينبغي أن تضمن فقط حق الولوج العادل والمنصف، القائم على المساواة، إلى المدرسة والجامعة لجميع أبنائنا. وإنما يتعين أن تخولهم أيضاً الحق في الاستفادة من تعليم موفور الجودة والجاذبيّة، وملائم للحياة التي تنتظرهم»؛

■ ومن جهته، فقد سبق أن أشار تقرير الأمم المتحدة حول الحق في التعليم، الصادر سنة 2014، إلى أنّ التوجّه المتزايد للأسر نحو التعليم الخاص يُعتبر تهديداً للمساواة في الحق في التربية والتكوين: «يسجل المغرب خوصصة متزايدة مع تسجيل ارتفاع في رسوم المدارس الخاصة لتحقيق مكاسب مالية، مما أدى إلى خلق تمييز وعدم مساواة في تعليم الأطفال الفقراء من خلال خلق نظام تفضيلي للأغنياء على حساب المحرومين، مع خطر تطوير نظام تعليمي يسير بسرعتين. على صعيد آخر، يبرز البحث بأنّ نظام المساعدات، الذي من المفروض فيه تمكين الآباء المحرومين اقتصادياً من وسيلة تسمح لهم باختيار مدرسة خصوصية، لم تعمل سوى على تكريس التمييز الاجتماعي»؛

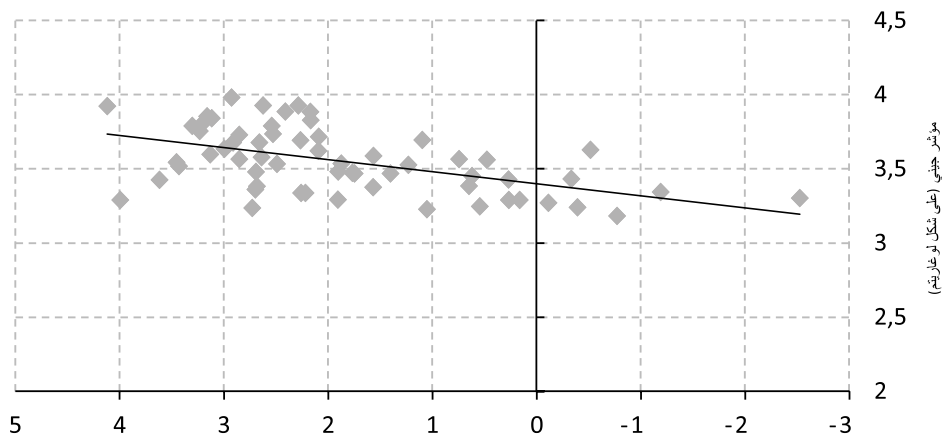
■ كما أنّه من المعلوم أنّ المغرب انخرط في مسلسل بلوغ أهداف التنمية المُستدامة في أفق 2030، والتي ينصّ أحد مبادئها الأساسية على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع؛

■ وأخيراً، من المهمّ الاستفادة من التطوّرات الأخيرة في مجال تطور التعليم الخاص على المستوى الدولي، من أجل استباق الآثار المحتملة. وبالفعل، فإنّ هناك العديد من الدراسات والتقارير تمّ إعدادها في هذا الاتجاه،

والتي تبرز أنّ التفاوت في أداء التلاميذ بين المؤسسات الخصوصية والعمومية، في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال<sup>26</sup>، مرده أساساً إلى الانتماء السوسيو-اقتصادي للتلاميذ، وإلى حجم الاستقلالية الممنوحة للمؤسسة المدرسية في اتخاذ القرار والتدبير، في حين أنّ الجانب المتعلق بالتمويل ليس له تأثير كبير على التفاوت في الأداء. ذلك أنّ التلاميذ الذين ينتمون إلى طبقة سوسيو-اقتصادية ميسورة (آباء متعلمون يحرصون على تتبّع تدرّس أبنائهم، توفّر الأسرة على الوسائل الكفيلة بتوفير نمط عيش يحفّز على التعلّم، وغير ذلك) يميلون إلى امتلاك أداء جيّد، سواء في التعليم العمومي أو في التعليم الخصوصي. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، فقد كشفت بعض الدراسات<sup>27</sup> أنّ التفاوت في الأداء بين تلاميذ العمومي وتلاميذ الخصوصي، يمكن تفسيره، جزئياً، بالتفاوت في الموارد المادية والتجهيزات، غير أنّ هذه الفروق تجد تفسيرها كذلك في صرامة تقييم المدرّسين من طرف الإدارة وأولياء التلاميذ في المدارس الخصوصية، وبتغيّبات المدرّسين المرتفعة في المدارس العمومية، التي تعرف انخراطاً أقلّ لأولياء التلاميذ، كما يرجع كذلك إلى نسب الاكتظاظ في الأقسام والنقص الحاصل في عدد المدرّسين، وغير ذلك.

■ وعلى مستوى آخر، أظهرت التجارب الدولية أنّ دولة الشيلي، على سبيل المثال، والتي نهجت سياسة خوصصة منظومتها التعليمية، تطلّ من البلدان التي تعاني أكثر من غيرها من التفاوتات في الأداء بين التلاميذ من مختلف الشرائح الاجتماعيّة. وبالمقابل، فإنّ فنلندا، التي تعتبر الدولة التي تملك النظام التعليمي الأكثر نجاعة في العالم، تعتمد في المقام الأوّل على القطاع العمومي. إضافة إلى أنّ العلاقة بين الخوصصة والتفاوت في أداء التلاميذ، يمكن أنّ تتولّد عنه تفاوتات في الدخل في صفوف السّاكنة. والواقع أنّ التعليم الخصوصي في بلد مثل المغرب ليست منتجاً متجانساً، مع وجود فوارق كبيرة بين مختلف المؤسسات التعليمية الخاصة على مستوى جودة الخدمة ورسوم التمدريس. وفي هذا السياق، فإنّ هذا الوضع من شأنه أن يفاقم من خطر تعميق التباين في الأداء المدرسي بين مختلف فئات التلاميذ، مؤدياً بالتالي إلى مضاعفة الفوارق من حيث فرص الولوج إلى العمل ومستوى الدّخل والارتقاء الاجتماعي. ويؤكّد المبيّنان التاليان هذه المعطيات، حيث يتّضح أنّ البلدان التي تتوفر على نسب مرتفعة من التلاميذ المسجلين في التعليم الخصوصي، هي البلدان التي تتوفر على مؤشّرات مرتفعة في التفاوت على مستوى الدّخل (جيني).

المبيان 24: العلاقة بين نسبة المسجلين في التعليم الابتدائي الخصوصي والتفاوت في الدّخل

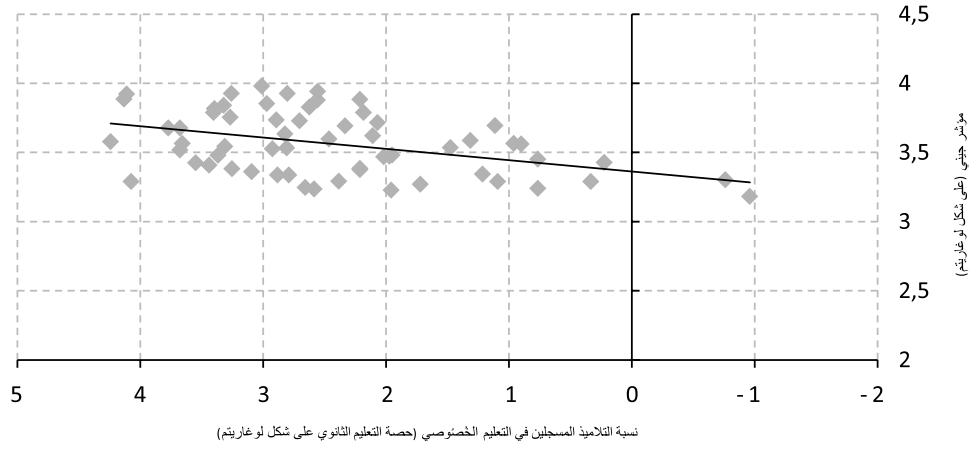


نسبة التلاميذ المسجلين في التعليم الخصوصي (حصة التعليم الابتدائي على شكل لو غارتم)

26 - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2011) - البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات التلاميذ ضمن المحور الموضوعاتي.

Francesc Pedró, Gabrielle Leroux Megumi Watanabe (2015) - the privatization of education in developing countries. - 27 Evidence and policy implications - UNESCO working papers

## المبيان 25: العلاقة بين نسبة المسجلين في التعليم الثانوي الخصوصي والتفاوت في الدخل



المصدر: قاعدة معطيات مؤشرات التنمية في العالم (بالنسبة للبلدان التي تتوفر على معطيات)

وفي الاتجاه نفسه، ونظراً للزيادة الملحوظة في تعريفات التعليم الخصوصي فإنه من الواجب تقييم أثرها على الوضعية المالية للأسر، سيما في صفوف الطبقة المتوسطة التي تتوجه أكثر فأكثر نحو المؤسسات الخصوصية بحثاً عن الجودة، مع تحملها، في الوقت نفسه، عبئاً مالياً ثقيلاً.

في هذا السياق، بات من المتفق عليه اليوم أنّ المُشكل الأساسي الذي تعاني منه منظومة التربية والتكوين في بلادنا لا يمكن اختزاله فقط في مسألة التمويل أو في ضعف الميزانية. ذلك أن هذا الوضع يتطلب أيضاً المزيد من النجاعة والشفافية في مجال تديير الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى جهود التحسيس بهدف تحقيق أنخراط أوسع للمجتمع المدني في تقييم وتتبع أداء المؤسسات التعليمية، وإحداث آليات أكثر فعالية للتواصل والإنصات بين أولياء الأمور والمدرسة، وتوفير محتوى بيداغوجي ذي جودة، وتكوين مستمر وجيد لفائدة المكوّنين، ومُحاربة تغيب المدرّسين عن العمل، مع اعتماد مقاربة مندمجة لمختلف الفاعلين الحكوميين، من أجل مواجهة الهدر المدرسي والحدّ من كلفته المالية والاجتماعية.

إن هذه الوضعية تقتضي تحقيق تغيير كبير في منظومة التربية والتكوين، بما يتماشى مع الثورة العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي يعرفها العالم، ويمكن من استباق حاجيات بلادنا في مجال التكوين، التي تفرزها التحوّلات المستمرة للمهن. يتعلق الأمر، إذن، بتوفير سياق يمكن من المحافظة على منظومة تربوية موحّدة، لكنها تحترم التنوع السوسيو- ثقافي بصفته عنصراً مركزياً للتماسك والاستقرار الاجتماعيّ، اللذين يعتبران مكوّنين أساسيين لثروتنا الإجمالية.

#### الإطار 4. التكوين المهني في 2016، خطوات أولى في اتجاه تحقيق طموح الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021

في سنة 2015، اعتمد المغرب استراتيجية وطنية للتكوين المهني (2021)، باعتبارها جزءاً من الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التربية والتكوين 2015-2030. وترمي هذه الاستراتيجية إلى إقامة نظام للتكوين المهني جذاب ويتلاءم مع حاجيات سوق الشغل.

وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الرامية إلى الرّفْع من القدرات الاستقبالية لمراكز التكوين المهني، من أجل تكوين 10 ملايين شخص في أفق 2021، مع الحرص على إدماج البُعد المجالي في إحداث مراكز جديدة. وفي الوقت نفسه، تتوخى الاستراتيجية ملاءمة عرض التكوين مع حاجيات المقاولات، وإشراك هذه الأخيرة في عملية تكوين العاملين والمتدربين، وذلك من خلال اعتماد منظومة مندمجة لتحديد الحاجيات وتركيب عرض التكوين المهني.

وفي الأخير، تهدف الاستراتيجية إلى الإدماج المهني لِمَا مجموعه 75 في المائة من الحاصلين على دبلوم التكوين المهني في أفق 2021. وفي سنة 2016، بلغت هذه النسبة 72 في المائة، بعدما بلغت 60 في المائة سنة 2002.

وقد توزعت الآلية المُعتمدة لإنجاح هذا الورش على عدّة محاور:

- إخبار وتوعية تلاميذ السنتين الأخيرتين من التعليم الابتدائي بأهميّة مهنة التكوين المهني؛
- تتبّع التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة في وقت مبكر، والتكفّل بهم عن طريق تمكينهم من دعم مدرسي واجتماعي يسمح لهم بإعادة الاندماج في منظومة التعليم المدرسي و/ أو التكوين المهني؛
- إحداث بكالوريا مهنية ترمي إلى تثمين المسار المهني، القائم على تكوين مزدوج، توفّره بالتناوب مؤسسة للتعليم المدرسي ومؤسسة للتكوين المهني، مع المشاركة الفعلية للمقاولات.

ومن أجل مواكبة هذه الاستراتيجية، أبرم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في 2016 عقد-برنامج مع الدولة بهدف تكوين مليوني (2) تلميذ بمؤسسات المكتب في أفق سنة 2021، من أصل 10 ملايين تلميذ تنصّ عليهم الاستراتيجية الوطنية. كما يعتزم المكتب، على المدى البعيد، بناء 120 مؤسسة جديدة، أي 24 مؤسسة في المتوسط، مع إعطاء الأولوية لمواكبة المخططات والاستراتيجيات القطاعية، على غرار مخطّط التسريع الصناعي، ومخطّط المغرب الأخضر، وعقد الموارد البشرية الفندقية / السياحة...

في الوقت نفسه، ومن أجل توفير تكوين مهني لمختلف شرائح الساكنة، وإدماجهم من الناحية الاجتماعية، يسعى المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل إلى إنشاء 58 مؤسسة أخرى للقرب، منها 39 مؤسسة في إطار شراكات مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن، ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، والجهات، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وغيرها.

إضافة إلى ذلك، ومن أجل تثمين التكوين المهني، تم خلق جسور مع منظومة التعليم المدرسي الوطني. وهكذا، تم خلق 32 000 منصب شغل لفائدة الحاصلين على البكالوريا المهنية، و5000 منصب شغل في التكوين الثانوي المهني. ومن المنتظر توسيع نطاق هذه الجسور ليشمل التعليم العالي. كما يعمل المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل أيضا على تخصيص منحة دراسية لفائدة الحاصلين على شهادة البكالوريا، على غرار طلبة التعليم العالي.

## 3.2.1 قطاع الصحة: تحديات ينبغي رفعها

### 1.3.2.1 الصحة

يتطور النظام الصحي في المغرب في سياق يعرف مرحلة انتقال ثلاثي في الآن ذاته، انتقال ديموغرافي ووبائي وغذائي. كما يتطور أيضا في سياق تطبعه توجهات عالمية على المستوى التكنولوجي والاستهلاك الطبي والبيئي والمناخي. فضلا عن وجود ندرة في الموارد التي تتوزع بشكل متفاوت عبر التراب الوطني. وبالتالي تتطلب هذه العناصر القيام بإصلاحات بنيوية في مجال حكامه القطاع، من أجل ضمان الموارد الاستراتيجية، وسيما الموارد البشرية، وضمان الخدمات الأساسية، مع الأخذ في الاعتبار تحديات السلامة الصحية والصحة البيئية.

وبالإضافة إلى الإنجازات التي تم تحقيقها من أجل تحسين الوضعية الصحية للمغاربة، كما يؤكد ذلك ارتفاع أمد الحياة عند الولادة إلى 75.8 سنة في 2015 بدل 70.3 سنة في 2005، انخرطت بلادنا في عملية تعزيز مكتسبات أهداف الألفية من أجل التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030. وتظل إشكالية الفوارق بين أمكنة الإقامة والجهات والفئات السوسيو-اقتصادية في صلب أهداف التنمية المستدامة وكذا الأهداف المحددة في مجال الصحة. وإذا كنا نستطيع تسجيل حصول تحسن ملموس في الولوج إلى العلاجات الأساسية، فلا بد من تسجيل استمرار العديد من العراقيل التي ينبغي تجاوزها، بغية الحد من التفاوتات المسجلة على مستوى جميع المؤشرات الصحية، حسب مكان الإقامة. وفي هذا الصدد، يتراوح، على سبيل المثال، عدد السكان بالنسبة لكل طبيب ما بين 969 بجهة الدار البيضاء الكبرى و3208 بجهة تادلة أزيلال و4143 بجهة واد الذهب الكويرة (إحصائيات متعلقة بسنة 2013 ومنجزة على أساس التقسيم الجهوي السابق). كما تسجل هذه الفوارق داخل الجهات نفسها. فعلى سبيل المثال، تظهر معطيات إحصاء سنة 2014 بجهة فاس مكناس أن عدد السكان لكل طبيب يبلغ 7277 في إقليم تاونات، مقابل 1453 بعمالة مكناس. وفي هذا السياق، بذلت جهود في مجال تقديم الخدمات العلاجية تجسدت على وجه الخصوص في تسجيل بعض التحسن على مستوى عدد الأسرة بالمؤسسات الاستشفائية، مما سمح بتحقيق معدل سرير واحد لكل 1551 نسمة سنة 2015 عوض سرير لكل 1586 نسمة سنة 2014. وعلى الرغم من هذه الجهود، فما زالت العديد من الإكراهات البنوية المرتبطة بحكامه القطاع وبالموارد المالية والبشرية قائمة.

فبخصوص حكامه القطاع، فإن الاضطلاع بقيادة الإصلاحات، يتطلب توفر منظومة إعلامية فعالة، وإطار قانوني وتنظيمي ملائم، وتديبر متجدد للمؤسسات الاستشفائية قائم على الأداء. ومن جهة أخرى، تقتضي متطلبات الشراكة تقسيما واضحا للصلاحيات بين السلطات العمومية وبأقي الفاعلين، وسيما الجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع إدخال أدوات جديدة من بينها التعاقد الداخلي والخارجي. كما ينبغي، كذلك، توفير الشروط الكفيلة بمشاركة أفضل للمواطنين، وتحقيق مزيد من الحوار مع الفاعلين.

وفي مجال التمويل، لا تزال الوضعية الحالية تتسم بضعف على مستوى التمويل التضامني، الأمر الذي يستدعي تسريع وتيرة تنفيذ التغطية الشاملة، وتعزيز التمويل العمومي المطلوب. كما تتطلب الوضعية تعزيز قدرات تديبر المسؤولين المحليين، سيما على صعيد الجهات والمندوبيات الإقليمية والمراكز الاستشفائية.

فضلا عن ذلك، فإن النقص الحاد في الموارد البشرية يتضح أكثر على مستوى الكثافة الصحية التي تُقدَّر بنحو 1.5 عاملا صحيا مؤهلا لكل 1.000 نسمة سنة 2014، حسب منظمة الصحة العالمية (وهو مستوى دون العتبة الدنيا المحددة في 4.5 عاملا صحيا لكل 1.000 نسمة التي حدتها أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030). وهذا النقص في الموارد البشرية في قطاع الصحة هو أكثر حدة في الوسط القروي، مما يشكل عائقا

كبيراً أمام إمكانية تحسين عرض العلاجات، إلى جانب النقص الموجود على مستوى التجهيزات الطبية في المؤسسات العلاجية، ومشكلة التغيب عن العمل في بعض المراكز الصحية المهددة بالإغلاق. وبالتالي، فإن هذه الوضعية تتطلب اعتماد سياسة إرادية وتشاركية من أجل تعزيز التكوين، من حيث الكم والنوع، بهدف توفير أعداد كافية من العاملين في جميع التخصصات وجميع مهن الصحة.

على صعيد آخر، يشكل تقليص الفوارق تحدياً كبيراً أمام المنظومة الصحية. فإلى جانب الإجراءات الهيكلية الرامية إلى تنظيم العرض، والأدوات المتعلقة بتوجيه وتحفيز وتعزيز الاستثمار، يتعين تنفيذ إجراءات ذات أولوية لضمان تقديم عرض صحي ملائم للسكان الفقيرة، سيما في الوسط القروي. كما أن اللجوء إلى حلول بديلة، وخاصة منها القوافل والفرق الطبية المتنقلة والمستشفيات الميدانية واستعمال المروحيات في حالات الطوارئ، تظل من جانبها حلولاً ضرورية، غير أنها غير كافية لسد العجز الهيكلي المسجل.

وفضلاً عن ضرورة التعزيز القوي للعرض الطبي في القطاع العمومي، وخاصة في المناطق القروية والجبلية المحرومة، ينبغي كذلك تطوير التعاقد في قطاع الصحة بهدف تحقيق تكامل مع القطاع العمومي. ولا بد من التذكير، في هذا الشأن، بأن بعض بلدان أمريكا اللاتينية قد نجحت في وضع نظام تعاضدي فعال في مجال الصحة، وهي تجارب بإمكان المغرب دراستها قصد تكييفها مع سياقه.

من ناحية أخرى، وحسب منظمة الصحة العالمية، فإن المحددات الاجتماعية تساهم في تحسين صحة الساكنة بنسبة 85 في المائة، في حين أن 15 في المائة المتبقية تعود إلى التدخل الفعلي لقطاع الصحة. وفي هذا الشأن، تمثل الجهوية المتقدمة فرصة حقيقية أمام القطاع الصحي، بحيث يمكنه تعزيز تدخلات القرب وخلق التجانس بين القطاعات وتوطين السياسات والتدخلات الرامية إلى تحسين المحددات الاجتماعية للصحة.

### 2.3.2.1 التغطية الصحية الأساسية

في نهاية سنة 2016، بلغت تغطية الساكنة المغربية، بمختلف الأنظمة، حوالي 60 في المائة. وهو تحسن بالمقارنة مع نسبة 53 في المائة المسجلة سنة 2015، وسيما بفضل التغطية شبه الكاملة للساكنة المستهدفة بنظام المساعدة الطبية، والشروع في تطبيق التأمين الصحي الأساسي للطلبة المغربية.

#### • نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

على الرغم من هذا التحسن على مستوى التغطية الصحية، لا تزال هناك العديد من التحديات التي ينبغي رفعها. يتعلق الأمر أساساً بالإسراع في توسيع التغطية عبر تنفيذ جميع أنظمة التأمين الإجباري عن المرض، وسيما نظام المهنيين والعمال المستقلين. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن مشروع القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، قد صادق عليه المجلس الحكومي في يناير 2016، ثم أحيل على البرلمان من أجل المصادقة عليه من طرف مجلس النواب، قبل أن يصادق عليه مجلس المستشارين في شهر غشت 2016. غير أنه يتعين تسريع تفعيل هذا النص القانوني، خاصة وأنه تم على ما يبدو الانتهاء من إعداد ثلاثة مشاريع مراسيم.

كما عرفت سنة 2016 أيضاً تطبيق نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الطلبة، فضلاً عن إعداد مشروع قانون رقم 63.16، يهدف إلى تغيير وتنظيم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، من أجل تمكين أم أو أب المؤمن بموجب نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة المأجورين

وأصحاب المعاشات بالقطاع العام من الاستفادة من التغطية الصحية. ويوجد هذا النص القانوني حالياً قيد المصادقة عليه من طرف البرلمان، بعد مصادقة المجلس الحكومي في يوليوز 2016. غير أنه ينبغي تعديل هذا النص ليشمل آباء وأمهات العاملين بالقطاع الخاص.

كما أن هناك تحدياً آخر أمام القطاع يتعلق بالمحافظة على التوازن المالي لأنظمة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى إنجاز الوكالة الوطنية للتأمين الصحي (ANAM) لدراسة أكتوارية حول نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الذي يُعدّ تائيراً ميزاتياً للتأمين الإجباري عن المرض وتطوره. وهي عملية تُعتبر سابقة من نوعها، منذ انطلاق العمل بالتأمين الصحي وإحداث الوكالة الوطنية للتأمين الصحي سنة 2005. وفي هذا السياق، توصي الوكالة بالنهوض بالحماية من الأمراض المزمنة، وتحفيز مهنيي الصحة على استعمال البروتوكولات العلاجية، وتعزيز الرقابة الطبية من أجل مكافحة الغش والتحكم الطبي في نفقة العلاجات، وحثّ المؤمنين على اللجوء إلى المستشفيات العمومية وتوحيد نظام التدبير ورقمنة الملفات والإجراءات، وتتبع الملفات في الزمن الحقيقي، كما يتعلق الأمر بتطوير النفقات والممارسة الطبية وسلوكات المؤمنين.

وبالنظر إلى المستويات المتدنية للأجور ومعاشات التقاعد في القطاع الخاص، الأمر الذي يؤثر على الولوجية المالية للعلاجات، واعتباراً للوضعية المالية الجيدة لهذا النظام، فإنه سيكون من المناسب، من جهة أخرى، العمل على تحسين مستويات تغطية بعض الخدمات العلاجية، من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وخاصة بتلقي العلاج في القطاع الخاص وفي المستشفيات، إضافة إلى العلاجات المتنقلة خارج الأمراض المزمنة.

وفيما يتعلق بالنظام الذي يشرف على تديره الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، ونظراً للانخفاض الكبير الذي عرفه فائض الاستغلال السنوي، وركود مستوى المساهمات، وارتفاع النفقات، فإن الحاجة أصبحت ماسة لتنفيذ تدابير الدراسة الأكتوارية، وسيما إلغاء سقف الاشتراكات، ومراجعة قيمة المساهمة، ووضع تعريفية دينامية أو متوازنة.

#### • نظام المساعدة الطبية (راميد)

من المعلوم أنّ نظام المساعدة الطبية قد ساهم إلى حد كبير في تحسين معدل التغطية الصحية، لأنه منذ تعميمه سنة 2012، نجح هذا النظام في تغطية ما يزيد على عشرة ملايين شخص مسجل، أي أكثر من 4 ملايين أسرة، منهم 6.345.525 شخصاً يتوفرون على بطاقات سارية المفعول. ويمثل الوسط القروي 48 في المائة من الأشخاص المسجلين، كما أنّ التوزيع بين الجنسين متساو تقريباً، مع حجم مرتفع نسبياً للإناث (53 في المائة). أمّا بالنسبة للتوزيع حسب فئة المستفيدين، فإنّ الأشخاص في وضعية فقر هم الذين يشكلون أغلبية دائماً، ويمثلون 88 في المائة من المسجلين سنة 2016. وقد واصلت هذه النسبة ارتفاعها منذ إطلاق عملية التعميم، حيث بلغت هذه النسبة 86 في المائة سنة 2015، و72 في المائة سنة 2012. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أنّ معدل تجديد بطاقات المساعدة الطبية، في صفوف الأشخاص المصنّفين في خانة «هشاشة»، قد عرف في الآونة الأخيرة انخفاضاً حاداً، وهو الأمر الذي قد يكون مرتبطاً، على الأرجح، بحجم المساهمة السنوية المفروضة على هذه الفئة من المستفيدين. وفي هذه الحالة، فإنّ الحاجة إلى تقييم وإعادة النظر في المساهمة الشخصية للمستفيدين المنتمين إلى هذه الفئة الهشة تفرض نفسها من أجل تحسين فعالية هذه النظام.

## • ما هو مستوى الرضا على نظام المساعدة الطبية؟ حان وقت التقييم

تواصل التعميم في سياق يتسم بإكراهات متعددة، مرتبطة بالولوج إلى العلاجات وبالحكامة وتمويل النظام. غير أن جودة الاستقبال والخدمات المقدمة في مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية للمستفيدين من «راميد»، في العديد من المناطق، وسيما المحرومة منها، لا تستجيب لانتظارات المستفيدين. وفي غياب أرقام رسمية حديثة تتعلق بتقييم نظام «راميد»<sup>28</sup>، في صفوف الساكنة المستفيدة، فإن درجة رضا هذه الأخيرة يمكن مقاربتها من خلال فحص نتائج بحث أنجزته مؤخرا منظمات من المجتمع المدني<sup>29</sup>. يتعلق الأمر ببحث ميداني أجري داخل مؤسسات العلاجات الصحية الأساسية تتوزع على سبعة مجالات ترابية، منها على وجه الخصوص عمالات كل من سلا وبنى ملال والفقيه بن صالح وأزيلال والرشيدية. وعلى الرغم من محدودية نتائج هذا البحث الميداني التي لا تشمل مجموع التراب الوطني، إلا أنها تسمح بإبراز العوائق والحواجز التي يعاني منها جزء كبير من الساكنة، سيما في المناطق الأكثر هشاشة.

ومن بين النتائج التي توصل إليها هذا البحث، لا بد من الإشارة إلى بعض النقاط الإيجابية، خاصة أن بطاقة «راميد» تمكن المستفيدين من الولوج إلى العلاجات بكيفية أفضل نسبيا، مقارنة مع النظام السابق الذي كان يقوم على أساس «شهادة الاحتياج». غير أنه إذا كانت جهود السلطات العمومية في مجال تعميم التغطية الصحية جهوداً لا يمكن إنكارها، فإن البحث الميداني قد سجل عدداً من العراقيل التي تحد من درجة رضا المستفيدين. ومن بين هذه العراقيل:

- عدم الاستجابة لطلبات الحصول على العلاجات وعلى الأدوية؛
  - خدمات متخصصة أو خدمات جراحية داخل مؤسسات العلاجات الطبية الأساسية غير كافية؛
  - خصائص في قاعات للعلاج مجهزة بمعدات وأطر عاملة متخصصة؛
  - النقص الحاصل في عدد الأطر الصحية في بعض المراكز، مما يؤدي إلى آجال انتظار طويلة جداً، وإلى استشارات طبية ذات جودة ضعيفة، مما يدفع المستفيدين من نظام «راميد» إلى التوجه إلى القطاع الخاص أو نحو أقسام المستعجلات؛
  - ظروف استقبال في المستشفيات ينظر إليها على أنها ذات جودة غير كافية؛
  - في بعض الجهات، تعتبر المسافات التي يتعين قطعها للوصول إلى أقرب مؤسسة للعلاجات الصحية الأساسية طويلة جداً.
- يتضح من هذه النتائج أن هناك ثلاثة عوائق كبرى تؤدي إلى عدم رضا المستفيدين من نظام «راميد»، وهي: النقص في الموارد المالية والتجهيزات؛ والخصائص على مستوى الأطباء والممرضين؛ والقصور على مستوى الحكامة.

على صعيد آخر، وفيما يتعلق بحكامة «راميد»، فقد قررت اللجنة التقنية الوزارية المشتركة، سنة 2016، إحداث هيئة تتولى تدبير «راميد»، وتكون مستقلة عن قطاع الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

28 - في مارس 2017، أطلقت الوكالة الوطنية للتأمين الصحي طلب عروض من أجل إنجاز دراسة لتقييم تنفيذ نظام «راميد» في مختلف جهات المغرب.

29 - أنجز هذا البحث في إطار مشروع شبكة 31، وهو مشروع ساهم في تمويله الاتحاد الأوروبي، وأنجزته كل من اللجنة الأوروبية للتكوين والفلاحة CEFA والجمعيات المغربية «الانطلاقة»، «جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجموعي بالجنوب الشرقي» و«الفضاء الجموعي».



وفي هذا السياق، يتعين إجراء تقييم لتعميم النظام، بهدف تصحيح اختلالاته، وذلك من خلال تقييم العملية وتقييم معايير الاستحقاق، والولوج إلى العلاجات الصحية والرعاية الصحية وسلّة العلاجات، والجوانب المرتبطة بالتمويل وتدبير الموارد، علاوة على حكمة النظام.

## 4.2.1 وضعية المساواة بين الجنسين وحقوق النساء خلال 2016: انعدام الفعالية في تحقيق مساواة فعلية

عرفت سنة 2016 تضاربا في مجال المساواة بين النساء والرجال وحقوق النساء.

وهكذا، فإن مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، الذي صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 10 ماي 2016، لا يزال -إلى حدود شهر يونيو 2017 - قيد الدراسة في الغرفة الثانية. غير أنّ هذا النص القانوني مع ذلك يبقى دون مستوى التطلعات والانتظارات في مجال المساواة بين الجنسين.

كما أن مشروع القانون رقم 103.13، المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي قُدّم بتاريخ 7 نونبر 2013، لم يصادق عليه مجلس الحكومة إلا في مارس 2016، كما صادق عليه مجلس النواب في يوليوز 2016. ولا يزال بدوره -إلى حدود شهر يونيو 2017 - قيد الدراسة في مجلس المستشارين. وقد اعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الرأي الذي أبداه حول مشروع القانون، بطلب من رئيس مجلس النواب، أنّ «أيّ إطار قانوني لمكافحة العنف ضد النساء، مطابق للمتطلبات الدستورية، وللاتزامات الاتفاقية للمغرب، يتعيّن أن يتضمن مقتضيات تتعلق بالوقاية من العنف، والتحقيق في مختلف حالاته، وزجر هذه الحالات، وجبر أضرار ضحايا العنف»<sup>30</sup>. وتقتضي هذه الوضعية وضع رؤية مندمجة تعالج مختلف الأبعاد المتعلقة بهذه الآفة، إنّ على المستوى التشريعي والمؤسّساتي والثقافي والبيداغوجي أو على المستوى السوسيو-اقتصادي والسيكولوجي، وذلك من أجل التصدي لكافة أشكال العنف ضد النساء.

ولهذا الغرض، تمّ خلق مرصدين اثنتين: المرصد الوطني للعنف ضد النساء والمرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام. إلا أنّ هاذين المرصدين، اللذين يكتسيان أهمية كبرى، لم يتمكنوا بعد من توفير معطيات دقيقة ومُحيّنة حول وضعية المرأة ببلادنا.

وفي هذا السياق، يقتضي تنفيذ سياسة ترمي إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين بعض المتطلبات المسبقة. إذ يتعلق الأمر أساسًا بوضع إطار قانوني وتنظيمي ومؤسّساتي قادر على رفع تحدي المساواة بين الجنسين، كما ينص عليها الدستور، وتمكين المغرب من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا المجال، خاصة ما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

ومن جهة أخرى، تم يوم 10 أكتوبر 2016، بمناسبة اليوم الوطني للمرأة، تقديم حصيلة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016 (إكرام)، التي استكملت الأجندة الحكومية للمساواة 2011-2015. ولم يكن لهذه الخطة تأثير بنيوي كبير على الوضعية العامة للنساء في بلادنا، مما يستلزم بلورة رؤية منسجمة تعمل على ترسيخ المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وحماية حقوقهنّ.

ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى بعض المبادرات التي يتعيّن تتبّع فعاليتها وتقييمها، عبر آليات خاصّة ومستقلة. يتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بمرصدٍ مقارنة النوع بالوظيفة العمومية الذي مكّن من نشر معطياتهم وضعية المرأة بالوظيفة العمومية.

30 - متوفر على الرابط التالي: [http://www.cndh.ma/sites/default/files/cndh\\_avis\\_pl\\_103\\_13\\_resume\\_ar.pdf](http://www.cndh.ma/sites/default/files/cndh_avis_pl_103_13_resume_ar.pdf)

وبالموازاة مع ذلك، يتضمن القانون التنظيمي لقانون المالية<sup>31</sup>، أحكاماً تكوّن مأسسة والتملك المشترك لبرمجة وتخطيط بُعد مقاربة النوع في السياسات العمومية. وهكذا، ففي إطار أحكام هذا القانون، أصبحت القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية مُطالبَة بإنجاز تشخيصات مضبوطة للنوع الاجتماعي، تكون مصحوبة بتحديد دقيق للأهداف التي يتعيّن تحقيقها، في مجال الحد من التفاوتات بين الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار البُعد المجالي ووسط الإقامة (حضري/قروي). في هذا السياق، يتعين على المؤسسات المعنية أن تحوّل هذه السياسات والبرامج العمومية إلى أهداف ومؤشرات رقمية تتعلق بالنوع الاجتماعي، مع تطوير آليات لتتبع وتقييم البرامج المُسَطَّرة.

وفي هذا السياق، فإنّ وضعية النساء لم تعرف تقدماً ملحوظاً، مع وجود خطاب يقوم أحياناً بالتقويض من حدة المشكل في الفضاء العمومي. من ناحية أخرى، وفي المجال المتعلق بالنوع الاجتماعي، تشكّل النساء القرويات الفئات الأكثر تضرراً من عدم الاستجابة لتظلماتهن أو معالجتها بطريقة غير ناجعة. كما أنّ وسائل الإعلام ما فتئت تواصل نشر الصور النمطية المهينة للنساء، فضلاً عن وجود برامج تتساهل مع أشكال العنف ضدّهنّ. ثمّ إنّ النساء ما زلنّ يعانين عموماً من ضعف المشاركة في النقاش العموميّ، ولا سيما في وسائل الاتصال السمعيّ البصريّ، على الرغم من الحضور الخجول في بعض الملفات ذات الارتباط الوثيق بالنساء عموماً. ومع إصلاح القانون 83.13<sup>32</sup>، القاضي بتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعيّ البصريّ، والذي تحثّ مقتضياته الجديدة على النهوض بثقافة المساواة بين النساء والرجال، وتمنع أيّ إشهار ينطوي على صور نمطية جنسوية، ورسائل تُهين النساء وتُقصيها عن المشاركة في النقاش العموميّ، فإنّ الهيئة العليا للاتصال السمعيّ البصريّ باتت تتوفّر على إطار قانونيّ يسمح لها بمعاينة البرامج والإشهارات التي تمسّ بمبدأي المساواة وعدم التمييز القائم على أساس الجنس. ويمكن لهذه الهيئة أن تعدّ «شبكة للنوع» قصد تحليل الإنتاجات السمعية البصرية، نظراً لتأثيرها على عقول وسلوكيات المواطنين والمواطنات. يُضاف إلى ذلك أنّه يتعيّن تضمين البرامج الدراسية مبدأي المساواة وعدم التمييز القائم على الجنس، مما سيساهم في تفادي إعادة إنتاج أشكال التمييز والتفاوتات بين الجنسين في أوساط الأجيال الصاعدة.

#### • العنف ضدّ النساء: تطورات جديدة

في ظل انعدام معطيات محيئة برسم سنة 2016، تبيّن آخر الأرقام المتوفّرة حول العنف ضد النساء استمرار هذه الظاهرة الاجتماعية بصفة عامة. فقد بلغ عدد النساء ضحايا العنف، اللواتي تمّ التكفل بهنّ على مستوى المراكز الاستشفائية بالعمالات والأقاليم، دون احتساب المراكز الاستشفائية الجامعية، حسب وزارة الصحة، ما مجموعه 14.813، في 2015، عوض 13.012 في السنة السابقة، أيّ بزيادة قدرها 13.8 في المائة، وهي نسبة تظلّ مع ذلك أقلّ من نسبة 42.2 في المائة المسجلة بين سنتي 2013 و2014. ويشمل هذا التطور أيضاً تراجعاً قدره 11.1 في المائة من حالات العنف الجنسيّ، مقابل زيادة 15.5 في المائة من حالات العنف الجسديّ. علاوة على ذلك، تبقى نسبة النساء ضحايا العنف في الوسط الحضري مرتفعة بالمقارنة مع الوسط القرويّ، أيّ 72 في المائة مقابل 28 في المائة، على التوالي. ومع ذلك، ينبغي التعامل بنسبية مع هذه المعطيات، نظراً لأنّ المستوى الأقلّ ارتفاعاً للضحايا في العالم القرويّ يمكن أن يعزى إلى النقص الحاصل في المرافق الإدارية والاجتماعية المعنية.

31 - مديرية الدراسات والتوقعات المالية، ملخص التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2017. موقع وزارة الاقتصاد والمالية.

32 - مشروع قانون رقم 83.13 القاضي بتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، صودق عليه بتاريخ 22 ماي 2014 من طرف الحكومة، وبتاريخ 24 يوليوز من طرف البرلمان، وصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 8 غشت 2015.

وحسب معطيات وزارة العدل والحريات، فإن عدد الدعاوى القضائية التي تتعلق بحالات العنف الجسدي ضد النساء، قد انتقل من 19.199 سنة 2014 إلى 16.115 سنة 2015. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن حوالي 56 في المائة من الاعتداءات الجسدية قام بها الزوج، تليها الاعتداءات التي يقوم بها أشخاص لا يربطهم بالضحايا أي رابط، بنسبة 36.6 في المائة، في حين أن عدد الاعتداءات الصادرة عن المشغل لا تتعدى 0.6 في المائة في المجموع. غير أن هذه الإحصائيات لا تعطي صورة متكاملة عن حجم الظاهرة في المجتمع، وذلك بالنظر إلى الانتشار الواسع لحالات عدم التبليغ عن التعرض لهذا النوع من العنف. أمّا بالنسبة لحالات العنف ضد النساء في 2015، يتبين أن جرائم العنف الجنسي ضد النساء، بالنسبة لجميع الفئات، قد عرفت شبه استقرار بالمقارنة مع السنة السابقة (1672) وشكّلت 10 في المائة من مجموع القضايا المسجلة. وبالمقابل، فإن العنف الجسدي (غير الجنسي) قد عرف انخفاضاً بأكثر من 15 في المائة ليصل إلى 14.829 حالة.

إن استمرار العنف ضد النساء هو أيضاً انشغال مشترك بين عدد من الفاعلين من المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، قدّمت أربع شبكات لجمعيات نسائية وطنية وجهوية، وهي المرصد المغربي للمجتمع المدني، «عيون نسائية»، «الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة»، و«النجدة» و«شبكة الجمعيات النسائية بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة»، تقاريرها حول أشكال العنف القائم على النوع خلال 2016. وقد أكد التشخيص المقدم في هذه التقارير استمرار الوضعية المقلقة التي تعكسها أعداد النساء المعنفات، كما يعكسها نقص وانعدام نجاعة المبادرات التي يتم تنفيذها لمناهضة العنف ضد النساء.

#### • المغرب ومسألة النوع حسب التصنيفات الدولية

ما فتئت بلادنا تحتل مراتب متأخرة في مجال المساواة بين الرجال والنساء، حسب المؤشر المركب لقياس الفجوات بين الجنسين الذي يعدّه المنتدى الاقتصادي العالمي. وذلك رغم أن بلادنا ربحت سنة 2016 رتبة واحدة ضمن هذا التصنيف العالمي، إذ احتلت المرتبة 137 من أصل 144 بلداً تم تقييمها برصيد 0.597 (بالقياس إلى 0.593 في سنة 2015).

وحسب المكون الاقتصادي لمؤشر الفجوة بين الجنسين، فقد احتل المغرب المرتبة 139 سنة 2016، حيث تقدّم برتبة واحدة مقارنة مع سنة 2015 (المرتبة 140)، غير أنه يظل دون ترتيبه في سنة 2014 حين احتل المرتبة 135. وبالتالي فإن رصيده الاقتصادي هو 0.380، مقارنة مع مستويات بلغت 0.400 سنة 2014 و0.378 سنة 2015. ويمكن تفسير هذه الوضعية، على وجه الخصوص، بارتفاع نسبة النساء غير النشيطات، وارتفاع معدل البطالة في صفوفهنّ.

وبالنظر إلى مكون التربية والتعليم لمؤشر الفجوة بين الجنسين، فإن المغرب احتل المرتبة 122 في سنة 2016، برصيد 0.925، وهو رصيد أعلى من الرصيد اللذين سجلهما سنتي 2014 و2015. وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب المغرب سجّل تراجعاً في السنة الماضية بلغ 7 درجات، ورصيداً بلغ 0.005 (من 0.919 سنة 2014 إلى 0.914 سنة 2015).

أمّا بالنسبة لمكون الصحة وأمد الحياة لمؤشر الفجوة بين الجنسين، فإن المغرب يحتل المرتبة 93، أي بتحقيق تقدّم طفيف مقارنة مع سنة 2015 (95/145 بلداً)، لكن بوتيرة أقل من وتيرة 2015.

وفيما يتعلق بمكون مشاركة النساء في الحياة السياسية، فإن بلادنا تحتل المرتبة 98، برصيد 0.110. ويحافظ المغرب على ترتيبه ورصيده مقارنة مع سنة 2015. غير أن فجوة المشاركة السياسية للمرأة تظل كبيرة على الصعيد الدولي. ومع ذلك، فبالنظر إلى المبادرات التي اتخذها المغرب، تحقّق تحسّن لا يستهان به على مستوى

مكانة المرأة في التدبير العمومي، سيّما بعد اعتماد القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين، الذي ينصّ على اعتماد مبدأ التناوب بين الجنسين بالنسبة للوائح الترشيح المقدمة. إلا أنّ هذا القانون كشف محدوديته على مستوى النتائج. وينبغي أن يُضاف إليه كذلك القانون التنظيمي رقم 34.15 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11، المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية، والذي وضع مسطرة جديدة للترشيح تتألف انطلاقاً منها كلّ لائحة ترشيح من جزأين، يخصص جزء منها للنساء. وهكذا، فقد فازت النساء المترشحات بحوالي 6.673 مقعداً جماعياً، أي 22 في المائة من مجموع المقاعد (وهو ضعف عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء في انتخابات سنة 2009). بالإضافة إلى ذلك، فازت النساء بما يقرب من 255 مقعداً في المجالس الجهوية، أي 38 في المائة من مجموع المقاعد. وعلى الصعيد الوطني، بلغ عدد النساء الفائزات في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 7 أكتوبر 2016 ما مجموعه 81 برلمانية، أي 21 في المائة من مجموع عدد البرلمانيين، مقابل نسبة لتمثيلية النساء بلغت 17 في المائة في انتخابات نونبر 2011.

وحسب مؤشر المشاركة في قوى الشغل، فإن المغرب يحتل المرتبة 137 من أصل 144 بلداً بنسبة ضعيفة في مجال المساواة بين النساء والرجال في المشاركة في قوى الشغل، برصيد 0.34. وتأتي بعد المغرب في الترتيب سبعة دول هي مصر وباكستان والمملكة العربية السعودية والجزائر وإيران والأردن وسوريا. أما بالنسبة للمساواة في الأجور (1: انعدام المساواة: 7: المساواة)، فقد سجل المغرب رصيد 3.74 ويحتل المرتبة 123 من أصل 135 بلداً التي تتوفر على معطيات في هذا الشأن. وبخصوص وضعية النساء والمساواة بين الجنسين، يوجد المغرب ضمن البلدان الأربعة الأخيرة من أصل 36 بلداً ذات الدخل المتوسط من الشريعة الدنيا، إلى جانب كل من سوريا وباكستان واليمن. وفي مجموعة الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا، يوجد المغرب أيضاً ضمن البلدان الخمسة الأخيرة، صحبة كلّ من إيران والسعودية وسوريا واليمن، من أصل 18 بلداً.

#### الإطار 5. خلاصات تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول التمييز بين الجنسين في المؤسسات الاجتماعية وأثرها على التنمية

يشتمل «مؤشر النوع في المؤسسات الاجتماعية»، الذي تنشره بشكل منتظم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على خمسة أبعاد: قانون الأسرة، وسلوك تفضيل الولد مقابل الفتاة، محدودية فرص الحصول على الموارد والأصول، تقييد الحريات المدنية والسلامة الجسدية للمرأة.

درست منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي العلاقة بين مؤشر التمييز على أساس الجنس في المؤسسات الاجتماعية والنتائج الداخلي الخام للفرد الواحد، مع إشارتها إلى عدم خطية هذه العلاقة. وفي تقريرها حول مؤشر النوع في المؤسسات الاجتماعية، في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (2016) تؤكد منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي أنّ التمييز ضد النساء له عواقب وخيمة على تنمية المنطقة، وأنّ للمؤسسات الاجتماعية التمييزية آثاراً سلبية على النمو على المدى الطويل، مع فقدان عائدات تقدر بـ 340 مليار دولار في المنطقة. وبالتالي، فإنّ النهوض بالمساواة بين الجنسين في الأطر التشريعية وفي الممارسات والمواقف، سيُشجّع على ظهور اقتصادات مندمجة ودينامية، ويساهم في تحقيق الطموحات التنموية في المنطقة. وعليه، فبدون بذل جهود كبيرة للحدّ من المؤسسات الاجتماعية التمييزية، ستكون التطلعات الطموحة للمساواة بين الجنسين في أجندة سنة 2030 وأجندة 2063 بالنسبة لأفريقيا مهددة.

إنّ تغيير بل والحدّ من المؤسسات الاجتماعية التمييزية (المعايير والمواقف الاجتماعية والقوانين الرسمية وغير الرسمية) يشكل جزءاً أساسياً من حلّ مشكل الفوارق الذي ما فتئ يتفاقم يوماً عن يوم، على الرغم

من الجهود المبذولة منذ عدة سنوات. إن هذه المؤسسات الاجتماعية التمييزية تؤثر على قدرات النساء كما تؤثر على قدرات الرجال في اتخاذ القرارات بشأن موارد أساسية، ولا سيما في مجال الولوج إلى التعليم وفرص الشغل، وفي فرض احترام حقوقهن.

كما أنه يتعين على جميع القوانين الوطنية احترام مبادئ عدم التمييز، انسجاماً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسائر الالتزامات الدولية الأخرى. وبالتالي، فإن العمل على تغيير المؤسسات الاجتماعية التمييزية يبدو عنصرًا أساسيًا في مسلسل النهوض بحقوق النساء وتحسين أوضاعهن.

وقد أظهرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نفس التقرير أن الأعشاش التي تفرخ التمييز<sup>33</sup>، والتي يتعين الإسراع في مكافحتها، هي أساسًا منع زواج القاصرات الذي يحرم الفتيات من حقوقهن الأساسية؛ ومكافحة التمييز في الولوج إلى الملكية العقارية، مثل وضعية السلاليات التي ما زالت تنظمها دورية صادرة عن وزارة الداخلية، ومواجهة القيود المفروضة على الحريات المدنية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى التقدم الكبير الذي أحرز على المستوى السياسي، من خلال زيادة تمثيلية النساء في المؤسسات المنتخبة (متوسط منطقة جنوب الصحراء هو 21 في المائة، مقابل 20 في المائة كمتوسط عالمي). وتسجل أكبر نسبة للبرلمانيات في العالم في رواندا (64 في المائة). وفي البلدان التي اعتمدت مقاربة الحصص (الكوتا)، فقد سجلت نتائج متباينة. وزادت المشاركة السياسية للنساء في السنغال وزيمبابوي، على عكس جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لم تسجل تغييرا في هذا المجال.

وحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن مكافحة أشكال التمييز داخل المؤسسات الاجتماعية لا تشكل فقط حقا من حقوق النساء الأساسية، بقدر ما تشكل كذلك تحديا اقتصاديا حقيقيا. وفضلا عن تأثير أشكال التمييز هذه على الفوارق بين النساء والرجال، فإنها تؤثر على المؤشرات الماكرو-اقتصادية، مثل النمو على المدى الطويل، من خلال التأثير سلباً على الرأس المال البشري النسائي، وعلى مشاركة المرأة في قوى الشغل وإنتاجيته.

وتعدّ الخسائر المرتبطة بالتمييز على أساس الجنس خسائر هامة، ويمكن أن تصل إلى 12 مليار دولار، أي 16 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وبالتالي، فإن اتخاذ تدابير سياسية ضد هذه الأشكال من التمييز قد يكون مفيدا للاقتصاد، بتحقيق ربح سنوي من 0.03 إلى 0.6 نقطة من النمو في أفق 2030، ناهيك عن تأثيره على التماسك الاجتماعي. إن هذا النوع من مقاربة أشكال التمييز على أساس الجنس في المؤسسات الاجتماعية من شأنه أن يساعد بلدنا على إيجاد سبل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تبين أن مستوى التمييز في المؤسسات الاجتماعية يتناسب عكسيا مع مستوى الدخل الفردي. ففي البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض، سجل مؤشر النوع مستويات مرتفعة. ورغم أن المغرب ينتمي إلى مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط، فإنه ما زال يسجل نتيجة جد مرتفعة على مستوى مؤشر النوع. ويشير التقرير إلى أنه في البلدان ذات الدخل المنخفض، يمثل التمييز على أساس الجنس في المؤسسات الاجتماعية عائقا كبيرا إضافيا أمام تحقيق النمو. وبالتالي، ينبغي إدماج قياس التمييز على أساس الجنس في المؤسسات الاجتماعية في تحليل النمو، طبقاً لتوصيات مركز منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المكلفة بمؤشر النوع في المؤسسات الاجتماعية<sup>34</sup>.

33 – [http://www.genderindex.org/sites/default/files/docs/Brochure\\_SIGI\\_SSA\\_web.pdf](http://www.genderindex.org/sites/default/files/docs/Brochure_SIGI_SSA_web.pdf).

34 – Does gender discrimination in social institutions matter for long-term growth? Cross-country evidence, Autorisé pour publication par Mario Pezzini, OECD Development Centre, Février 2016.

## 5.2.1 وضعية الطفولة خلال سنة 2016: ضرورة تسريع تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة

في مجال حماية الأطفال، شهدت سنة 2016 إطلاق السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة. وتندرج هذه السياسة في إطار الاستراتيجية الحكومية 2012-2016 لحماية الطفولة، كما تهدف إلى محاربة ومنع كل أشكال العنف والاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال، ووضّح آليات على المستوى الوطني لحماية الطفولة. غير أنّ نجاح هذه السياسة رهينٌ بإصلاح النظام الجنائي لحماية الأطفال، وإحداث منظومة قضائية خاصة بالقاصرين.

وفي هذا الإطار نفسه، أطلق المرصد الوطني لحقوق الطفل في 2015 مركزاً للاستماع من أجل التبليغ عن أشكال استغلال الأطفال. وهكذا تمّ التبليغ في 2016 عن 402 حالة، يتعلق الثلثان منها باعتداءات جسدية وجنسية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام لا تهمّ إلاّ الحالات التي تمّ التبليغ عنها للمرصد، وبالتالي لا تعكس حجم وخطورة هذه الوضعية في بلادنا.

وهكذا، فإنّ هشاشة هذه الفئة تتطلب تعزيز آليات حمايتها، والرّفْع من فعالية الخلايا الترابية المكلفة بحماية الأطفال. وفي هذا الصدد، فإن وحدات الحماية التي أنشئت منذ سنة 2007، لا تزال عاجزة على تغطية مجموع التراب الوطني. كما أنّه من الضروري تعريف المواطنين على نطاق واسع بطريقة عمل هذه الوحدات، وجعلها مرتكزاً للسياسة العمومية المتعلقة بحماية الطفولة على الصعيد الترابي. فضلاً عن ذلك، ينبغي توسيع مهام هذه الوحدات لتشمل عمليات الكشف عن حالات الأطفال غير المتمدرسين، وحالات الأطفال المتخلّى عنهم، والأطفال ضحايا التشغيل المبكّر، وحالات العنف النفسي ضد الأطفال... وكذا إحداث قنوات للتسيق مع المجتمع المدني، سيّما مع الجمعيات التي تعمل على تعزيز وحماية حقوق الأطفال، من أجل مصاحبتهم وإعادة إدماجهم في وسط ملائم لتفتحهم.

من ناحية أخرى، يُعتبر تزويج القاصرات أحدَ التحديات الرئيسية في مجال حماية الطفولة. وإذا كانت المادة 19 من مدونة الأسرة تمنع هذا النوع من الزواج، فإنّه مازال منتشراً بشكل واسع في المجتمع، بسبب الاستثناءات المسموح بها للقضاة من أجل قبول الإذن بزواج القاصر. وفي هذا السياق تمّ تسجيل 35.479 حالة زواج من القاصر في 2015، منها 99 في المائة في صفوف الإناث. وتنتشر هذه الظاهرة بشكل أكبر في العالم القروي (68 في المائة من الحالات)، وتهمّ قاصرين بدون نشاط مهني تبلغ أعمارهم 17 سنة في غالبيتهم (74 في المائة من الحالات). ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ سنة 2015 قد سجّلت 12 حالة زواج من القاصرات في سنّ 14 سنة، الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل التي صادق عليها المغرب في 1993، والتي تحدّد السنّ الأدنى للزواج في 18 سنة للذكور و15 للإناث.

إنّ استمرار ظاهرة الزواج المبكر، يمكن أن يؤثّر سلباً على تـمـدرس الفتيات وصحّتهنّ. وفي ظلّ هذه الوضعية، فإنّ تحقيق فعليّة حقوق الطفل يتطلّب بشكل خاص الأخذ بعين الاعتبار توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الواردة في إحالته الذاتية رقم 2016/23 بعنوان «فعليّة حقوق الطفل، مسؤولية الجميع». ومما يؤكد ذلك، أن الأرقام التي تقدّمها وزارة العدل، تبيّن أنّ 26 في المائة فقط من حالات الموافقة على الإذن بالزواج من القاصر تمّت بعد إجراء بحث اجتماعي، و43 في المائة بعد إجراء خبرة طبيّة، و30 في المائة باعتماد الإجراءات الإجرائية. معاً، على الرغم من أن مدونة الأسرة تنص على اعتماد الإجراءات.

لذلك لا بدّ من تعزيز عمليات التوعية والتحسيس بشأن زواج القاصر، وذلك عن طريق تنظيم حملات إعلامية واسعة، وتنظيم قوافل متنقلة متواترة خاصة في المناطق القروية. كما أن استمرار زواج «الفااتحة» يمكن أن يفضي إلى حالات زواج قاصرين على النمط نفسه، مما من شأنه أن يفاقم من حجم هذه الوضعية.

وعلى المستوى التشريعي، وطبقاً لأحكام الدستور، عرفت سنة 2016 المصادقة على مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة. ومن بين مهام هذا المجلس رصد وتتبع وضعية الأسرة والطفولة في المجالات الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية، وتتبع مدى ملاءمة البرامج الوطنية التي تهتم الأسرة والطفولة للالتزامات المغرب الدولية. كما يتولى المجلس إبداء الرأي بطلب من الحكومة أو من أحد مجلسي البرلمان في القضايا التي تهتم الأسرة والطفولة، وتقديم توصيات بشأن القضايا التي تُحال عليه.

## 6.2.1 الحوار الاجتماعي: في الحاجة إلى مقارنة جديدة لتجاوز العقبات

اتّسمت سنة 2016 بمناخ طَبَعَهُ انعدامُ الثقة بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين، وهو مناخ أدّى إلى شبه تجميد للحوار الاجتماعي، مع عدد محدود من الاجتماعات التي انتهت دون التوصل إلى توافق بين الشركاء الاجتماعيين. وبالإضافة إلى الدعوة المتواصلة إلى مأسسة الحوار الاجتماعي، باعتباره أحد الانشغالات الرئيسية للنقابات، فقد تقدّمت هذه الأخيرة بعدد من المطالب إلى السلطات العمومية خلال 2016. يتعلق الأمر أساساً بضرورة استكمال تنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011، وبمراجعة الأجور والتعويضات العائلية، وتخفيض الضريبة على الدخل، وذلك بالنظر إلى تراجع القدرة الشرائية للأجراء، بسبب رفع الدعم عن عدد من المواد الأساسية. وكما هو الشأن في السنة السابقة، فقد شهدت سنة 2016 علاقات متوترة بين السلطات العمومية والنقابات، حول ملف التقاعد والحريات النقابية، أو ملف الأساتذة المتدربين وهيئات قطاع الصحة، وقد تمخض عن ذلك احتجاجات من لدن هذه الفئات.

ودائماً في علاقة بالحوار الاجتماعي، عرفت سنة 2016 انعقاد المنتدى البرلماني الأول بشأن العدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين. وقد أكد هذا المنتدى على ضرورة بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية يدعو إلى تعزيز المكاسب الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي، وذلك انسجاماً مع الضوابط المنظمة لهذا الحوار ولمكوناته الثلاث، طبقاً لمبادئ منظمة العمل الدولية.

وقد أكد صاحب الجلالة في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى البرلماني الثاني للعدالة الاجتماعية، المنعقد في شهر فبراير 2017 بالرباط، على حاجة المغرب إلى إطلاق حوار اجتماعي قائم على المبادئ الأساسية، وسيماً مأسسة الحوار الاجتماعي، وتوسيع نطاقه ليشمل إشكاليات جديدة، والأخذ في الاعتبار مُستلزمات التنمية المندمجة والمستدامة، انسجاماً مع ضوابط هذا الحوار ومكوناته الثلاثية وفق مبادئ منظمة العمل الدولية. كما أوضح جلالته الملك أن: «نجاعة آليات الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها ومدى انتظام عملها، وإنما بما تنتجه من آثار ملموسة على مستوى الممارسة اللاتقة، وتحقيق السلم الاجتماعي، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والدامجة لمختلف فئات المجتمع، وبلوغ العناية المثلى وهي تحقيق العدالة الاجتماعية».

وفي السياق نفسه، نظّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال شهر ماي 2017 ندوة دولية حول الحوار الاجتماعي. وقد شكّلت هذه الندوة مناسبة لعرض ومناقشة تجارب عدد من البلدان في مجال إجراء حوار اجتماعي بناءً ومثمر بين مختلف الشركاء الاجتماعيين. كما أنها خلّصت إلى بلورة مجموعة من التوصيات، منها على الخصوص ضرورة وضع آلية جديدة لتدبير الحوار الاجتماعي تعطي محتوى أوسع لهذا الحوار، من أجل تلاؤم أفضل مع التحوّلات السوسيو-اقتصادية المتسارعة، ومع أشكال التشغيل الجديدة التي لا تشملها قوانين الشغل الحالية بعدد. فضلاً عن ذلك، ونظراً للاختلافات بين فئات الفاعلين المعنيين (فئات المقاولات، فروع الأنشطة الاقتصادية،...)، فإنه يُستحسن تنويع قنوات الحوار الاجتماعي، للوقوف عند جميع الحلول الكفيلة

بتجنّب النّزاعات الاجتماعية. كما أنه سيكون من المفيد نقل الحوار الاجتماعي من بُعد الوطني إلى بُعد المجالي، التي تكتسي فيه معرفة الواقع المحلي وثقافة ريادة الأعمال المحلية والرهانات المطروحة حجماً أكبر. كما تظلّ ديمومة وفعالية الحوار الاجتماعي رهينتين بوجود آلياتٍ كفيلةٍ بضمان تتبّع منتظمٍ لهذه العملية، مع مؤشراتٍ محدّدة بدقّة من لدن الفرقاء الاجتماعيين. ومن جهةٍ أخرى، تتطلب مأسسة الحوار الاجتماعي، خارج انتظام الاجتماعات، وضع مبادئ ومدوّنة للسلوك ينبغي احترامهما، حيث تحلّ ثقافة الحوار والبحث عن التوافق محلّ الاجتماعات الإخبارية، وحيث يتمّ إعداد المناقشات على أساس الحجج والبراهين، بناءً على جدول أعمالٍ مُعدّ بصورة قَبليّة.

## 7.2.1 مناخ اجتماعي متوتّر خلال سنة 2016

فيما يتعلق بالمناخ الاجتماعي، انتهت سنة 2016 بانخفاض في عدد الإضرابات في القطاع الخاصّ مقارنة مع السنة الماضية. وحسب قسم التشغيل، فقد تمّ تسجيل ما مجموعه 218 إضراباً في 176 مقالة، مقابل 265 إضراباً في 221 مقالة سنة 2015. وبالمقابل، عرفت نسبة المشاركة في الإضرابات ارتفاعاً من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 36.7 في المائة، سنة 2015، إلى 57.3 في المائة سنة 2016.

وقد همّت هذه النّزاعات في المقام الأوّل قطاع الخدمات، بحصّة تبلغ 46 في المائة من مجموع الإضرابات المسجلة، يليه القطاع الصناعي (28 في المائة). ويبيّن التوزيع الجغرافي لهذه الإضرابات وجود تمركز كبير في جهة الدار البيضاء- سطات، وفي جهة الرباط - القنيطرة، وهو أمر يمكن تفسيره بحجم هاتين الجهتين في النسيج الإنتاجي الوطني من حيث عدد المقاولات المقامة بهما.

إلا أنه رغم التراجع الذي عرفه عدد الإضرابات، فقد سجّلت سنة 2016 رقماً قياسياً من حيث أيام الإضراب، التي ارتفع عددها من 267.656 يوماً سنة 2015 إلى 497.484 يوماً سنة 2016، أي بزيادة قدرها 86 في المائة. وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه خلال المدّة ما بين 2010 و2015، لم يتجاوز عدد أيام الإضراب 300.000 يوم عمل.

هذا الارتفاع في عدد أيام الإضراب، بالموازاة مع ارتفاع معدّلات مشاركة الأجراء، لا يخلو من آثار على دخل العاملين الأجراء، وعلى آلة الإنتاج في المقاولات المعنية، خاصّة المقاولات الصغيرة جداً، لأنّ حوالي 70 في المائة من الإضرابات تمسّ مقاولات تشغل ما بين 26 و250 شخصاً. وتعدّ هذه الوضعية نتيجة مباشرة لغياب حوار اجتماعي مُمأسس ومنتظم، كما تعكس صعوبة متزايدة في مجال الوساطة بين المقاولات والأجراء وكذلك على مستوى التطبيق المنصف للقانون على الشركاء الاجتماعيين من أجل تفضي حالات الاحتقان. وفي هذا السياق، فإنّ 20 في المائة من حالات الإضراب المسجلة سببها التأخر في دفع الرواتب، و15 في المائة سببها تسريح العمّال، تليها الامتيازات الاجتماعية والحماية الاجتماعيّة.

كلّ هذه العناصر تؤكد، مرّةً أخرى، ضرورة إصلاح مسلسل الحوار الاجتماعي، باعتباره أولويّة على الصعيد الوطني، من أجل القضاء على الآثار السلبية للتوترات الاجتماعية على المستوى الاقتصادي، وبصفة خاصّة على التماسك والسلم الاجتماعيين. كما يتعيّن تشجيع إبرام اتفاقيات جماعية باعتبارها وسيلة من وسائل التسوية المستدامة للنزاعات الاجتماعية، علماً بأنّ سنة 2016 قدّ عرفت توقيع أربع اتفاقيات جماعية.

وعلى المُستوى التشريعي، نذكر بأنّه طبقاً لأحكام الفصل 29 من الدّستور، صادق مجلس الوزراء، المنعقد في شهر شتبر 2016، على مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حقّ الإضراب.



وعلى مستوى الحركات الاجتماعية، تجدر الإشارة إلى أن سنة 2016 شهدت ارتفاعاً في عدد الحركات الاحتجاجية، أكثرها حدة تلك التي شهدتها إقليم الحسيمة. وقد اتخذت هذه الأخيرة شكل مظاهرات واحتجاجات ضدّ الظلم الاجتماعي والفوارق والهشاشة والبطالة وانعدام البنيات التحتية في المنطقة. وتعدّ هذه الوضعية مؤشراً ينبّه إلى النقص في مجال التنمية في بعض المناطق المحرومة، علاوة على التأخر الحاصل في تنفيذ عدد من المشاريع المهيكلّة التي تمّ اعتمادها، لتحسين ظروف عيش الساكنة. كما تؤكد هذه الأحداث ضرورة إيجاد حلول اجتماعية واقتصادية ملائمة لآفة البطالة في صفوف الشباب. ذلك أنّ الشغل اللائق لا يُمكن فقط من تحسين ظروف عيش الشباب، بل يخول لهم أيضاً الاضطلاع بدور إيجابي داخل المجتمع، في حين أن انعدام فرص الشغل يزيد من هشاشة الشباب إزاء الفقر والانحراف والتطرف. إنّ الرّدّ الحقيقي على هذه المطالب الشعبية يتجلّى بشكل خاص في تحقيق تنمية مُدمجة ومستدامة للجهات، فضلاً عن اعتماد سياسات مدمجة وفعّالة في النسيج الاقتصادي الوطني، من خلال تسريع وتيرة التصنيع المُدمج، والتوزيع المجاليّ المنصف للاستثمارات، وتطوير سلاسل قيم مندمجة بين الجهات المتقدمة والجهات الأقلّ تقدماً، والنّهوض بالولوجية وربط المناطق المعزولة، وتحسين نظام التعاضد والتضامن والإنصاف الضريبيّ بين الجماعات الترابية، فضلاً عن توفير بنيات تحتية اجتماعية كفيّلة بإتاحة خدمات ذات جودة وقادرة على تلبية حاجيات الساكنة وانتظاراتها.

## 8.2.1 إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة: حصيلة لا تزال بعيدة عن الاستجابة للتطلّعات

بعد ثلاث سنوات داخل المسار التشريعي، صدر القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها في أبريل 2016. ويحدّد هذا القانون، الذي جاء تطبيقاً لأحكام الفصل 34 من الدستور وللالتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، الأهداف الأساسية التي يتعيّن على السلطات العمومية تحقيقها في مجال حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

ينصّ هذا القانون الإطار على التزام السلطات العمومية، عند إعدادها للسياسات العمومية، بمراعاة مبدئيّ الولوجيات وانعدام أيّ شكل من أشكال التمييز ضد الأشخاص في وضعية إعاقة. كما يؤكّد القانون الإطار على دور السلطات العمومية في الحماية وفي اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من جميع أنواع الإعاقات وتشخيصها والعلاج منها. وفي هذا الشأن، تمّت المحافظة على الأحكام المتعلقة بإعفاء الأشخاص في وضعية إعاقة من شرط السنّ المطلوبة من أجل الاستفادة من الرواتب والتعويضات التي تمنحها أنظمة وصناديق التغطية الاجتماعية للوالدين.

وفيما يخصّ الإدماج الاجتماعي والمشاركة العادية للأشخاص في وضعية إعاقة في جميع جوانب الحياة، على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين، يؤكّد نصّ القانون على ضرورة التزام القطاعين العام والخاصّ بتخصيص مناصب شغل سنوياً لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

غير أنّ القانون الإطار لا ينصّ صراحة على الآليات الإدارية والقضائية لحقّ الطعن في حالة عدم احترام الحقوق، أو عند التمييز ضدّ هؤلاء الأشخاص، كما أوصى بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في رأيه رقم 2015/15 حول «مشروع القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها».

في السياق نفسه، لا يحدّد القانون الإطار مَنْ هي السلطات العمومية والإدارات التي تسهر على تطبيق مختلف التدابير المتخذة. من هنا كان المجلس قد أوصى بأنّ «تُحدد لكلّ واجب من الواجبات مؤسّسة أو أكثر، مسؤولة عن تأديته. ويجب ربط المسؤولية بالمحاسبة، على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي».

وأخيراً، فإنّ احترام أحكام الدستور والالتزامات الدولية لبلادنا، يتطلب الإسراع في اتخاذ تدابير كفيلة بضمان تكافؤ الفرص وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة العملية، خاصة وأنّ الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أشار إلى وجود مظاهر قصور كبيرة على مستوى ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى التعليم، وإدماجهم في المجتمع بشكل عام، وفي الحياة بشكل خاص. وهكذا، فمن أصل 1.7 مليون شخص في وضعية إعاقة (أي 5.1 في المائة من مجموع الساكنة)، حوالي 66.5 في المائة لا يتوفرون على أيّ مستوى دراسي، مقابل 35.3 في المائة من بين الأشخاص الذي لا يوجدون في وضعية إعاقة. وحسب المستوى الدراسي، 17.1 في المائة منهم وصلوا إلى التعليم الابتدائي، 9.8 في المائة إلى التعليم الثانوي، و1.5 في المائة إلى التعليم العالي، مقابل 28.6 في المائة، و25.1 في المائة و6.4 في المائة على التوالي بالنسبة لمجموع الساكنة. كما أنّ نسبة انعدام النشاط في صفوف الأشخاص في وضعية إعاقة قد بلغت 86.6 في المائة.

## 9.2.1 سياسة الهجرة في المغرب: مقارنة جديدة لسياق جديد

منذ سنة 2013، انخرط المغرب في اعتماد سياسة جديدة للهجرة استجابة للمتطلبات التي أصبح يفرضها السياق الجديد للهجرة، مع تزايد تدفق موجات من المهاجرين إلى بلدنا. وتسعى هذه السياسة، الموزعة عبر عدّة محاور، إلى تسهيل إدماج المهاجرين الشرعيين، واعتماد إطار تنظيمي لقضية الهجرة، وإطار مؤسّساتي ملائم، وأخيراً ضمان تديير لتدفقات الهجرة في إطار احترام حقوق الإنسان.

إنّ هذه السياسة، التي جاءت تجسيدا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الشأن والالتزامات المغرب، سواء في إطار دستور 2011، أو في إطار الاتفاقات الدولية، أفضت إلى القيام بعدد من الإجراءات الرامية إلى الإدماج الفعلي للمهاجرين في المجتمع المغربي. وقد تجلّى ذلك بشكل أساسي في الشروع، سنة 2014، في الموجة الأولى من تسوية أوضاع المهاجرين وطالبي اللجوء. وكانت هذه العملية قد مكّنت من إيداع حوالي 27.600 طلب لتسوية الوضعية، مع معدل استجابة بلغ حوالي 90 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، اتُّخذت عدة تدابير بهدف إدماج المهاجرين، من بينها إمكانية الاستفادة من سكن اجتماعي بقيمة 250.000 درهم، وسكن بقيمة عقارية منخفضة تبلغ 140.000 درهم، مثلهم في ذلك مثل المواطنين المغاربة، إضافة إلى الولوج إلى العلاجات الصحية في القطاع العمومي، وإمكانية استفادة المحرومين منهم من نظام المساعدة الطبية (راميد). كما أدمجت هذه السياسة تدرّس أبناء المهاجرين واللاجئين، والولوج إلى برامج التعليم غير النظامي، مهما كانت الوضعية الإدارية للأشخاص المعنيين.

وبخصوص موضوع الهجرة، تُعتبر السياسة التي نهجها المغرب في مجال تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء وولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، تجربة غير مسبوقة في منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا وبلدان الجنوب عموماً.

وبناءً على نجاح التجربة الأولى المتعلقة بتسوية وضعية المهاجرين، وطبقاً للتوجيهات الملكية السامية، أطلق المغرب في دجنبر 2016، عملية ثانية للتسوية القانونية. وإلى حدود شهر مارس 2017، كانت هذه العملية قد عرفت إيداع 18.000 طلب تسوية.

من جهة أخرى، يُعدّ اعتماد مشروع قانون يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر سنة 2016 خطوة هامة من أجل ملاءمة التشريع المغربي مع البروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الاستغلال والاتجار بالبشر، وهي الظاهرة التي يتعرّض لها المهاجرون بحكم هشاشة أوضاعهم.

وفي هذا السياق، يتعين اليوم اتخاذ عدد من التدابير الكفيلة بضمان إدماج أفضل، وحماية ومساعدة إنسانية للمهاجرين المقيمين، أو للمهاجرين العابرين للتراب الوطني.

وينبغي أيضا تعزيز هذه السياسة بوضع إطار تشريعي شامل حول قضية الهجرة، وذلك بالخصوص من خلال الإسراع في اعتماد مشاريع قوانين تتعلق بحق اللجوء والهجرة. ورغم كل هذه الإجراءات الهامة، ينبغي بذل مجهود كبير لمكافحة جميع أشكال العنصرية في المجتمع تجاه المهاجرين. كما يتعين على المجتمع المدني ووسائل الإعلام، العمومية والخاصة، القيام بحملات تحسيسية من أجل مكافحة هذا النوع من السلوك في المجتمع. ذلك أن السياق العالمي الجديد وتسارع حركات الهجرة، وكذا الوضع الجغرافي لبلادنا في مفترق طرق بين قارتين، كلها عوامل جعلت من المغرب تدريجيا وجهة بالنسبة للمهاجرين وليس مجرد نقطة عبور إلى أوروبا. وبالتالي فقد باتت الحاجة ماسة إلى اعتماد مقاربة استباقية لتدبير شؤون الهجرة، وتحسيس مصاحب بفرس ثقافة الانفتاح والتسامح والاحترام في صفوف المواطنين، خاصة في المؤسسات التعليمية.

## 10.2.1 محاربة الجريمة في سنة 2016

من المعلوم أنه لا يمكن تحقيق رفاه المجتمع بدون ضمان أمن الممتلكات والأشخاص، باعتباره عنصرا أساسيا لرأسماننا غير المادي. وقد أكدت هذه الملاحظة نتائج البحث حول تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، التي شددت على أولوية الأمن باعتباره انشغالا كبيرا للمواطنين.

وحسب تقرير «مؤشر الأمن العالمي» لسنة 2017، فقد كلفت الجريمة والعنف المغرب حوالي 6.6 في المائة من ناتجه الداخلي الخام سنة 2016، أي 558 دولارا للفرد الواحد (وفق تعادل القوة الشرائية). غير أن هذه الكلفة تظل أدنى من المتوسط العالمي الذي بلغ 12.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام في السنة نفسها (1953 دولار للفرد الواحد).

وفي سنة 2016، بلغ عدد الاعتقالات التي قامت بها قوات الأمن حوالي 466.997، أي بزيادة 23 في المائة مقارنة مع 2015. بالإضافة إلى ذلك، تم اعتقال 89.910 أشخاص في سياق قضايا تتعلق بالمخدرات، بزيادة 12.3 في المائة عن السنة الماضية، مع مستويات قياسية من المواد التي تم ضبطها من مختلف أنواع المخدرات. كما أن الجهود المبذولة قد شملت كذلك الجانب المتعلق بالتعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، تم إصدار حوالي 141 مذكرة توقيف دولية، مقابل 75 مذكرة توقيف سنة 2015، في حين اعتقلت مصالح الأمن 120 مطلوباً على المستوى الدولي، أي ضعف ما سجلته السنة الماضية.

وإذا كانت هذه الأرقام تعكس وجود تحسن متواصل لنجاعة التدخلات الرامية إلى المحافظة على النظام، فإنها قد تشير أيضاً، إلى تصاعد منحى الأعمال الإجرامية خلال 2016. ويمكن أن يكون لهذا التطور انعكاس على إحساس المواطن بالأمن، خاصة في المناطق الأكثر خصاوصا.

كما يمكن أن يتزايد الشعور بانعدام الأمن جرّاء الانتشار المتزايد لأعمال العنف والجريمة عبر شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية، وكذا الجريمة الإلكترونية، والولوج إلى المعطيات الشخصية ونشرها بشكل غير مشروع. كما أدت السرعة والتقدم التكنولوجي المعقد إلى التطور المهول في أساليب إخفاء الجرائم، مثل استخدام «الويب العميق» الذي يسمح على سبيل المثال بالتوفّر على قاعدة واسعة لمختلف عمليات الاتجار في منتجات محظورة وتبادل محتويات غير مشروعة، بعيداً عن أية مراقبة قانونية. وبالتالي تتطلب هذه التوجهات مضاعفة الجهود للحدّ من انتشار مثل هذه الممارسات، ووضع استراتيجيات ناجعة لليقظة الرقمية والاتصال، بالموازاة مع تقوية حماية المعطيات الشخصية وحماية الحياة الخاصة. إضافة إلى أن النوعية الجديدة للجرائم، والجريمة العابرة للحدود، يستدعيان تقوية التعاون القضائي مع البلدان المجاورة من أجل مكافحة الجريمة.

وعلى الصعيد الميداني، تواصلت الجهود في 2016 سيّما عبّر إنشاء وحدات متنقلة لشرطة الإنقاذ في بعض المدن النموذجية، علاوة على إنشاء مقاطعات ودوائر أمنية جديدة في عدد من الجهات، وإطلاق أربع فرق جهوية للشرطة القضائية تتولّى القيام بتحريّات وتحقيقات في الجرائم الاقتصادية والمالية. ويُسْتَحْسَن تعميم هذه الخطوات الإيجابية، بوتيرة متسارعة، على مختلف التراب الوطني، لكيّ يستفيد منها المجتمع المغربي برمّته. على صعيد آخر، وبالإضافة إلى التدخّل الأمني، تتطلب مكافحة الجريمة معالجة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة، وذلك في إطار مقاربة وقائيّة بهدف الحدّ من التأثير السلبي على المجتمع.

وعلى مستوى تطوّر عدد نزلاء المؤسّسات السجنيّة في المغرب سنة 2016، فقد ارتفع عدد هؤلاء بنسبة 6.3 في المائة مقارنة مع سنة 2015، و11 في المائة مقارنة مع سنة 2012، ليبلغ العدد حواليّ 78.716 سجيناً. كما أنّ السجناء في غالبيتهم ذكور، بحصة تصل إلى حواليّ 97.6 في المائة، مقابل 2.4 في المائة للإناث. إضافة إلى أنّ حوالي 94 في المائة من هؤلاء السجناء تفوق أعمارهم 20 سنة، ممّا يعني أنّ للجريمة كلفة اقتصادية، فضلاً عن كلفتها الاجتماعية، لأنها تشمل بشكل رئيسيّ ساكنة نشيطة، كما أنّ معظم السجناء كانوا نشيطين مشغولين قبل دخولهم السجن.

وإذا كان الفضاء السّجني يقوم بتطبيق العقوبات التي ينصّ عليها القانون، ضد أي فرد ألحق ضرراً ما بالمجتمع، فإنه ينبغي أن يكون كذلك وسيلة من وسائل تأهيل السجناء من أجل إعادة إدماجهم لاحقاً وبكيفية فعالة في المجتمع، الذي ينبغي أن يستفيد من مهاراتهم فيما بعد. وقد عرفت عملية الإدماج تقدّماً خلال السنوات الأخيرة في بلادنا، كما تجلّى ذلك في ارتفاع عدد السجناء الذين استفادوا من برامج محو الأمية، والتعليم والتكوين المهني خلال الفترة ما بين 2011 و2016. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد السّجناء الحاصلين على شهادة البكالوريا إلى 33.5 في المائة سنة 2016، وهي نتيجة أعلى من نسبة نجاح المرشّحين الأحرار في البكالوريا على الصعيد الوطني (22.7 في المائة). ويتمّ بالموازاة مع ذلك تنظيم العديد من الأنشطة الرياضية والثقافية والدينيّة كلّ سنة لفائدة السجناء. ثمّ إن هناك جهوداً تُبذل على الصعيد الصحي، ممّا مكّن من الارتفاع المتزايد في عدد السجون التي تتوفّر على مراكز صحية.

وبالمقابل، هناك العديد من المشاكل التي ما فتئت تعاني منها المؤسّسات السجنيّة، وتؤثّر سلّماً على ظروف الاعتقال. من بين هذه المشاكل ظاهرة الكثافة البشريّة داخل بعض السجون، ممّا أدّى إلى ارتفاع نسبة الاكتظاظ من 35 في المائة سنة 2015 إلى 38 في المائة سنة 2016. وهذه الوضعية هي نتيجة لارتفاع سريع في عدد السجناء، بينما لم تتطوّر الطّاقة الاستيعابيّة للمؤسّسات السّجنيّة بالسرّعة الكافية. وعلى سبيل المثال، إذا كانت الفترة ما بين سنتي 2015 و2016، قد عرفت إنشاء حواليّ 10 مؤسّسات سجنيّة جديدة، ففي المقابل تمّ إغلاق حواليّ 8 مؤسّسات بسبب تقادمها. ويزيد من استفحال ظاهرة الاكتظاظ استمرار ارتفاع عدد حالات الاعتقال الاحتياطي، الذي بلغت حصته من بين مجموع السجناء 40.5 في المائة سنة 2016. علاوة على ذلك، فإنّ قلة الموارد والمناصب المالية، التي يعاني منها قطاع السجون، لا تخلو من تأثير سلبي على ظروف الاعتقال، وخاصّة على المستوى الصّحي. وبخصوص التأطير الصّحيّ للسجناء، فقد بلغت نسبته سنة 2016 طبيباً واحداً لكلّ 640 سجيناً، وطبيب أسنان واحد لكل 1230 سجيناً.

وبصفة عامّة، إذا كانت المؤسّسة السجنيّة بدون شك وسيلة من وسائل معاقبة أشخاص قاموا بخرق القانون، فإنه يجب عليها مع ذلك توفير الشروط الأساسية لكرامة الإنسان، ولا ينبغي بأيّ حال من الأحوال أن تصبح فضاءت لإذكاء الجريمة والتطرف والحقد تجاه المجتمع. ولذلك يتعين العمل على مواصلة تحسين ظروف الاعتقال، حيث إنّ أوضاع الاعتقال كلما تدهورت لا تؤديّ إلا إلى مزيد من العنف المتصاعد في السجون، وإلى توليد الاستعداد للعودة إلى الاجرام.

## 11.2.1 السكن الاجتماعي: تراجّع هامّ للعجز على مستوى السكن، مع استمرار نواقص ينبغي تجاوزها في مجال الحكامة والإدماج

منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للإسكان سنة 2003، اعتمد المغرب سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز الولوج إلى السكن لفائدة المواطنين، وسيّما الأكثر حرماناً منهم. وتهدف هذه السياسة إلى الاستجابة لطلب متزايد في مجال السكن لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مثلما تهدف إلى مكافحة انتشار مدن الصفيح والسكن غير اللائق، وذلك بالنظر إلى الآثار الاجتماعية لهذا النوع من السكن على كرامة المواطنين وعلى إدماجهم الاجتماعي.

لهذا الغرض، واعتباراً من سنة 2010، تمّ اتخاذ عددٍ من التدابير التحفيزية، الضريبية بالأساس، استفاد منها المنعشون العقاريون، وذلك من أجل تشجيعهم على مواكبة السلطات العمومية في هذه الاستراتيجية. ويتعلّق الأمر، بشكل خاص، بإعفاء المُعشّين العقاريين من الضريبة على الشركات وعلى الدخل ورُسوم التسجيل والضريبة على الإسمت والرُسوم المحلية لأي اتفاقية مُبرّمة مع الدولة من أجل تشييد 500 مسكن كحدّ أدنى على مدى خمس سنوات.

هكذا، فمنذ سنة 2010، ومن أصل 1.025 اتفاقية مبرّمة من أجل بناء مساكن اجتماعية تبلغ قيمتها 250.000 درهم، تمّ تفعيل 690 اتفاقية، ممّا أدى إلى الشروع في بناء 475.889 وحدة سكنية، منها 304.505 سُلمت في نهاية سنة 2016. أما بالنسبة للسكن ذي القيمة العقارية المنخفضة، والذي تحدّد سعره في 140.000 درهم، فإنّ برنامجه المتعلق ببناء 130.000 وحدة سكنية، خلص في نهاية 2016 إلى توقيع 67 اتفاقية مع المنعشين العقاريين من القطاعين العام والخاص لبناء 35.957 وحدة سكنية، 21.404 منها أصبحت جاهزة في السنة نفسها. وفيما يتعلق ببرنامج السكن الخاص بالطبقة المتوسطة، الذي انطلق سنة 2015، فقد مكّن من إبرام 23 اتفاقية لبناء 8.065 وحدة سكنية.

وبالتالي، فقد أدت سياسة دعم الولوج إلى السكن إلى تقليص العجز في مجال السكن إلى 500.000 وحدة في سنة 2015. ومن المتوقع حسب وزارة السكنى تقليص هذا العجز إلى 400.000 مسكن مع نهاية 2016. وفي الإطار ذاته، نجح برنامج مدن بدون صفيح في تحسين ظروف سكن 98.860 أسرة، كما تم ما بين 2012 و2016 في إطار هذا البرنامج إعلان 12 مدينة مدنا بدون صفيح.

غير أنّ استمرار وجود العجز على مستوى السكن يؤكد ضرورة الإسراع في ورش تنفيذ برنامج السكن الاجتماعي، خاصة وأن النتائج الأولية للبحث الوطني حول السكن سنة 2016، تبين أنّ 60 في المائة من المواطنين المغاربة يعربون عن رغبتهم في الحصول على سكن اجتماعي.

وبالمقابل، تجدر الإشارة إلى أن أدوات التمويل المخصصة للولوج إلى السكن الاجتماعي قد عرفت تراجعاً في سنة 2016. وهكذا، فإنّ صندوق فوغاريم، الخاص بتوفير قروض السكن لفائدة الساكنة ذات الدخل المحدود أو غير المنتظم، استفادت منه 12.700 أسرة، بغلاف إجمالي قدره (2) مليارات درهم من القروض المضمونة، أي بانخفاض نسبته 11 في المائة في عدد المستفيدين. نفس التوجّه التنازلي عرفه صندوق فوغالوج، المخصّص للطبقة الوسطى، بما أنّ عدد المُستفيدين منه، الذي بلغ 5.300 أسرة، انخفض بنسبة 6 في المائة مقارنة مع 2015، بمبلغ قروض مضمونة قدرها 1.4 مليار درهم.

وإذا كانت السياسة المتعلقة بالسكن الاجتماعي قد سمحت بالرّفْع من العرض في مجال الشقق لفائدة ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، فإنّ حكامة القطاع تتطلب تحسّناً دائماً من أجل تلبية حاجيات الساكنة، وذلك وفقاً للتوجيهات الملكية السامية الواردة في نصّ خطاب جلالته الملك إلى المشاركين في «الملتقى الوطني حول

الجماعات المحلية» في 12 دجنبر 2016، إذ أكد الخطاب الملكي على الغاية المثلى المتجسدة في: «جعل مدننا ترتقي إلى فضاءٍ للتساكن والعيش الكريم»، كما أضاف جلالته في هذا الصدد: «غايتنا المثلى، ليس فقط تحقيق مدن بلا ضيق، ولا استبدالها بمساكن أشبه بعلب الإسمنت عديمة الروح الاجتماعية، وإنما بالأحرى، جعل مدننا ترتقي إلى فضاءٍ للتساكن والعيش الكريم». وتتطلب هذه المشاريع، التي غالباً ما يتم بناؤها بضواحي المدن الكبرى، تعزيز بنياتها التحتية الاجتماعية، ووضع سياسات للإدماج في النسيج الحضري، خاصة على مستوى وسائل النقل العمومي والشغل والمرافق الاجتماعية والتجارية والثقافية. علاوة على أن المساحات المقترحة تطلّ ضيقة بالمقارنة مع حجم الأسر، خاصة تلك التي توجد في وضعية هشاشة، مما ينعكس على جودة عيش هذه الأسر.

من ثم، يتعيّن الإسراع في تعزيز المنطق الاجتماعي لعرض السّكن، من أجل جعله عاملاً من عوامل إدماج الساكنة المعنيّة، وذلك بالأخذ في الاعتبار وجود البنيات التحتية الأساسية، سيّما منها المتعلقة بالتربية والتكوين والصحة والنقل العموميّ. كما يتعيّن الحدّ من كثافة الأحياء الموجهة للسكن الاجتماعي، لأنّ الهدف هو توفير فضاءٍ عيشٍ مشتركٍ يستجيب لمعايير تدبير الفضاءات الحضرية ولانتظارات المستفيدين واحتياجاتهم. كما يتعيّن على السلطات العموميّة الحرص، بكيفية دقيقة ومنظمة، على احترام دقاتر التحمّلات التي يقدّمها المُنعشون العقاريون، خاصة ما يتصل بالتأكد من جودة مواد البناء والبنيات ومن مطابقتها للمعايير ذات الصلة.

#### الإطار رقم 6: سياسة المدينة: المستجدات القانونية والتنظيمية خلال سنة 2016

شهد المغرب، منذ حصوله على الاستقلال حركة تعميم متواصلة، ناتجة عن تضافر عدة عوامل، وسيما الهجرة القروية إلى المحيط الحضري للمدن، الذي يوقّر مزيداً من فرص الشغل، وخاصة في مجال الخدمات. إضافة إلى النمو الديمغرافي داخل المدن، نتيجة الانخفاض في معدّل وفيات الأطفال الرضع، وارتفاع أمد الحياة، علاوة على التغيير الذي عرفته الوضعية الإدارية لبعض المناطق، التي انتقلت من الطابع القروي إلى الطابع الحضريّ.

ولقد أدّى هذا المسلسل إلى ظهور أقطاب حضرية، ومدن متوسطة، ومراكز حضرية جديدة. غير أنّه رغم الجهود التي بذلت، فإنّ الوسط الحضري ما فتى يواجه عدداً من أوجه القصور ذات الصلة بالتمدّن، وسيّما ما يتعلق بانتشار الأحياء العشوائية في ضواحي المدن، وبروز المراكز الحضرية الجديدة، التي غالباً ما تفتقر إلى مخططات متجانسة للتهيئة، وإلى تدبير توقي للتمية الحضرية، ممّا يفاقم من خطر إضفاء الطابع القروي على المدينة، ومن المشاكل الناجمة عن الاكتظاظ. وبالتالي، فإنّه من شأن التسريع من وتيرة التدابير الرامية إلى التغلب على هذا القصور في مجال التهيئة الحضرية أن يميّن المغرب من تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 بصورة أفضل، ولاسيما الهدف رقم 11 الذي ينصّ على «جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة».

في هذا السياق، عرفت سنة 2016، المصادقة على القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير. ويهدف هذا النصّ إلى تحديد الإجراءات والالتزامات الواجب احترامها في مواقع البناء، وكذا المستلزمات الواجب احترامها من طرف مختلف المتدخلين، فضلاً عن توضيح صلاحيات كل طرف، وذلك تجنّباً للكوارث المتعلقة بالتعمير والبناء بمعايير مخالفة للقانون، وبانتشار السكن غير القانوني.

كما نصّ هذا القانون كذلك على تعزيز الجانب الزجري. ولهذه الغاية، تمّ إسناد مهمة مراقبة مدى احترام إجراءات البناء والتعمير إلى مراقبي التعمير المخوّلة لهم صفة ضابط الشرطة القضائية. إضافة إلى ذلك، ينص القانون على إقرار عقوبات، بعضها سالبة للحريات، في حالة المخالفات الخطيرة التي تمسّ بالسلامة داخل أورش البناء.

### 3.1. الجانب البيئي

على المستوى البيئي، عرفت سنة 2016 تطورات استثنائية، كان أبرز حدث فيها التنظيم الناجح من طرف المغرب للدورة 22 لمؤتمر الأطراف للاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (الكوب 22). وقد شكلت هذه الدورة مرحلة هامة من مراحل عملية تنفيذ اتفاق باريس، مع العمل في الوقت نفسه على إبراز انشغالات القارة الإفريقية والتزاماتها ومبادراتها في مجال المناخ. غير أنّ هذه المكاسب تطرح تحديًا كبيرًا هو تحديّ مرحلة ما بعد الكوب 22. كما أنّ سنة 2016 سجلت تقدّمًا كبيرًا على مستوى تطوير الطاقات المتجدّدة، على الصعيد المؤسّساتي وكذا على صعيد تعزيز القدرات الإنتاجية التي تمّ إحداثها (انطلاق العمل بمحطة «نور 1» بورزازات). مع ذلك، يتعيّن على المغرب مضاعفة الجهود في عدد من المجالات، وخاصّة على مستوى النجاعة الطاقية. وأخيرًا، فإن العجز على مستوى التساقطات المطرية الذي سجل في الموسم الفلاحي 2016/2015 يؤكّد الحدة التي تُطرَح بها معضلة الإجهاد المائي في بلادنا، ويبرّر المقاربة الاستباقية التي نهجتها من خلال مجموعة من السياسات والتدابير المتخذة، التي ترمي إلى المحافظة على الموارد المائية لبلادنا وتأمينها. وينبغي التذكير بمدى أهمية البعد البيئي في سياسة التنمية المستدامة التي ينتهجها المغرب، وذلك بالنظر إلى آثاره وتفاعلاته مع باقي مكوّنات السيرورة التنموية. واستنادًا إلى التقديرات الواردة في التقرير الذي أنجزه البنك الدولي مؤخرًا، يطلب من الحكومة المغربية، فإنّ كلفة تدهور البيئة (الماء، الهواء، الساحل، النفايات، الأراضي الفلاحية، الغابات) التي يتحمّلها المجتمع المغربي قُدّرت بحوالي 3.52 في المائة من الناتج الداخلي الخام للبلاد سنة 2014، في حين تُقدّر الآثار السلبية لانبعاثات المغرب من ثاني أكسيد الكربون على البيئة على المستوى العالمي بحوالي 1.62 في المائة من الناتج الداخلي الخام للمغرب.

#### 1.3.1 الكوب 22: التأكيد على التزام الأطراف وتسريع وتيرة تنفيذ اتفاق باريس

##### • تعبئة قوية للمغرب وقدرة تنظيمية كبيرة

تميّزت سنة 2016 بانعقاد الدورة 22 من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية (الكوب 22) بمدينة مراكش خلال الفترة ما بين 7 و18 نونبر 2016. وقد شكل هذا الحدث فرصة لتأكيد قدرة المغرب على ترؤس وتنظيم تظاهرة ذات بُعد عالمي، الأمر الذي تطلّب تعبئة كبيرة من المغرب على المستويات الدبلوماسية والأمنية والمالية واللوجستيكية. كما عرف هذا المؤتمر مشاركة أكثر من 60 رئيس دولة وحكومة، وحضورا أفريقيًا وازنا، علاوة على حضور أكثر من 22.500 مشارك معتمد بالمنطقة الزرقاء، من بينهم موظفون حكوميون، وممثلو الهيئات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وكذا مسيرو مفاوضات، وعدد كبير من ممثلي الصحافة. وفي الوقت ذاته، انعقدت خلال الكوب 22 العديد من الاجتماعات، سيّما الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف المشاركة في بروتوكول كيوتو، والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف بوصفه اجتماعا للأطراف المشاركة في اتفاقية باريس. من ناحية أخرى، عرفت الدورة

الثانية والعشرون تعبئة هامة وواسعة للمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، التي عبّر ممثلوها عن التزام حقيقي (تم تنظيم 680 نشاطاً وندوة ومائدة مستديرة من طرف المجتمع المدني خلال الكوب 22).

كما تميزت «الكوب 22» بانعقاد قمة العمل الإفريقية الأولى، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وبحضور تمثيلية 50 دولة إفريقية.

كما أنّ الفترة السابقة لتنظيم الكوب 22 كانت بدورها غنيّة بالتظاهرات العلمية والتحسيسية، وذلك بالموازاة مع العدد الكبير من الاجتماعات التمهيدية والفعاليات التي أقامها المنظمون. وفي هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى تنظيم قمة الضمائر من أجل المناخ، المنظمة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك بمدينة فاس يومي 2 و3 نونبر 2016. وسعت هذه القمة إلى مساءلة التراث الروحي والضمير القيمي في تنوعه من أجل وضع أسس وعي إيكولوجي كوني ومشارك.

#### • سياق الكوب 22 واتفاق باريس

تندرج الكوب 22 في سياق مواصلة التقدم الكبير الذي تحقّق خلال الدورة السابقة في باريس. وكانت هذه الأخيرة قد حدّدت هدفا لها الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقلّ من درجتين مائيتين بالمقارنة مع ما كانت عليه حرارة الكوكب ما قبل العصر الصناعي، بلّ إلى أقلّ من 1.5 درجة مئوية. وتجدر الإشارة، في هذا الشأن، إلى أنّه بعد اعتماده في 12 دجنبر 2015، دخل اتفاق باريس حيّز التنفيذ في 4 نونبر 2016، أيّ 30 يوما، بعد أن استوفى شرط المصادقة عليه من طرف 55 بلداً على الأقلّ، تمثل حصتها 55 في المائة على الأقلّ من الانبعاثات العالمية من ثاني أكسيد الكربون. وفي 19 نونبر 2016، كان عدد البلدان التي وقّعت على هذا الاتفاق قد بلغ ما مجموعه 111 بلداً. وهو رقم ظلّ يتزايد ليصل إلى 145 بلداً في ماي 2017.

وانطلاقاً من رغبته في تفعيل مختلف المحاور الواردة في اتفاق باريس، فقد سعت الكوب 22 إلى تحويل النوايا إلى التزامات من خلال دعم تنفيذ المساهمات المحددة على الصعيد الوطني، وإعطاء إشارة قوية لفائدة التكيف. كما شكّلت هذه الدورة كذلك فرصة حقيقية لتعبئة التمويلات اللازمة وتعزيز قدرات بلدان الجنوب عن طريق تشجيع نقل التكنولوجيات ذات الصلة بالمناخ.

من جهة أخرى، مكّنت الكوب 22 من التعبير عن الطموحات الأفريقية، واستغلال الفرص المتاحة لتحسين مستوى وظروف العيش في القارة الأفريقية. كما ينبغي التذكير بأنّ هذه الدورة كانت فرصة لمختلف الأطراف المعنية باتفاق باريس لتقديم مساهماتها المحددة على الصعيد الوطني، والتي تمثل تحويل طموحاتها الوطنية إلى تدابير وإجراءات عملية.

#### • إيلاء أهمية خاصة لأنشطة القارة الأفريقية

على صعيد آخر، تميزت هذه الدورة الثانية والعشرون بالزاوية التي من خلالها تمّت معالجة الإشكالية البيئية، مع الحرص على تناول قضية الاحتباس الحراري من منظور البلدان النامية. كما تمّ التركيز بالخصوص على الانشغالات التي عبّرت عنها البلدان الأفريقية، ومن هنا تلك التمثيلية القويّة لهذه البلدان ضمن رؤساء الدول الحاضرين في المؤتمر. ثمّ إنّ بلدان القارة، هي في الواقع الأقلّ إصداراً لغازات الدفيئة، بينما تبقى هي الأكثر معاناة، في الوقت نفسه، من آثار الاحتباس الحراري. علاوة على ذلك، تناولت الكوب 22 قضية الفلاحة والأمن الغذائي في البلدان النامية، حيث دعا المؤتمر إلى مزيد من التجاوب والتفاعل من أجل التخفيف من آثار التغيّرات المناخية على الإنتاج الفلاحي، وعلى الأمن الغذائي للسكان، وكذلك مداخيل الساكنة القروية، عن طريق النهوض بالفلاحة المستدامة.



وبمناسبة انعقاد قمة العمل الإفريقية الأولى تحت الرئاسة الفعلية لجلالة الملك على هامش مؤتمر «الكوب 22»، تميزت أفريقيا بشكل خاص بما قدمته من مبادرات ومقاربات وبما أنشأته من هيئات لتتبع التزاماتها في مجال المناخ في إطار تنمية مستدامة ومدمجة. وقد تضمن إعلان هذه القمة إحداث ثلاث لجان من أجل التطوير الفعلي لمشاريع تتعلق بالمناخ على الصعيد القاري، وهي لجنة منطقة الساحل، ولجنة منطقة حوض الكونغو، ولجنة الدول الجزرية.

ومن ثم، فقد مكن التوجه الأفريقي للكوب 22 من إبرام العديد من الاتفاقيات، وإطلاق العديد من المبادرات. فعلى سبيل المثال، وبدعم من 25 بلدا أفريقيا، أطلق المغرب «المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية»، التي تركز على الالتزام بتكييف الفلاحة في أفريقيا، من خلال برامج تهتم التمويل وتعزيز القدرات. كما شهد المغرب إطلاق مبادرة «الأمن والاستقرار والاستدامة» في أفريقيا، إلى جانب السنغال، من أجل استباق مخاطر الكوارث ذات الصلة بالتغيرات المناخية، وتقوية القدرات، وتحسين دخل الساكنة المعنيّة. وباقتراح من المغرب، تم إطلاق مبادرة «الماء من أجل أفريقيا»، بدعم من البنك الإفريقي للتنمية، وذلك بهدف تعبئة التمويلات لفائدة المشاريع الهيكلية المتعلقة بالأمن المائي.

كما تجلّى الاهتمام بالقارة الأفريقية أيضا في إنشاء عدد من الصناديق ومضاعفة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المالية لفائدة أفريقيا، مثل الصندوق المخصص للبنى التحتية الخضراء في أفريقيا، وصندوق النجاعة الطاقية لأفريقيا، والتزام القطب المالي لمدينة الدار البيضاء بتعبئة التمويل الخاص من خلال خلق صناديق استثمارية دولية خضراء خاصة بأفريقيا، وإنشاء الموارد والشبكات اللازمة لتطوير الخبرة القارية في مجال التمويل المناخي.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ العمل من أجل أفريقيا مكن من تعبئة مجموع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، سيما على مستوى القطاع الخاص، وتجلّت هذه التعبئة على وجه الخصوص في خلق شبكة من 44 مشغلا في أفريقيا من أجل فعل مسؤول تجاه المناخ. كما عبّرت الأوساط العلمية، من جانبها، عن التزامها القوي بقضية البيئة، وذلك بإطلاق مبادرة يدعمها 110 رؤساء جامعات وأكاديميات في القارة الأفريقية، لتطوير البحوث التطبيقية في المواضيع ذات الصلة بالتغيرات المناخية.

#### • نتائج ملموسة بعد المفاوضات

لقد تمكنت الكوب 22 من تحقيق تقدم ملموس، كان من أبرزها تحديد سنة 2018 أجلا للإعمال الفعلية لاتفاق باريس، أيّ قبل سنتين على الأجل المحدد مسبقا. كما اعتمدت الأطراف الموقعة إعلان مراكش للعمل من أجل المناخ والتنمية المستدامة، وهو إعلان عبّر عن التزام رؤساء البلدان الأطراف الحاضرة في الكوب 22 بالإسراع في توقيع وتنفيذ اتفاق باريس، ودعم العمل لفائدة البلدان والساكنة الأكثر عرضة للمخاطر البيئية.

وقد تجلّى التقدم المحرر في مستويين اثنين أساسا، هما تعبئة الموارد المالية وتعزيز القدرات:

فبالنسبة للجانب المتعلق بالتمويل، جددت البلدان المتطورة خلال الكوب 22 التزامها بتعبئة مبلغ 100 مليار دولار بحلول سنة 2020. ولهذا الغرض تم إعداد خارطة طريق خاصة بهذا المبلغ مع مزيد من الشفافية والوضوح بشأن موارد التمويل (الثنائية ومتعددة الأطراف) وتوظيفها. وتتص هذه الخارطة بشكل خاص على الرفع من التمويلات العمومية الموجهة إلى البلدان النامية والهشة بنسبة 50 في المائة، إضافة إلى الرفع من حصة التمويلات الموجهة إلى التكيف، من 12.5 في المائة إلى 24 في المائة في أفق 2020.

على مستوى آخر، ودائماً في إطار تعزيز الجهود الرامية إلى تمويل المناخ، تمّت تعبئة موارد مالية لتزويد صندوق التكيف، بالموازاة مع اقتراح يقضي بوضع آليات تتعلق بالحكامة وبالصيغة العملية لتدبير هذا الصندوق. فضلاً عن التزام المؤسسات المالية الدولية والأبنك الإقليمية للتنمية بالرفع من التمويل لفائدة المناخ والتكيف (من 25 في المائة وإلى 30 في المائة). ومن جهة، صادق الصندوق الأخضر للمناخ على المقترحات الأولى للمخططات الوطنية للتكيف.

أما فيما يتعلق بتعزيز القدرات، فقد مكّنت المفاوضات بين الأطراف من إطلاق عدد من المبادرات الهامة، من بينها على وجه الخصوص إنشاء لجنة باريس لتعزيز القدرات، التي تضم 13 عضواً من بينها المغرب. كما أطلقت الكوب 22 «الشراكة حول المساهمات المحددة وطنياً» التي يرأسها كل من المغرب وألمانيا. وهي شراكة تهدف إلى تحسين بلورة المساهمات المحددة وطنياً، وترجمتها إلى مشاريع قابلة للتمويل، وتسريع وتيرة الولوج إلى التمويل، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان في مجال التغيرات المناخية.

من جهة أخرى، تمت خلال مؤتمر الكوب 22 تعبئة 23 مليون دولار لتمويل «شبكة ومركز التكنولوجيات المناخية»، الذي يدعم البلدان النامية من أجل الاستفادة من نقل التكنولوجيات المناخية. كما أفضت المفاوضات إلى خلق شبكة من الجامعات ترمي إلى تعزيز القدرات في مجال المناخ بهدف التحفيز على التعاون ودعم لجنة باريس.

#### • مرحلة ما بعد الكوب 22: آفاق وتحديات ينبغي رفعها

وبالنسبة للمستقبل، ينبغي أن تتواصل التعبئة الدولية من أجل مكافحة آثار الاحتباس الحراري بوتيرة متسارعة بمناسبة الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف المقرر انعقادها في بون (ألمانيا). وهي المرة الأولى التي سيتم فيها انعقاد ورئاسة الكوب 23 من طرف دولة جزرية، هي جزر فيجي.

غير أنه رغم التعبئة الهامة للمجتمع الدولي، فإن تحقيق ديمومة هذه العملية رهين بمدى قدرة الأطراف الموقعة على رفع عدد من التحديات في المستقبل:

- يتعلق الأمر أولاً بمسألة التمويل. فعلى الرغم من أن الكوب 22 قد نجحت في الحصول على وعود بالرفع من حصة التمويلات الموجهة إلى مشاريع التكيف، إلا أنه يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان توزيع متوازن للموارد بين التكيف والتخفيف. وفي الاتجاه نفسه، تتطلب الجهود من أجل المناخ توفير مصادر جديدة للتمويل، سيما من القطاع الخاص.
- وفي الوقت نفسه، يبقى من الضروري تسريع عملية التوقيع على اتفاق باريس، حتى تتمكن جميع الأطراف من وضع مساهماتها المحددة على الصعيد الوطني. مع تحويل هذه الأخيرة إلى مشاريع ملموسة بميزانيات محددة ومدرجة في القوانين المالية للبلدان الموقعة، وإلا سيكون الأثر المتوقع محدوداً.
- ومن الأجدر فيما يتعلق بتنفيذ المساهمات المحددة على الصعيد الوطني إدراجها ضمن أهداف التنمية المستدامة، سيما في مجالات الصحة والتعليم والتنوع الأحيائي والهجرة والتنوع، وغيرها. كما أن تنفيذ المساهمات لا يمكن فصله عن ضرورة إعداد مقاربات تهتم بتقييم الأثر السوسيو-اقتصادي للمشاريع المتصلة بها (أثرها على جودة العيش وسوق الشغل والقدرة على المقاومة والوقاية من المخاطر، وغيرها).
- وفي الأخير، يبقى هناك عامل من عوامل الشكوك، من شأنه الحد من وضوح الرؤية فيما يخص تحقيق طموحات الكوب 22، والذي يتجلى في موقف الولايات المتحدة من اتفاق باريس. وقد تجسدت هذه المخاوف فعلياً بعد إعلان الولايات المتحدة، بتاريخ 1 يونيو 2017، انسحابها رسمياً من اتفاق باريس. ومما لا شك فيه

أن هذا القرار، إذا تأكد في الواقع، سيكون له انعكاس على مسلسل التحوّل نحو اقتصادٍ عالميٍّ منخفض الكربون، بحكم أنّ الولايات المتحدة هي ثاني أكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري بعد الصين.

### 2.3.1 خيار الطاقات المتجددة: ضرورة تحسين النجاعة الطاقية وضمان استدامة النموذج التنموي الوطني

من أجل وضع الأسس المتعلقة بنموذج التنمية المستدامة، اختار المغرب سبيل تطوير قطاع الطاقات المتجددة. ويتجلى الهدف المحدد في الرّفْع من حصة المصادر الثلاثة الرئيسية للطاقات المتجددة (الطاقات الشمسية والريحية والمائية) في القوّة الكهربائيّة القائمة، إلى 42 في المائة بحلول سنة 2020، ثمّ إلى 52 في المائة بحلول سنة 2030، عوض 34 في المائة سنة 2015. ومن شأن هذا التحوّل أن يمكّن المغرب من التقليل من انبعاثاته من الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحوالي 17 في المائة في أفق سنة 2030 (13 في المائة خارج الانبعاثات الناجمة عن الفلاحة والغابات والاستعمالات الأخرى للأراضي)، بالقياس إلى الانبعاثات المتوقعة حسب سيناريو «السير العادي للأعمال». إضافة إلى ذلك، وانسجاماً مع المساهمة المحددة على الصعيد الوطني للمغرب، فإنّ هذا الحدّ من الانبعاثات يمكنه أن يصل إلى 42 في المائة، شريطة أن تستفيد بلادنا من مصادر تمويل جديدة ودعم إضافي. وبالتالي، فإنّ التطوير المتسارع لمصادر الطاقات المتجددة سيمكّن من تحسّين الاستجابة للشروط الثلاثة، المتمثلة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، مع الحدّ من التأثير على البيئة، وكذا من التبعيّة للواردات من الطاقة.

وبالفعل، فإنّ عملية التزايد العمراني والتصنيع وتطوير وسائل النقل، ستواصل تعزيز الطلب الطاقوي للبلاد. وتشير أحدث الأرقام المتوقّرة إلى أنّ استهلاك الكهرباء للفرد الواحد قد ارتفع بمتوسّط وتيرة سنويّة قدره حوالي 6 في المائة بين سنتيّ 1999 و2015. غير أنّ هذا الطلب يمارس ضغطاً على التوازنات الاقتصادية لبلادنا، التي تستورد حوالي 95 في المائة من حاجياتها من الطاقة. وبعيدا عن الأثر الاقتصادي، فإنّ التحدي البيئي يبقى حاضراً بقوة. وفي هذا الإطار تبرز آخر المعطيات المتوفرة (2014<sup>35</sup>) أنّ مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوي للفرد الواحد، الناجم عن احتراق الوقود<sup>36</sup>، يبقى ضعيفا إلى حدّ ما في المغرب، وهو أقلّ من المتوسط العالمي، أيّ 1.6 طنّ متريّ من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد، مقابل 4.5 طنّ متريّ من ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد على التوالي. غير أنّه لا بدّ من الإشارة إلى أنّه خلال الفترة ما بين 2000 و2014، فإنّ متوسط وتيرة التزايد السنوي للانبعاثات كانت أسرع في المغرب، مقارنة مع التوتيرة العالميّة، أيّ 3.2 في المائة سنويا مقابل 1.2 في المائة على التوالي. فضلا عن ذلك، وفيما يتعلق بكثافة ثاني أكسيد الكربون، فإنّ الانبعاثات التي يصدرها المغرب من ثاني أكسيد الكربون تبلغ 66.8 طنّا لكلّ تيراجولّ من الطاقة المستعملة، مقابل متوسط يبلغ 57.5 طنّا بالنسبة للبلدان التي توجد خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ، و53.7 طنّا للبلدان داخل المنظمة<sup>37</sup>.

بالموازاة مع ذلك، وفي مجال النجاعة الطاقية، يبرز التقرير الأخير للبنك الدولي (RISE 2016)، الذي يحلّل السياسات المتعلقة بالطاقة المستدامة في 111 بلدا، أنّ المغرب يحتلّ موقعا في وسط الترتيب (42 مقابل 88 بوصفها أحسن نتيجة تمّ تسجيلها)، خلف تونس والإمارات العربية المتحدة والجزائر والأردن وجنوب أفريقيا

35 - معطيات الوكالة الدولية للطاقة.

36 - يتعلق الأمر بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصادرة فقط عن استعمال الطاقة. وحين تُضاف انبعاثات باقي القطاعات الأخرى (عمليات صناعية، فلاحية، نفايات)، تبلغ نسبة ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد 3.1 طنّ متريّ الساكنة سنة 2012، حسب النشرة الوطنية الثالثة التي وجهها المغرب إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ.

37 - نفسه.

وكينيا. وينبغي أن يدفَع هذا الترتيبُ المغرب إلى مُضاعفة جهوده، وتسريع وتيرة برامجهِ المتعلقة بالفعالية والنجاعة الطاقيتين، وذلك من أجل تعزيز استدامة الاستراتيجية الطاقية الوطنية.

إنَّ التسارع الذي عرفته مؤخرًا وتيرة الاستثمار في الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، والذي يندرج في إطار الاستراتيجية الطاقية التي يعتمدها المغرب، من شأنه أن يعمل، في المدى البعيد، على تحسين الفعالية الطاقية لبلادنا، والحد من التبعية للواردات من الطاقة.

في هذا الإطار، من المفيد التذكير بالمنجزات الإيجابية التي تحققت في السنوات الأخيرة، في مجال النهوض بالفعالية الطاقية، وخاصّة بعض التدابير التي اتُّخذت في قطاع البناء من خلال المصادقة على ضابط البناء العام المحدد لقواعد الأداء الطاقية للمباني في المغرب، أو في مجال مراقبة ترشيد استخدام الموارد في مختلف القطاعات، من خلال الافتحاص الطاقية الإلزامي الذي ينصّ عليه القانون المتعلق بالنجاعة الطاقية. وقد ساهم هذا الأخير في وضع المعايير والقواعد التي ينبغي احترامها من أجل استخدام أمثل للطاقة. غير أن تطبيق هذا القانون يتطلب المزيد من أدوات ووسائل التقييم والتتبع على الصعيد الميداني. وفي الوقت نفسه، كان المغرب قد أطلق في سنة 2012 المشروع التجريبي «جهة تينو» (جهتي) بهدف مواكبة ستّ مدُن مغربية لتحسين استغلال مواردها الطاقية. وقد مكّن هذا المشروع بالفعل من حصول مدينتي أكادير وشفشاون على علامة «الجائزة الأوروبية للطاقة». ويتعيّن تعميم هذه النتائج المشجعة على مجموع التراب الوطني.

كما يتجلى السعي إلى تحقيق النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية، التي تستهلك حوالي 7 في المائة من ميزانيات الجماعات، وتمثل 3.56 في المائة<sup>38</sup> من الاستهلاك الكهربائي الوطني. وفي هذا السياق، التزمت وزارة الداخلية بتقديم الدعم إلى الجماعات الترابية على الصعيد المؤسّساتي والتقني وعلى صعيد الحكامة من أجل تدبير فعال ومسؤول، مع إشراك القطاع الخاص في الوقت نفسه.

وفيما يتعلق بتنافسية الطاقات المتجددة من حيث الكلفة، مكّنت الجهود التي بذلتها بلادنا في الآونة الأخيرة، لتطوير القطاع، من إنتاج الكهرباء بأسعار تنافسية، مما يدلّ على أهمية الطاقات المتجددة باعتبارها خيارا استراتيجيا. والواقع أنّ سعر الكيلواط في الساعة، بالنسبة لمشروع «نور» ورزازات الذي يوظف التكنولوجيا الحرارية الشمسية، يبلغ 1.62 درهما. كما أنه بالنسبة لمشاريع الطاقة الشمسية التي تستخدم التكنولوجيا الضوئية، يتراوح سعر الكيلواط في الساعة ما بين 0.44 درهما للكيلواط في الساعة بالنسبة لمشروع «نور» العيون، و0.64 درهما للكيلواط في الساعة لمشروع «نور» بوجدور<sup>39</sup>، لتصل كلفة إنتاجها إلى مستويات توازي كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية المستمدة من الفحم.

لقد كانت سنة 2016 مرحلة هامة على مستوى الانتقال الطاقية لبلادنا. فعلى الصعيد المؤسّساتي، صادق البرلمان، في 2 غشت 2016، على مشروع القانون رقم 16.37 الذي أعطى صلاحيات واسعة للوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN)، التي أصبحت هي الفاعل الأساسي والمندمج المكلف بتطوير مجموع الطاقات المتجددة على الصعيد الوطني.

على صعيد آخر، انطلق العمل، خلال شهر فبراير 2016، بمحطة «نور 1» للطاقة الشمسية، كمرحلة أولى من مشروع «نور ورزازات» الذي يهدف إلى بلوغ قدرة إنتاج تصل إلى 580 ميغاواط بحلول 2018. وتمتدّ محطة «نور 1» على مساحة تبلغ 480 هكتارًا، كما تتوفر على قدرة تصل إلى 160 ميغاواط، وهي موجهة لتلبية استهلاك

38 - عرض المديرية العامة للجماعات المحلية حول تدبير الموارد الطبيعية وحماية البيئة ومقاومة التغيرات المناخية، بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 24 ماي 2017.

39 - الوكالة المغربية للطاقة المستدامة.

أكثر من 600.000 نسمة، وتجنّب انبعاث حوالي 280.000 طنّ معادل لثاني أكسيد الكربون سنويًا. وهكذا، فإنّ محطة «نور 1» رفعت الطاقة الشمسية في المغرب، سنة 2016، إلى ما مجموعه 180 ميغاواط. وتجدر الإشارة إلى أنّ معدل اندماج مشروع «نور 1» قدّ بلغ 30 في المائة من إجماليّ كلفة الاستثمار، وذلك بفضل مشاركة العديد من المقاولات الوطنية في مجالات المعادن والأسلاك وصناعة المكونات الكهربائية وأشغال البناء والخدمات. أمّا الشّطران القادمان، نور 1 ونور 2، فينبغي أن يحقّقا معدل اندماج يصل إلى 35 في المائة. وحسب التصنيفات الدّوليّة، فإنّ المجهودات المبذولة من طرف المغرب، في مجال تطوير الطاقات المتجدّدة، قدّ مكّنته من احتلال مرتبة ضمن أعلى خمس دول في العالم بناءً على عدد من المؤشرات التي يتضمنها التقرير حول الوضعية العالمية للطاقات المتجدّدة في سنة 2016. كما احتلّ المغرب المرتبة الأولى عالميًا بحسب حجم الاستثمار في قدرات الإنتاج الكهربائي بالطاقة الحرارية الشمسية، والمرتبة الرابعة بحسب نسبة الاستثمارات في الطاقات المتجدّدة إلى الناتج الداخلي الخام.

وفيما يتعلّق بجوانب أخرى من الانتقال الطاقوي، حقّق المغرب أداءً أقلّ جودة في التصنيفات الدولية. وبالتالي فإنّ المغرب يحتلّ، حسب مؤشر تريليا العالمي للطاقة لسنة 2016، المرتبة 80 من أصل 125 بلدا. وهذا المؤشر يقيّم السياسات الطاقوية للبلدان بناءً على ثلاثة معايير، هي الأمن الطاقوي، والإنصاف (ولوج الساكنة إلى الطاقة بأسعار معقولة) والاستدامة (احترام البيئة). وإذا كان المغرب، على المستوى المتراكم للمؤشر، قدّ حافظ على نفس الترتيب الذي كان يحتله سنة 2015، فإنّ تطوّر مكوّناته الثلاثة يكشف عن وجود بعض الاختلافات. فعلى صعيد «الأمن الطاقوي»، ورغم التحسن الذي تحقّق بالمقارنة مع السنة السابقة، فإنّ تصنيف المغرب لم يتحسن (الرتبة 111 من أصل 123 بلدا). أما بالنسبة لبُعد الإنصاف الطاقوي، فقد حقّق المغرب في هذا المجال أداءً أفضل بالمقارنة مع المعيارين الآخرين، باحتلال المرتبة 59، لكن مع التراجع برتبتين مقارنة مع سنة 2015. وأخيرًا، فيما يتعلق بالبُعد الخاص بالاستدامة، فقد احتلّ المغرب المرتبة 75، حيث حقّق تحسُّنًا طفيفًا مقارنة مع السنة السابقة.

ورغم الوتيرة السريعة للانتقال الطاقوي نحو اقتصادٍ منخفض الكربون، خلال السنوات الأخيرة، فإنّه ينبغي التذكير بأنّ النتائج تعتمد كذلك على درجة انخراط المجتمع ككلّ، وهو ما يتطلب بعض الوقت للتكيف، وقنوات فعّالة للتواصل، وتعبئة متواصلة لمختلف الفاعلين المعنيين (إدارة عمومية، قطاع خاصّ، مجتمع مدني، قطاع ماليّ، جامعات، مراكز بحث، وغيرها).

وبالموازاة مع ذلك، ينبغي إيلاء عناية خاصّة إلى الطابع المندمج للانتقال الطاقوي في المغرب. وهذا يفترض الحرص على أن تُمكّن الطاقات الجديدة المتطوّرة مختلف الشرائح الاجتماعية من الولوج إلى الطاقة بكلفة في المتناول، والتأكد من أن المناطق النائية، سيّما القروية منها، يمكنها الاستفادة من خدمة تتلاءم باستمرار مع تطوّر حاجياتها.

### 3.3.1 المغرب أمام تهديد الإجهاد المائي

#### 1.3.3.1 حجم الظاهرة بالمغرب

على غرار معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعتبر المغرب معنيًا بخطر الإجهاد المائي، الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري التي تتجلّى في ارتفاع وتيرة وحجم الجفاف الذي تعرفه بلادنا. وحسب تصنيف المعهد العالمي للموارد لسنة 2015، فإنّ المغرب يحتلّ المرتبة 19 من أصل 33 بلدا الأكثر تهديدًا في العالم بالإجهاد المائي الحادّ في أفق 2040. وتمثل هذه الوضعية تحديًا كبيرًا بالنسبة لبلادنا التي يتعيّن عليها

توفير الموارد المائية الكافية لفائدة ساكنة متنامية، وأنشطة اقتصادية متزايدة. وفي الوقت الحالي، يبلغ حجم المياه المتجددة للفرد الواحد 700 متر مكعب، مقابل 2600 متر مكعب للفرد الواحد سنة 1960. وبإمكان هذه الكمية أن تعرف انخفاضاً يصل إلى 500 متر مكعب للفرد الواحد بحلول سنة 2030، بضغط من التغيرات المناخية والنمو الديمغرافي والتّمدُّن وتزايد النشاط الاقتصادي.

ويشكّل الموسم الفلاحي 2015\2016 صورة معبّرة عن تداعيات إشكالية الماء ببلادنا. ذلك أن المغرب عرف خلال هذا الموسم أكبر نقص في التساقطات المطرية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، حيث بلغ انخفاض التساقطات حوالي 43 في المائة، بالمقارنة مع موسم فلاحيّ متوسط. يُضاف إلى هذا وجود توزيع مجاليّ وزمانيّ غير متوازن للتساقطات المطرية، وارتفاع في درجة الحرارة بالمقارنة مع سنة متوسطة.

وعلى المدى الطويل، فإنّ استهلاك الفلاحة لما يقرب من 80 في المائة من المياه المعبّأة<sup>40</sup> وكذا الطابع المطرد للنقص الحاد في التساقطات المطرية يمكن أن يتسبب في انخفاض الموارد المائية للفرد الواحد، وأن يؤثر على الفلاحة، سيما في المناطق غير المسقية والتي تمثل القسم الأكبر من الأراضي الفلاحية المزروعة وتشغل جزءاً مهماً من ساكنة العالم القروي.

ومن جهة أخرى، فإنّ تعبئة الموارد المائية تتأثر بعوامل تقنية، مثل ترسب الوحل في السدود، الذي يحد من قدرتها على التخزين (فقدان حوالي 75 مليون متر مكعب سنوياً)، وتلوث المياه الجوفية والمياه السطحية، فضلاً عن العوامل المتصلة بالإطار المؤسسي والمالي، وخاصة الطابع المحدود للتمويلات في القطاع، والحاجة إلى مزيد من التجانس بين السياسات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالماء، ومزيد من التكامل والتآزر بين مختلف الهيئات المعنية.

### 2.3.3.1 التقدم الحاصل في مجال تدبير الماء في 2016

أمام تهديد الإجهاد المائي، شرع المغرب منذ عقود في عدد من المخططات والتدابير الرامية إلى التخفيف من آثار التقلبات المناخية على تعبئة الموارد المائية. وهكذا، ففضلاً عن دور الاستقرار الذي تقوم به السدود التي تؤثر على العرض المائي (يتوفر المغرب على 140 سداً كبيراً، بطاقة تخزين تبلغ 17.6 مليار متر مكعب، و12 سداً كبيراً قيد التشييد)، فإنّ مخطط المغرب الأخضر يهدف إلى التأثير على استهلاك القطاع الفلاحي للماء، وذلك من خلال استهداف تنويع الأراضي لفائدة محاصيل زراعية أكثر مقاومة للتقلبات الجوية، وتوسيع نطاق استعمال الأسمدة المختارة، وتقنيات السقي الناجمة، وغير ذلك.

إضافة إلى ذلك، أكدت وزارة الفلاحة سنة 2016، التزامها بمواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، وذلك بهدف تجهيز 50 ألف من المساحات الإجمالية المهيأة على الصعيد الوطني بتقنيات السقي الموضعية، وتحديث شبكات سقي مساحة 120 ألف هكتار.

وبالموازاة مع ذلك، مكنت الجهود المتواصلة في إطار رؤية 2020 للبرنامج الوطني للتطهير السائل، الذي يهّم 365 مدينة ومركزاً في المغرب، من إنجاز نسبة تزويد بلغت حوالي 75 في المائة، نهاية 2016، ونسبة تطهير بلغت حوالي 45 في المائة، عوض 7 في المائة سنة 2006. وقد تحققت هذه النتائج عبر 117 محطة لمعالجة المياه العادمة.

وعلى الرغم من هذا التقدم المحرّز، فإنّ إعادة استعمال المياه العادمة تظلّ ضعيفة في المغرب، حيث لا يتعدى معدّل إعادة استعمال المياه العادمة 9 في المائة، أي حوالي 47.5 مليون متر مكعب في السنة. إن تحقيق الهدف المنشود من المخطط الوطني للماء، والمتمثّل في إعادة استخدام ما يقرب من 325 مليون متر مكعب سنوياً

40 - تقرير النشرة الوطنية الثالثة التي وجهها المغرب إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ- أبريل 2016.

في أفق 2030، يفترض تسريع وتيرة الانتقال في تدبير المياه العادمة في المغرب، من نمط «المعالجة - الطرح» إلى نمط «المعالجة - إعادة الاستعمال». وينبغي أن يساهم النهوض بهذه المقاربة، المستوحاة من الاقتصاد الدوري، في التخفيف من الضغوط المتزايدة نتيجة التحوّلات السوسيو-اقتصادية في بلادنا (التزايد العمراني، التصنيع، وغير ذلك) على الموارد المائية، وذلك بالموازاة مع الفرص التي توفرها هذه الأنشطة الجديدة في مجال خلق الثروات وإحداث فرص الشغل.

على صعيد آخر، مكّن البرنامج المدمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، الذي انطلق سنة 1995، من تحقيق نسبة ولوج إلى الماء الصالح للشرب في الوسط القروي بلغت 96 في المائة، استفاد منها ما يقرب من 12.8 مليون نسمة، وذلك بحسب نتائج هذا البرنامج في نهاية 2016. وفي ما يتعلق بالبرنامج الوطني للتطهير السائل بالعالم القروي، فإنه يهدف إلى تحقيق نسبة تجهيز لشبكة التطهير السائل تبلغ 100 في المائة في أفق سنة 2040، وكذا نسبة تطهير للمياه العادمة تبلغ 50 في المائة في أفق 2030، من خلال العمل بشكل خاص على تعبئة استثمار هامّ يبلغ 43 مليار درهم يمتدّ على الفترة 2015-2040. وفي هذا الإطار، وبغية ضمان تلبية أفضل لحاجيات المستفيدين وانتظاراتهم، يتعيّن إشراك الجماعات الترابية أكثر في تنفيذ وتتبع هذا البرنامج.

وبخصوص عملية تحلية مياه البحر، التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لبعض الجهات خاصة بجنوب البلاد وشمالها، فإن القدرة الحالية تبلغ حوالي 109.5 مليون متر مكعب في السنة. ويتعيّن تعزيز هذه القدرة من أجل بلوغ 400 مليون متر مكعب في السنة في 2030. ولهذه الغاية، هناك العديد من محطات تحلية المياه قيد الإنشاء، وسيتمّ بمدن أكادير وسيدي إفني وطانطان. ومن شأنّ تعميم هذه العمليات أن يعمل على تحسين العرض المائي في العديد من الجهات التي تعاني من الانقطاعات المتكرّرة ومدّة توقّف التزويد لفترات طويلة.

وفي الوقت ذاته، تعزّز الإطار المؤسّساتي للمحافظة على الماء بصدور الظهير الشريف رقم 1.16.113 بتنفيذ القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء بالجريدة الرسمية في غشت 2016. وينصّ هذا القانون على الخصوص على وضع إطار تشريعي خاص بتحلية مياه البحر، وضرورة تمكين التجمّعات الحضرية من مخططات موجهة للتطهير السائل، وتثمين مياه الأمطار والمياه العادمة. بالإضافة إلى ذلك، يجري وضع اللمسات الأخيرة على مخطط وطني لإعادة استعمال المياه العادمة، يرمي إلى تحديد إطار مؤسّساتي وتنظيمي ومالي خاص بهذا القطاع.

وفي السياق نفسه، تمّ في سنة 2016 نشر معايير الدعم الموجه إلى ثلاثة أنواع من مشاريع إعادة التدوير وإعادة استعمال المياه العادمة. وتخص هذه المشاريع الثلاثة المدعومة من طرف السلطات العمومية محطات معالجة المياه، وأعمال ضخّ المياه العادمة، والبنى التحتية الخاصة بمدّ قنوات المياه العادمة بين محطات المعالجة وأماكن الاستعمال.

### 4.3.1 مواصلة السياسات المتعلقة بالبيئة في سنة 2016

عرفت سنة 2016 مواصلة تنفيذ سياسات متنوعة تتعلق بالبيئة، وذلك بهدف تمكين المواطنين من ظروف عيش سليمة ومستدامة. ففي الجانب المتعلق بالتطهير الصلب، يتم تدبير النفايات المنزلية لفائدة 151 جماعة (منها 57 جماعة قروية) عبر شركات خاصة في إطار عقود للتدبير المفوض. وفي إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، انتقل معدل جمّع النفايات بطريقة مهنية من 44 في المائة سنة 2008 إلى 82 في المائة سنة 2016، في حين بلغت نسبة طمرّ النفايات 40 في المائة سنة 2016، عوض 11 في المائة سنة 2007. وفضلا عن الجمّع، فإن عمليات التثمين الطاقوي في مطارح فاس ووجدة تمكن من إنتاج كهربائيّ يصل إلى 30.000 كيلواط في اليوم من أجل الإنارة العمومية. ويتعيّن أن تستمر هذه الجهود مع التركيز على تطوير اقتصاد دائريّ، من

خلال اعتماد مُقاربة تقوم على الفرز وإعادة التدوير والتممين، وملاءمة الإطار القانوني لقطاع النفايات، ولا سيما عن طريق مراجعة القانون رقم 05-54 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية، وكذا تحسين الاستدامة المالية لمرفق جمع ومعالجة النفايات المنزلية، من خلال تعبئة موارد مالية كافية.

وفيما يتعلق باستدامة الفضاءات الحضرية، تجدر الإشارة إلى أن المدن الجديدة، التي هي في طور التهيئة أو البناء (مثال: الشرفات، زناتة، مشروع المدينة الخضراء بابن جرير) تأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير المتعلقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي والاقتصاد وتأمين الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يتعين تعميم مقاربة أخذ المخاطر المناخية بعين الاعتبار في جميع أنحاء التراب الوطني. وفي إطار اشتغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على موضوع إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية، سجل المجلس أنه « اتُخذت في قطاع التعمير بعض المبادرات الهادفة إلى إدماج مبادئ التنمية المستدامة في مدينتين جديدتين (الشرفات وزناتة). ومع ذلك يُلاحظ ضعف مراعاة المخاطر المناخية في التخطيط العمراني، وخاصة في مخطّط توجيه التهيئة العمرانية وتصميم التهيئة العمرانية وتصميم النقل الحضري، إضافة إلى إنجاز مشاريع استفادت من مسطرة الاستثناء في مجال التعمير متعلقة بالبناء في مجرى الأودية وفي أماكن معرضة لآثار التغيرات المناخية». (الإحالة الذاتية رقم 21/2015).

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن هناك عدّة تدابير أُتخذت من أجل المحافظة على البيئة في مناطق التخميم والمنتزهات والحدائق التاريخية. في هذا الصدد، تم منح 22 شاطئاً العلامة الدولية «اللواء الأزرق» في المغرب سنة 2016. كما تم ترميم العديد من المنتزهات والحدائق التاريخية، بغلاف مالي بلغ 165.6 مليون درهم في عددٍ من مدن المملكة (فاس، الدار البيضاء، بوقنادل، مراكش...).



## 2 نقاط اليقظة والتوصيات

سعيًا إلى تعزيز أسس تنمية اقتصادية واجتماعية ناجعة ومندمجة ومستدامة في بلادنا، وانطلاقًا من مختلف عناصر تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمغرب، خلال سنة 2016، فإن المجلس يدعو السلطات العمومية إلى:

- وضع آلية لضمان تثبيت النمو الاقتصادي؛
- إرساء وتعزيز دعائم اقتصاد أزرق مندمج؛
- تسريع وتيرة إعداد استراتيجيات إرادية، وإطار متجانس من أجل تحقيق مساواة فعلية بين الجنسين؛
- تنفيذ استراتيجيات إرادية لتسريع وتيرة التنمية البشرية، من خلال إصلاحات فعلية على مستوى التربية والتكوين والصحة؛
- تسريع وتيرة العمليات المتعلقة بتحقيق تنمية مستدامة لبلادنا وضمان استمراريته.

### 1.2 اقتراح آلية للتثبيت الاقتصادي

**نقطة اليقظة الأولى: أبرزت سنة 2016 استمرار الهشاشة أمام التقلبات المناخية، وإن بكيفية أقل بالمقارنة مع الماضي**

يؤكد الانخفاض الهام في نمو الناتج الداخلي الخام في 2016، إلى 1.2 في المائة بعد 4.5 في 2015، هشاشته إزاء التقلبات المناخية، وذلك رغم أن هذه الهشاشة قد خفت حدتها بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بفضل جهود التثمين والأنشطة على مستوى القطاع الفلاحي، وعموماً بفضل عملية التحول الاقتصادي الذي يعرفه المغرب. ويعزى هذا الوضع إلى أن انخفاض الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تراجع حاد على مستوى الدخل بالنسبة لغالبية الساكنة النشيطة العاملة في القطاع الفلاحي، البالغة نسبتها 40 في المائة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب النهائي الموجّه من طرف هذه الساكنة إلى قطاعات اقتصادية أخرى (الصناعة والخدمات) ناهيك عن التأثير السلبي على المبادلات بين الصناعات وعلى المؤشر العام لثقة الأسر.

وجدير بالذكر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في القسم الخاص بالتشخيص في هذا التقرير، أن تراجع القيمة المضافة الفلاحية خلال 2016 كان أقل من التراجع المسجل في الماضي خلال سنوات جافة مماثلة. فبالإضافة إلى الأثر الإيجابي لسياسة السدود، والأثر الواضح للمخطط الاستعجالي لمواجهة آثار الجفاف، مكنت الجهود المبذولة في إطار مخطط المغرب الأخضر، من تسريع عملية تحويل القطاع الفلاحي، بالتشجيع أساساً على استعمال البذور المختارة والأسمدة وأساليب سقي أكثر نجاعة، وكذا تعزيز قطاع تربية الماشية. وقد مكنت هذه الجهود المبذولة من التخفيض التدريجي من حجم زراعة الحبوب، التي تعتمد على التساقطات المطرية بشكل كبير، مقابل تشجيع زراعات وأنشطة أخرى أقل هشاشة أمام الظروف المناخية.

ومع ذلك، يمكن تقليص الهشاشة إزاء التقلبات المناخية من خلال العمل على جوانب أخرى بالموازاة مع تحول القطاع الفلاحي في حد ذاته.

## • اقتراح آلية لتثبيت النمو الاقتصادي

يهدف هذا الاقتراح إلى التفكير في خلق آليات من أجل التمكن، خلال السنوات الفلاحية السيئة، من تمويل مشاريع في الوسط القروي ذات طابع مستدام، في مجالات السقي والبنيات التحتية للنقل والصناعة، فضلاً عن مشاريع اجتماعية مما سيساعد على ضمان نوع من الاستقرار لمداخل الساكنة القروية، مما يؤدي إلى خلق طلب إضافي نحو القطاعات الأخرى. وينبغي أن تسمح هذه المقاربة، على صعيد كل جهة وبكيفية دائمة، بإعداد وتعيين بنك خاص من المشاريع الصغيرة في المجالات المعنية.

## 2.2. إرساء وتعزيز دعائم اقتصاد أزرق مندمج

نقطة اليقظة الثانية: بدأ المغرب مرحلة جديدة من تطوير اقتصاده البحري تقوم أساساً على التثمين المتقدم لموارده

لقد برهن «قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية» مؤخرًا على تحقيق نمو دينامي وأداءات جيدة في مجال الإنتاج والتصدير، مع أثر إيجابي على خلق فرص الشغل. وتدرج هذه الإيجابيات في سياق الجهود المبذولة في إطار الاستراتيجية الوطنية أليوتيس التي مكنت من تعزيز دعائم القطاع. ومن بين الإنجازات التي تحققت، تطوير البنيات التحتية وتهيئة مصايد السمك، وتقوية شبكة تسويق منتجات البحر، وإنشاء وتجهيز نقط الرسو وقرى الصيادين، وكذا تأهيل وتحديث أسطول الصيد الساحلي والتقليدي، وغير ذلك.

كما يجري حالياً تنفيذ مرحلة جديدة من استراتيجية أليوتيس، والتي تركز على التثمين التجاري لمنتجات البحر. وهكذا، فإلى جانب النهوض بالصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، أصبح تطوير تربية الأحياء المائية أحد العناصر البارزة في أفق سنة 2020 من هذه المرحلة الجديدة. غير أن إقامة اقتصاد أزرق حقيقي في بلادنا يتطلب، بالإضافة إلى تسريع العمليات التي تمت برمجتها في إطار أليوتيس، التفكير في اعتماد مقاربة شمولية تكمل عملية تثمين منتجات الصيد، بالتوجه في الوقت نفسه نحو تثمين أمثل لباقي الفرص التي يوفرها البحر.

### • نحو اقتصاد أزرق مندمج

يتجلى الهدف من وراء هذا الاقتراح في تسريع تحويل الإمكانيات البحرية للمغرب في إطار اقتصاد أزرق مندمج. وبالتالي، فإن القول المأثور الذي يقول إن مستقبل الأرض هو البحر يصدق بشكل كبير على حالة المغرب، الذي يتوفر على مجال بحري لا يستهان به. يزخر بموارد أحيائية وطاقية ومعدينية هامة.

ومن المعلوم أن جملة من المنتجات الغذائية والأدوية ومستحضرات التجميل (المستخرجة من مختلف أنواع الطحالب) باتت تُستخرج على نحو متزايد من البحار والمحيطات، كما يتم استخراج الغاز والبتروول من باطن البحر (أكثر من 30 في المائة من الإنتاج العالمي)، ومن مستويات ما فتئت تزداد عمقاً (أكثر من 1500 متر) بفضل الابتكار التكنولوجي. يُضاف إلى ذلك ما يزخر به البحر من فلزات التربة النادرة اللازمة للعديد من الصناعات ذات التكنولوجيا العالية. ثم إن الطاقات البحرية المتجددة أصبحت تُستغل بشكل متزايد، كما هو الشأن بالنسبة للطاقة الريحية البحرية (الأوفشور)، واستغلال الأمواج في إنتاج الكهرباء، والاستعمال المتزايد للطاقة الحرارية للبحار. ومن شأن هذه الطاقة الحرارية والتي تقوم على استغلال الفارق في درجة الحرارة بين المياه السطحية ومياه الأعماق، وهو الفارق الذي يعتبر جد مهم في سواحل المحيط الأطلسي، سيما في المياه البحرية للبلدان الأفريقية، أن تمكن فضلاً عن إنتاج الكهرباء من توفير مياه السقي وبالتالي المساهمة في المحافظة على البيئة.

إن من شأن تطوّر دراسة المحيطات أن يمكّننا من مضاعفة هذه الإمكانيات الهامة أصلاً التي ينطوي عليها الاقتصاد الأزرق لبلادنا. ومن أجل تطوير هذا القطاع، يتعيّن على المغرب خلق مؤسسات للبحث، وتطوير الابتكار في هذا الشأن، إضافة إلى التكوين في مهن البحر ومهن الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به. وفي هذا الشأن، ينبغي التذكير بأنّ مخطط أليوتيس كان قد انخرط في تطبيق عمليات في هذا الاتجاه، والتي ينبغي تعزيزها وتوسيعها لتشمل أنشطة أخرى ذات صلة بالبحر.

ويمكن لهذه الأنشطة أن تشمل القطاع الأولي والثانوي والثالثي. وإذا كان المغرب قد شرع، في إطار الأنشطة الأولية، في تنفيذ خارطة طريقه على مستوى بعض القطاعات من قبيل تربية الأحياء المائية، فإنّ أنشطة أولية أخرى ينبغي تطويرها، وخاصّة استكشاف واستخراج المواد الأولية والطاقيّة من أعماق البحر.

أما الأنشطة الثانوية، فيمكنها أن تتضمن صناعة السفن وصناعات الأدوية ومستحضرات التجميل، فضلاً عن المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية القائمة على تجميع فلزات الأتربة النادرة. كما تشمل هذه الأنشطة كذلك إنتاج الطاقة البحرية المتجددة.

ومن جهتها، يمكن للأنشطة الثالثية أن تضمّ خيارات مختلفة، بدءاً من التكوين إلى النقل، مروراً بالسياحة البحرية. كما تشمل هذه الأنشطة الثالثية، كذلك، توزيع المنتجات البحرية الأولية أو المصنّعة.

إن تعزيز بُعد اقتصاد البحر في إطار الإستراتيجية الشاملة لهذا القطاع من شأنه أن يمكن من تحقيق تجميع أفضل لإمكاناته. وينبغي أن تشمل هذه الإستراتيجية قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي والتكوين المهني وتكوين الأطر، وأنّ تُمكّن من خلق فرص عمل جديدة، خاصة لفائدة جزء من الساكنة النشيطة، سيما القروية منها، عن طريق التكوين. وسيتيح هذا الانتقال تجميعاً أفضل للرأس المال البشري، خاصة في العالم القروي، مع ضمان دُخْل أكثر استقراراً وفتح آفاق جديدة للأجيال الشابة.

## 3.2. تسريع وتيرة إعداد استراتيجية إرادية وإطار متجانس من أجل تحقيق مساواة فعلية بين الجنسين

### نقطة اليقظة الثالثة: عدم إحراز تقدّم كبير في مجال المساواة بين الرجال والنساء

تبيّن التطوّرات الأخيرة في مجال حقوق المرأة أنّ وضعية المساواة بين النساء والرجال لم تعرف تحسّناً فعلياً. ويقتضي هذا الوضع إعداد وتنفيذ مخطط إراديّ يمكّن بلادنا من تحقيق هذه المساواة والاستجابة بالتالي للحاجات والانتظارات القائمة في هذا المضمار. والواقع أنّ التطوّرات الأخيرة تثير الكثير من المخاوف، بالنظر إلى الترتيب المقلق الذي يحتله المغرب في مجال المساواة بين الجنسين، وبالنظر للحصيلة المؤسّساتية التي تظل دون مستوى التطلعات الرامية إلى تحقيق مُناصفة فعلية في بلادنا. يُضاف إلى ذلك ضعف تأثير المؤسسات المحدثة لهذا الغرض في النهوض بوضعية المرأة، خاصة في ما يتعلق بالعنف ضد النساء.

### • تسريع وتيرة إعداد استراتيجية إرادية وإطار متجانس لتحقيق مساواة فعلية بين الجنسين

إنّ تحقيق المساواة بين الرجال والنساء يتمّ عبْر مراجعة القوانين والنصوص التنظيمية التي ما زالت تتناقض مع المساواة الدستورية المعلنة. وفي مجال المناصفة، من الضروريّ وضع خطة عمل مع جدولة زمنية لتحقيقها على جميع المستويات: داخل الهيئات المنتخبة والحكومة وفي الإدارة وداخل الأحزاب السياسية والنقابات ومختلف جمعيّات المجتمع المدني...

إن تمكين النساء من مشاركة أكبر في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، من شأنه المساهمة في تحقيق التحوّل الإيجابي لمجتمعنا وتحسين صورة بلادنا، مما سيساهم في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب.

وفي ما يخص مكافحة العنف ضد النساء، يدعو المجلس إلى اعتماد نصوص قانونية أكثر صرامة والتطبيق الحازم للقانون في ما يتصل بزواج القاصرات.

ثمّ إنه ينبغي العمل على إشراك النساء بكيفية أوسع في النشاط الاقتصادي، واتخاذ عدد من التدابير، منها على وجه الخصوص:

- مكافحة التمييز ضدّ النساء في الأجور وفي الترقية في المسار المهني بالقطاع الخاص وداخل المؤسسات العموميّة، عبر فرض عقوبات في حالة خرق مبدأ المساواة؛
- تعزيز توفير خدمات رعاية الأطفال ذات جودة وبأسعار معقولة مع وضع آليات للدعم لفائدة الفئات الأكثر هشاشة؛
- ضمان توازن أفضل لفرص الشغل بين الجهات، لتجنيب النساء عناء البحث عن عمل بعيد عن مكان إقامتهنّ، وخاصّة في الوسط القروي والمراكز الحضريّة في الضواحي؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تثقيف الفتيات في الوسط القروي؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى الحدّ تدريجيّاً من الأحكام المسبقة السائدة داخل المجتمع التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العمليّة، من خلال منظومة التربية والتكوين ووسائل الإعلام، وغيرها.

## 4.2. وُضِع استراتيجيّة إراديّة لتسريع وتيرة التنمية البشرية، من خلال إطلاحات فعليّة على مستوى التربية والتكوين والصحة

نقطة اليقظة الرابعة: التربية والتكوين والصحة محدّدات أساسية للثروة الإجمالية لبلادنا ما زالت تتسم بأوجه قصور كبيرة

تتطور مؤشرات التنمية البشرية في بلادنا بوتيرة بطيئة، على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن. لذلك بات من الضروريّ تسريع وتيرة الإصلاحات من أجل الارتقاء إلى مستوى انتظارات وحاجات السكان وكذا الطموحات الاستراتيجية لبلادنا.

وفي ما يخص مجال التربية والتكوين، فقد تجلّت أوجه القصور البنيويّة التي تعاني منها منظومة التربية والتكوين بحدة أكبر خلال الدخول المدرسي برسم 2016. وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بتفاقم ظاهرة اكتظاظ الأقسام الدراسيّة والنقص البنيوي الحاصل في عدد المدرّسين الذي يزيد من حدته أعداد الأساتذة المحالين على التقاعد. وعلى الرغم من تراجع ظاهرة الهدر المدرسيّ مع توالي السنوات، إلّا أنّها ما زالت تشكّل آفة تهتمّ 350.000 تلميذ في السنة. من جهة أخرى، أثارت النقاشات حول التوجّه المحتمل نحو فرض رسوم للتسجيل في التعليم العمومي المخاوف من احتمال وجود رغبة في التخلي عن مجانية التعليم العمومي وتفضيل القطاع الخاص، مما من شأنه أن يتسبب، حال اعتماده، في المزيد من الفوارق في الولوج لتعليم ذي جودة، خاصة وأن الفوارق بين السكان في مجال التربية تعد أكثر من تلك المسجلة في مجال الدخل (مؤشر جيني - التربية: 0.55 - الدخل: 0.38).

وعلى مستوى الصحة، فقد سجّلت سنة 2016 تقدماً كبيراً، وخاصة في مجال التغطية الصحيّة. ومع ذلك، فإنّ مظاهر القصور ما زالت قائمة، وخاصة ما يتعلق بالتأطير الطّبي وجودة العلاجات والخدمات في المؤسسات العموميّة، وكذلك على مستوى التوزيع الجهوي للموارد حسب مكان الإقامة، فضلاً عن الحاجيات التمويلية للقطاع. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه رغم النقص في الموارد البشرية في هذا القطاع، فإنّ قانون المالية لسنة 2017 لم ينصّ على الرفع من مستوى نفقات العاملين في وزارة الصّحة، بل إنّ هذه النفقات بالعكس انخفضت بنسبة 0.8 في المائة مقارنة مع 2016، إضافة إلى انخفاض مستويات نفقات التجهيز ونفقات الاستثمار.

### • الحكامة الجيدة، جودة الخدمات والإنصاف التربوي، دعائم من أجل استراتيجية فعلية للتنمية البشرية

في مجال التربية والتكوين، أضحى هناك إجماع حول الخطوط العريضة للتشخيص من طرف مختلف المؤسسات والفاعلين المعنيين، في حين تبقى الحاجة إلى بذل جهود هامة في مجال تكوين المدرّسين ومسيّري المؤسسات التعليمية، وكذا في مجال التخطيط والتدبير التوقعي في هذا المجال. من جهة أخرى، لا يمكن تحسين مردودية منظومة التربية والتكوين بصورة فعلية إلا عبر اعتماد مقاربات جديدة. هكذا، وبالإضافة إلى التوصيات، التي باتت مكررة في النقاشات العمومية، والمتعلقة بجودة المحتوى وجودة المكوّنين، فإنّ الإصلاح يتطلّب كذلك تعزيز الجانب المؤسّساتي للمنظومة التربوية. وهذا يستدعي انخراطاً أفضل لجمعيات ممثلي أولياء التلاميذ والمجتمع المدني، في تقديم المقترحات والتوجّهات وتقييم المنظومة التربوية، وذلك في إطار عملية مأسسة ومنظمة. كما ينبغي أن تتخرط الجهة أكثر في عملية التمويل وفي العمليّات المتعلقة بتتبّع وتقييم التدبير الإداري للمؤسّسات المدرسية المحلية، سيّما من خلال تعيينها لممثلين لها في هذه المؤسّسات.

كما تتطلّب الحكامة الجيدة كذلك ضمان القيام بتتبّع منتظم بناءً على مؤشرات للأداء محدّدة بكيفية جيّدة، تتعلق بمكتسبات التلاميذ، وبقدرة الإدارات المدرسيّة في مجال التسيير، وبانضباط المدرّسين وتقييمهم السنوي، وذلك من أجل تطوير القدرة على اقتراح تدابير تصحيحيّة عند الانحراف عن الأهداف المرسومة.

وفي مجال تدبير الموارد، بإمكان رُقمنة القطاع والاعتماد على التكنولوجيات الجديدة باعتبارها وسيلة ضرورية من وسائل التدريس، من أجل تيسير إدماج المنظومة الوطنية للتربية والتكوين في الثورة التكنولوجية، كما يمكن أن تساهم في سدّ بعض أوجه النقص الحاصل في عدد المدرّسين (التعليم عن بُعد، التكوين المفتوح عبر شبكة الأنترنت، وغير ذلك). غير أنّ هذا الخيار يجب أن يكون مصحوباً بميزانيّات ووسائل ملائمة.

وعلى صعيد آخر، تستدعي فعالية المنظومة التربوية التمكن من الوصول، على المدى البعيد، إلى منظومة مزدوجة تجمع بين التعليم الأكاديمي والممارسة داخل المقولة، من أجل الرّفّع من فرص الشغل للباحثين عن عمل لأوّل مرّة. كما يفترض هذا الهدف تعزيز التكوين المهني، وخلق جسور بينه وبين طور التعليم الأساسي؛ كما يتوجب إعداد استراتيجية تواصلية أكثر ملائمة، ترمي إلى مُحاربة الأحكام الجاهزة التي ما زالت تحطّ من قيمة التكوين المهنيّ معتبرة إياه مسلكاً دراسياً لا يتوجّه إليه إلاّ التلاميذ الذين فشلوا في دراستهم. بدلا من ذلك، ينبغي تقديم تكوين مهني جيّد، الذي يوفّر جسورا تربطه بالتعليم المدرسيّ الأساسي، كوسيلة فعّالة من وسائل الارتقاء الاجتماعيّ وتحسين فرص الاندماج المهني.

وفي مجال الصحة والحماية الاجتماعية، ينبغي إعداد استراتيجية إرادية تهدف إلى مواصلة تعميم التغطية الصحيّة، والرفّع من نسبة التأطير الطبي عبر الجهات وداخل الجهة الواحدة، وتحسين جودة العلاجات المعروضة وكذا مستوى تجهيز المستشفيات العمومية وجودة الاستقبال والخدمات داخل المؤسّسات الاستشفائية العموميّة،

وخاصة بالنسبة للفئات المحرومة والمناطق المعزولة. وفي الأخير، فإنّ تحسين حكامه الموارد المالية والبشرية للقطاع يعد خطوة ضرورية يتعين القيام بها بالموازاة مع وضع حلول تكميلية للعرض العموميّ في القطاع الصحي، وخاصة عن طريق التعاقد وفي إطار خارطة صحية مُلزمة.

## 5.2. تسريع وتيرة العمليات المتعلقة بتحقيق تنمية مُستدامة لبلدنا وضمن استمراريتها

**نقطة اليقظة الخامسة: استمرار تدهور كلفة البيئة، رغم تراجع طفيف مقارنة مع بداية سنوات 2000**

شكلت سنة 2016 مرحلة هامة على درب الدّفع بعجلة التنمية المستدامة في المغرب، حيث تم خلالها تحقيق منجزات مهمة. غير أن بلادنا لا تزال مهددة بخطر الإجهاد المائي وآثاره المحتملة على الأُصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، علاوة على النقص الذي تعاني منه بلادنا في مجال النجاعة الطاقية، وكذا كلفة التدهور البيئي التي لا تزال مرتفعة، على الرغم من بعض التراجع مقارنة مع أوائل سنوات 2000. وتدلّ هذه العناصر على ضرورة الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، سيما عبر ووضوح الآليات والموارد المناسبة لتحقيق أهدافها.

### • تسريع العمليات المتعلقة بالتنمية المستدامة

كما يمكن لبلادنا الاستفادة بشكل أفضل من نجاح مؤتمر الأطراف (الكوب 22)، وذلك بالمحافظة على تعبئة المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية.

وهناك جانب آخر من جوانب التنمية المستدامة لبلادنا يتجلى في الاستراتيجية البيئية للمغرب. وهي استراتيجية قابلة للتكيف بحسب الوسط الحضري أو القروي أو الساحلي أو الجبلي أو الواحات. ويتعين أن يستمر هذا المجهود، خاصة من خلال تعزيز تبادل التجارب والخبرات مع بلدان أخرى.

ومن جهة أخرى، يتعين تعزيز جهود التتبع واليقظة من أجل مواجهة المخاطر المناخية، ودمجها في إطار آليّة إجرائية دائمة لتدبير هذه المخاطر.

كما يتعين الحرص على ربط المساهمات المحددة على الصعيد الوطني بمشاريع ملموسة، والحرص على إدراجها في السياسات العمومية وبرمجة الميزانية. ومن المُستحسن إضفاء طابع مدمج على المساهمات المحددة على الصعيد الوطني، وذلك عبر ربطها بالبرامج ذات الصلة بأهداف التنمية المُستدامة في مجالات كالصحة والتعليم والهجرة والنوع...

وعلى مستوى النجاعة الطاقية، يتعين ضمان تحقيق تجانس أفضل بين السياسات البيئية ببلادنا، وبين توجّهات الإستراتيجيات القطاعية الكبرى (الصناعة، الفلاحة، الصيد، الطاقة، التهيئة الحضرية، وغيرها). ولا يُمكن تنفيذ هذا الالتزام بدون تعبئة متواصلة لجميع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين (حكومة ومقاولات وجمعيات مهنية ومجتمعاً مدنياً، الخ) في إطار مخططات عمل متعددة السنوات ومحددة.

كما ينبغي أن ينعكس هدف تحسين النجاعة الطاقية، كذلك، في التعميم الترابي لمفهوم المدن الذكية المُستدامة، من خلال استلهام التجربة النموذجية «جهة تينو» (جهتي)، التي أطلقتها الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية. وينبغي إدماج تعميم هذه التجربة بشكل تلقائي في مختلف المشاريع المتعلقة بتهيئة المجال الحضري.

وفي هذا الجانبِ نَفْسِهِ، يتطلَّبُ تنفيذ استراتيجيّة النّجاعة الطاقية توفير الأدوات والوسائل الكفيلة بتقييم الأثر والتتبُّع الميداني، من أجل ضمان نجاعة التدابير المُتخذة.

ويمكن أيضا لبلادنا تعزيز دورها المحوري كقوة دافعة في مجال المناخ ، من خلال اقتراح مبادرات جديدة والمساهمة في تنفيذ برامج متشاور بشأنها مع شركائنا الأفارقة، وكذا على القضايا المرتبطة بالتكثيف والماء، والصمود في وَجْه التقلبات المناخية، والأمن الغذائي، والثورة الفلاحية، المسماة ثورة فلاحية خضراء مُضاعفة، والولوج إلى الكهرباء للشعوب الأفريقية، وغير ذلك.

وسيكون من المستحسن كذلك تسريع تَعْمِيم عدد من العمليّات من أجل تعزيز الانتقال نحو الطاقات المتجددة في المغرب، وسيّما من خلال:

- تَعْمِيم استغلال الطاقات المتجدّدة على صعيد الإدارة العموميّة، وتخصيص فصل متعلق بالبيئة ضمن التقارير السنوية التي تُصدِرُها السلطات العمومية؛
- تخصيص بَنَدٍ يحث المقاولات الخاصة الكبرى المتداولة الأسهم في البورصة، والتي يتجاوزُ حجمها مستوى معيّنًا، على نشر مؤشّرات تبيّن مدى احترامها للبيئة وفقاً لمعايير موضوعة مسبقاً؛ ومن شأن هذه العمليّة أن تستكملَ المقتضيات المتعلقة بالافتحاص الطّاقوي الإلزامي المنصوص عليها في القانون المتعلق بالنجاعة الطاقية؛
- الحرّص على أن تكونَ الطاقات المتجدّدة التي يتمّ تطويرها في متناول مختلف الشرائح الاجتماعيّة، وأن تتمكّن المناطق النائية خاصة العالم القروي والمناطق الجبلية من الاستفادة من خدمات تتلاءم مع تطوّر حاجياتها.
- كما أنّ تطوير الطاقات المتجدّدة يتطلّبُ اكتسابَ خبرة متينة في هذا المجال وفي الصناعات ذات الصّلة، سيّما من خلال تحقيق نسبة إدماج أكبر للقطاع، من أجل تجنّب أن تفسح التبعيّة للطاقات الأحفورية المستوردة مكانها لتبعيّة تكنولوجيّة متزايدة في مجال الطاقة المتجددة. وهذا يقود إلى ضرورة تطوير التكوينات المتخصّصة، إضافة إلى البحث والتطوير في هذا القطاع.





## القسم الثاني

الموضوع الخاص "التحوّل الرّقمي في  
خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية  
اقتصادية مستدامة"





في الخطاب السّامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة، بتاريخ 14 أكتوبر 2016، وَضَعَ جلالته الأصبَع على مكامن القصور الذي تعاني منه جودّة الخدمات التي تقدّمها الإدارة للمواطن، مبرزاً أنّ:

« المرافق والإدارات العمومية، تعاني من عدة نقائص تتعلق بالضعف في الأداء، وفي جودّة الخدمات التي تقدمها للمواطنين. كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة، وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين.

[...] إنّ الصّعوبات التي تواجه المواطن في علاقته بالإدارة كثيرة ومتعددة، تبدأ من الاستقبال، مروراً بالتواصل، إلى معالجة الملفات والوثائق، بحيث أصبحت ترتبط في ذهنه بمسار المحارب.

ذلك أنّ المواطن العاجز أو الضعيف أو البعيد عن المراكز الحضرية الكبرى يعاني بصورة مضاعفة من هذا المشكل الذي غالباً ما يزيد في حدّته سلطة تقديرية واسعة للإدارة وبُعدها الجغرافي. وبالتالي، فإنّ المواطن يتعامل مع المرافق العمومية من موقع ضعف بالنسبة له.

لذلك يؤكّد جلالة الملك أنه:

«من غير المعقول أن يتحمّل المواطن تعب وتكاليف التنقل إلى أي إدارة، سواء كانت قنصلية أو عمالة أو جماعة ترابية أو مندوبية جهوية، وخاصة إذا كان يسكن بعيداً عنها ولا يجد من يستقبله أو من يقضي غرضه.

[...] كما أن المواطنين يشكون أيضاً من الشطط في استعمال السلطة والنفوذ، على مستوى مختلف الإدارات، ومن تعقيد المساطر، وطول آجال منح بعض الوثائق الإدارية.»

ومن ثمّ، فإنّ المرفق العمومي يُنظر إليه كفعلٍ إحصاني وليس باعتباره حقاً من الحقوق، مما يؤدي في غالب الأحيان ليس فقط إلى التصل من المسؤولية، بل يؤدي كذلك إلى التأويل الحرّ للنصوص والمساطر التي تنظّم المرفق.

ورغم ذلك، فإنّ مطلب الإصلاح الإداري هو رغبة ما فتى جلالته يعبر عنها منذ سنوات عديدة، حيث يذكر في خطابه السامي قائلاً:

«وقد أكدت أكثر من مرّة على ضرورة حلّ المشاكل، ومعالجة الملفات في عين المكان. كما أعطيت تعليماتي للحكومة ووجهتها لاتخاذ الإجراءات الإدارية بهذا الخصوص. ما جدوى الرسالة التي وجهتها إلى الوزير الأوّل منذ 2002، وما فائدة الجهوية واللامركزية واللامركز، إذا استمرّ الوضع القديم واستمرت المشاكل السابقة؟»

[...] وإذا لم يتمّ إيجاد الحلول الناجعة لها بعد كلّ هذه السنوات، فكيف سيتمّ تطبيق باقي النقاط المهمة الواردة في رسالتنا إلى الوزير الأوّل، والتي تخصّ علاقة المواطن بالإدارة وتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار؟»

إنّ الإصلاح الإداري في المغرب قد عرف بعض التأخر، كما أنّ الوسائل والأساليب المُتبعة لمُقارَبَة هذه الإشكالية تظلّ غير كافية أو غير ملائمة.

ولا بد من الإشارة إلى أنّ مختلف هذه التجارب لم يكن لها أثر كبير على نظرة المواطن، التي يزيد من سلبيتها تزايد متطلبات المجتمع. وبالتالي، فإنّ محاولات الإصلاح، التي تتسم بالطابع التجزيئيّ جدّاً، وغير المعروفة أو

غير المفسرة وغير المتجانسة بما يكفي، لتعبّر عن غياب رؤية شمولية ومقاربة منسجمة، ممّا يؤدي إلى انعدام الوضوح في سياسة وفي عمل السلطات العمومية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يشير جلالته في خطابه السامي:

«لذا، ندعو الجميع، حكومة وبرلمانا، أحزابا ونقابات، جمعيات وموظفين، للتحلي بروح الوطنية والمسؤولية، من أجل بلورة حلول حقيقية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

إنّ إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكات والعقليّات، كما يتطلّب جودة القوانين، من أجل خلق مرفق إداري عمومي فعال يكون في خدمة المواطن.

فالوضع الحالي يتطلب إعطاء عناية خاصة لتكوين وتأهيل الموظفين، الحلقة الأساسية في علاقة المواطن بالإدارة، وتمكينهم من فضاء ملائم للعمل، مع استعمال آليات التحفيز والمحاسبة والعقاب».

مع ذلك، وعلى غرار بلدان أخرى، بالإمكان تحقيق تحسّن ملحوظ، كما دعا إلى ذلك جلالته في خطابه قائلاً:

«كما يتعين تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق.

فتوظيف التكنولوجيات الحديثة، يساهم في تسهيل حصول المواطن على الخدمات في أقرب الآجال، دون الحاجة إلى كثرة التنقل والاحتكاك بالإدارة، الذي يعدّ السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الرشوة واستغلال النفوذ».

والواقع أنّ الرافعة الرقمية ليست فقط عامل تسريع قويّ لتحسين الخدمات لفائدة المواطنين، بل هي كذلك وسيلة جدّ فعالة للقضاء على الممارسات غير المشروعة المتمثلة في الرشوة أو غيرها من مظاهر استغلال النفوذ الذي يمكن أن تمارسه الإدارة لمجرد كونها تملك معلومة لا يملكها المواطن.

وفي هذا السياق، فإنّ التقرير الذي أعدّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «حكمة المرافق العمومية»، وصادقت على صيغته الأولى الجمعية العامّة في شتبر 2011، يقدّم توصيات هامة في هذا الاتجاه، بعضها عرّف طريقه نحو بداية التنفيذ، ممّا أدّى إلى ظهور نتائج جيدة برهنت على أهمّيتها. ورغم أهمّية هذه النتائج الجزئية، فإنها تفتقر إلى مقاربة شمولية ومتجانسة ومتكاملة، وهي المقاربة التي اعتبرها نفس التقرير بمثابة السبيل نحو التعجيل الحقيقي بتحديث المرافق العمومية وتحقيق نجاعتها.

ولذلك، فإنّ اللجوء إلى رافعة الاقتصاد الرقمي يبدو بالنسبة للمجلس أداة أساسية كفيّلة بتغيير طبيعة العلاقة بين الإدارة والمواطن، وكذلك بين الإدارة والمقاولين والمستثمرين.

إنّها أداة قوية لتسريع وتيرة الإصلاحات العميقة، والتي تأخر المغرب في إنجازها كثيرًا، بدءًا من الإصلاحات المتعلقة باللاتمركز، والإصلاحات التي ترمي إلى تسريع وتيرة تطوير اللامركزية المتقدمة. ومن شأن القيام بإصلاحات هامة، بالموازاة مع اعتماد استراتيجية شمولية ومندمجة لرقمنة الإدارة، أن يؤدي إلى إرساء حكمة فعّالة قريبة من المواطنين وبمشاركتهم. كما أن هذه الرقمنة كفيّلة بمواكبة تسيير عملية نقل السلط والاختصاصات، من المستوى المركزي إلى المستوى الجهوي، وتوفير الوضوح الضروري، مع ضمان حسن التدبير وملاءمته مع المتطلبات والخصوصيات المحلية.

ولقد سارت العديد من البلدان في هذا الاتجاه، بجعلها قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في صلب تحوّلها، مع اعتماد مقاربة إرادية وطموحات على المدى الطويل (أكثر من عشر سنوات). وحتى خارج المرافق العمومية، بات الاقتصاد الرقمي يعمل اليوم على تشكيل مختلف الأنشطة البشرية بصورة عميقة، مع ما لذلك من آثار قوية على جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً، وما يتعداها من إشكاليات اجتماعية وثقافية ومجتمعية.

وإذا كانت رقمنة الإدارة والمرافق العمومية قد انخرط فيها عدد من الفاعلين الوطنيين، فإن ذلك من شأنه أن يشكل فرصة حقيقية لتطوير جانب كبير من الاقتصاد الوطني، وتلبية حاجيات البلاد في هذا المجال، فضلاً عن تطوير خبرة متقدمة يمكن الاستفادة منها في التنمية المشتركة بين بلدان الجنوب.

لكل هذه الأسباب، أثار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تخصيص محور الموضوعاتي، ضمن تقريره السنوي لسنة 2016، لهذه الإشكالية الكبيرة المتعلقة بالاقتصاد الرقمي وتحدياته بالنسبة للمغرب. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بالكيفية التي يمكن بها، في وقت قصير، تحسين ظروف عيش المواطنين، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك في توجيهاته السامية منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، وذكر به مرة أخرى في خطابه السامي في افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان.

## 1 مقارنة شمولية ومتجانسة من أجل بلوغ مستوى جديد لرقمنة المرافق العمومية

تشكّل الخدمة التي تُقدّم للمواطن في حدّ ذاتها الغاية المثلى للعمل الذي تقوم به الإدارة. وبالتالي، فإنه ينبغي تقديم هذه الخدمة بما يلزم من شفافية ومساواة في الولوج إليها من طرف الجميع، بسرعة وفعالية. كما أنّ الإكراهات الداخلية الخاصة بالإدارة لا ينبغي أن تؤثر، تحت أيّ ظرف من الظروف، على المرتفق ولا على جودة الخدمات المقدّمة له. كما ينبغي أن يظل هاجس المسؤولين والموظّفين المكلفين بالمرافق العمومية هو إيجاد وسائل وطرق التحسين من أجل تخفيف المساطر والإجراءات التي يجب أن يقوم بها المرتفقون للاستفادة من الخدمة أو المصلحة. إنّ الجهود الرامية إلى التبسيط والتوضيح الإداريين تعدّ رافعة أساسية في العلاقة التي تربط المرافق العمومية بمرتفقيها.

في هذا الاتجاه، المتعلق بتبسيط الإجراءات لفائدة المرتفق، يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنّ العديد من الخدمات التي تقدّمها الإدارة والجماعات المحليّة، والتي لا تدخل في صلب مهامها الأساسية، كالمصادقة على التوقيع وشهادات الحياة وتحصيل الرسوم، فضلاً عنّ عمليات إدارية أخرى تشكّل عبئاً على المرتفقين وعلى الإدارة، هي خدمات يمكن أن تكون أفضل على مستوى الفعالية وسرعة الإنجاز والاستثمار الأمثل للوسائل، إذا تمّ توسيع نظام تقديمها في أقرب الأجل لتشمل مقدّمي خدمات موثوق بهم (كمكاتب البريد والبنوك والموثّقين والمحامين المقبولين لدى محكمة النقض، وغيرهم). إنّ التجارب الناجحة في هذا الشأن تبين أنّ توسيع تغطية الخدمات للجمهور الواسع يشمل متعهدي خدمات موثوق بهم، مع الحفاظ في الوقت نفسه على القنوات التقليدية للمواطنين الذين يرغبون في ذلك، سيحقق مكاسب حقيقية، دون أن يؤثّر ذلك سلباً على جودة الخدمات أو يمس بحقوق المواطنين.

ويمكن الشروع في عملية تبسيط الإجراءات، قبل الانقلاب على إعادة هندسة العمليات، بالتخلي عن بعض العمليات الإدارية، مثل المصادقة على الوثائق، التي يمكن بكلّ بساطة تعويضها بالادلاء بالنسخة الأصلية أمام المسؤول الإداري عن المصلحة التي طلبت النسخة المطابقة للأصل.

ودائماً في اتجاه تبسيط الإجراءات، يمكن أن تعمل السلطات العمومية على توحيد قناة الأداء بالنسبة لجميع العمليات (الضرائب والرسوم، الغرامات والعقوبات، رسوم التسجيل والتمبر، الرسوم القضائية، وغيرها)، والاستفادة من تفويض تديرها إلى الجهات الموثوق بها المشار إليها أعلاه على سبيل المثال. ذلك أنّ هذه الجهات تُعتبر شبكة أكثر كثافة بكثير، وبالتالي تُعتبر سهلة الولوج مقارنة مع الإدارات المتخصصة، سيّما في الوسط القروي أو في ضواحي المدن.

وفضلاً عن ذلك فإنّ وسائل أداء الواجبات المستحقّة للإدارة أصبحت اليوم متاحة وآمنة بفضل مختلف القنوات التي توفرها التكنولوجيات الجديدة للإعلام. وقد بينت التجارب، حتى داخل المغرب، مدى فعاليتها، علاوة على الرّبح الذي توفره على مستوى الزمن والكلفة بالنسبة للإدارة والمرتفق معاً.

## 1.1. تحسين استقبال المواطنين من طرف الإدارة

يتعلق الأمر بتمكين مختلف المرافق العمومية من أدوات ووسائل تنظيمية بناءً على إطار مرجعيّ مشترك يدمج مبادئ النجاعة والشفافية والمساواة بين المرتفقين، وذلك من أجل التحسين السريع والفعليّ لعمل هذه المرافق، من خلال إضفاء التجانس والمنطق على عملها، بما فيه مصلحة المرتفق، والحد من مخاطر المحسوبية والرشوة.

ينبغي أن يكون باستطاعة المواطنين والمرتفقين تلقي مساعدة من طرف الموظّفين الإداريين من أجل استكمال الإجراءات الإدارية التي تهّمهم. وبالتالي يجب أن يكون هؤلاء الموظفون مؤهلين ولهم تكوين في مجال الاستقبال وتديبر العلاقة مع المرتفقين: ينبغي أن يستفيدوا من التأطير والتكوين اللازمين للتواصل بكل سهولة ودون تمييز مع مختلف فئات المرتفقين الذين يلتمسون خدماتهم.

وينبغي أن يكون الاستقبال منظماً، في احترام تامّ للمعايير والشروط الموحّدة. وعلى سبيل المثال، يجب أن تكون هناك فضاءات مخصصة للاستقبال، سهلة وواضحة الولوج ومزوّدة بلوحات إرشادية واضحة؛ إضافة إلى ضرورة حمل الشارة وتوفير آلات لتوزيع التذاكر من أجل تنظيم الاستقبال، بناءً على مبدأ المساواة؛ كما يتعيّن أن تتوزّع المواعيد على مسافات زمنية معقولة قصد الحد من الازدحام وطول الانتظار، وغير ذلك. ذلك أن توضيح الإجراءات وتديبر الإطار المنظم لتقديم الخدمات العمومية سيحدّان من انزلاقات الزبونية والمحسوبية والارتشاء.

وتجدر الإشارة في نفس الاتجاه إلى أنّ البرنامج الأول، من بين البرامج العشرة للاستراتيجية الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، مخصّص لتحسين الاستقبال والإلزامية وتبسيط المساطر. وتشكّل هذه الاستراتيجية الوطنية، التي تتمحور حول عشرة برامج، إطاراً من شأنه المساهمة بشكل كبير في إعداد مقاربة شمولية ومندمجة تهدف إلى تحقيق الشفافية والنزاهة والنجاعة في عمل المرافق العمومية. ومن المؤسف أنه منذ اعتماد هذه الاستراتيجية من طرف الحكومة، في دجنبر 2015، ثم إبرام عشر اتفاقيات-برامج، مازال إطارها المؤسّساتي لم ير النور بعد (آليات قانونية وتنظيمية) لقيادتها ولتتبع تحقيق الأهداف المسطرة في كل برنامج من برامجها العشرة.

ولبلوغ هدف الإنصاف والمساواة بين المواطنين أمام المرافق العمومية، ينبغي اتخاذ تدابير هادفة لفائدة الفئات ذوي الاحتياجات الخاصّة و/ أو الهشة بناءً على مبدأ التمييز الإيجابي:

- لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، لأنهم يجدون صعوبة في الولوج إلى المرفق العمومي. وهم يحتاجون إلى مواكبة شخصية (موظفون مخصّصون يتكفّلون بهم ويعطونهم الأولوية على مستوى الخدمات) لأداء واجبهم بصفتهم مواطنين، والتمتع بحقوقهم (مبدأ الولوجية)؛
- لفائدة غير المتعلمين والأمية، لأنهم يحتاجون إلى اهتمام أكبر لإفهامهم ومواكبتهم وشرح الإجراءات لهم ووسيلة الولوج إليها. ويمكن في هذا الصدد استعمال الصّور التوضيحية لتسهيل تفهّمهم بين المرافق. وفي هذا الإطار، ينبغي تحسيس الموظفين بخصوصية تكفّلهم بهذه الفئة، والتصرّف بنوع من السلوك البيداغوجي، في احترام للكرامة وللمبدأ الحياد؛
- لفائدة الساكنة التي تقطن خارج المراكز/ المعزولة، لأنّ بعدها عن المرافق العمومية يجعل ولوجها لهذه المرافق أمراً صعباً ومكلفاً، ويساهم في تهيمش هذه الساكنة (مبادئ الولوج إلى المرافق العمومية والإنصاف في تغطية التراب الوطني والاستمرارية في أداء الخدمات). لذلك، يمكن خلق مرافق عمومية للقرب تأخذ

شكل تجميع للوسائل، وإحداث الشبكات الوحيد، وتكوينات مشتركة، فضلا عن إعادة تنظيم وظيفية تُفضي إلى تجميع المرافق، علماً بأن إضفاء الطابع اللامادي على المرافق، وانفتاحها على مؤسسات لتقديم الخدمات موثوق بها، من شأنه إيجاد حلول أكثر نجاعة لهذه الساكنة التي يمكنها الاعتماد على دعم الأقارب والمعارف أو على مرافق القرب الوسيطة:

■ لفائدة المقاولات: في سياق تنافسيّ يتطلب من مقاولاتنا سرعة كبيرة، لا ينبغي معاقبتها بسبب البُطء الإداري الذي لا يتلاءم مع مطلب السرعة، بل إنه قد يضرّ بأنشطتها الاقتصادية. وبالتالي، يتعيّن العمل على وضع مساطر سريعة، ومدروسة بعناية، والتي يمكن في بعض الحالات توفيرها بكيفية اختيارية ومؤدّى عنها، بالموازاة مع المسالك المعمول بها.

وإذا كان من الطبيعيّ أنّ الجماعة، استنادا إلى مبدأ التضامن، تدعم التمييز الإيجابي لفائدة المواطنين ذوي الاحتياجات الخاصّة، كما تبين سابقا، فإنّ حاجيات دعم تنافسيّة المقاولات لا ينبغي أن تتمّ على حساب جودة الخدمات المجانية والمفتوحة في وجه جميع المواطنين، كما أن التكاليف الإضافية لا ينبغي أن تتحمّلها الجماعة. لذلك، فإنه سيكون من المنصف والمبرّر أن يتحمّل المستفيدون من هذه الإجراءات السريعة التكاليف الإضافية التي تطلبها الإدارة، ولاسيما على مستوى تجهيز المرافق، وزيادة الموظفين والوسائل الأخرى اللازمة لتدبير ذلك الإجراءات (وقد أظهرت البحوث الميدانيّة التي أُجريت على صعيد المقاولات وجود تأييد واسع لهذه المبادئ).

إنّ بلوغ هذه الأهداف رهينٌ بمدى إصلاح الوظيفة العموميّة، مع توجّه واضح نحو تدبير لامرّكز للموارد البشرية، وتهيئة للقدرات وللأداء. كما يتعين اعتماد سياسة متجدّدة للموارد البشرية تضع التكوين والتأطير الجيدين صلب آليّة عملها وتكون مدعومة بالوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستند هذه السياسة إلى إطار مرجعيّ مشترك ومفتوح، حتى تلائم خصوصيّات الوظائف والجهات، وتضمن حركيّة تكسّر الحواجز الموجودة بين القطاعات الوزارية والمرافق والجهات، وتشجع في الوقت نفسه على خلق حركيّة من القطاع العام إلى القطاع الخاصّ ومن القطاع الخاصّ إلى القطاع العامّ تكون جذّابة للكفاءات. كما يتعين تنفيذ هذه السياسة وتتبعها وقيادتها بناءً على عمليّات سلسلة وتطوريّة، مصحوبة بمؤشرات للقياس والمساعدة على اتخاذ القرار. ويتعيّن أن تتماشى كلّ هذه المكونات والعناصر داخل منظومة معلوماتية شموليّة ومدمجة لمختلف الأبعاد المتعلقة بنظام تدبير من الجيل الجديد للموارد البشرية (التدبير الإداري، التدبير التوقّعي للمناصب والكفاءات، تقييم الأداء، نظام تعويضات مبنيّ على الكفاءات، إنتاج وقياس المؤشرات،...).

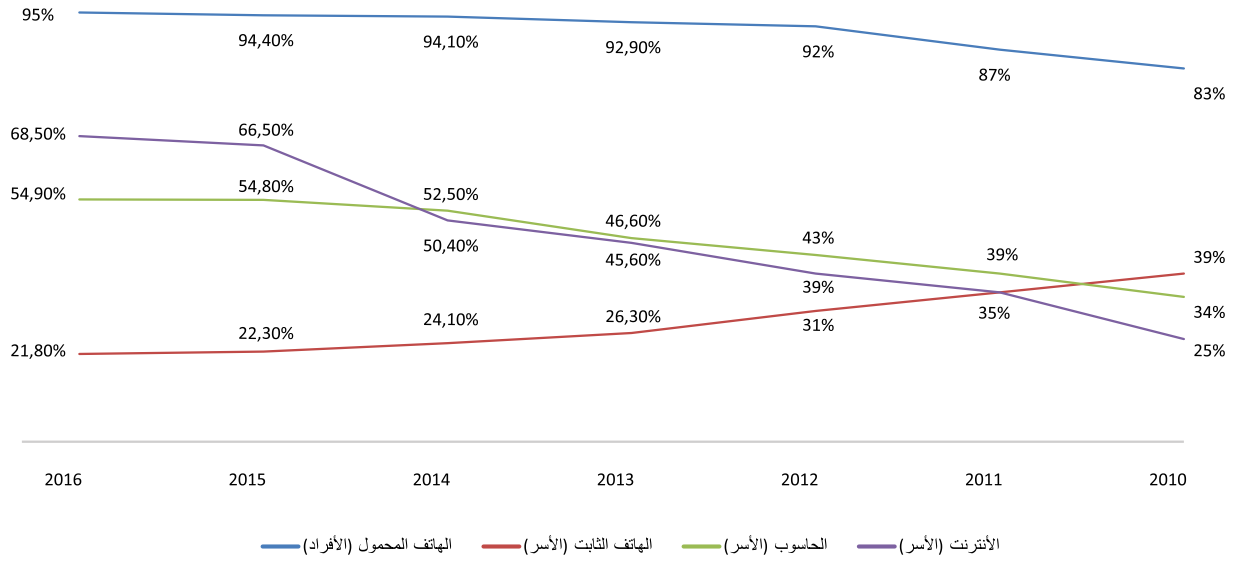
## 2.1. رقمنة المرافق العمومية، وسيلة من وسائل تحقيق الإنصاف والشفافية والفجالية

لقد شهد قطاع الاتصالات، بفضل عمليّة التحرير التي انطلقت في المغرب منذ سنة 1997، تطوّرًا كبيرًا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، من خلال تغطية واسعة جدا لمجموع التراب الوطني، وتكثيف البنيات التحتية، والانتشار القويّ للهواتف المحمولة، وفي الآونة الأخيرة انتشار شبكة الأنترنت، سيّما بفضل الجيل الثالث 3G والجيل الرابع 4G.

ويتطوّر هذا القطاع اليوم من خلال التجسيد الفعليّ المتزايد لأهداف إدماج ودمقرطة الولوج إلى خدمات الهاتف والأنترنت. وتؤكد هذا التوجّه الأرقام المسجلة في نهاية سنة 2016 والتي تشير إلى نسبة نمو سنوي يصل إلى 17.9 في المائة، حيث بلغ عدد المنخرطين في شبكة الأنترنت 17 مليون مشترك، لترتفع بذلك نسبة نفاذها إلى 50.4 في المائة من مجموع الساكنة.



## تجهيز الأسر والأفراد بتكنولوجيات الإعلام والاتصال<sup>41</sup>



وقد تعزز هذا النمو بفضل دينامية الانترنت المتنقل الذي بلغ عدد المشتركين فيه 15.8 مليون مشترك في نهاية 2016، أي بنمو سنوي بلغ 18.6 في المائة. وبخصوص الهاتف المتنقل، فقد وصلت حظيرة المشتركين فيه إلى 41.5 مليون مشترك عند نهاية 2016، أي بنسبة نفاذ بلغت 122.6 في المائة<sup>42</sup>. كما سجلت دينامية قوية أيضا على مستوى الإقبال على الخدمات المتنقلة.

وفي مجال التكوين الرقمي، تجدر الإشارة إلى أنه رغم البرامج التي انطلقت منذ سنوات 2000، لا يزال المغرب يعاني من نقص في الموارد البشرية المؤهلة في المجال الرقمي. ذلك أنّ عدد المهندسين والتقنيين في الإعلام والاتصال الذين يتمّ تكوينهم سنويًا لا يتجاوز 3000، أي ما معدّله 3 مهندسين لكلّ 10.000 نسمة، وهي نسبة يمكن مقارنتها مثلا مع تركيا التي تكوّن 11 مهندسًا، وماليزيا التي تكوّن 19 مهندسًا لكلّ 10.000 نسمة.

وبخصوص المرافق العمومية، تم اتخاذ العديد من المبادرات في السنوات الأخيرة من طرف مختلف القطاعات الوزارية أو المصالح الإدارية الحكومية، غير أنّ تطوير الخدمات الإدارية الإلكترونية لا يزال متدنّيًا بشكل عامّ، ولا يتجاوز 10 في المائة من العمليات الإدارية التي يتمّ إنجازها بكيفية منتظمة عبر شبكة الأنترنت<sup>43</sup> (في حين تبلغ هذه النسبة أكثر من 25 في المائة في تركيا).

هناك حالة حديثة يمكن اتخاذها نموذجا على ما يمكن إنجازها من أجل تحسين الخدمات المقدّمة للمواطن: أداء الضريبة على السيارات عن طريق الشبكات البنكيّة ومنصّاتها الرقمية. حيث إنّ هذا الإصلاح، الذي يجمع بين الطابع اللامادي وإدماج شبكة موجودة ومؤمّنة، قد مكن المواطن من أداء هذا الرّسم الضريبي بكلّ سهولة بواسطة الأنترنت، وعبر الشبائيك البنكيّة ومن خلال شركات تحويل الأموال. وقد أدّت هذه العمليّة إلى توفير خدمة أفضل للمواطن الذي أصبح يتوفّر على شبكة للقرب تقدّم آلاف نقاط الأداء، مقابل بضعة عشرات التي كان معمولا بها من قبل، كما جعلته ينجز جميع الإجراءات عبر هاتفه المحمول أو حاسوبه.

41 - المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات/ أرقام برسم سنة 2016

42 - أرقام صادرة عن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات برسم سنة 2016

43 - أرقام برسم سنة 2013 (تقييم مخطط المغرب الرقمي 2013)

كما أنّ الدولة، من ناحيتها، وفّرت عنها الشيء الكثير، بتجنّبها الطباعة الورقيّة للضريبة على السيارات، والتي لم تعدّ مطلوبة، كما تجنّبت تعبئة آلاف الموظفين للعمَل طيلة أسابيع لتوفير الخدمة. وبالتالي، فإنّ نجاح هذه العملية يشير إلى الخطوات الضرورية من أجل اعتماد مقاربة فعالة لإنشاء حكومة إلكترونية:

ينبغي، في المقام الأوّل، فتح الأنظمة المعلوماتية لمختلف الأطراف المعنية (في أداء الضريبة على السيارات، كان من الضروريّ خلق تواصل في الزّمن الواقعيّ بين سائر الأنظمة المعلوماتية للأبنك وشركات تحويل الأموال وبين أنظمة المديرية العامة للضرائب ووزارة النقل ومؤسسات المُنْأولة المتصلة بها).

وفي المقام الثاني، كان لا بدّ من تطوير الأنظمة القانونية لإزالة الضريبة الورقيّة، وإيجاد وسائل المراقبة المناسبة للشرطة والدرك.

في المقام الثالث، وللإسراع في تحقيق الهدف (ينبغي التذكير بأنّ المشروع استغرق أقلّ من 6 أشهر) كان لا بدّ من إعداد موقع نموذجي، واستخدام أنظمة معلوماتية موجودة، وعدم التوجّه نحو بناء أنظمة معقدة تكون مصدرًا للتأخّر والإحباط.

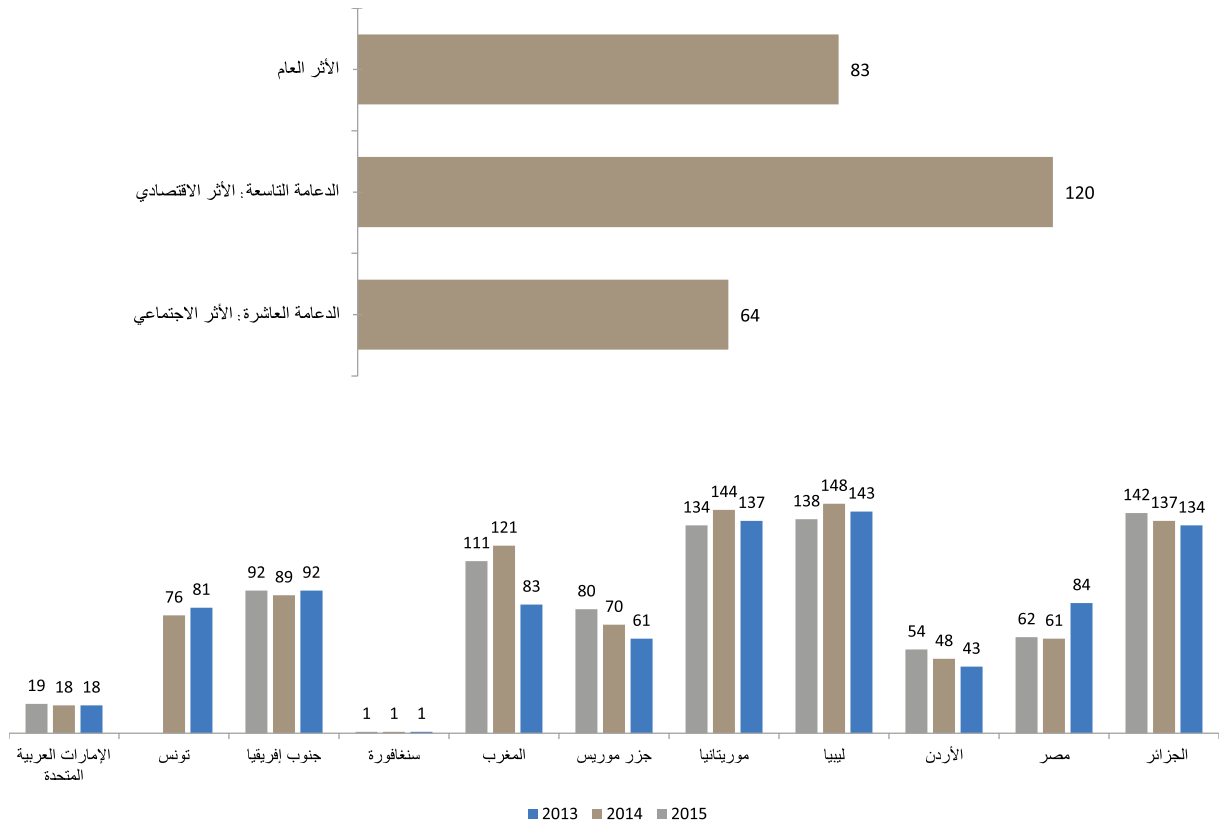
وفي الأخير، كان يتعيّن وجود قيادة تتولّى إدارة سير المشروع، وهي المديرية العامة للضرائب.

على صعيد آخر، عملت هذه الإدارة على تعميم نظام أداء الضرائب بواسطة الأبنك، وعلى تحسين إخبار العموم عن طريق نشر التعريفات العقارية التي تعتمد عليها لاحتساب القيمة المضافة على بيع الأصول الثابتة.

وقد ذهبت إدارات أخرى في الاتجاه نفسه، الرّامي إلى تبسيط المساطر والإجراءات، من بينها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، السبّاق إلى التصريح والأداء الإلكترونيين، وكذا التأمين الإجباري عن المرض والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، ووزارة النقل فيما يتعلق برخصة السياقة، والمديرية العامة للأمن الوطني بالنسبة لجوازات السفر البيومترية، والخزينة العامة للمملكة، بالنسبة لأداء الضرائب عن طريق الأنترنت، ووزارة الصناعة، عن طريق المكتب المغربي للملكيّة الصناعية والتجارية، بالنسبة للتعريف الموحد للمقاول، ووزارة العدل بالنسبة للولوج إلى المعلومات القضائية، والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بالنسبة للولوج إلى المعلومة الإدارية وتتبع الملفات، والوكالات الحضريّة بالنسبة للولوج إلى المعلومة العمرانيّة والاستعلام عن الملفات، وغيرها.

إنّ مختلف هذه المبادرات وغيرها، هي مبادرات محمودة ويتعيّن مضاعفتها. إلا أنّ أثرها على حياة المواطنين لا يزال محدودا بسبب تشتتها واقتصارها في كثير من الأحيان على خدمات «إدارة واحدة»، ثمّ بسبب عدم تسليط الضوء عليها.

وهكذا، فإنّ المغرب يحتلّ الرتبة 64 في تصنيف البلدان اعتماداً على أثر تكنولوجيات الإعلام والاتصال على الصعيد الاجتماعي. ويحتلّ الرتبة 120 على الصعيد الاقتصادي، والرتبة 83 من حيث الأثر العام لتكنولوجيات الإعلام والاتصال. في حين أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة، التي انخرطت في عملية استراتيجية شموليّة ومندمجة، ارتقت إلى الرتبة 18 على مستوى الأثر العام، والرتبة 27 على المستوى الاقتصادي، بل حتّى الرتبة 2 بالنسبة للأثر الاجتماعي.



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي: مؤشر جاهزية الشبكة، قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال

ومثلما أشار إلى ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في تقريره حول حكامه المرافق العمومية، فإن اعتماد مقارنة وطنية ومتجانسة هو وحده الكفيل بتحقيق الأثر القوي المنشود.

غير أن مخطط المغرب الرقمي 2013، الذي كان يحرك طموح المغرب للتموُّع ضمن البلدان الصاعدة النشيطة على مستوى تكنولوجيات الإعلام والاتصال، لم يحقق أهدافه المنشودة. وفي هذا السياق، تبرز حصيلة منجزات هذا المخطط أن استراتيجيته قد سجّلت تأخراً في مجال تنفيذ مجموع العمليات والمشاريع المبرمجة. وتتجلى أوجه القصور المسجّلة على الخصوص (1) في مستوى إعداد هذا المخطط، الذي اتسم بانعدام مقارنة تشاركية حقيقية مع مختلف المتدخلين والفاعلين، (2) وفي مستوى تحديد الأولويات والوضوح حول مشاريع مهيكلّة، لكن أيضاً وخصوصاً (3) في مستوى محدودية عمليتي الحكامة والقيادة. وهي حكامه ضعيفة ساهمت في تكريس الفصل بين المشاريع الإدارية في غياب أيّ تجانس أو التقائيّة.

الإطار 7: مؤشرات وأرقام أساسية تتعلق بالأولويات الاستراتيجية الأربع لمخطط المغرب الرقمي 2013

التطور الذي شهدته الفترة ما بين 2009 و2013<sup>44</sup>

### المحور 1: التحوّل الاجتماعي

مكّنت استراتيجية المخطط الرقمي 2013 من ربح بعض النقاط في مجال ولوج الأنترنت إلى البيوت ودمقرطته، حيث انتقلت النسبة من 14 في المائة سنة 2008 إلى 39 في المائة سنة 2012، متجاوزة بذلك الهدف المحدد في 33 في المائة. ومع ذلك، يتعيّن التعامل بنسبية مع هذه النتائج بالإشارة إلى الفوارق الهامة بين الوسط الحضري والوسط القروي، حيث إنّ نسبة الولوج بلغت 51 في المائة في الوسط الحضري، مقابل 16 في المائة في الوسط القرويّ

### المحور 2: الحكومة الإلكترونية

يتعلق أحد الأهداف المحددة على صعيد هذا المحور بتطور مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية إلى 0.8 نهاية 2013. وعند نهاية الآجال المحددة للاستراتيجية، لم يكن هذا المؤشر يتجاوز 0.5060. وبلغت المرافق والمشاريع الخاصة بالحكومة الإلكترونية المنجزة 42 من أصل 89 المتوقعة. وفيما يخصّ المشاريع الخمسة عشر ذات الأولوية لم يتمّ إنجازها كلّها، كما أنّ الطبيعة التفاعلية لم تكن دائماً حاضرة في المشاريع المنفذة.

### المحور 3: إنتاجية المقاولات الصغيرة والمتوسطة

بلغ عدد المقاولات التي استفادت من برنامج «مساندة» لتكنولوجيات الإعلام والاتصال قصد تجهيزها بأنظمة الإعلام المهنية 295 مقالة، أيّ 10 في المائة من الهدف المحدد في البداية في 3000 مقالة. أما بالنسبة لبرنامج «انفتاح»، فقد تمكّن 3040 مسير مقالة من الحصول على رخصة رقمية، علماً أنّ الهدف المحدد في البداية كان هو 10.000 مستفيد (30 في المائة).

### المحور 4: صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال

من أصل المؤشرات الخمسة المحددة في هذا المحور، تم إنجاز مؤشر واحد. يتعلق الأمر برقم معاملات الأوفشورينغ في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الذي انتقل من 0.76 مليار درهم سنة 2008 إلى حوالي مليار درهم سنة 2012، غير أنه يظلّ بعيداً عن الهدف المحدد في 6 ملايير درهم.

إنّ إعادة النظر الشاملة في حكمة المرافق تتطلب استراتيجية ذات مقاربة شمولية، تدعمها إجراءات جدّ منسقة من أجل ضمان تجانسها والرفع من أثر جودة المرافق العمومية، وذلك بجعل المواطنين والمقاولات وباقي المرتفقين في صلب توجه جميع المرافق.

وستعزز حكمة المرافق العمومية ستتعزيز أكثر باستراتيجية رقمنة الإدارة، التي ستعمل على تقوية أسس التقييم، وتفتح إمكانيات جديدة في هذا الشأن. وبالتالي سيصبح المستوى الأول من تقييم المرافق والسياسات العمومية

44 - تقييم استراتيجية المغرب الرقمي -2013 تقرير خاص للمجلس الأعلى للحسابات، 2014.

متاحًا بصورة مباشرة عبر الأنظمة المعلوماتية القائمة. كما أنّ الاندماج المعزّز لهذه النتائج في إطار الانفتاح التفاعلي للحصول على معلومات من شأنه أن يكون وسيلة مثالية لتعزيز المتطلبات الدستورية المتعلقة بالحصول على المعلومات والمحاسبة.

### 3.1. إحداه هبة قياة خاصة

يعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التأكيد على توصيته المتعلقة بإحداث هبة يشرف عليها بكيفية مباشرة رئيس الحكومة، وتتولى تتبع ضمان تنفيذ الإصلاح الشمولي والمتجانس للمرافق العمومية، وفق توجه لاستراتيجية تتولى الحكومة إعدادها وتنفيذها السياسي، مع توفير الوضوح الكامل للمواطن فيما يتعلق بالتخطيط والأولويات التي تحددها. كما يتعين أن تواكب إعدادها وتضمن تتبعها وقيادتها وتنفيذها. وفي ظل احترام مهام وصلاحيات مختلف القطاعات الوزارية، يتعين أن تتوفر هذه الهيئة على الوسائل الضرورية، وتستفيد من مختلف الكفاءات، ومن الانخراط الفعلي لكبار المسؤولين القطاعيين، إن على المستوى السياسي أو المستوى الإجرائي، بتجنب منطوق العمل العمودي المعزول، والعمل بالمنطق العرضاني، منطوق الإدماج والترصيد، سواء على المستوى الداخلي (العلاقات ما بين الوزارات) أو الخارجي (العلاقات خارج الوزارات).

ومن المعلوم أنّ فكرة إحداث وكالة رقمية صادقت عليها الحكومة السابقة قبيل نهاية ولايتها. غير أنّه ينبغي التأكيد على أن هذه الوكالة لا يمكنها أن تضطلع بدورها على الوجه الأكمل إلا إذا توفرت على الصلاحيات والوسائل الكفيلة بوضع الاستراتيجية ذات الصلة وتطبيق السياسة المنشودة في هذا المجال. ذلك أنّ البلدان التي نجحت أكثر في تحقيق تحولها الرقمي هي البلدان التي أسندت هذه المهمة إلى هيئة قوية تتوفر على صلاحيات في مجال تقديم المقترحات المتعلقة بإدخال تعديلات قانونية أو تنظيمية، كما تتمتع بسطة ضمان الالتقائية والتجانس في تنفيذ هذه السياسة من طرف مجموع مرافق الدولة.

وكما هو الشأن بالنسبة للبرنامج الأول من الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، المخصص لتحسين خدمة الاستقبال والتوجيه، والإلزامية وتبسيط المساطر، فإنّ البرنامج الثاني من هذه الاستراتيجية مخصص للإدارة الإلكترونية باعتبارها رافعة للإنصاف والشفافية وتحسين جودة الولوج إلى المرافق العمومية.

ومن أجل ضمان تجانس والتقائية المبادرات والاستراتيجيات، يتعين أن تلعب الوكالة الرقمية دورًا مركزيًا في تنفيذ استراتيجية الحكومة الإلكترونية للبلاد والبرنامج الثاني المشار إليه سابقا الذي ينبغي أن يرتبط بها.

وأخيرا، يتعين على هذه الوكالة، مع الحرص في الوقت نفسه على توفير إطار متجانس وناجع لنشر هذه الاستراتيجية الرقمية لبلادنا، أن تعطي دينامية قوية للرفع من قيمة الصناعة الوطنية ذات المؤهلات العالية، والقائمة على الابتكار واستباق التطورات التكنولوجية. صناعة تشمل مجالات واسعة في مجال الأمن، وتطوير البرمجيات، واندماج البنيات التحتية، واندماج الأنظمة وغيرها. صناعة قوية بمنجزاتها في السوق المحلية، وتنافسية على مستوى الأسواق الدولية، مع التركيز بشكل خاص على باقي البلدان الأفريقية الأخرى.

### 4.1. تفعيل ميثاق المرافق العمومية الذي ينص عليه الدستور

ينص الفصل 157 من الدستور على أنه «يحدد ميثاق للمرافق العمومية قواعد الحكامة الجيدة المتعلقة بتسيير الإدارات العمومية والجهات والجماعات الترابية الأخرى والأجهزة العمومية».

ومن شأن هذا الميثاق أن يعمل على تكريس المبادئ العامة التي يتعين أن تنظم العلاقات بين المواطن والمرافق العمومية، كما هي محددة في الفصول 154 و155 و156 من الدستور. كما ينبغي أن يعزز الحكامة الجيدة والتنمية

المستدامة، ويكون أداة دائمة لتحسين الإدارة وتحديثها، وذلك من أجل تمكين المرتفق من مرفق ملائم لحاجياته، مع الحرص على احترام حقوقه وكرامته وخصوصيته. على صعيد آخر، يتعين على هذا الميثاق احترام الإطار المرجعي للحقوق، كما حدده الميثاق الاجتماعي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في شهر دجنبر 2011.

كما ينبغي أن يركز على أحكام عامة تتعلق بواجبات ودور المرافق العمومية، من أجل بناء وتحسين صورتها ومصداقيتها ومشروعيتها في صفوف المواطنين والمرتفقين، وينبغي أن يركز أخيراً على أحكام تتعلق بسلوك الموظفين العموميين في مزاولة مهامهم.

فضلاً عن ذلك، ينبغي أن يأخذ إعداد ميثاق للمرافق العمومية في الاعتبار إقامة توازن بين المحافظة على المصلحة العامة، الممثلة في سلطة الإدارة، وعلى حاجيات العاملين في هذه المرافق العمومية، مع تكريس الأولوية التي تحظى بها حقوق المواطنين والمرتفقين.

إن الميثاق والنصوص التي تعمل على تحديده وتنفيذه، تشكل أحد دعائم استراتيجية التوجه الرامي إلى إصلاح المرافق العمومية وحكامتها. ولهذا السبب لا ينبغي أن تكتفي بإعلان المبادئ فقط، بل ينبغي أن تحدد بكيفية دقيقة التزامات وكيفيات ضمان تطبيقها الكامل.

وعلى هذا النحو سيتمكن للميثاق المنشود الاستجابة للمطلب الدستوري، وسيكون إطاراً مرجعياً لتطوير المرافق العمومية وتقييمها، وفي مرحلة لاحقة إطاراً لترصيد الممارسات الجيدة وإدماجها في مواصلة إصلاح هذه المرافق.

## 2 وضع آية للحصول على المعلومات وتقديم الطعون والمحاسبة لفائدة المواطنين

لكي يحقق التحول المنشود للمرافق العمومية النتائج المنتظرة في الأجل المحددة، يجب أن يصاحبه تتبع وتقييم موضوعي للعمل المنجز والنتائج المحققة. وبالتالي يتعين أن تتوفر قيادته على الوسائل والأدوات التي تمكن من قياس نجاعته ومستوى الالتقائية مع الحقوق والقواعد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق المرافق العمومية. إن هذا المبدأ المتعلق بتقييم السياسات والعمليات العمومية، والذي يشمل جميع المرافق وجميع المستويات، هو الكفيل بضمان الفعالية وضمان فعالية الحكامة الجيدة للمرافق العمومية.

في الممارسة العملية، ومن أجل ضمان توجهه واستدامة المقاربة، وضمان احترام أهداف وقواعد الحكامة، يجب إعداد قانون خاص يفرض على كل إدارة على حدة وضع مؤشرات مصحوبة بمنظومة للقياس تشير بكيفية دقيقة وموثوق بها إلى نوعية الخدمات التي تتولى الإدارة المسؤولة تقديمها.

### 1.2 إحداه مرصد لجودة الخدمات في الإدارة

ينبغي إحداه مرصد من أجل تتبع هذا القياس، تتجلى مهمته في وضع الأدوات والوسائل اللازمة لتجميع المعطيات الواردة من مختلف الإدارات، واستكمالها، كلما لزم الأمر ذلك، عبر استبيانات ميدانية حول مستوى الرضا لدى المواطنين، واستخراج تحليلات ملائمة منها بهدف إنجاز حصيلة دورية حول جودة المرافق العمومية وتطورها.

كما أنه من المهم كذلك إشراك المسؤولين والعاملين بالإدارات المعنية، في مرحلة إعداد الاستراتيجية والمخططات الخاصة بعمليات التحديث، سيما من خلال إنجاز الدراسات وتجميع المعطيات المتعلقة بتصورهم للإشكاليات ومقترحاتهم بشأنها.

إن إنجاز هذه التحاليل، الموزعة بحسب الخدمة والنوعية والإدارة والجهة والمنطقة، ستكون أداة حقيقية ليس فقط للقياس، بقدر ما ستكون كذلك أداة لترصيد أفضل الممارسات، وأداة للتحفيز عن طريق القدوة، وتحديد المعوقات وإمكانيات التحسين.

### 2.2 تكريس الحق في الحصول على المعلومات

ينص الدستور على أنه للمواطنين والمواطنين الحق في الحصول على المعلومات دون قيد، وبصورة غير محدودة إلا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها القانون فقط.

وبالتالي، فإن الحصول على المعلومات هو حكم أساسي من أحكام الدستور. وفي هذا الإطار يقترح مشروع القانون، الذي كان موضوع مشاورات وطنية ومراجعات طويلة من طرف مختلف القطاعات الوزارية، مقارنة مزدوجة: (أ) تعزيز تدابير النشر الاستباقي للمعلومات (التي من شأنها إعطاء نتائج سريعة على المدى القصير)، و(ب) تمكين المواطنين من طلب المعلومات من جميع الهيئات العمومية المركزية والمحلية. ولكي تحقق هذه

المقاربة الثانية أهدافها، ينبغي أن تتم بناءً على مَسَاطِر واضحة، وتحديد آجال مَضْبُوطَة للردّ على الطلبات والطَّعون، مع العمل في الوقت نفسه على تحديد الاستثناءات بكيفية واضحة، تفادياً للمخاطر البيروقراطية وللتأويلات المُبالغ فيها .

إنّ مأسسة الحقّ في الحصول على المعلومات تشكّل رافعة أساسية للنهوض بالشفافية والمساءلة داخل المرافق العموميّة. كما تعتبر دعامة أساسية للاستراتيجية الوطنية للوقاية من الرّشوة ومُحاربتها (البرنامج 3). فضلاً عن كونها ضرورية لتمكين المواطنين من المشاركة الفعّالة في السياسات العموميّة، ولتحسين مناخ الأعمال. هذا الأخير الذي كان موضوع بحث ميدانيّ أجريّ في أواخر سنة 2014، على صعيد المقاولات في المغرب<sup>45</sup>. وهو البحث الذي أكّد وجود تأثير اقتصادي كبير لولوج المقاولات إلى المعلومات وإلى قواعد مُعطيات القطاع العمومي .

إنّ أهمية إصدار قانون يتعلق بالحقّ في الحصول على المعلومات، يستجيب لمعايير المواطنين وانتظاراتهم، ويأخذ في الاعتبار مطالب منظمات القطاع الخاصّ والمجتمع المدني، وكذا التوصيات التي وجّهها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مجلس المستشارين، تتجلى فيما يلي:

- تفعيل المبدأ الدستوري وتنفيذ أحكام الفصل 27 منه؛
- تكريس حقّ إنساني دوليّ وأساسي هو بمثابة جزء لا يتجزأ من منظومة الجيل الجديد لحقوق الإنسان، التي تضمّنها العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية؛
- يجب أن يشكّل نصّ القانون أحدَ دعائم حرّيّة التعبير، والمشاركة المواطنة، ومكافحة الرشوة والفقر، وتحقيق التنمية، والشفافية، والمُحاسبة، والحكامة الجيدة .

غير أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ صيغة مشروع القانون 13-31، التي توجد حالياً في أروقة البرلمان - رغم بعض التحسينات التي عرفتها بالمقارنة مع الصيغة الثالثة - تظلّ دونَ محتوى الصيغة الثانية المنشورة بالموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، بعد خضوعها لنقاش عموميّ واسع .

ويكشف تقييم هذا النصّ وفق منهجية دولية عن نتيجة تبلغ 79 نقطة من أصل مجموع محتمل يبلغ 150 نقطة، وبالتالي يصنّف المغرب ضمن الخمسين دولة الأخيرة من أصل أكثر من مائة دولة خضعت لهذا التقييم، الذي تحتلّ فيه صربيا المرتبة الأولى بما مجموعه 138 نقطة. وعلى المستوى الإقليمي، فإنّ المرتبة التي يحتلها المغرب هي أقلّ من مرتبة تونس التي اعتمدت قانوناً أكثر تقدماً في مجال الحقّ في الحصول على المعلومات. ومن أجل الاستجابة لما تتطلبه المعايير في هذا الشأن، ينبغي أن يكون القانون أكثر انفتاحاً، سيّما من خلال رفع القيود عن مبررات تقديم الطلب، والسّماح بإعادة استعمال المعطيات. ولكي يكون هذا القانون فعلياً، يجب أن يلغي جميع المواد التشريعيّة السابقة التي تتعارض مع القانون الجديد .

تكتسي هذه العناصر أهمية كبيرة لأنّ القيود المتعلقة بها يمكن أن تحدّ من قدرات المواطن على الدفاع عن حقوقه، وتشكّل عائقاً كبيراً أمام إمكانيّات الحُصُول على المعلومات وإعادة استعمال المُعطيات، وبالتالي تحدّ من القدرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للبلاد .

ومن ثمّ، يتعيّن على هذا القانون أن يجعل من حصول المواطنين على الوثائق الإدارية والمُعطيات العموميّة مسألة تلقائيّة. كما يتعيّن أن يحدّد قواعد والتزامات الإدارة، فضلاً عن تحديد الحالات الواضحة المتعلقة بالاستثناء من هذه القواعد .

45 - شملت هذه الدراسة، التي أعدّها البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أكثر من 380 مقابلة، وذلك من أجل تقييم مدى أهمية الحصول على المعلومات الخاصة بالقطاع العمومي واستعمالها، وكذا حجم كلفتها والإيجابيات المترتبة على ذلك.



ومن أجل ضمان هذا الحق، ينبغي التحديد الواضح والرّسمي لمساطر وإجراءات الولوج إلى المرافق العموميّة، وتجميعها في شكل إطار مرجعيّ سهلّ ولوج المواطنين إليها. كما ينبغي أن تكون وسائل الولوج، عند الاقتضاء، متعددة وملائمة على وجه الخُصوص، وفّق تصنيفٍ يمكّن من الاستجابة لشروط وقدرات مختلف المواطنين والمرتفقين المستفيدين.

ومن ثمّ، فإنّه يتعيّن الإعلان عن الإجراءات الموحّدة، سيّما في أماكن المرافق المعنيّة، ومنحها، بقوة القانون، طابعا الزاميا لدى العاملين في الإدارة. وهذا الهدف هو الذي تضمّنه البرنامج الأول للاستراتيجية الوطنية للوقاية من الرشوة، المشار إليها سابقا.

ويُغية جعل الحُصول على المعلومات أكثر سهولة بالنسبة للمرتفقين، سيتمّ نشر دليل لحقوق وواجبات المواطن، ووضعه رهن إشارة الجميع، عن طريق قنوات الاتصال المختلفة. ومن شأن هذه الوثيقة تقديم خدمة للمواطنين والمرتفقين، وستكون ملزمة للإدارة، مع وضع أدوات كفيلة بجعل هذه الإلزامية عمليّة في الممارسة ودون تأخير.

### 3.2. وضع أدوات للمراقبة وطرق تقديم الطعون

تُعَدّ الشفافية والحصول على المعلومات شرطًا أساسيا لضمان الحقوق، ووسيلة لتسهيل الحوار والتشاور، علاوة على كونها أداة لتفعيل الحقّ الدستوري للمواطنين المتمثل في مراقبة عمَل المرافق العموميّة.

في هذا الإطار، ينبغي تفعيل وتتبع أهداف البرنامج الأوّل للاستراتيجية الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها، سيّما ما يتعلق بالوسائل التي توفّرتها السلطات العموميّة بهدف تمكين المرتفق من الاستفسار عن وضعيّة سيرّ المسطرة التي بدأها. كما يتعيّن على المرافق العموميّة إبلاغه بأسباب ودواعي القرار الذي تمّ اتخاذه، وإخباره بالحقّ في تقديم شكاية واللجوء إلى حقّ الطّعن في حالة رفض الطلب. كما يجب أن تكون آجال الردّ محددة بوضوح إضافة، عند الاقتضاء، إلى العقوبات المتخذة في حالة عدم احترام القانون و/ أو الشطط في استعمال السلطة.

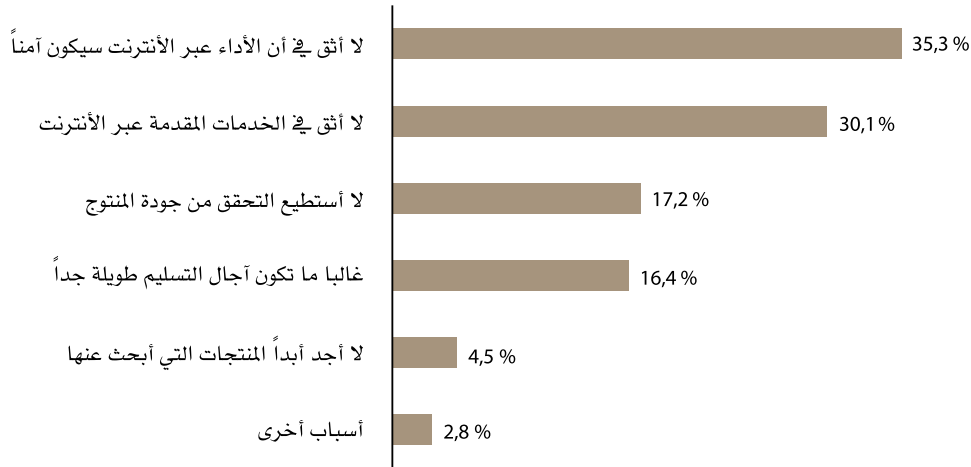
وفي هذا الصّدد، يتعيّن إحداث مكتب خاص بالطعون في الأماكن التي تُقدّم فيها الخدمات، بمهام وأهداف واضحة، وأطر عاملة خاصّة، مؤهلة لمعالجة الشكايات واتخاذ القرارات اللازمة. كما يتعيّن تنظيم وضع السجلات (في أشكال مختلفة: بوابة إلكترونية، ورق، صندوق،...) قصد تقديم الشكايات أو المقترحات التي من شأن معالجتها وأخذها في الاعتبار أن تساهم لا محالة في تحسين المرفق.

يجب أن يكون التفاعل بواسطة المواقع الإلكترونيّة وبوابات الإدارات تفاعلا فعليًا، مع ما يتطلبه ذلك من معالجة للرسائل الإلكترونيّة التي يبعث بها المرتفقون، والردّ عليها بإجابات حقيقية بشأن الطلبات والاستفسارات التي يتمّ التوصل بها عبر هذا الوسيط الإعلامي. كما أنه ينبغي الإعلان عن الآجال المحددة لتقديم الردّ واحترامها.

ومن أجل تحسين نجاعة ووضوح هيئات الوساطة، ينبغي تعزيز صلاحياتها بتمكينها، كلّ حسب مهامها، من سلطة التحريّ (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومُحاربتها) و/ أو مساءلة المرافق العموميّة (الوسيط). ذلك أن الولوج إليها من طرف المرتفق يمكن أن يتحسّن بخلق مستويات لامركزيّة للوساطة.

### 3 تدبير الثقة الرقمية في صُلب آية رَقْمَة مرافق الإدارة

ما زال ينتظر المغرب بذل الكثير من الجهود من أجل توفير الظروف المُلائمة للمواطنين والمقاولات، والكفيلة بتحقيق تحوّل رقمي ناجح. وتكشف المُعطيات أنه إذا كان استعمال الأنترنت عبر الهاتف المحمول يشهد تزايداً مطّرداً في بلادنا، بحوالي 90 في المائة من مستخدمي الأنترنت (الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و65 سنة)، للولوج إلى المواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية، فإنّ هذه النسبة لا تصل حتى إلى 12 في المائة فيما يتعلق بالمعاملات المالية والتجارية.



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات- البحث السنوي حول مؤشرات استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من لدن الأسر والأفراد - 2016

ومن هذا المنطلق، فلا يمكن إنجاز رقمنة المرافق الإدارية إلا إذا تمّت معالجة بعض الإكراهات المرتبط بكلّ عملية تتعلق بإضفاء الطابع اللامادي بكيفية نهائية. وبالتالي، فبعد إزالة الاتصالات المادية، أو الحد منها بشكل كبير، سيتعيّن تحديد أنظمة جديدة للمراقبة قصد مواصلة ضمان تقديم الخدمات في ظروف تتوفّر على أقصى قدر من الأمان والثقة. وهو الأمر الذي يطرح أسئلة ينبغي تقديم أجوبة شافية بشأنها من قبيل:

كيف يمكن التعرّف على المستعمل الذي يلجّ نظام المعلومات لضمان سرّيّة المعلومات، سيّما المعلومات ذات الطابع الشخصي؟

- كيف يمكن تأمين الولوج والعمليات والمعاملات؟
- كيف يمكن التعرف على العمليات الرقمية باعتبارها بديلاً للعقد الورقي، بالتوقيع والمصادقة؟
- كيف يمكن إضفاء الطابع الرسمي على الوثائق والمعلومات التي يتمّ الحصول عليها عبر شبكة الأنترنت، قصد استعمالها من طرف الغير؟
- كيف يمكن تقديم الأدلة الضرورية على أنّ المعلومة قد توصل بها المعنيّ بالأمر فعلاً، دون اللجوء إلى البريد المضمون المصحوب بوصل الاستلام؟

يتعلق الأمر، في الواقع، بمواكبة التحول الرقمي لخدمة المواطنين عبر وضع أدوات للثقة الرقمية، والتي ينبغي أن تحل بصورة تدريجية محل أشكال المراقبة والعمليات المرتبطة بالمعاملات المادية اليوم.

كما أنه من أجل اعتماد مقاربة شمولية، سيكون من الضروري وضع الأسس الكفيلة بتعزيز جودة المرافق العمومية عبر إزالة الحدود فيما بينها، والتخفيف من الأعباء التي يتحملها المواطنون والمترفقون (على المستوى المادي والآجال أو الضغط النفسي)، عندما يلجأون إلى مرفق عمومي، وخصوصاً عندما يكون هذا الأخير مرتبطاً بتدخل إدارات متعددة.

إنّ الهدف على المدى الطويل (يتعين على السلطات العمومية تحديد الآجال والإعلان عنها)، والذي يجب أن يكون هو أساس مراجعة المساطر، ينبغي أن يتجلى، بقوة القانون، في أنّ الوثائق التي تسلمها إدارة معينة لا يجب أن تطلبها إدارة أخرى من مرتفق المرافق العمومية.

يتطلب هذا الهدف المنشود، في المستقبل القريب، اتخاذ تدابير من شأنها تبسيط التواصل ما بين الإدارات ودخلها، وفي مرحلة ثانية فتح إمكانيات حقيقية لتبسيط وتسهيل الولوج إلى المرافق العمومية.

يشكل التعرف على هوية الأشخاص أساس هذا التحول الرقمي، والذي بدوره لا يمكن إقامة أي منظومة فعالة. وفي هذا الشأن، فإنّ معظم البلدان التي نجحت في تحقيق التحول الرقمي لإدارتها وضعت نظاماً بسيطاً للتحقق من هوية ساكنتها (انظر الإطارين الثامن والتاسع).

في هذا الاتجاه، وعلى غرار ما عرفه «التعريف الموحد للمقاولات»، يتعين التعجيل بوضع الأسس لإقامة تعريف وحيد لكل مواطن (منذ ولادته)، يصلح لمختلف العلاقات التي تربط المواطن بالإدارة. كما يصلح بطبيعة الحال لربط التواصل بين مختلف الإدارات بهدف تعزيز المعطيات والعمليات التي تساهم، عند نهاية الإجراءات، في توفير نفس الخدمة.

وعلى الرغم من أنّ البطاقة الوطنية للتعريف في المغرب هي بطاقة بيومترية ومؤمنة، وبمقدورها أن تشكل قاعدة لتحديد هوية الساكنة، غير أنّها للأسف لا تستفيد منها أية إدارة أخرى باستثناء المصالح الأمنية. علاوة على أنّ قراءة بطاقة التعريف الوطنية بواسطة أجهزة وأدوات خاصة، تتحقق من صحة المعطيات المتضمنة فيها وهوية مالكيها الحقيقي، لا تقوم بها إلا مصالح الشرطة، على الرغم من أنّ إحداث هذه البطاقة كان الهدف منه هو أنّ تحل محل أربع وثائق إدارية على الأقل. وبالنظر إلى عدم استخدام هذه البطاقة (مع الاستخراج المحدود للمعطيات الموحدة والمفيدة انطلاقاً من قاعدة معطيات مطابقة لها) بهدف تعميم استخدامها المؤمن ليشمل، ليس فقط المصالح الإدارية ككل، بل يشمل كذلك الفاعلين الذين يفرض القانون مراقبة شديدة على هويتهم (الأبنك والموتقون والعدول والمحامون بشروط معينة، وغيرهم) فإنّه يغدو من الضروري تطوير نظام آخر لتحديد هوية الساكنة، على غرار بلدان أخرى كالهند على سبيل المثال (انظر الإطار رقم 8).

كما ينبغي إيجاد حلّ لمسألة أخرى تتعلق بجعل الوثائق ذات مصداقية. فإذا سمحنا للمواطن بطباعة الوثائق الإدارية في بيته (الضريبة على السيارات، شهادة الولادة، شهادة السكنى، شهادة الملكية، الشهادة الضريبية، وغيرها)، فإنه يجب أن تُقبل هذه الوثائق من طرف الغير، وإلا ينبغي على الجميع العودة إلى الإجراءات والضوابط المادية. وبالتالي، ينبغي وضع قانون خاص يسمح بالتعرف على الوثائق، إما بواسطة رمز يمكن التحقق منه، أو عن طريق الولوج إلى منظومة تمكّن من التحقق منه.

تمكّن الرقمنة اليوم من إنجاز عدد كبير من العمليات عن بُعد وبكيفية سريعة. ولتجنب أشكال الغش والشطط، يجب تأمين هذه العمليات، سيّما العمليات التي تهتمّ علاقة المواطن بالإدارة. وفي هذا الإطار، فإنّ التوقيع الإلكتروني يسمح بحلّ هذا الإشكال، كما يسمح بإجراء العمليات وإبرام العقود بكيفية غير ورفيّة. ويتوفر المغرب على نصوص تشريعية في هذا الشأن، غير أنّ النظام الذي أفرزته، والمعمول به اليوم، يعاني مع ذلك من البُطء والتعقيد، كما يظلّ مكلفاً إلى حدّ ما بالنسبة للمرتفقين. وهذا هو السبب في ضعف استخدامه بعد إطلاقه منذ عدّة سنوات، بلّ بلغ الأمر إلى تحلّي بعض الإدارات على خدماته. لذلك ينبغي إعادة النظر في هذه التشريعات القانونية، من جهة بهدف ديمقراطية الولوج إليها، ومنّ جهة أخرى من أجل جعل محتوياتها مرنة، وتحديد عدّة مستويات من الأمان تبعاً لنوعية الاستخدام: ذلك أنّ مجرد الاستشارة البسيطة لا يمكن أن تخضع لنفس القيود التي يخضع لها إبرام عمليات تجارية، أو إجراء عمليّة مالية.

وبصفة عامّة، فإنّ عملية الرقمنة تجعل حياة الناس سهلة بالفعل، كما تجعل المسالك الاقتصادية يسيرة وسلسلة، شريطة ألاّ يصاحب تنفيذها عقبات تتجلى في قواعد ولوج صارمة أو معقدة، أو في مُشكل انعدام الثقة الناجم عن المعالجة غير الكافية للأمان، أو في التكاليف الباهظة.

كما أنّ نقل الرّسائل، الورقية أو الإلكترونيّة، يتطلب في بعض الأحيان وجود أدلّة تفيد بأنّ هذه الرّسالة قد وصلت إلى وجهتها. وقد وضعت بعض البلدان نظاماً للتوقيع الإلكتروني للرسائل. يتعلق الأمر بتزويد كلّ شخص بعنوان إلكترونيّ مؤمّن، يشرف على تدييره نظام بريد إلكترونيّ مؤمّن بواسطة طرف ثالث موثوق به ومكّلف عن طريق الدولة. ويعتبر إشعار الشخص المادي أو المعنوي على هذا العنوان بأيّ وثيقة أو معلومة نهائيّاً وناقذاً. ومن شأن هذا النظام، إذا تم تطبيقه الفعليّ في بلادنا أنّ يحل العديد من المشاكل المرتبطة بإشعار السلطات العمومية والمواطنين والفاعلين الاقتصاديين (إشعارات ذات طبيعة قانونية أو ضريبية أو خاصة). ويمكن تطبيق هذا النظام، في مرحلة أولى، على الأشخاص المعنويين، حيث إنّ العنوان المؤمّن يمكن أن يعتمد على قاعدة التعريف الموحد للمقاولات المعمول به.

وحيث تثار مسألة الثقة الرقمية، فإنّه من الطبيعي أن تُطرح مسألة حماية المعطيات الشخصية. وفي هذا الشأن، يتوفّر المغرب على تشريعات قانونية تتسجم مع المعايير المعمول بها، إضافة إلى هيئة إشراف خاصّة، وهي اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP). غير أنّه مع ظهور الأجهزة الرقمية، والانتشار الواسع للهواتف الذكية، وانتشار استخدام الشبكات الاجتماعية، فإنّ السياق الذي أفرز هذه التشريعات قد تغيّر تماماً. ذلك أنّ كبار الفاعلين في شبكة الأنترنت، أيّ عمالقة الويب (غوغل، آبل، فيسبوك، أمازون) قد تمكّنوا خلال السنوات الأخيرة من الحصول على عدد لا يُحصى من المعطيات حول الأشخاص في جميع أنحاء العالم، برضاهم في غالب الأحيان. وقد أصبحت هذه المعطيات بمثابة سلع قابلة للتسويق لصالح تلك الشركات متعددة الجنسيات ذات الطبيعة الخاصة إلى حدّ ما. ولعلّ الحصول على المعطيات الشخصية هو المقابل الذي يفسّر مجانيّة عدد كبير من الخدمات المقدّمة، بلّ ويبرّرها كذلك (عندما تكون الخدمة مجانيّة على شبكة الأنترنت، معناه أنّ المنتج هو أنت). إنّ القوانين الحالية المتعلقة بحماية المعطيات (كما هو الأمر في معظم البلدان على كلّ حال)، بسبب طابعها الوطني تجد نفسها متجاوزة تماماً، إنّ لم تكن محفوفة بالمخاطر من الناحية الاقتصادية. إنّ تخزين وتبادل المعطيات الشخصية يظلّ محدوداً داخل بعض المقاولات الوطنية وفيما بينها (وهي مسألة محمودة)، غير أنّه لا يمكن الحيولة دون أنّ تسعى هذه المقاولات نفسها إلى البحث عمّا يهتمّها لدى الشركات الدوليّة مقابل أداء هذه الخدمة. ومنّ باب المفارقة أنّنا سنصل قريباً (وهذه عملية قيد التطوير) إلى مراقبة هويّة الأشخاص عن طريق بصمّتهم الرقمية بالضغط على الهواتف الذكية التي أنتجها المصنّعون الدوليّون، في حين أنّ هذه المراقبة لا يمكن أن تتمّ باستعمال بطاقتنا الوطنيّة الخاصة. وبالتالي، فإنّه يجب، في ضوء هذه التطوّرات، إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالحصول على المعطيات الشخصية وحمايتها.

إنّ الانشغال بهذه القوانين لا يمكنه أن يقتصر على الفضاء الوطني فقط. فقد عمل المغرب على تطوير قوانينه في إطار ملاءمتها مع التوجّهات الأوروبيّة في هذا الشأن، وذلك بهدف إقامة أنشطة الأفضورينغ فوق ترابه، وخاصّة بالنسبة للأنشطة التي تتطلب الولوج إلى قواعد مُعطيات تهّم المواطنين الأوروبيين الذين يمكن أن يمَسُّوا بمعطيات حسّاسة، كالمعطيات التي تتعلق بالصحة والمال أو ممتلكات الأفراد. وبالموازاة مع الانتشار الواسع للشبكات الاجتماعية، وتطوير قواعد ضخمة للمعطيات من طرف الفاعلين الكبار (والأقلّ منهم) في هذا المجال، فإنّ النقاش بشأن حماية واستعمال المعطيات الشخصية يتوزّع بين المدافعين عن اعتماد مقاربة تقييدية وحمايئة أكثر (تنتشر أكثر في صفوف الأوروبيين) والمدافعين عن اعتماد نزعة ليبرالية كبيرة في هذا المجال (تدافع عنها الولايات المتحدة)، ممّا وفّر المزيد من فرص تطوير الأنشطة الاقتصادية مع خدمات أكثر استهدافاً (بما فيها الخدمات الاجتماعية).

ومن ثمّ، ينبغي توجيه تطوّر التشريع المغربي بناءً على تفكير عميق يجمع، من جهة، بين الحفاظ على المصالح الاقتصادية، ومن جهة ثانية، بين انفتاحه على التمكنّ من الأنشطة ذات الكثافة القوية في معالجة المعطيات الخالقة للقيمة. لذا لا بدّ من الخلق والابتكار من خلال التكنولوجيات الرقمية الصاعدة، سيّما تلك المتعلقة بتقنيات التخزين وحماية المعطيات، مثل تكنولوجيات سلسلة الكتل التي يمكنها على المدى الطويل الجمع بين حماية المُعطيات (دون اللجوء إلى الضمان التقليدي المتمثل في الغير محلّ الثقة) وإمكانية استعمالها ومعالجتها.

غير أنّ حماية المُعطيات لا تهّم فقط المعطيات ذات الطابع الشخصي. ففي العصر الرقمي، أصبحت المعطيات عموماً مادة استراتيجية على الصعيد العالمي، وبالتالي فإنّ الأنظمة التي تخزّنها أو التي تسمح بمعالجتها أصبحت بمثابة بنى تحتية حسّاسة يلزم حمايتها. إنّ جرائم الأنترنت، والتجسس الإلكتروني وأعمال القرصنة بكل أشكالها، يمكنها زعزعة استقرار مقابلة أو دولة. وبالتالي، فإنّ أولئك الذين يملكون المعرفة لمواجهة هذه المخاطر، والذين لديهم القدرة على الحفاظ على تقدمهم في هذا الشأن، لهم ميزة تنافسية كبيرة، سواء أعلق الأمر بمقابلة أو بدولة. ومن هذه الرهانات تبرز مسألتان أساسيتان:

■ ما هي الاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها لحماية المعطيات وحماية مواقع تخزينها ومعالجتها وتقاسمها أو نقلها (بما في ذلك عبر أنظمة الرسائل) ومع أيّ فاعلين يتعيّن تنفيذها؟

■ ما هو دور السلطات العمومية في السهر على ضمان ليس فقط وجود هذه الحماية، ولكن أيضاً على ضمان مراقبة الوسائل التي تسمح بها، ومراقبة ملاءمتها للمعايير والمبادئ التوجيهية للاستراتيجية (التشفير، تأمين الرسائل الإلكترونية والمحادثات، سلامة المعطيات، النسخ، توطين المواقع، الخ)؟

هذه هي العناصر الأساسية لبناء سياسة تتعلق بالسيادة الرقمية. فليس من الطبيعي أنه مازالت الإدارات أو المقاولات الوطنية، العموميّة أو الخاصة إلى اليوم تهمل سلامة التخزين وكما تهمل القنوات التي تمرّ عبرها المعطيات، وما زالت تتبادل المعطيات الرسمية أو السريّة باستخدامها لمنصّات المراسلة العموميّة واسعة الانتشار، من دون أيّة حماية. وهذا معناه جعلّ هذه المعلومات الاستراتيجية، في بعض الأحيان، في متناول أطراف ذات نوايا مبيّنة. علاوة على أنّ تقنيات الحوسبة السحابية تسمح اليوم بتخزين المعطيات ومعالجتها بتكاليف منخفضة نسبياً، حيث باتت بالنسبة للفاعلين العالميين الكبار في مجال المعلومات اليوم مصدراً رئيسياً للدخل. إنّ الاتجاه اليوم بالنسبة للعديد من الإدارات أو المقاولات هو اللجوء إلى هذا النوع من العرض دون الانشغال كثيراً بإمكان وجود معطياتها وباستعمالها. وبالتالي، فإنّ بلادنا ليست في حاجة فقط إلى امتلاك الوسائل التي تمكنها من حماية نفسها رقمياً ضدّ المخاطر، بل إنها في حاجة كذلك، بوسائلها الخاصّة وبإشراك المقاولات الوطنية، إلى التحكّم في التكنولوجيات وفي البنى التحتية اللازمة لبناء سيادتها الرقمية، عن طريق الإدماج والنهوض بحوسبات سحابية وطنية لتخزين المعطيات ومعالجتها.

فَمَع التوجّهات الوطنيّة لأمن نُظُم المعلومات، أصبح المغرب يتوفر على قاعدة عمل تسمح بتعزيز موضوع السيادة الرقمية، ولا سيما عن طريق إدخال مفهوم البنية التحتية الذي يكتسي بُعداً حيويًا. كما تشمل هذه التوجّهات المشاكل المتعلقة بتنظيم أمن النُظُم والبنى التحتية للمعلومات والاتصال، وبجودة الموارد البشرية، ومراقبة الولوج، وتديير الحوادث، ومخطط استمرارية الأنشطة. علاوة على أنّ هذه التوجّهات تفرض تخزين المعطيات الحساسة بشكل حصري فوق التراب الوطني.

إنّ وضع المبادئ المتعلقة بهذه التوجّهات سيتحقق بكيفية تدريجية، لكن ينبغي الحرص على أن يكون تديير عامل الزمن، الذي يحظى بالأولوية في مثل هذه الإشكالية، متحكّمًا فيه، وأنّ تكون الأهداف مخطّطًا لها ومُنَجّزة في أقرب الآجال. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الولوج والتحكم الوطني في بعض التكنولوجيات ذات الصلة بالتشفير أو عموماً بتأمين المكالمات والمحافظة على المعطيات لم يتمّ التطرق إليها. إنّ السيادة الرقمية تتمّ كذلك عبر تطوير القدرات والخبرات والشركات الوطنية القادرة على تطوير هذه التكنولوجيات، وعبر توفير الخدمات المرتبطة بها (التشفير، سلسلة الكتل، وغير ذلك).

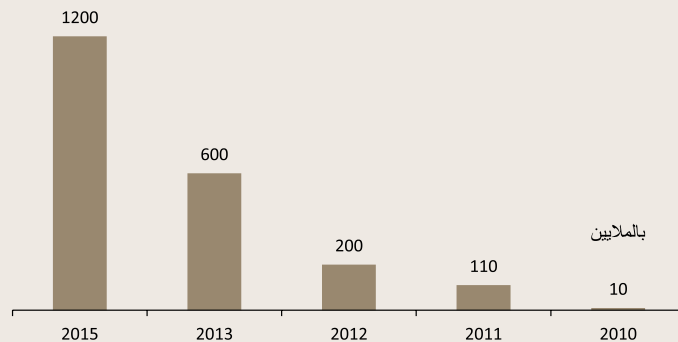
## الإطار 8: نموذج الهند لتحديد هوية الساكنة

### إعطاء الأولوية لنشر مشروع التعريف الموحد البيومتري من أجل تدبير أكثر شفافية للإعانات الاجتماعية

يبلغ عدد ساكنة هذا البلد 1.25 مليار نسمة، أكثر من 800 مليون منهم يعيشون تحت عتبة الفقر (أقل من دولارين كدخل يومي) موزعون على ما يقرب من 860000 قرية. ومن أجل تقديم المساعدة للفئات الأكثر فقراً، فإن الحكومة الهندية تنفق حوالي 40 مليار دولار في شكل إعانات مختلفة. وكانت الدراسات التي أجريت خلال سنوات 2000 قد كشفت بأنّ الحصّة الكبيرة من هذه المساعدات يتمّ تحويلها، وبالتالي لم تكن تصل إلى الساكنة المستهدفة، الأمر الذي يشكّل خسارة كبيرة بالنسبة للدولة بسبب الرشوة والغش في الخدمات الاجتماعية. ووعياً منها بهذه الوضعية، أطلقت الحكومة الهندية مبادرة غير مسبوقة للتعرف الرقمي على جميع المقيمين فوق مجالها الترابي. وقد انطلقت المحاولات الأولى حوالي سنة 2006. وكان الهدف من وراء هذه المبادرة هو تمكين جميع الساكنة، بما في ذلك المقيمين الأجانب، من هوية رقميّة بدون بطاقة ترتكز على ثلاث خصائص بالنسبة لكل فرد على حدة: رقم تعريف، وبصمات أصابع اليدين، وبصمة حدقة العينين. إنّ الهدف من هذه الهوية الرقمية هو تحديد هوية الأشخاص فقط. يتم الولوج إلى الهوية الرقمية بواسطة شبكة الإنترنت عن طريق القيام بمقارنة بسيطة بين الخصائص البيومترية الرقمية وخصائص الشخص الذي يأتي إلى المصالح المختصة المكلفة بتقديم الخدمة. وهكذا، تعمل كل إدارة على تطوير نظام الاستحقاق اعتماداً على الهوية الرقمية الفريدة. ولتتمكّن من تنفيذ هذا المشروع غير المسبوق بنجاح، اعتمدت الحكومة الهندية على المنهجية التالية:

- إحداث هيئة إدارية تتوفر على الصلاحيات القانونية والتشريعية اللازمة، وعلى الموارد البشرية والمالية التي تمكّنها من تنفيذ المشروع؛
- خلق منصة تقنية ونشرها لتشمل ساكنة تبلغ 10 ملايين نسمة لاختبار المشروع والتحكّم في عملية التسجيل؛
- إشراك مقاولات القطاع الخاص لتعميم عمليات التسجيل لتشمل مجموع الساكنة.

وقد سمحت هذه المقاربة المهيكلة، خلال المرحلة التجريبية، بتسجيل ما يقرب من 10 ملايين شخص خلال 270 يوماً في سنة 2010. وقد ساعد التحكّم في هذه العملية، وإشراك القطاع الخاص، على الانتقال إلى وتيرة تسجيل شملت 10 ملايين شخص يومياً سنة 2015. وهكذا، بلغ عدد المسجلين سنة 2016 حوالي مليار شخص. وقد قُدّرت الكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 5 مليارات دولار أمريكي، أي بمعدل 5 دولارات للشخص الواحد المسجل. وقد تمّ دعم هذا المشروع مؤخراً بنظام يتجلى في فتح حساب بنكيّ على الهاتف المحمول قصد التحويل الإلكتروني المباشر للمساعدات المالية. وفي أقل من سنة واحدة، تمّ فتح أكثر من 200 مليون حساب بنكيّ، مكّن من معالجة مئات الملايين من العمليات المالية.



### الإطار رقم 9: نموذج سلطنة عمان

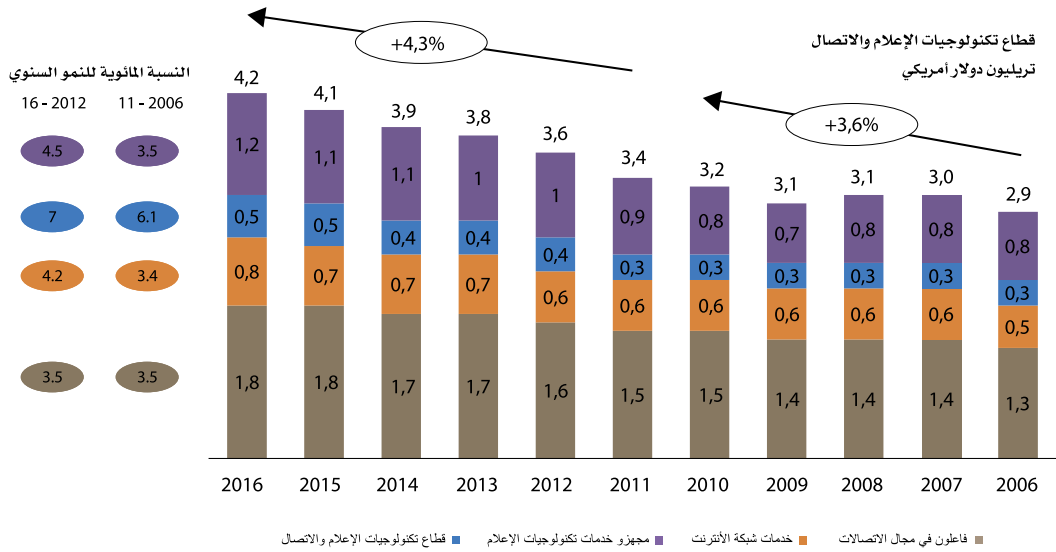
منذ سنة 2002، أطلقت سلطنة عمان مشروعاً للتعرف الرقمي القائم على استخدام بطاقة ذكية بيومترية. وهذه البطاقة البيومترية مرتبطة بقاعدة معطيات الساكنة المقيمة بسلطنة عمان. وفي هذا الإطار، تمّ تزويد مختلف إدارات البلاد بالتجهيزات الضرورية التي تسمح للساكنة بالولوج إلى القاعدة قصد الحصول على الخدمات التي تهّمهما. وهكذا، فإن البطاقة يتم استعمالها كحامل وحيد للتعرف على الأشخاص بواسطة بصمات أصابعهم. وبالتالي فهي بمثابة بطاقة تعريف، وبطاقة صحية، وبطاقة عمل، وبطاقة إقامة بالنسبة للمقيمين الأجانب، وسجل للأحوال المدنية. وعلى سبيل المثال، فإن مصالح وزارة العدل تمّ تجهيزها من أجل توثيق عقد الزواج بين الزوجين بصورة إلكترونية. كما أنّ وزارة الصحة مجهّزة بكيفية تجعل من السهل إلكترونياً تسجيل المواليد الجدد مباشرة في قاعدة المعطيات الخاصة بالساكنة. علاوة على أنّ البطاقة البيومترية تُستعمل كبطاقة للعمل تمكّن من التحكم الكبير في تدبير الأسر وفي مداخيلهم. وهكذا، فإنّ هذا التجميع للمعطيات يسمح للإدارات بالحصول على معرفة دقيقة بالمعطيات السوسيو-اقتصادية التي تحتاج إليها في وضع السياسات العمومية وتحديد الأولويات الحكومية.

إنّ نجاح هذا المشروع يكمن في وجاهة مقاربة الحكامة التي تم وضعها. وبالفعل، فقد أشرفت عليه هيئة جماعية تمّ إحداثها بمرسوم سلطاني. وتضم هذه اللجنة، التي ترأسها المديرية العامة للشؤون المدنية، ممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية المعنية. كما أُعطيت لهيئة الحكامة جميع الصلاحيات القانونية اللازمة التي تمكّنها من تدبير الاختلافات التي يمكن أن تتجم عن اختلاف الإجراءات والمساطر من إدارة لأخرى. وقد مكّنت المنهجية المتبعة من إنجاز المشروع في زمن قياسي لا يتعدى ثمانية عشر شهراً. أمّا مرحلة التسجيل، فلم تستغرق أكثر من سنتين. ذلك أنها اعتمدت على افتتاح عشرات مراكز التسجيل لمنح البطاقة البيومترية، في الزمن الحقيقي، بناء على مرحلة ما قبل التسجيل تكلفت بها مؤسسات خاصة لتقديم الخدمات. وتتوفر سلطنة عمان اليوم على أحد أنجع الأنظمة المعلوماتية في العالم في مجال الخدمات الإدارية لصالح ساكنتها.



## 4 استغلال فرص التحوّل الرقّمي من أجل نموّ اقتصاديّ مستدام في خدمة المواطن

في سنة 2015، حقّق قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال ما قدره 4.1 تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي، بنموّ مطّرد يفوق 4 في المائة.



المصدر: شركة البيانات الدولية (IDC)

غير أنّ التحوّل الرقّمي الذي يشهده العالم اليوم ليس مجرد نتيجة لتطوّر تكنولوجيّ مقتصر على قطاع معيّن دون آخر. بل إنّ تيار جارف حقيقيّ حول جذريًا مختلف قطاعات النشاط البشريّ، على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا على صعيد التنظيم المجتمعيّ للأفراد وعلاقاتهم.

وعلى الصّعيد الاقتصادي، عملت هذه الثورة الرقّمية التي تجري أمامنا على تأسيس بآراديغمات جديدة تقوم على مفهوم «مجانية الخدمات»، وتتسم بولوجيّة واسعة إلى المعلومة والمعرفة، كما تتسم بثقافة التقاسم التي باتت تحلّ تدريجيًا محلّ التملك، وتتسم بروح التعاون واستعمال الآلة والتكاليف المنخفضة.

إنها تعتمد إلى حدّ كبير على الرّبط والاتصال، بين الناس والأشياء، بالمعطيات الكبيرة، التي تمكّن من تطعيم ومعالجة المعطيات ذات الأهمية المتزايدة (تكفي الإشارة إلى أنه في سنة 2011 وحدها أنتجت البشرية معطيات توازي تلك التي أنتجتها طيلة تاريخها. بعد ذلك باتت أحجام المعطيات تتضاعف يوميًا عن يوم)، وبالحوّسبة التي تسمح بتخزين المعطيات بكلفة زهيدة جدًا، وبالذكاء الاصطناعيّ الذي يوفر اليوم وظائف ذات محتويات معرفيّة قويّة، والذي يدفع إلى إعادة النظر في مهن كانت تُعتبر مهمّاتًا محميّة. هذا التطوّر يتطلّب أساليب جديدة للتدبير وتنظيم الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى، عرف تطوير الذكاء الاصطناعيّ طفرة هائلة في السنوات الأخيرة. حيث إنه من خلال إدماج تقنيات التعلّم العميق والشبكات العصبية الاصطناعية، أصبحت الحواسيب اليوم تتوفر على قدرات ثوريّة وفريدة

من نوعها في تاريخ البشرية في مجال التعلّم. كما أصبحت، في الوقت نفسه، مُتاحة للجمهور العريض، ولا سيما بفضل الهواتف الذكية والربط ذي الصّيبب العالي بتقنية الجيل الرَّابِع 4G، وفي المستقبل القريب بتقنية 5G. كما أنّ مجال التطبيق صَارَ واسعاً جداً بحيث أنّ الأمثلة العملية باتت لا تُعدّ ولا تُحصى: فقد أصبح التعرّف على الوجّه والصّوت، وعلى بصمات الأصابع أو العيّن، تطبيقاً مُتأخراً عبّر الهواتف الموجودة في السّوق، هذا في الوقت الذي كان المرء يعتقد بأنّ هذه التقنيات المعقدة تقتصر فقط على المؤسسات الاستراتيجية ذات السلطة وعلى الإمكانيات الهائلة والآلات الحاسبة فائقة الدقة والمتطوّرة جداً.

كما أنّ برامج الذكاء الاصطناعيّ أصبحت تقوم اليوم أكثر بتشخيصات طبية أكثر فعالية من التشخيصات التي يقوم بها أفضل المتخصّصين، في حين أنّ برامج أخرى تتجزّز عمليّات قانونية ذات جودة تعادل العمليات التي تتجزّزها أفضل مكاتب المحاماة، وفي آجال قصيرة جداً، بدون أي إجراء من الإجراءات الضرورية لهذه المكاتب. بل إنّ بعض هذه البرامج تقوم بتحرير مقالات تحليليّة متقدّمة في المجال الماليّ تطعّم أعمدة كبريات الصحف الاقتصادية في العالم.

إنّ العمليات التجارية المباشرة «أوبر» أصبحت تطبع الاقتصاد الثالثي كلّ يوم، بمنصّات لتكنولوجيا معلوماتيّة صارت فاعلاً رئيسياً، بما في ذلك داخل القطاعات التقليدية. وعلى سبيل المثال، فإنّ منصة Airbnb، التي تمكّن الأفراد من كراء منازلهم لليوم الواحد، أو المواقع الإلكترونيّة على غرار booking.com، هما على وشك أن يصبحا أوّل فاعلين في المجال الفندقّي في العالم، دون أن يتوفّرا على أدنى أصل ماديّ للقطاع. إنّ «أوبر» فاعل دولي، ويتّجه إلى أن يصبح فاعلاً لا غنى عنه بالنسبة للنقل الحضري. وهو ينافس سيارات الأجرة التي أضعفَ نموذجها التديبيريّ داخل مُعظم المدن الكبرى في العالم. كما أنّ الابتكارات الجديدة في عالم التكنولوجيا والهواتف المحمولة صارت تغزو المهن الأساسية للأبنك وشركات التأمين. كما برهن الاقتصاد الرقمي على كونه عاملاً أساسياً من عوامل انفتاح المهن على بعضها البعض، وظهور فاعلين جدد عملوا على خلخلة نموذج التنظيم الاجتماعيّ، كما خلخلوا دورة المسؤولية الاجتماعيّة وتحصيل الضرائب، مما يؤثّر بشكل غير مباشر على القوة العمومية.

لكن، إذا كان القطاع الثالثي قد تأثر بكيفية مباشرة بالثورة الرقمية، فإنّ القطاعين الأوّل والثانوي ليسا في مأمن مع ذلك. ففي العصر الرقميّ، صار بإمكان تغيير طبيعة الفلاحة، من خلال تتبّع أكثر مباشرة واستهدافاً للنباتات والماشية. ذلك أنه باستخدام طائرات بدون طيار متحكّم فيها عن بُعد، لمراقبة وتتبع الحقول والمزارع، ووضع رقاقات لتحديد الهويّة بموجات الرّاديو متصلة بالحيوانات، ولاقطات من مختلف الأشكال، متصلة كذلك، بالقرب من التربة والنباتات، ناهيك عن التقدّم الحاصل في علوم الحياة، أصبح الاستغلال الفلاحيّ اليوم مرتبطاً بالتكنولوجيا العالية. بل إنّ شركات التأمين الفلاحيّة بدورها صارت تلجأ إلى استخدام طائرات بدون طيار لتقييم حجم الأضرار الناجمة عن الجفاف والفيضانات أو العواصف.

كما أنّ الصناعة مدينةٌ كثيراً لتوفر الطابعات ثلاثيّة الأبعاد منخفضة الكلفة، والتي يمكّنها طباعة ليس فقط النصوص أو الصّور، بل كذلك الأشياء بتقنية ثلاثية الأبعاد انطلاقاً من جميع أنواع المواد، بما في ذلك المواد البيولوجية. إنّ صيغة الإنتاج هذه، الفردية أو بكميات كبيرة، والتي أثبتت درجة كبيرة من الدقّة إلى حدّ أنّ بعض إنتاجات الطباعة ثلاثيّة الأبعاد يتمّ استخدامها على متن الطائرات بصورة عادية، سوف تغير رأساً على عقب سلاسل الإنتاج. وقد استند منطق التطوّر الصّناعي، طيلة القرن العشرين، على تنظيم السلاسل الكبرى للإنتاج، بما أنّ انخفاض الكلفة لا يتحقّق إلا عبر الإنتاج الكبير. وتظلّ معظم السلاسل الكبرى للقيم الصناعية قائمةً على هذا البّاراديفم الذي يميل نحو تجميع الإنتاج في مصانع كبرى منتشرة في جميع أنحاء العالم، والتي تحاول بلادنا كذلك الانخراط في سياقها.

إنّ الطباعة ثلاثية الأبعاد تمكّن من إنتاج مواد بكميات قليلة، ذات كلفة منخفضة ومستوى عالٍ من الدقة. وبالتالي فهي ثورة حقيقية أمام نموذج الإنتاج بكميات كبيرة. وهكذا، فإنّ مصانع صغيرة بأعداد كبيرة يمكنها تلبية حاجيات سلاسل التجميع في وقت قصير، وبنفس الشروط المتعلقة بالكلفة والجودة التي توفرها حالياً كبرى شركات المناولة، إضافة إلى مرونة وقدرة على التكيف مع الطلب بسرعة كبيرة لم يتمكّن نموذج السلاسل الكبرى أبداً من توفيره. ومن شأن كل هذا أن يحدث تحوُّلاً جذرياً في سلاسل القيمة الصناعية كما نعرفها إلى حدود اليوم.

على صعيد آخر، أصبحت الروبوتات تتصف أكثر فأكثر بالذكاء واكتساب مهارات التعلم التي تعمل على تحسين أدائها وفعاليتها يوماً عن يوم. وسرعان ما أدّى هذا الجيل الجديد من الإنسان الآلي إلى خلخلة سلاسل اللوجستك والتوزيع، وغزواً المصانع بسرعة فائقة. ثم إنّ الروبوت الذكي الأكثر تسويقاً اليوم من الناحية الإعلامية ليس الروبوت الشبيه بالإنسان، وإنما هي سيارة مستقلة مزوّدة بنظام القيادة الذاتية. وشيئاً فشيئاً، ستصبح هذه السيارات المستقلة (أي الروبوتات) تتقاسم معنا حياتنا اليومية وفضائنا المشترك، وبالتالي ستصبح فاعلاً كاملاً في حياتنا الاجتماعية. وإنّ أوّل استخدام على نطاق واسع للعربات المستقلة سيهمّ على الأرجح نقل البضائع والنقل الحضري. لننتخيل شاحنات لا تتوقف إلا للشحن والتفريغ أو لإصلاح عطب تعلن عنه برمجيات القيادة، بصورة استباقية، أو فاعلين أمثال «أوبر» يَضْعُونَ رَهْنَ إشارة الزبناء سيارات يمكن أن تسير تقريباً 24 ساعة على 24. وبالتالي، سيكون حجم التأثير على تحويل التشغيل كبيراً في هذا الشأن.

وتتوقع مكاتب دولية كبرى تهتمّ بالتوجهات الكبرى للثورة الرقمية بأنّ معظم الوظائف والأعمال الموجودة اليوم سوف تتأثر إلى هذا الحدّ أو ذاك بالثورة الرقمية. وبالتالي، فإنّ ما بين 60 إلى 80 في المائة من الوظائف ستضطرّ إلى تغيير طبيعتها. كما أنّ الشاب الذي سينخرط سنة 2017 في الحياة النشيطة، سيشغل في المتوسط 7 وظائف، منها 5 وظائف لمّ توجد بعد، أو لنّ يكون لها نفس المحتوى الذي تتوفر عليه اليوم. كما أنّ الضغط الذي ستمارسه هذه التوقعات على منظومات التربية والتكوين سيكون كبيراً جداً. ويبدو أنّ الشغل مدى الحياة صار هو الاستثناء، وأنّ التعلم والتكيف مدى الحياة سيصبح هو القاعدة (انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التعلم مدى الحياة).

تمثّل الثورة الرقمية العديد من المخاطر التي أصبحنا نرى تجلّياتها من خلال الأثر الذي تتركه الشبكات الاجتماعية على حياة الأشخاص وعلى السياسة، وحتى على الاستقرار ومستقبل العالم. لكنه يمثّل في الوقت نفسه مصدراً هائلاً من الفرص بالنسبة للبلدان والشعوب التي تعرف كيف تستغلها وتتحكم في آلياتها. وخلافاً للتطورات الكبرى في الماضي، فإنّ الولوج إلى أهمّ الفرص لا يقتصر فقط على البلدان المتقدمة. وتدلّ العديد من الأمثلة عبر العالم على الكيفية التي تمكّنت بها بعض البلدان من حرق مراحل التطوّر لتجعل من الثورة الرقمية رافعة قوية للتنمية. وليس نموذج كينيا في مجال الأداء بواسطة الهاتف المحمول (انظر الإطار رقم 10) والهند في مجال التطبيق عن بُعد (انظر الإطار رقم 11) سوى أمثلة قليلة من بين أخرى كثيرة مكنّ المكون الرقمي من خلالها من معالجة أو التخفيف من مشاكل اجتماعية كبيرة إلى هذا الحدّ أو ذاك.

إنّ بلادنا لمّ تستغلّ بما فيه الكفاية الفرص التي أُتيحَت لها في السنوات العشرين الماضية، ولا سيّما بالاستفادة من التطوّر الهائل لوسائط الاتصال والخدمات. واليوم، لا وجود لأيّ مقابلة في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصالات استطاعت بلوغ حجم المليار درهم، وما زلنا لا ننشئ سوى أقلّ من 50 مقابلة ناشئة في مجال تكنولوجيا الإعلام في السنة (التي تظلّ فوق ذلك تعاني من الهشاشة)، في حين أنّ تركيا، على سبيل التذكير، لديها أكثر من 20 مقابلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال تتجاوز 100 مليون دولار، وتنشئ أكثر من 150 مقابلة ناشئة في السنة، على أسس متينة في مجال التطوير.

وبالتالي، فإن رهان الاقتصاد الرقّمي بات يكتسي اليوم أهميّة أكبر بالنسبة لبلادنا. فقد اختار المغرب نموذجاً لتنمية اقتصادية واجتماعية تعتبره العديد من البلدان بمثابة نموذج يُحتذى. وضمن هذا المنطق، يمكن لإدماج متجانس ومدروس لمساهمات الاقتصاد الرقّمي في هذا النموذج أن يجعل منه النظام ليس فقط مصدر إلهام، بل كذلك إمكانيةً للتحوّل الميسّر بفضل الحلول التكنولوجية التي يمكن للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين المغاربة تصديرها.

إنّ نجاح المقاولات المغربية في مجال الأداء الإلكتروني ومعالجة البطائق يبيّن، إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك، أنّ هناك مكاناً واسعاً للحلول التكنولوجية المغربية على الصّعيد العالمي، وأكثر من ذلك للحلول التي تتلاءم مع حاجات البلاد ومع الاقتصادات المماثلة لاقتصاد بلادنا. وبالتالي، فإنّ مقومات هذا النجاح (الرهان على التكنولوجيا والابتكار، ضمان سوق من طرف كبار الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين الأمرين، ترصيد خصوصيات وحاجيات السوق المحلية باعتبارها مكتسبا لتوفير عرض أغنى وله قدرة على التكيف، الانفتاح على الأسواق الدولية...) يمكن نقلها بكل سهولة إلى مجال حكمة الإدارة والخدمات المقدّمة للمواطنين. والواقع أنّ الاعتماد المنظم والمدروس على التكنولوجيات الرقّمية لضمان سهولة المحاسبة وتحسين الخدمات المقدّمة للمواطنين يمكن أن يؤدّي إلى تطوير حلول مناسبة، يتعيّن تشجيعها ومصاحبتها لكي تكون رائدة، ويمكن نقلها بسهولة إلى بلدان أخرى.

ولكي يتمكّن المغرب من الولوج إلى مستوى آخر من مستويات التنمية، فإنه في حاجة إلى امتلاك رؤية قويّة واستراتيجية رقّمية، يمكن أن تستجيب ليس فقط لحاجياته الخاصّة، سيّما لدعم وتسريع الإصلاحات وتحديث إدارته، وإنما أيضا استثمار هذه الطفرة، والعمل على صعود أبطال وطنيين تكنولوجيين قادرين على نقل النموذج المغربي بصورة ملموسة من خلال تجارب ناجحة ومؤكّدة في بلادنا. وهي تجارب هامة ضرورية لتحقيق توسع قويّ لهؤلاء الأبطال في السوق الدولية.

لقد بات من المعلوم اليوم أنّ أيّ تقدّم لا يمكنه أن يكون في مستوى طموحات بلد ما إلاّ عبر تحقيق تنمية قويّة ومستدامة للرأسمال البشري. وإذا كانت هذه الحقيقة تفرض نفسها في مختلف أبعاد التنمية، فإنها تفرض نفسها أكثر في مجال الاقتصاد الرقّمي الذي يوجد الرّأسمال البشري في صلب أيّ استراتيجية تتعلق به.

ولهذه الغاية، فإنه يتعيّن على الجامعة المغربية أن تضطلع بدور مركزيّ لدعم أيّة سياسة رقّمية طموحة بالنسبة لبلادنا، وذلك عبر إنجاز مهامها التقليدية المرتبطة بالتكوين والبحث، فضلا عن تحوّلها إلى منصّة للابتكار والتطوير.

وينبغي أن يركّز التكوين في المجال الرقّمي على أربعة أبعاد هي:

- تعميم التكوين ليشمل استعمال المكون الرقّمي؛
- استعمال المكون الرقّمي لتعميم التكوين وتكثيف البحث؛
- التكوين في مهن المكون الرقّمي؛
- توجيه البحث أكثر نحو تكنولوجيات المكون الرقّمي.

وينبغي أن تقوم رقمنة الدولة والمجتمع والاقتصاد على تطوير تكوينات ملائمة لتحديات هذا التحوّل، وللمشاكل الخاصّة ببلادنا. ذلك أنّ الرقمنة تخترق المهن وتعيد تركيب المحتويات ومجالات الأنشطة في مهن جديدة. وبالتالي فإنّ رقمنة المرافق العمومية لا يمكن اختزالها في تطبيق أدوات رقّمية، بقدر ما تعني كذلك إعادة تحديد العلاقات القائمة بين الدولة والمواطنين، والدور الذي يمكن أن يلعبه المواطنون في تدبير الشأن

العمومي، كما تعني امتلاك معرفة جيّدة بمختلف أوضاع المرتفقين، وتحسيناً متواصلًا لهذه المعرفة (التي يغذيها المواطنون أنفسهم ويغذيها استعمالهم للمرافق العموميّة)، وتعني تطوير النزاعات، وغير ذلك. ولا يمكن للجامعة وحدها أن تحدّد محتوى هذه التكوينات، غير أنها يمكن أن تكون مبادِرة إلى توفير عرض تكوينيّ ملائم للمتطلبات الأكاديمية ولحاجيات مختلف مكّونات المجتمع.

ومع ذلك، فإنّ الثورة الرقمية لا تقتصر على نشر وتمكّن تقنيات موجودة، بقدر ما يتعلق الأمر بمعركة تكنولوجيّة وأكاديمية عالميّة. وبالتالي فإنه يتعيّن على الجامعة المغربية، بتسيق مع السلطات والمقاولات، تحديد محاور استراتيجية تمكّن المغرب من تطوير الخبرة المتخصصة التي يمكن أن تتطوّر على الصعيدين الوطنيّ والعالميّ. وينبغي إيلاء الأولويّة لمعالجة المشاكل الكبرى التي تعاني منها بلادنا (الأمية، الفوارق الاجتماعية، حجم القطاع غير المنظم، والمناطق القروية المحرومة، جودة العيش في ضواحي المدن، التراث الأركيولوجي والجيولوجي)، وتحويلها إلى فرص بالنسبة للمغرب، لأنّ إيجاد حلول لها عن طريق الرقمنة من شأنه أن يثير اهتمام العديد من البلدان، وفي مقدمتها البلدان الأفريقيّة.

ولإنجاح المهمّتين السابقتين، ينبغي أن تتجه الجامعة نحو نوع ثالث من المهامّ: وهي أن تكون منصة للابتكار والتطوير تلتقي حولها وتتفاعل جميع مكّونات المجتمع. ذلك أنّه في عالم رقميّ يبتكر بوتيرة سريعة جدا وعالمية، يعيش مختلف الفاعلين في المجتمع وضعية عدم الاستقرار، ويضطرونّ إلى الخضوع لإيقاع تحديث من الصّعب أن يتحمّله طرف واحد بمفره. ومن المعلوم أنّ كلّ واحد منا سيضطرّ إلى تغيير مهنته عدة مرات خلال مساره المهنيّ.

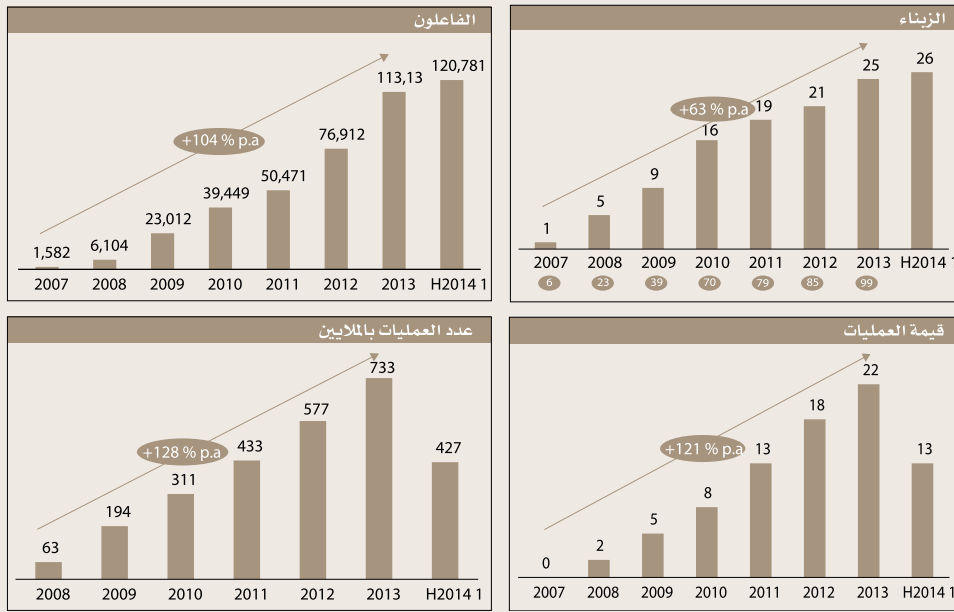
كما يعني ذلك أنّه يتعيّن على المقاولات والجمعيات والمرافق العموميّة تجديد عمليّاتها وتنظيماتها بوتيرة مستدامة. فأمام هذا المطلب الجماعي للقيام بالتجديد، تصبح الجامعة هي المؤسسة الأقدر على تنشيط ودراسة وتحفيز النقاش ونقل التجارب بين القطاعين العام والخاص. وهي في الوقت نفسه دوليّة ووطنية، وذات تنظيم يسمح لها بتحديد التوجّهات الجديدة والمشاكل الجديدة والحلول الجديدة. كما أنّ المجموعات العالمية والمحاضن التكنولوجيّة الأكثر ابتكارًا ترتبط بالجامعات الكبرى (ستانفورد، كامبريدج، غوتبرج...). ويُعتبر إنجاح هذه المهمة الثالثة شرطًا لازمًا من أجل اعتماد سياسة رقمية قادرة على خلق تنافسية وتقدّم جماعيّ ومدّمج. لذلك من المهمّ تعزيز القدرات وتوفير الأطر التشريعيّة والموارد المالية (شراكات، اتفاقيات) التي من شأنها تمكين الجامعات من الاضطلاع بهذا الدور الجديد، الذي هو ضمان لتحقيق ثورة رقميّة مغربية رائدة ومندمجة.

ولتحقيق مختلف هذه المهامّ، ينبغي أن تعمل الجامعة والمقاولات بكيفية فردية وجماعية في آن واحد، بهدف الخروج من وضعية الفصل وانعدام الجسور التي تضيّع على بلادنا فرصًا هائلة لخلق القيمة وتعزيز القدرات. وفي هذا الاتّجاه، يمكن أن تكون للمكون الرقميّ مساهمة كبيرة في تحسين التواصل وتقاسم المعلومات وتشجيع التفكير.

وكما هو الحال في بلدان أخرى، بإمكان الاقتصاد الرقميّ تقديم حلول جديدة لبعض المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الكمّ الهائل من المعلومات التي ينبغي تديريها، وحلول لبُعد الساكنة أو تشتتها. وقد تحقق هذا، مثلاً، مع التطبيب عن بُعد الذي سمح بمعالجة العديد من الأمراض في عيّن المكان بانخراط أطباء متخصصين، وعدم نقل المرضى إلا عند الحاجة الملحة لإجراء عمليّة أو إجراء فحوصٍ إضافية بعد التشخيص الأوّلي. وبإمكان المغرب، في هذا المجال كذلك، أن يصبح رائدًا في مجال إيجاد حلول لتدبير المرضى عن بُعد، أو وجهة سياحية طبيّة بالنسبة للمرضى القادمين من بلدان أخرى.

### الإطار رقم 10: نموذج كينيا

يعتبر نموذج كينيا نموذجا فريدا من نوعه في استعمال التقنيات الجديدة لتحسين الحياة اليومية للسكان، ولا سيما الساكنة القروية، لأنّ الدافع الذي حركه كان فاعلا من القطاع الخاصّ. وبالفعل، تتوفر كينيا حاليا على نسبة استخدام للبنك المتنقل تُعتبر هي الأعلى في العالم. ذلك أنّ 22 مليون من المواطنين الكينيين، أيّ 68 في المائة من البالغين لديهم حساب بنكيّ على هواتفهم النقالة. وحواليّ 40 في المائة من الناتج الداخلي الخام للبلاد يمر عبر هذا النظام النقدي الإلكتروني. كما أنّ الدولة تؤدّي رواتب الأجراء والخدمات الاجتماعية مباشرة عبر الحسابات المتحركة.



الإدماج المالي عن طريق الأداء المتنقل (M-Pesa) - نظام للتمويل متناهي الصغر ولتحويل الأموال يشمل 30 مليون مستعمل وبالتالي، فإنّ عمل الحكومة الكينية على نجاح هذا المشروع اعتمد على وضع إطار تشريعيّ وقانوني يشجّع على جمع الودائع، بشروط معينة، من طرف فاعلين غير بنكيين.

### الإطار رقم 11: نموذج الهند في مجال التطبيب عن بُعد

في ولاية أوتار براديش الهندية ، الأكثر اكتظاظا في الاتحاد الفدرالي، والتي تواجه صعوبات كبيرة على مستوى الولوج إلى العلاجات الطبية، تمّ إحداث «مراكز التطبيب عن بعد». وبعد وضع مشروع تجريبي، تم نشر 116 مركزا سنة 2010 لتغطية 1.177 منطقة نائية بالعيادات العمومية. إن هذه المراكز، التي وُضعت في البداية لتسهيل الولوج إلى خدمات التخطيط العائلي، سرعان ما ضاعفت عرض العلاجات وحجم المرضى المعالجين لتلبية الطلب. وهكذا تمكّنت هذه المراكز، منذ إنشائها، من معالجة 17.000 حالة حمل غير مرغوب فيه (التخطيط العائلي)، و 2.7 مليون حالة التهاب رئويّ عند الأطفال، و 14.000 حالة سل، و 4.1 مليون حالة إسهال لدى الأطفال.

وتعتمد هذه المراكز على نموذج أصيل يتجلى في إحداث مؤسسة (شركاء الصحة العالمية) التي كانت وراء هذا المشروع، وامتياز ضريبي بلغ 3.000 دولار لإنشاء مركز للتطبيب عن بعد، ويشمل هذا الإعفاء الوسائل التكنولوجية (هاتف، كاميرا، أدوات طبية مرتبطة بواسطة بطاقة إلكترونية) والولوج إلى شبكة الأطباء.

كما أنّ « Aravind Vision Centers » هي عبارة عن مبادرة تشبه إلى حدّ كبير هذه المراكز، غير أنها خاصّة فقط بجراحة العيون. فبعد التجربة النموذجية الناجحة في أمباسامودرام، وهي قرية هندية صغيرة، تمّ تعميم هذه المبادرة على حوالي خمسين مركزاً. وبأدوات بسيطة (آلات تصوير، مساحات ضوئية) قام بعض التقنيّين الذين تلقوا تكويناً في هذا المجال بتسهيل الاستشارة الطبية عن بُعد، والمراقبة الطبية عن بُعد، إضافة إلى المساعدة الطبية عن بُعد لفائدة المرضى، بالنسبة للحالات الأكثر تعقيداً. في سنة 2014، تم تنظيم 300.000 استشارة طبية، أسفرت عن نتائج ممتازة فيما يتعلق بكشف ومعالجة الأمراض المزمنة للعيون مثل الغلوكوما أو الاعتلال السكري لشبكية العين. وأمام النجاح الذي حققته هذه المبادرة - وأمام الحاجيات الكبرى التي ما زالت قائمة (7 في المائة فقط من ساكنة الهند تغطيها الشبكة اليوم) - فإنه من المنتظر إحداث 150 مركزاً جديداً.

كما أنّ الهند كذلك هي مهد أقدم وأبرز فاعل في مجال التطبيب عن بُعد في جنوب آسيا: مستشفيات أبولو. فقد سعت هذه السلسلة من المستشفيات الخاصة - التي هي أكبر شبكة مستشفيات في العالم - عدة مرات إلى الوصول بصورة أفضل إلى ساكنة العالم القروي، بما في ذلك الاعتماد على حملات متنقلة، لكن بدون نجاح كبير. كما أنها أطلقت أول تجربة نموذجية للتطبيب عن بُعد بمستشفى آراغوندا، مما سمح بولوج الساكنة إلى العلاجات الثالثة عن طريق الفيديو، باتصال مع المستشفيات الكبرى في تشياني وحيدر أباد. وقد أدى نجاح هذا المشروع الرائد إلى خلق مؤسسة غير ربحية للتطبيب عن بُعد، أنشأت منذ تأسيسها 115 مركزاً في الهند، و 10 خارجها. كما أنها أعدت منهاجاً جامعياً يخصّ التطبيب عن بعد، وطوّرت منصة للملكية «ميد أنتغرا» لإدماج مختلف المعطيات المتعلقة بالعلاجات. وبفضل هذه المبادرة، تمكّن المرضى الهنود الذين يسكن بعضهم في جزر تقع على بعد 1000 ميل من السواحل، من الاستفادة من رعاية طبية متطورة.

يتضح من هذه الأمثلة أنّ استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال يمكن أن يكون رافعة لا يُستهان بها لتسهيل ظروف عيش المواطن في ظل قيم الانصاف والتماسك الاجتماعي وتعزيز بناء الثقة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيّما لفائدة الساكنة الأكثر فقراً في البلدان التي يعيش اقتصادها مرحلة انتقالية. لكن، للاستفادة

من هذه الرّافعة بصورة أفضل، يجب أن تكون المقارَبة في الوقت نفسه مقارنة شموليّة ومندمجة ومتجانسة، كما يجب أن تكون عملية وملتصقة بالواقع الملموس. لذلك، فإنّ مختلف المبادرات المُشار إليها أعلاه تبيّن بأنّ نموذج حكامه المشاريع كان عاملاً حاسماً في نجاحها. ويتعيّن أن يأخذ هذا الأخير في الاعتبار الجوانب التالية:

- إحداث هيئة حكامه مستعرضة تتولّى مسؤوليّة إشراك جميع الإدارات والأطراف المعنيّة، وتتمتع بصلاحيات مؤسّساتية لتتبع وضمان تحقيق الهدف، وذلك باتّخاذ القرارات اللازمة لتجاوز الإكراهات والخلافات المسطّريّة المحتملة، المرتبطة بخصوصيات كل إدارة على حدة. وتمكّن هذه المقارَبة من تحقيق الانتقائيّة والتجانس، مع توفير قدر كبير من الوقت، وتجنّب إضاعة الوسائل وركود المشاريع. كما ينبغي لهذه الهيئة، المكلفة بتنفيذ استراتيجية شموليّة ومتجانسة، والتمتعة بمستوى مؤسّساتيّ عالٍ، أن تعمل مباشرة تحت إشراف رئيس الحكومة، وتتمتع باستقلاليّة مالية واستقلاليّة في العمل لتكون قادرة على اتخاذ القرارات في الأجل المناسب؛

- إنّ المقارَبة العملية، المندرجة ضمن رؤية شمولية، تفتح الباب أمام تحقيق مشاريع نموذجيّة عند الاقتضاء قُصد السماح بالتحقق من صحة المفاهيم، وإثراء التجربة والخبرة، واختبار الحلول التّقنيّة وعمليات الانتشار المعدّة مع ملاءمتها مع الوقائع الميدانية؛ ومن شأن هذه المقارَبة توفير الوقت والموارد، للتوصل إلى إيجاد حلول أقوى وعملية أكثر؛

- وأخيراً، إشراك القطاع الخاص طيلة مختلف المراحل، منذ إعداد التصوّر، من أجل إغناء الخبرة والمعارف، وكذا لضمان التملك من طرف فاعلين منخرطين، خلال مرحلة الانتشار مع الالتزام بالنتائج.

بهذه الكيفيّة، يكون المشروع قد اعتمد على مقارَبة تهدف إلى تحقيق تحوّل عميق للعمليات الحالية، سواء على مستوى التطبيق أو على صعيد الحكامة، وليس مجرد استنابات لهيئات تسيقيّة ولتطبيقات معلوميّاتية إلى واقع قائم غير فعّال بما يكفي وبيروقراطيّ بصفة عامة.

لقد باتّ من المفروض على السياسة العمومية إدماج المكوّن الرقمي في جميع الاستراتيجيات، سواء أكانت استراتيجيات اجتماعية أو مجتمعية أو اقتصادية أو ثقافية. ومن بين الرّافعات الأولى التي يجب أن ينصبّ عليها اهتمام السلطات هي كلفة الولوج إلى العالم الرقميّ. وإذا كنّا نسجّل بارتياح المُستويات التي سجّلتها بلادنا في نسبة التجهيز المنزليّ بالحواسيب والهواتف الذكيّة، إضافة إلى توفر الولوج إلى شبكة الأنترنت، بما في ذلك بصيبيّ عالٍ وبأسعار معقولة، فإنّ الأمر لا يصدّق على الجاهزيّة والولوج إلى الخدمات والمحتويات.

إنّ تطوير المرافق والحلول في العالم الرقمي يرتبط، من جهة، بتوفير بيئة ملائمة وأمنة، سيّما حين يتعلق الأمر بالأمن الرقميّ، كما يرتبط، من جهة أخرى، بتجاوز العوائق ذات الطبيعة التي تنتصب أمام كلّ عمليّة رقميّة. لذلك، يجب أن تكون هذه الرقمنة مصحّوبة بتبسيط الإجراءات وتخفيض الكلفة بالنسبة للمواطن فيما يتعلق بالعمليات والخدمات الحالية، وإلا فإنّ الانخراط الواسع للمواطنين سيظلّ هدفاً بعيد المنال. إنّ مختلف المبادرات التي تمّ إطلاقها حتى الآن كانت في غالب الأحيان مصحّوبة بإكراهات إضافية، مسطّرية ومالية (تقلّات متعددة، تكاليف زائدة). ذلك أنّ تأمين العمليات على الأنترنت لا يزال مكلفاً وغير مؤطّر بما يكفي.

وبالفعل، ينبغي أن يصبح وضّع أدوات للثقة الرقميةّ انشغالا وطنياً كبيراً. ذلك أنّ التعرّف على الأشخاص، على غرار ما أنجزه الهند (انظر الإطار رقم 8) يجب أن يصبح مشروعاً وطنياً يحظى بالأولوية ويستفيد من اختيارات وتمويلات عموميّة ضروريّة لكي تكون عمليّة على المدى القصير. كما أنّ الولوج إلى التوقيع الإلكترونيّ، الذي يتعيّن تبسيطه، والولوج إلى العناوين المؤمّنة، وإلى أنظمة المُصادقة على العقود والوثائق، لا يمكن أن يتحقّق بالمبادرات الفرديّة لوحدها. إنّ هذه الأمور تحتاج إلى إطار قانونيّ، وتتطلب أموالاً وعمليات لتحقيق الانطلاق



وبعد ذلك التّسريع. ويمكن التفكير مثلاً في تجميع، حوّل فاعلين يتولّون هذه المهامّ، فاعلين اقتصاديين، من القطاع العام والقطاع الخاصّ، الذين لهم مصلحة مباشرة في تطوير هذه التقنيات (بنك المغرب، صندوق الإيداع والتدبير، صندوق المقاصّة، وزارة الداخلية، وزارة المالية، الأبنك، مؤسّسات التأمين، صناديق الاحتياط الاجتماعي، شركات الاتصالات، وغيرها). علاوة على أنّ صناديق عمومية وخاصة أخرى يمكنها أن تساهم في إطلاق هذا النظام الذي لا ينبغي أن تكون مردوديته شرطاً في المرحلة الأولى. ذلك أنّه يمكن تأجيلها إلى حين تعميم استخدام هذه الأدوات وانتشارها. كما أنه بإمكان هيئة الحكامة المُشار إليها أعلاه، إذا توقّرت لها السلطات الحقيقية، أن تشرف وتحمّل المسؤولية في إطار التحكّم في وضّع البنيات اللازمة لهذا الهدف.

إنّ أهمية، بل والطابع الاستعجالي للتعريف الموحد للسّاكنة يبرهن عليه طابعه المُهيكل، الذي هو أساس تطوير العديد من المرافق العمومية، والتدبير الفعّال للخدمات الاجتماعية أو لخدمات الدعم التي تحققت، لفائدة ساكنة ذات كثافة كبرى كالهند، بفضل نظام مفتوح للمعلومات، ويسمح بمشاركة المواطنين أنفسهم من أجل بلوغ الهدف بكيفيّة صحيحة، وضمن آجالٍ متحكّم فيها (الإطار رقم 8 أعلاه). وبالتالي يمكن للمغرب أن يستلهم من هذه التجربة بكيفية مفيدة.

لقد أصبح الاقتصاد الرقميّ اليوم بهمّ جميع القطاعات وجميع مرافق المجتمع، بدءاً من التدبير الحكوميّ إلى الصناعة والقطاعات الثالثيّة. وبالتالي فإنّ عملية الرّقمنة، بالنسبة لمجموع الفاعلين العموميين والخواصّ، لم تعد اختياراً بقدر ما أصبحت تفرض نفسها على الجميع كشرطٍ لازمٍ لتسريع وتيرة التنمية والتقليص من الكلفة.

إنّ المغرب، باعتماده سياسة جديدة، تؤسّس لتحوّله الرقمي والإرادي، تشمل مختلف الأبعاد (التكوين، دعم الابتكار، الاستثمار، إضفاء الطابع اللاماديّ على العمليات الإدارية، تجهيز المقاولات،...) وبحكامة تضمن تجانس الاستراتيجية ونجاعة التنفيذ، سينجح بكيفيّة أنجع وأسرع في إصلاحاته الطموحة والمعقّدة كذلك، وسوف يتمكّن في النهاية من بلوغ أهداف سياساته المختلفة، بل أكثر من ذلك الانخراط النهائي في طريق الصعود.





## القسم الثالث

# أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي





تميّزت سنة 2016 بتحقيق إنجازات مهمة تجلّت فيما يلي:

■ إنجاز الدراسة حول الثروة الإجمالية للمغرب (1999-2013) التي تأخذ بعين الاعتبار الرأسمال غير المادي باعتباره مكوّنًا أساسيًا من مكوّنات الثروة المغربية، ورافعة لنجاح السياسات العموميّة، وذلك بتكليف ملكي سام بمناسبة خطاب العرش لسنة 2014. وقد تمّت المصادقة على هذه الدراسة بالإجماع من طرف الجمعية العامّة للمجلس خلال دورة استثنائية انعقدت في دجنبر 2016.

■ تنظيم المجلس، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، للنسخة الثانية من قمة الضمائر من أجل المناخ بمدينة فاس بتاريخ 3 نونبر 2016، بشراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء. وقد جمعت هذه القمة نخبة من القادة الدينيين والفلاسفة والشخصيات الروحية من مختلف الحساسيات، ورجال الفكر والثقافة، الذين تقاسموا أفكارهم ونقاشاتهم في إطار حوارٍ مثمرٍ من مستوى عالٍ بين الثقافات والديانات، تمخّض عنه «نداء فاس».

■ كما نظم المجلس في إطار الأنشطة الموازية للكوب 22 بمدينة مراكش يومي 11 و12 نونبر 2016 ندوتين:

• الأولى تمحورت حول موضوع «أدوار المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في مواكبة تدخلات السياسات العمومية في مجال تنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني»؛

• بينما انصبت الندوة الثانية التي نظمها المجلس في نفس الإطار، بشراكة مع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الفرنكوفونية المماثلة لها، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، حول موضوع: «دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها من أجل المسؤولية المجتمعية للمنظمات والتنمية المستدامة».

على صعيد آخر، عرفت سنة 2016 وضع أدوات ومبادرات ترمي إلى تعزيز الحكامة الجيدة للمجلس، سيّما من خلال:

■ إعداد دليل المساطر الذي يحدّد مختلف الأحكام والمقتضيات التي تهتمّ مراحل عملية إعداد تقارير وآراء المجلس. كما يحدد مهام ومسؤوليات جميع المتدخلين في هذه العملية، مع الاستجابة في الوقت نفسه للمعايير المتعلقة بالفعالية والجودة. إضافة إلى ذلك، يتجلى الهدف من هذا الدليل، الذي تمّ تقديمه ومناقشته خلال أشغال الدورة العادية السابعة والستين، التي انعقدت بتاريخ 27 أكتوبر 2016، في توحيد منهجية العمل وتوضيح الأدوار والمسؤوليات والمساطر التي تتعلق بمراحل مسار إعداد التقارير والآراء والأجال الزمنية، وذلك في أفق الحصول على المدى البعيد على شهادة الجودة إيزو 9001V2008.

■ على صعيد آخر، وانسجاماً مع روح ومبادئ الكوب 22، وقّع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اتفاقية تعاون مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، كان من أبرز نتائجها الفورية إشراف الوكالة المذكورة على تزويد مقر المجلس بنظام ألواح شمسية بمولد 5 kwc ذات مصدر نظيف وغير ملوّث، يُمكنه من توفير ما يقارب 10000 kw من الكهرباء سنوياً، مما ينتج عنه تقليص إصدارات المجلس لكميّة من الغازات ذات الاحتباس الحراري تقدر بستة (6t) أطنان سنوياً، وذلك تعبيرا من المجلس عن انخراطه في توجّه بلادنا الرّامي إلى استعمال الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة، وكذلك سعياً منه إلى تقليص نفقات الإنارة وترشيدها.

■ إنشاء جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تهدف إلى خلق وتطوير الأنشطة الرّامية إلى تحسين الوضعية الاجتماعية لمجموع العاملين بالمجلس ولأسرهم.

## 1 حصيلة سنة 2016

خلال سنة 2016، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال هيئاته (اللجان الدائمة، المكتب، الجمعية العامة) ما مجموعه 404 اجتماعات، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 43 في المائة. كما أنصت المجلس إلى العديد من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، حيث خصص أكثر من 30 في المائة من أشغاله للإنصات إلى الأطراف المعنية بشأن الموضوعات التي عالجها المجلس خلال سنة 2016. وفي إطار الإحالات المؤسسية، أنجز المجلس في السنة نفسها رأيين اثنين. أمّا في إطار الإحالات الذاتية، فقد أنجز المجلس ثمانية تقارير وسبعة آراء، إضافة إلى التقرير حول الثروة الإجمالية للمغرب. وقد صودق على مختلف هذه التقارير والآراء التي أعدها المجلس خلال 2016، سواء في إطار إحالات أو إحالات ذاتية، بالإجماع من طرف أعضائه خلال دورات الجمعية العامة.

### 1.1. الجمعية العامة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 12 دورة عادية لجمعية العامة برسم سنة 2016، بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط 70 في المائة. كما عقد جمعية عامة استثنائية بنسبة مشاركة بلغت 67 في المائة. وقد عرفت هذه الدورات نقاشات هامة وغنيّة ومفتوحة مكّنت من توجيه أشغال المجلس، والمصادقة بالإجماع على التقارير والآراء التي أعدها المجلس برسم سنة 2016.

### 2.1. مكتب المجلس

طبقاً لأحكام قانونه التنظيمي وقانونه الداخلي، قام المجلس في شهر فبراير 2016 بتجديد مكتبه عبر عملية انتخاب الأعضاء الذين يمثلون الفئات الخمس المكوّنة للمجلس.

#### أعضاء المكتب الممثلون لفئات المجلس برسم سنة 2016

الاسم والنسب	الفئة
طارق أكيزول	فئة الخبراء
لطيفة بنواكريم	فئة النقابات
عبد الكريم فوطاط	فئة المنظمات والجمعيات المهنية

الاسم والنسب	الفئة
كريمة مكيكة	فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعي
الجيلالي حازم	فئة الأعضاء المعينين بالصفة

كما انتخبت اللجان الدائمة كذلك رؤساءها مستكملة بذلك تركيبة المكتب.

#### أعضاء المكتب، رؤساء اللجان الدائمة برسم سنة 2016

الاسم والنسب	اللجان الدائمة
أحمد رحو	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية
نجاة سيمو	اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية
زهرة الزاوي	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن
علي بوزعشان	اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة
أحمد عبادي	اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام
لحسن والحاج	اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
عبد الرحيم كسييري	اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية

خلال سنة 2016، عقد مكتب المجلس 25 اجتماعاً، بمتوسط نسبة مشاركة بلغت 73 في المائة. كما أقرّ خلال هذه السنة البرنامج المتوقع لدورات الجمعية العامة، كما أحال على اللجان الدائمة مواضيع الإحالة الذاتية المقررة في إطار برنامج عمله برسم سنة 2016.

### 3.1 اللجان الدائمة

بالإضافة إلى رؤساء اللجان المنتخبين بصفتهم أعضاء المكتب، قامت اللجان الدائمة بانتخاب نواب الرؤساء والمقررين ونواب المقررين لتستكمل بذلك تشكيلتها.

اللجنة	نائب الرئيس	المقرر	نائب المقرر
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	كمال الدين فاهر	محمد بشير الراشدي	محمد العلوي
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية	بوشتي بوخالفة	محمد مستغفر	أحمد أبوه
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن	محمد عبد الصادق السعيدي	مصطفى اخلافة	محمد الدحماني
اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة	مينة الروشاتي	نور الدين الشهبوني	أحمد بابا عبان
اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام	لحسن الحنصالي	أمين منير العلوي	ليلى بريش
اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	محمد بن الصفير	حكيمه الناجي	ادريس بلفاضلة
اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية	محمد الدحماني	عبد الرحمان قنديلة	مينة الروشاتي

وبمجرد الانتهاء من استكمال تشكيلتها، واصلت اللجان الدائمة عملها باعتماد مقاربة تقوم على الإنصات والتشاور والحوار والنقاشات الداخلية والخارجية، ومنهجية متكاملة تتوزع بين التشخيص والمقارنات الدولية واقتراح توصيات عملية.

وخلال سنة 2016، عقدت اللجان السبع الدائمة، المكوّنة من 22 إلى 26 عضواً، ما مجموعه 404 اجتماعات، أي حوالي 58 اجتماعاً في المتوسط لكل لجنة من هذه اللجان، مع نسبة مشاركة بلغت 43 في المائة في المتوسط، علماً أنّ أغلب الأعضاء ينتمون في الوقت نفسه إلى لجنتين اثنتين، مما يحول دون حضورهم عند اجتماع اللجنتين في وقت واحد. كما تجدر الإشارة إلى أنّ اجتماعات مجموعات العمل غير مندرجة في هذا الإحصاء.

كما أنّ اللجان الدائمة أنصتت إلى أكثر من 120 فاعلاً حكومياً وغير حكوميّ، مخصّصة بذلك، كما سبقت الإشارة، أكثر من 30 في المائة من اجتماعاتها للإنصات إلى الأطراف المعنية.

### 1.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

عقدت لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، التي يرأسها السيد أحمد رحو ومقرّرها السيد محمد البشير الراشدي، 50 اجتماعاً سنة 2016، بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 44 في المائة.

#### 1.1.3.1. الإحالات

لم يتلق المجلس أية إحالة تدخل في اختصاصات اللجنة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.



### 2.1.3.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، تابعت اللجنة الدائمة إعداد تقريرها حول السياسة الصناعية. ومن المنتظر الانتهاء من إنجازها، مع الرأي المنبثق منه، خلال سنة 2017.

### 2.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية، التي ترأسها السيدة نجاة سيمو ومقررها السيد محمد مستغفر، 99 اجتماعاً سنة 2016 بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 34 في المائة.

#### 1.2.3.1. الإحالات

لم يتلق المجلس أية إحالة تدخل في اختصاصات اللجنة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية.

### 2.2.3.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية تقريراً ورأياً حول موضوع «المقاوله الذاتية، رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم».

#### المقاوله الذاتية، رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على التقرير حول «المقاوله الذاتية رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم» بإجماع أعضائه خلال الدورة السادسة والستين العادية للجمعية العامة، المنعقدة بتاريخ 29 شتبر 2016. وقد تطلب إعداد هذا التقرير الذي انبثق منه رأي في الموضوع، تنظيم عدة جلسات إنصات ويوم دراسي بمشاركة العديد من الفاعلين المنتمين إلى هيئات حكومية وغير حكومية.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنّ التشغيل الذاتي هو وسيلة للمساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وخلق فرص للشغل من خلال المقاوله الذاتية. ويتجلى الهدف من هذا التقرير في اقتراح توصيات لدعم وتعزيز دينامية التشغيل الذاتي لجعله رافعة لتحقيق تنمية محلية وجاهية مدمجة، وتحديث السياسات القطاعية.

وفي هذا السياق، يوصي المجلس بما يلي:

- إعداد استراتيجية وطنية للمبادرة المقاولاتية ذات أبعاد جهويّة؛
- إحداث لجان جهوية للمقاوله الذاتية تضم القطاع العام والقطاع الخاص والجامعات ومؤسسات التكوين والبحث العلمي والمجتمع المدني؛
- توسيع اختصاصات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وإسنادها مهمتي مواكبة ودعم المقاوله الذاتية؛
- تعزيز دور الغرف المهنية لدعم ومواكبة المقاولات؛
- دعم هيئات المجتمع المدني النشيطة في مجال ريادة الأعمال؛
- تهيئة الموارد الجهويّة وحماية المنتجات المحلية للمقاولات ذات التوجّه الاجتماعي والتضامني من تعدد الوسطاء، وتمكينها من ضمان أولوية الولوج إلى الموارد المحلية؛

- إدماج الباعة المتجولين في الاقتصاد الوطني من خلال تطوير أسواق متنقلة والإدماج المنظم للفضاءات التجارية المتجولة في التهيئة الحضرية والتجارية؛
- توفير الضمانات اللازمة أثناء تطبيق قانون المقاول الذاتي، وذلك بمراجعة وتعيين لائحة المهن المسموح بها للمقاول الذاتي وإدراج مهن العالم القروي وتحديد مجال ونطاق المسؤولية الشخصية؛
- تنويع التمويلات العمومية والخصوصية المناسبة لمختلف الحاجيات وإنشاء الصناديق المتخصصة بضمان القروض والموجهة للمقاولين الناشئين والمبادرين؛
- وضع آليات تحفيزية لفائدة المؤسسات المالية قصد تشجيعها على الانخراط بفعالية في عملية تمويل المقاولات الذاتية؛
- تعزيز دور صندوق الضمان المركزي وتوسيع مجال تدخله في مختلف الجهات من خلال فتح شبابيك جهوية لتقريب خدماته من المتعاملين والعمل على تنويع منتجاته ليستجيب لمختلف حاجيات المقاولات ؛
- تعميم مشاتل حاضنات المقاولات في جميع جهات المغرب؛
- عقد مناظرة وطنية ولقاءات جهوية للمقاولات الذاتية، بكيفية منتظمة، قصد تقييم حصيلة المبادرة المقاولاتية والتشغيل الذاتي وتقييم مساهمتها في دينامية التنمية الجهوية والمحلية وخلق الثروة وفرص الشغل.

### 3.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

- عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، التي تترأسها السيدة زهرة الزاوي ومقررها السيد مصطفى اخلافة، 53 اجتماعا سنة 2016 بمعدل مشاركة تجاوزت في المتوسط 47 في المائة.
- وفي إطار الإحالات الواردة من مجلس النواب، أنجزت اللجنة رأيين اثنين حول:
- مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
  - مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.
  - وفي إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة ثلاثة تقارير انبثقت منها ثلاثة آراء حول:
  - فعلية حقوق الطفل، شرط لتحقيق التنمية في المغرب ومسؤولية الجميع؛
  - المساواة بين النساء والرجال، الجانب الاجتماعي؛
  - وضع ودينامية الحياة الجمعوية.

#### 1.3.3.1. الإحالات

### مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

تمت المصادقة على الرأي الذي أبداه المجلس حول مشروع القانون رقم 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، بناء على طلب لإبداء الرأي صادر عن مجلس النواب بتاريخ 17 نونبر 2016، بإجماع أعضائه خلال الدورة العادية الثامنة والخمسين لجمعية العامة، المنعقدة يوم 28 يناير 2016. وقد تطلب إعداد هذا الرأي تنظيم يومين دراسيين شارك فيهما العديد من الفاعلين المنتمين إلى هيئات حكومية وغير حكومية. كما شكّلت اللجنة مجموعة عمل تولّت صياغة هذا الرأي.

وقد أشار المجلس في هذا الرأي إلى أنّ مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة يثير عددا من المخاوف المرتبطة بجوانب أساسية من الدستور لم تؤخذ في الاعتبار، مثل المناصفة والبعد الجهوي وهشاشة بعض الشرائح من النساء والأمهات والأطفال والأشخاص المسنين. كما أنّ جوانب أخرى تتعلق بتشكيلته وصلاحياته وحكامته، تعكس رؤية أخرى عن المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة تختلف عن الرؤية المنبثقة عن اقتراح اللجنة العلمية لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، يقترح المجلس، بالخصوص، التوصيات التالية:

- تخصيص مادة في القانون للتذكير بمهام المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، كما يحددها الفصل 169 من الدستور؛
- تخصيص مادة للتذكير بالمبادئ الدستورية الكبرى وبال حقوق الأساسية للإنسان والطفل، والتي يتعين أن تُشكل الإطار المرجعي لمختلف مقاربات المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة (المساواة، المناصفة، المصلحة الفضلى للطفل، مشاركة الأطفال، الأخذ في الاعتبار الأشخاص في وضعية هشّة)؛
- الحرص على إشراك الأطفال في مختلف أشغال المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة التي تهمهم؛
- ضمان اختيار الأعضاء على أساس الخبرة والتجربة، وضمان الاستقلالية اللازمة للاستجابة للتحديات المطروحة؛
- ضمان تحقيق توازنٍ عدديٍّ بين الأعضاء المتخصصين في الطفولة والأعضاء المتخصصين في الأسرة؛
- مراعاة مبدأ المناصفة والبعد الجهوي في التعيينات؛
- تعيين أعضاء ذوي شخصيات اعتبارية لهم تجربة فعلية في الميدان، منحدرين من جمعيات المجتمع المدني والمجتمع المدني المنظم (نقابات،...) والجامعات والأكاديميات والهيئات الدينية العليا؛
- إدماج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن المؤسسات الدستورية الممثلة؛
- النص على إحداث مكتب تنفيذي يتكوّن من الرئيس والأمين العام ورؤساء اللجان الدائمة يتولى مهمة تنسيق الأشغال؛
- النص على أن الجمعية العامة العادية تنعقد على الأقل أربع مرّات في السنة.

### مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

تمّت المصادقة على الرأي الذي أبداه المجلس حول مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بناء على طلب لإبداء الرأي صادر عن مجلس النواب بتاريخ 17 نونبر 2016، بإجماع أعضائه خلال الدورة العادية الثامنة والخمسين لجمعية العامة، المنعقدة يوم 28 يناير 2016. وقد تطلب إعداد هذا الرأي تنظيم ثلاث جلسات إنصات ويومين دراسيين شارك فيهما العديد من الفاعلين المنتمين إلى هيئات حكومية وغير حكومية.

وفي هذا الرأي، عبّر المجلس عن ارتياحه لكون مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز تمّ إعداده بعد سلسلة مشاورات منفتحة على العديد من الأطراف المعنية على الصعيد الوطني والدولي، غير أنه يلاحظ كذلك أنّ النتائج التي توصلت إليها اللجنة العلمية لم يتمّ الإعلان عنها.

فضلا عن ذلك، لم يتم تدقيق حدود العلاقة بين صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بما يتماشى مع أحكام الدستور التي تنص على أن مهمة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز هي العمل من أجل تحقيق المناصفة «مع مراعاة الاختصاصات المسندة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وبعد تحليل هذا المشروع، أشار المجلس إلى عدة عناصر من شأنها أن تشكل عوائق أمام مكافحة التمييز والنهوض بالمساواة. وفي هذا السياق، يقترح المجلس، على وجه الخصوص، التوصيات التالية:

- النص ضمّن مواد مشروع القانون على تحديد واضح لمبدأ المساواة، وكذا مبدأ عدم التمييز، مع الإشارة إلى أن كل أشكال التمييز، باستثناء التمييز بين الجنسين، هي من اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- توسيع مجال تدخل الهيئة بحيث تُحوّل لها صلاحية التدخل بناء على إحالة توجه إليها أو في إطار إحالة ذاتية، والتدخل في حالات التمييز في مختلف الأوساط؛
- منح حقّ رفع الشكايات إلى هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز لكلّ الأشخاص الذاتيين، بغض النظر عن جنسيتهم، ولذوي حقوق الضحايا، ولكلّ الأشخاص المعنويين؛
- منح الصفة القانونية للهيئة، وتخويلها صلاحية عرض القضايا المتعلقة بالأوضاع والأفعال المتسمة بطابع تمييزي ومتابعة مرتكبيها أمام المحاكم؛
- الحرص على اعتماد التوازن في مسطرة اختيار الأعضاء الذين يعينهم جلالة الملك، والأعضاء الذين يعينهم كل من رئيس الحكومة ورئيسي غرفتي البرلمان؛
- تعيين غالبية أعضاء هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس الصفة الشخصية الاعتبارية، وتعزيز تمثيلية المجتمع المدني المنظم، وخاصة المنظمات النقابية بغض النظر عن الانتماءات المهنية أو الحزبية، بناء على الخبرة المشهود بها في هذا المجال، والتعددية وتنوّع التجارب وتكاملها؛ وتأليف الهيئة من عدد محدود يتراوح ما بين 25 و30 عضواً يُعينون بصفتهم الشخصية الاعتبارية، وتجتمع على الأقل مرة واحدة في الشهر؛
- تمكين الهيئة من جهاز للدعم مكوّن من خبراء دائمين متعدّدي التخصصات.

### 2.3.3.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن ثلاثة تقارير انبثقت منها ثلاثة آراء في الموضوع.

### فعليّة حقوق الطفل، مسؤولية الجميع

صادق المجلس على هذا التقرير بإجماع أعضائه خلال الدورة العادية الحادية والستين لاجتماعه العامة، المنعقدة يوم الخميس 28 أبريل 2016. وقد تطلب إعداد هذا التقرير تنظيم عدّة جلسات إنصات مع هيئات حكومية وغير حكومية.

ويلاحظ المجلس في هذا التقرير أنه رغم التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب خلال العقود الأخيرة في مجال حقوق الطفل، لا تزال هناك العديد من المعايير والممارسات الاجتماعية التي تلحق أضرارا بالأطفال، كما أنّ العديد

من الأطفال القاصرين ما فتئوا يتعرضون لأشكال شديدة من العنف على وجه الخصوص. كما أن السياسات العمومية ذات الصلة بقضايا الطفولة مازالت تعرف قصوراً على مستوى التنسيق والتتبع والتقييم.

وفي هذا السياق، يوصي المجلس أولاً باعتماد سياسة حقيقية مندمجة، على المستوى الحكومي، من أجل حماية الطفولة، عن طريق إدماج حقوق الطفل في السياسات العمومية وفي إعداد ميزانيات القطاعات الوزارية المعنية. كما يوصي المجلس بإدراج السياسة العمومية المندمجة لحماية الأطفال ضمن قانون - إطار، بهدف ضمان استدامتها وتجانسها اللزمين؛ ويتعلق الأمر بقانون - إطار يُعاد من خلاله تحديد مسؤوليات ومهام الفاعلين، بما فيها مسؤوليات ومهام وزارة الشباب والرياضة في مجال حماية الطفولة.

ويوصي المجلس بأن يتم تنزيل مخططات العمل الخاصة بالأطفال على المستوى الجهوي، من خلال خلق لجان جهوية وإقليمية لحماية الطفولة، ووضع آليات على الصعيد الترابي مكلفة بالرصد والتبليغ والتكفل بالأطفال في وضعية صعبة أو في خطر.

وفي هذا الشأن، يدعو المجلس إلى مراجعة القانون رقم 05.14 المتعلق بمؤسسات الحماية الاجتماعية بتضمينه معايير ومقاييس التكفل بالأطفال، وكذا إجبارية التبليغ عن أعمال العنف ضد الأطفال.

كما يتعلق الأمر بتنفيذ سياسة قضائية ملائمة للقاصرين تعتمد تدابير بديلة عن حرمانهم من الحرية ووضعهم في المؤسسات، والوقاية الفعلية من التهديد والنص على عقوبات مشددة ضد مرتكبي العنف ضد الأطفال واستغلالهم.

علاوة على ذلك، يقترح المجلس عددا من التوصيات الرامية إلى حماية الأطفال من أي شكل من أشكال الاستغلال، وضمان ولوجهم إلى العلاجات، وتحسين اندماجهم في الوسط الدراسي، وتعزيز رفاههم من خلال تعزيز مشاركتهم في الأنشطة الثقافية والرياضية.

كما يؤكد المجلس في الأخير على الحاجة الملحة إلى الدعم المؤسسي، عبر إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، الذي ينبغي أن يساهم أساساً في النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا عبر إحداث آلية للانتصاف مستقلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تكون مختصة في مراقبة حقوق الطفل، ولها صلاحية تلقي الشكايات الصادرة عن الأطفال ومعالجتها.

### المساواة بين النساء والرجال، الجانب الاجتماعي: حصيلة وتوصيات

خلال دورتها العادية الثانية والستين، التي انعقدت يوم الخميس 26 ماي 2016، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على هذا التقرير المنبثق منه رأي في الموضوع. وقد تطلب إعداده تنظيم عدة جلسات إنصات مع هيئات حكومية وغير حكومية.

ويتم هذا التقرير، الذي يعالج موضوع المساواة بين النساء والرجال في الجانب الاجتماعي، تقريرين أصدرهما المجلس، الأول حول المساواة في الجانب المؤسسي والمعياري (2012)، والثاني حول مسألة المساواة بين النساء والرجال في الجانب الاقتصادي (2014).

يؤكد المجلس أنه رغم الإصلاحات الدستورية والتشريعية، فإنّ الوضعية الاجتماعية للنساء المغربيات لم تتطور بكيفية مرضية. بل إنها تشهد تراجعاً في بعض المجالات. وقد أشار التقرير بشكل خاص إلى استمرار الفوارق في التربية والتكوين، وهشاشة ربّات الأسر، وانعدام الحماية من العنف ضد النساء، وضعف آليات استقبال وتقديم المساعدة لضحايا العنف، بسبب الفراغ القانوني، واستمرار ارتفاع عدد زواج القاصرين (35.152 حالة سنة 2013) الذي يهّم البنات القاصرات على وجه الخصوص.

كما ينبّه المجلس إلى التراجع المتزايد في نسبة نشاط النساء في الوسط الحضري، والتي لا تتجاوز اليوم 18 في المائة، مما يحرم حوالي 82 في المائة من النساء البالغات سنّ الشغل من دخل خاص، أو من وضعيّة اجتماعيّة مرتبطة بدور اقتصادي معترف به.

وفي هذا السياق، يقترح المجلس في تقريره سلسلة من التوصيات الرّامية إلى إعادة التأكيد على الحق في المساواة، وإلى جعل مشاركة النساء في النشاط الاقتصاديّ أولويّة أساسيّة، وتعزيز فعالية تدخّل المنظومة التشريعيّة إزاء النساء وحقوقهنّ.

كما يدعو المجلس إلى العمل من أجل التوصل إلى توافق إيجابي وفعال بين مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين بخصوص المساواة بين الجنسين، والاستناد إلى القانون لمعالجة التمييز ضد النساء.

ويدعو المجلس إلى وضع برنامج وطني لمكافحة ظاهرة الزواج «العري» (زواج الفاتحة)، الذي يشجع على تزايد زواج القاصرات وتعدد الزوجات، وإلى ضمان احترام أحكام المدوّنة في هذا الشأن.

علاوة على ذلك، يعتبر التقرير أن تحسين الوضعية الاجتماعية للنساء في الوسط القروي والوسط الحضري يتمّ من خلال تعزيز مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في القضاء على الفقر وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد وتنافسيّتها الاقتصادية. وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع التشغيل الذاتي، واتخاذ تدابير تفضيلية لفائدة تكوين وتشغيل النساء في وضعية إعاقة، اللواتي 85 في المائة منهنّ غير نشيطات.

وفي سوق الشغل، يتعين على المقاولات الانخراط في منع كلّ أشكال التمييز ضد النساء، وتعزيز التمييز التفضيليّ للنساء في مناصب المسؤوليّة، بما أنّ المناصفة لم تتحقق بعد.

كما أوصى المجلس بمراجعة الإطار التشريعيّ لحماية النساء من جميع أشكال العنف، بحيث يتضمّن تحديداً دقيقاً للعنف المنزلي، وبتهيّز مراكز استقبال النساء المعنفات بالوسائل الضرورية، والإدانة الشديدة لكل أشكال العنف ضد المرأة والتحرّش الجنسي.

وفي الأخير، يوصي المجلس بتنظيم لقاءات للتفكير المسؤول والهادئ بين مختلف الأطراف، وذلك من أجل تقديم إجابات قانونية متصلة بالقضايا المجتمعيّة ومن شأنها ضمان تكافؤ الفرص والحقوق والمعاملة بين النساء والرّجال، وتعزيز مشاركة النساء في تنمية بلادهنّ.

## وضع ودينامية الحياة الجموعية

صادق المجلس على هذا التقرير، الذي انبثق عنه رأي في الموضوع، بإجماع أعضائه خلال الدورة العادية التاسعة والستين لجمعيةته العامّة، المنعقدة يوم الخميس 22 دجنبر 2016. وقد تطلّب إعداد هذا التقرير تنظيم عدة جلسات للإنصات مع هيئات حكومية وغير حكومية.

ونظراً للدور المركزيّ المعترف به للجمعيات في مجالات التنمية والتضامن الاجتماعي والدفاع عن حقوق الإنسان، قرّر المجلس تعميق التفكير في هذا الموضوع من أجل تحديد مسالك العمليات والتدخلات الكفيلة بتعزيز حرية تأسيس الجمعيات وإضفاء دينامية على مساهمة القطاع الجموعي في بناء مغرب متضامن ومزدهر.

في هذا التقرير، أوصى المجلس على الخصوص بما يلي:

- الحرص على ملاءمة ظهير 1958 الذي ينظم الحقّ في تأسيس الجمعيات مع أحكام دستور 2011، ووضع قانون خاصّ بالمؤسّسات؛

- تعزيز إعداد رؤية واضحة للشراكة بين الدولة والجمعيات قائمة على منطق المعاملة بالمثل واحترام التوجّهات الاستراتيجية للجمعيات؛
- إعادة النظر في الدورية رقم 2003 المنظمة لعلاقة الشراكة بين الدولة والجمعيات، في ضوء الأحكام الجديدة للدستور، ووضع دورية تنظّم الشراكة بين الجماعات الترابية والجمعيات؛
- في مجال الاعتراف بالمنفعة العامة، توضيح مفهوم " أن يكون لها هدف له طابع المصلحة العامة " الوارد في المادة 1 من المرسوم رقم 2.04.969، وتأطير السلطة التقديرية الموكولة لممثلي السلطة التنفيذية عن طريق وضع معايير واضحة يمكن أن تستند إليها هذه السلطة؛
- وضع مخطط محاسباتي خاص بالجمعيات، وإدراج معايير الحكامة الجيدة في ديباجته؛
- الإعفاء الضريبي، على مستوى الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، بالنسب للأنشطة الاقتصادية للجمعيات المهمة بالشأن العام، والتي لا تكتسي صبغة ربحية طبقاً للمعايير التي يحددها النظام الجبائي (التدبير غير المدرّ للربح للجمعية، والصبغة غير التنافسية للنشاط ولشروط ممارسته)؛
- النص على ضريبة جزافية مقلصة نسبتها 20 في المائة في ما يتعلق بالضريبة على الدخل المفروضة على التعويضات، الخاضعة لنسبة ضريبية أعلى، التي تدفعها الجمعيات المهمة بالشأن العام لأجرائها؛
- السّماح للجهات المانحة (سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين) بتقديم إعانات تُخصم من ضرائبها (الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل) للجمعيات المهمة بالشأن العام حتى لو لم تكن جمعيات ذات منفعة عامة، وذلك في حدود عتبة محددة لرقم معاملات الجهة المانحة أو لمداخيلها؛
- وضع قانون خاص بالتطوع غير المؤدّي عنه وتمييزه عن التطوع الذي يتلقّى صاحبه تعويضاً عن عمله. ويُتظر من هذا القانون أن يحدّد حقوق وواجبات كل من المتطوعين بدون تعويض والمتطوعين بتعويض؛
- إعداد قانون خاص بالعامل الاجتماعي يحدّد طبيعة العمل الاجتماعي وحقوق وواجبات العامل الاجتماعي إزاء الجمعية والمستفيدين، وضمان حمايته الجسدية والقانونية.

#### 4.3.1 اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية الجهوية، التي يترأسها السيد على بوزعشان، ومقرّها السيّد نور الدين شهبوني، ما مجموعه 50 اجتماعاً برسم سنة 2016، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 38 في المائة.

##### 1.4.3.1. الإحالات

لم يتلقّ المجلس أية إحالة تدرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

##### 2.4.3.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة تقريراً انبثق عنه رأي حول موضوع «المسؤولية المجتمعية للمنظمات».

## المسؤولية المجتمعية للمنظمات: آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة

تمت المصادقة على هذا التقرير الذي انبثق عنه رأي المجلس بالإجماع من طرف أعضاء المجلس خلال الدورة الخامسة والستين العادية التي انعقدت يوم 25 غشت 2016. وقد تطلب إعداد هذا التقرير تنظيم عدة جلسات إنصات مع هيئات حكومية وغير حكومية.

في هذا التقرير، حدّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المسؤولية المجتمعية للمنظمات باعتبارها منهجية إرادية تبرز الأسلوب الذي بواسطته تتعامل المنظمات مع الآثار الحالية والمستقبلية لأنشطتها على المجتمع وعلى البيئة، بهدف تحقيق الهدف الثلاثي، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ويشير التقرير إلى أنه على الرغم من المستوى المتزايد لوعي مختلف المنظمات بأهمية إدماج هذا المفهوم في نطاق أنشطتها، وفي نطاق سياساتها التتموية، لاتزال هناك العديد من أوجه القصور، سيما على مستوى الإطار التشريعي والحكامة، وتحديد دور الفاعلين، والشفافية، وحقوق الإنسان. وبالتالي فإن ذلك لا يسمح للمسؤولية المجتمعية للمنظمات بالاضطلاع بدورها كاملا باعتبارها رافعة تشجّع المنظمات على الانخراط في منهجية التنمية المندمجة والمستدامة. وفي هذا الإطار، اقترح المجلس سلسلة من التوصيات الرامية إلى تحديد الدعائم التي يتعيّن أن يركز عليها تنفيذ مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات، بطريقة تدريجية وتشاركية.

يتعلق الأمر، أولاً، بإرساء حكمة قائمة على احترام القانون والاتفاقيات الدولية، ثم بعد ذلك إجراء حوار مستمرّ بين مختلف الأطراف المعنية بهدف خلق قيمة مشتركة، وأخيراً وضع رؤية عرضانية للمنظمات ذات بُعد رباعي الأطراف يدمج الدولة والنسيج الاقتصادي والمجالات الترابية والمجتمع المدني.

وبقدر ما تهتمّ هذه التوصيات الدولة، باعتبارها منظّماً وفاعلاً، بقدر ما تهتمّ النسيج الاقتصادي والمجالات الترابية والمجتمع المدني.

إنّ المطلوب من الدولة إضفاء الطابع الرسمي على التزامها من أجل تحقيق تنمية مدمجة، وخاصة بتشجيع المبادرات المعتمدة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات لجميع الأطراف المعنية. كما يتعلق الأمر كذلك بوضع إطار للحكامة الوطنية خاصّ بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات، عبر إنشاء منظومة من القواعد والقيم التي يجب احترامها، وتعزيز الاستثمار المسؤول اجتماعياً على مستوى السلطات العمومية، سيما سلطات التقنين المالي، عبر اعتماد أدوات تنظيمية وأطر مرجعية تتماشى مع المعايير الدولية في هذا الشأن. كما يوصي المجلس بإعداد ميثاق للإدارة المسؤولة، وتطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات على الدولة المشغلة، فضلاً عن اعتماد سياسة مسؤولة للمشتريات العمومية، وهو مبدأ ينطبق كذلك على القطاعين العام والخاص.

كما يدعو المجلس إلى دعم وتوسيع نطاق علامة المسؤولية المجتمعية للمقاولات التي أحدثها لتشمل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتشجيع المقاولات على نشر تقارير مدمجة، وتشجيع الأشكال الجديدة لريادة الأعمال المدمجة، وإدراج المسؤولية المجتمعية للمنظمات في أجندة المجالس الإدارية للمقاولات العمومية، وحثّها على نشر حسابات خارج المالية.

وعلى صعيد المجتمع المدني والمجالات الترابية، يدعو التقرير إلى دعم منظمات المجتمع المدني بتمكينها من الوسائل البشرية والمالية اللازمة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني، وكذا تمكين المركزيات من مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات باعتبارها وسيلة للرفع من النجاعة الداخلية وجعل العمل النقابي أداة لتطور المسؤولية المجتمعية للمنظمات داخل المقاولات. وعلى صعيد المجالات الترابية، يدعو المجلس



إلى تفعيل تدبير الاستدامة على المستوى المجالي، وتعزيز القدرات المتعلقة بمفهوم ومبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات في صفوف المنتخبين والفاعلين العموميين في المجالات الترابية.

### 5.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا مجتمع المعرفة والإعلام

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا مجتمع المعرفة والإعلام، التي يرأسها السيد أحمد عبادي ومقررتها السيدة لطيفة بنواكريم، 51 اجتماعا بمعدل مشاركة بلغ 40.3 في المائة في المتوسط.

#### 1.5.3.1. الإحالات

لم يتلق المجلس سنة 2016 إحالات تدخل في اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا مجتمع المعرفة والإعلام.

#### 2.5.3.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة تقريرا انبثق عنه رأي بعنوان «اقتصاديات الثقافة».

### اقتصاديات الثقافة

صادق المجلس على هذا التقرير، الذي استخلص منه رأي في الموضوع، بإجماع أعضائه خلال الدورة العادية الثالثة والستين لاجتماعه العامة، يوم الخميس 30 يونيو 2016. وقد تطلب إعداد هذا التقرير تنظيم العديد من جلسات الإنصات مع هيئات حكومية وغير حكومية.

ويعتبر هذا التقرير الثقافة رافعة للتنمية، كما يبرز أهميتها الوظيفية في الاقتصاد الوطني، ويحلل مختلف الوسائل الكفيلة بجعلها في صلب أية سياسة عمومية، وبضمان ولوج أكبر عدد من المواطنين إلى الثقافة باعتبارها حقاً من الحقوق.

في هذا السياق يقترح المجلس اعتماد مقاربة جديدة مندمجة تقوم على وضع إطار مؤسساتي جديد، وتنفيذ رافعات للتنمية والتربية على الفنون والثقافة مع الأخذ في الاعتبار الجانب الاجتماعي.

كما يوصي المجلس بإعداد استراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع، تجعل الثقافة في صلب المشروع المجتمعي والتموي المغربي، وإدماجهما في مختلف السياسات العمومية، وتطوير خدمة عمومية في ميدان الثقافة بوصفها حقاً يفرض على الدولة دعم الإبداع.

كما يدعو المجلس إلى دعم التظاهرات الثقافية، على غرار دعم المهرجانات، وإلى تنويع مصادر تمويل الثقافة والإبداع (الرأس مال المخاطر، البحث عن شركات ناشئة للاستثمار في الثقافة، الرعاية، آليات التمويل الجماعي...). وفي هذا الإطار، أوصى المجلس بتشجيع الاستثمار في الثقافة، ومبادرات إنشاء مقاولات في مجالات الثقافة والإبداع من خلال إطار تشريعي وضريبي تحفيزي، وآليات ناجعة للدعم، مع ضمان حقوق المؤلف والملكية الفكرية ومكافحة القرصنة من خلال تقوية المجال التشريعي ومراجعة مهام واختصاصات المكتب المغربي لحقوق المؤلفين.

من أجل البحث عن المواهب على المستويين الوطني والجهوي، وتشجيعها على التفتح الفني، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضرورة تأهيل مؤسسات التكوين الموجودة، وإنشاء مؤسسات جديدة وخلق مسالك جامعية جديدة في مهن التربية الثقافية والإبداع، بما في ذلك التشييط والوساطة أو تدبير الأنشطة الثقافية.

ويؤكد التقرير على ضرورة التربية منذ سنّ مبكرة على الثقافة والفنون، بتعزيز إدماج الثقافة في البرامج الدراسية، وجعل المدرسة إطاراً للنهوض بالوحدة الثقافية في تنوعها، وتطوير الإبداع الفردي والجماعي في صفوف التلاميذ، وتسهيل ولوجهم إلى فهم التراث الثقافي واستيعابه.

وفي الأخير، يدعو المجلس إلى مراعاة الظروف الاجتماعية للعاملين في مجال الثقافة والفنون والمجال السمعي البصري، وضمان ولوجهم إلى التغطية الصحية، والحماية الاجتماعية، وخاصة حصولهم على التقاعد والحماية من فقدان الشغل. كما يقترح المجلس وضع آليات خاصة من أجل ضمان استدامة المداخل بالنظر إلى الطبيعة الموسمية للعمل الثقافي.

### 6.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يرأسها السيد لحسن والحاج، ومقررتها هي السيدة حكيمة ناجي، ما مجموعه 49 اجتماعاً بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 54 في المائة.

وقد أعدت اللجنة القسم الأول من التقرير السنوي برسم سنة 2015 المتعلق بتحليل الظرفية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتقرير الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية برسم سنة 2016. وقد تمّ تقديم هذا التقرير ومناقشته خلال أشغال الدورة العادية الحادية والسبعين المنعقدة في فبراير 2017.

#### التقرير السنوي برسم سنة 2015

صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على تقريره السنوي برسم 2015 بإجماع أعضائه خلال الدورة العادية الثالثة والستين، المنعقدة بتاريخ 30 يونيو 2016.

يشتمل هذا التقرير، الذي تمّ إعداده طبقاً للقانون التنظيمي للمجلس، على تحليل مفصل للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب خلال سنة 2015، كما يشتمل على جرد لحصيلة أنشطة المجلس خلال السنة نفسها.

لهذه الغاية، قام المجلس بتحليل أبرز التطورات على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تعبّر عن وجهة نظر المجتمع المدني المنظم، الغني بتنوع الحساسيات والتجارب المهنية والاجتماعية للأعضاء الذين يتكوّن منهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وبناءً على هذا التحليل، أعدّ المجلس عدداً من التوصيات في إطار مقاربة مندمجة ومدمجة ومستدامة، مع التركيز على بعض نقاط اليقظة.

بناءً على ملاحظته بأنّ دينامية النمو الاقتصادي في المغرب لا تشجّع بما فيه الكفاية على خلق فرص الشغل، إنّ على مستوى وتيرته أو على مستوى محتواه القطاعي، يدعو المجلس في هذا التقرير إلى إعادة التفكير في البنيات الاقتصادية وفي محتوى النمو في المغرب من أجل بناء نموذج اقتصادي جديد. ويتعيّن أنّ يكون هذا النموذج مشجعاً من جهة، (أ) على الاستثمار المنتج من طرف القطاع الخاص، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وبالأخصّ الصناعات التحويلية والخدمات؛ ومن جهة أخرى (ب) على توسيع نطاق الفرص الاقتصادية، سيّما في القطاعات المتصلة بالاقتصاد الأخضر واقتصاد البحر، وكذا في الصناعات الثقافية والإبداعية.

يتعلق الأمر بتوفير الظروف اللازمة لإعطاء انطلاقة فعلية ومستدامة لدينامية النمو، وذلك بتشجيع خلق فرص شغل مستدام من حيث العدد والنوعية، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، وخاصة من خلال تسهيل شروط

الولوج إلى عوامل الإنتاج (العقار المهني، والتمويل) سيّما بالنسبة للأنشطة التصنيعية ذات المحتوى التكنولوجي العالي و/ أو المتوسط، والقطاعات المبتكرة والخدمات ذات الإمكانيات القوية جدا على مستوى النمو وخلق فرص الشغل.

على الصعيد الاجتماعي، يبرز التقرير بأنّ وضعية المساواة والمناصفة اللتين ينصّ عليهما الدستور لم تتطور بالوتيرة المطلوبة، كما يسجّل ارتفاع حدّة التوترات والنزاعات الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، يدعو المجلس السلطات العمومية إلى إحداث المؤسسات المنصوص عليها في الدستور في مجال المناصفة ومكافحة كلّ أشكال التمييز ضد النساء، مع تمكينها من جميع الوسائل القانونية والمالية والبشرية اللازمة لممارسة صلاحيتها. كما أنّه من الضروريّ مراجعة جميع القوانين والنصوص التشريعية الأخرى التي تتعارض مع مبدأي المساواة والمناصفة. ويدعو المجلس، أيضا، إلى وضع خطة شاملة تضمّ المدارس ووسائل الإعلام بهدف إحداث تغيير ثقافي لصالح المساواة بين الجنسين.

بالإضافة إلى ذلك، يوصى المجلس بتشجيع تطوير الاتفاقيات الجماعية التي من شأنها أن تقلل من نشوب النزاعات، وتوفّر مناخا من الثقة بين الأطراف. كما يجدد المجلس دعوته إلى مأسسة الحوار الاجتماعي قصد التوصل إلى تعاقبات، والاعتماد التلقائي لمقاربة تشاركية مبنية على التشاور الواسع، سيّما ما يتعلق بالإصلاحات الاجتماعية الكبرى.

وعلى الصعيد البيئي، يوصى المجلس بإعداد استراتيجية وطنية للقطاع الطاقويّ، تأخذ في الاعتبار متطلبات (1) التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني والمجالّي قصد إدماج مسالك الطاقات المتجددة ومجموع الاقتصاد الأخضر في النظام الاقتصادي الوطني، وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية (قدرات الأشخاص وقدرات الفاعلين الاقتصاديين)، و(2) متطلبات الحصول على آثار إيجابية على الساكنة، على مستوى تحسين ظروفهم المعيشية وخلق فرص جديدة للجميع.

كما يثير المجلس الانتباه إلى ضرورة إدماج الإشكاليات المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية في السياسات العمومية.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى الدور المركزيّ الذي تضطلع به العدالة المناخية في مكافحة التغيرات المناخية، فقد خصّص لها المجلس المحور الموضوعاتي لتقريره برسم 2015. وفي هذا الإطار، يدعو المجلس جميع الأطراف إلى تقييم وتحليل أثر استعمال العدالة المناخية على مختلف المساهمات الوطنية، مع إطلاق نقاش حول إمكانية وضع إطار معياريّ دولي من أجل تتبّع إدماج هذه المفهوم. كما يتعلق الأمر بإدراج العدالة المناخية في السياسات العمومية باعتبارها أداة من أدوات الحكامة لمكافحة التغيرات المناخية، وتعزيز دور المجتمع المدني بوصفه حاملا لصوت هذا المفهوم.

وفي الجزء الثالث من هذا التقرير السنوي، قدّم المجلس حصيلة لأنشطته خلال 2015 بالإضافة إلى خطة عمله في سنة 2016.

### تقرير الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية برسم سنة 2016

طبقا للقانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أعدّ هذا الأخير تقريره المتعلق بالظرفية برسم سنة 2016، الذي قدّمه ضمن أشغال والسبعين للجمعية العامة. وقد تناول هذا التقرير بالتحليل تطوّر الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ضوء المعطيات المتاحة بالنسبة لسنة 2016، كما قدّم عددا من التوصيات في هذا الشأن.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تضمن التقرير، في المقام الأول، قراءة لمختلف التطورات التي عرفها المحيط الدولي الذي ما فتئ يتسم بمناخ من الشكوك. غير أن القراءة ركزت على العلاقات بين المغرب وأفريقيا جنوب الصحراء فيما يتعلق بالجوانب الدبلوماسية والاقتصادية، مع تحليل الفرص المتاحة التي يتعين استغلالها، والمخاطر التي ينبغي تدبيرها. كما تناول التقرير بالتحليل الوضعية الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2016، وتسليط الضوء على عدد من المميزات، سيما، (أ) استمرار الهشاشة أمام التقلبات المناخية، وإن بدرجة أقل مقارنة مع العقود السابقة، (ب) عودة العجز على مستوى الحسابات الخارجية، (ج) تقدم متسارع في وتيرة الاقتصاد على مستوى التحول الهيكلية من خلال تطور مهن العالم التي ما زالت لم تصل بعد إلى الحجم الكافي لكي تضيف دينامية على النمو والتشغيل، (د) تطور غير كاف لمختلف الجوانب المتعلقة بمناخ الأعمال والاستثمار، (هـ) أما على مستوى السياسات الماكرو-اقتصادية، فقد سجلت سنة 2016 تحسنا مطردا للتوازنات المالية، والحفاظ على التضخم بما يتماشى مع هدف استقرار أسعار السياسة النقدية. وفي مجال التوصيات الاقتصادية، يقترح المجلس، من جهة، (1) إحداث آلية لتثبيت دورة النشاط خلال المواسم الفلاحية السيئة، وذلك عبر التمويل المنتظم لمشاريع الاستثمار في الوسط القروي، ومن جهة أخرى (2) التحوّل من قطاع يقوم أساساً على الصيد البحري نحو اقتصاد بحري أكثر اندماجاً، مع أنشطة مرتبطة، في القطاعات الاقتصادية الثلاثة.

كما حلل التقرير الوضعية الاجتماعية في بلادنا، مع إيلاء اهتمام خاص، (أ) لقضية حقوق المرأة والتأخر الحاصل في مجال تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين؛ (ب) لأوجه القصور المقلقة لمنظومة التربية والتكوين، والتي كشفت عن حدتها خلال الدخول المدرسي لسنة 2016 (ج) لقطاع الصحة والتغطية الصحية اللذين يتطلبان، على الرغم من التقدم المسجل، تقييماً دقيقاً، وذلك بهدف تدارك أوجه القصور في هذا القطاع في مجال الحكامة وجودة العلاجات والتغطية الصحية لفائدة الساكنة، (د) كما أولى اهتماماً في الأخير للبعد المتعلق بالفوارق الاجتماعية والمجالية، التي تشير التطورات الأخيرة بصدها إلى حدوث تقارب طفيف بين مختلف الفئات، مع وجود وتيرة تدارك غير متجانسة وبطيئة إلى حد ما بالنسبة لبعض الجهات، واستمرار الفوارق المعيشية في مستويات عليا. وأمام هذه النواقص، اقترح المجلس عددا من التوصيات، وخاصة في مجال النهوض بالمساواة الفعلية بين الرجال والنساء، كما هو منصوص عليها في الدستور، وكذلك الإسراع في الحد من القصور في مجال التعليم والصحة، مؤكداً على عمق الإصلاحات والحكامة الجيدة القائمة على تقييم النتائج.

وأخيراً، توقّف التقرير عند الجانب البيئي خلال سنة 2016، خاصة وأن السنة تميزت بتنظيم الكوب 22، وهو حدث حقق إنجازات كبيرة من خلال تسريع وتيرة أجندة تنفيذ اتفاق باريس، وتوقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين مختلف الأطراف. وفي الوقت نفسه، ركز التقرير على تطوير قطاع الطاقات المتجددة في المغرب، لا سيما مع انطلاق العمل بمحطة نور 1 بمدينة ورزازات. وفي الأخير، لم يفت أن يذكر التقرير بالمخاطر المتعلقة بمشكل الإجهاد المائي وآثاره السلبية المحتملة في المستقبل. وقد قدّم المجلس، في هذا السياق، بعض التوصيات، من بينها ضمان مواصلة الجهود المبذولة في المجال البيئي طيلة فترة ما بعد الكوب 22، وتعزيز قطاع الطاقات المتجددة، وتحسين أداء البلاد على مستوى النجاعة الطاقية، وتسريع التدابير الرامية إلى التخفيف من الآثار المحتملة للإجهاد المائي، وخاصة من خلال تطوير قدرات معالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر وترشيد الاستهلاك.

### 7.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، التي يرأسها السيد عبد الرحيم كسييري ومقررها السيد عبد الرحمان قنديلة، 52 اجتماعاً بمعدل مشاركة بلغ 44 في المتوسط.

### 1.7.3.1. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس برسم سنة 2016 أية إحالة تدرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية.

### 2.7.3.1. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة تقريراً استخرجت منه رأياً حول «متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية».

### متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية

صادق المجلس على هذا التقرير بالإجماع من طرف أعضائه خلال الدورة الستين العادية لجمعية العامة، المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2016. وقد تطلّب إعداد هذا التقرير تنظيم عدة جلسات إنصات مع منظمات حكومية وغير حكومية.

في هذا التقرير، يعتبر المجلس أنّ الجهوية المتقدمة تشكل منعطفاً أساسياً في المشهد المؤسسي والديمقراطي بالمغرب، والتي تهدف إلى تقريب القرار السياسي من المواطن، من أجل جعلّ الجهة رافعة مدمجة ومدمجة ومستدامة للتنمية الاقتصادية والبشرية.

وهذا يستدعي تعبئة جميع الأطراف، كما يتطلب مرحلة حاسمة لتمكّن روح هذا الورش الواسع من الإصلاحات ومحتواه العملي قصد تعزيز تنفيذ تدريجي ناجح.

ويعتبر المجلس أنّ الانخراط في إصلاح من هذا الحجم وبهذا المستوى، يتطلب قيادة استراتيجية من مستوى عالٍ، عبر إحداث هيئة وطنية مكلفة بالتنقّب- التقييم، ومواكبة السلطات العمومية خلال المراحل الأولى بغية تنفيذ هذه العملية على الوجه الأكمل.

وفي هذا الاتجاه، يؤكد التقرير على ضرورة الإسراع في وضع ميثاق اللاتمركز، وتمكين الجهات من إدارة جهوية تملك سلطة قرار حقيقية تمكّنها من تقديم المساعدة للولاية في عملية تنسيق تدخل الدولة على صعيد الجهة.

كما يوصي المجلس بتأطير عمليات نقل الصلاحيات المشتركة بواسطة نص تشريعي خاص. كما يتعلق الأمر بتثمين الوظيفة العمومية على الصعيد الترابي عبر اعتماد قانون خاص بالوظيفة العمومية المحلية في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالجهات، يعتبر المجلس أنّ هناك حاجة ملحة للقيام، على مستوى كل جهة، بتشخيص دقيق من نوع «التحليل الرباعي (swot)»، قصد تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص المتاحة على مستوى الجهة.

كما يقترح الاستئناس بمقاربة ومنهجية النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، عند عمليات التشخيص والتحليل وإعداد مخططات التنمية الجهوية (PDR) والمخططات الجهوية لإعداد التراب (SRAT)، وإطلاق تفعيلها بفضل إنشاء الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع.

ولكي تتمكّن الجهات من المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، يوصي المجلس بوضع ميثاق للتعاون الاقتصادي الجهوي بين الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والغرف المهنية والمركزيات النقابية. ويكمن الهدف في تطوير أقطاب تنافسية جهوية، وإحداث آليات للأفضلية الجهوية لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جداً المحلية، وتطوير علامات المنتجات المحلية على مستوى كل جهة، والعمل على الاستغلال

الأمثل لإمكاناتها. ويمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر، في هذا الإطار، قطاعاً واعداً ومثمناً لإمكانات الطاقات المتجددة، مع وضع آليات تهدف إلى اقتصادٍ وحماية وتثمين الموارد الطبيعية في تنوعها.

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية، يدعو المجلس إلى تنزيل الاستراتيجية الحكومية للتنمية الاجتماعية على صعيد الجهات، بالإحالة إلى الميثاق الاجتماعي الذي أعدّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتخصيص على إنشاء قطب للكفاءات الاجتماعية على صعيد كل جهة، ويدعو المجالس الجهوية إلى إعداد ميثاق جهوي للديمقراطية التشاركية، وخلق هيئة جهوية للحوار الاجتماعي.

وفي الأخير، يوصي المجلس بتقوية موارد الجهات وإحداث آلية دائمة للتقييم والتواصل. ويدعو المجلس كذلك إلى تفعيل الإصلاح الضريبي الترابي ووضع معايير لضمان توزيع منصف بين الجهات للصندوقين الخاصين بالتأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات من أجل الحد من الفوارق الجهوية والمجالية، وضمان توفير خدمات أساسية مماثلة في جميع أنحاء التراب الوطني لفائدة جميع المواطنين.

## 4.1 الأنشطة المنظمة

من جانب آخر، وبغرض دعم أشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمساهمة في النقاشات التي تستقطب الاهتمام العام، نظم المجلس عدة أنشطة متميزة، شهدت مشاركة شخصيات وطنية ودولية وخبراء مرموقين ومؤسسات عالمية:

في هذا الإطار، نظم المجلس عدداً من الأيام الدراسية والندوات الوطنية والدولية، أبرزها:

- تنظيم لقاء مع المؤسسة الألمانية كونراد أدناور Konrad Adenauer Stiftung حول موضوع «الديمقراطية والعقد الاجتماعي» (الخميس 03 مارس 2016)؛
  - ندوة بشراكة مع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الفرنكوفونية والمؤسسات المماثلة لها، حول موضوع «التكيف مع التغيرات المناخية: دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مواكبة العمل الحكومي وتعبئة المجتمع المدني» (الخميس 24 والجمعة 25 مارس 2016)؛
  - المنتدى الدولي حول «دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في إنجاح الانتقال الإيكولوجي المنصف». (13 أكتوبر 2016)؛
  - الندوة حول «إدماج تدابير التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية في السياسات العمومية»، بالمعرض الدولي للنشر والكتاب. (20 فبراير 2016)؛
  - ندوة مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإسبانيا، حول موضوع «التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية في المغرب وإسبانيا: نظرات متقاطعة حول التحديات والفرص المتبادلة». (الخميس 05 ماي 2016)؛
  - تنظيم قمة فاس للضمان من أجل المناخ (3 نونبر 2016) بمشاركة أزيد من 240 شخصية وطنية ودولية؛
  - تنظيم لقاءين خلال مؤتمر الأطراف الكوب 22 حول:
- أدوار المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في مواكبة تنفيذ المساهمات المحددة على الصعيد الوطني (12 نونبر 2016 بمراكش)؛

• أدوار المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الفرنكفونية المماثلة لها من أجل المسؤولية الاجتماعية للمنظمات والتنمية المستدامة (12 نونبر 2016 بمراكش).

## 5.1 العلاقات العامة والتعاون الدولي

وسعيًا منه إلى تقوية جسوره مع الرأي العام الوطني والدولي، شارك المجلس في عدة تظاهرات دولية وإقليمية، كما نشر على نطاق واسع تقاريره وآراءه عبر موقعه الإلكتروني وغيرها من وسائل التواصل والتفاعل مع المواطنين.

كما عزز المجلس، من جهة أخرى، انفتاحه على المحيط الدولي من خلال تعزيز تعاونه الدولي.

وفي هذا الصدد، شارك المجلس في عدة لقاءات دولية من أجل تحقيق:

### ■ إشعاع النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، عبر:

• المشاركة في جلسة الإنصات التي نظمها الكونغريس الأمريكي بشأن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، بتاريخ 20 أبريل 2016.

### ■ تعزيز علاقاته الثنائية ومتعددة الأطراف عبر:

• المشاركة في ندوة حول «التعاون الاقتصادي بين المغرب وفرنسا: شراكات جديدة لآفاق جديدة»، التي عقدت من 23 إلى 25 ماي 2016، بليون، بفرنسا؛

• المشاركة في الجمعية العامة للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها التي عقدت من 13 إلى 17 شتبر 2016، بكونونو-بنين؛

• المشاركة في مجلس إدارة الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها والندوة حول «الممارسات الجيدة من أجل تسيير المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها»، اللذين نظما يومي 2 و3 مارس 2016، بمديرد-ياسبانيا؛

• المشاركة في الندوة الدولية المنظمة من طرف الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها حول موضوع الهجرة، من 15 إلى 18 يونيو 2016، ببوخاريسست، برومانيا.

### ■ النهوض بصورة المغرب

#### • على صعيد القارة الأفريقية، وخاصة عبر:

- المشاركة في الندوة الدولية المنظمة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الغيني حول موضوع «توعية وتحسيس المجالس الاقتصادية والاجتماعية لسكان بشأن الإجراءات والمواقف من أجل مكافحة التغيرات المناخية»، من 16 إلى 18 فبراير 2016، بغينيا، كوناكري؛

- المشاركة في لقاءات «أفريقيا 2016»، التي انعقدت من 20 إلى 24 شتبر 2016، بباريس، بفرنسا؛

#### • على الصعيد الأوروبي، وخاصة عبر:

- المشاركة في اللقاء المنظم من طرف «Comité 21» و«Club France Développement durable» حول حول المناخ (الكوب 22) يوم 6 أبريل 2016؛

- المشاركة في لقاء من أجل تتبّع المشروع التجريبي لتعزيز الحوار الاجتماعي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، الذي عقد من 23 إلى 26 مارس 2016، ببروكسل، بلجيكا؛
- المشاركة في قمة أروميد 2016 للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها والتي عقدت من 23 إلى 26 أكتوبر 2016، بأثينا - باليونان، ؛
- المشاركة في القمة الدولية للفاعلين في مجال البيئة، التي تم نظمت من 25 إلى 29 شتبر 2016، بنانت - بفرنسا؛

#### • بالقارة الأمريكية، عبر:

- المشاركة في الدورة 60 للجنة وضع المرأة التي تم عقدت من 12 إلى 19 مارس 2016، بنيويورك - بالولايات المتحدة الأمريكية،
- المشاركة في الندوة الدولية التحضيرية لقمة المناخ الكوب 22 حول «الوعي، الحوار بين الأديان والثقافات والتغيرات المناخية»، المنظمة من 29 غشت إلى 1 شتبر 2016 ببوينوس آيرس، بالأرجنتين؛

## 6.1 الأنظمة المعلوماتية والتواصل

أنجز المجلس أكثر من 588 تسجيلًا صوتيًا (اجتماعات اللجان، ورشات العمل، دورات الجمعية العامة، ندوات)، وأزيد من 9 محاضرات مرئية (Visioconférences) لفائدة أعضاء وضيوف المجلس. وفيما يخصّ التواصل الرقمي، واصل المجلس مشروع تطوير محتويات موقعه الإلكتروني الرسمي الذي ارتفع عدد رواده خلال سنة 2016 ب 45 في المائة، حيث انتقل عدد زيارات الموقع إلى 96.051 زائرًا، و255.741 مشاهدة. كما عزّز المجلس أيضا حضوره في شبكات التواصل الاجتماعي خلال هذه السنة:

- استقطبت صفحة المجلس<sup>46</sup> في فايسبوك أكثر من 15.000 زائر، من بينهم 35 في المائة من النساء؛
  - تضاعف عدد الأشخاص الذي يتابعون أنشطة المجلس عبر تويتر<sup>47</sup> ثلاث مرّات تقريبا، متجاوزًا 42.297 منخرطًا؛
  - ارتفع عدد مشاهدات الأشرطة المصوّرة التي بثها المجلس على قناة يوتيوب<sup>48</sup>، بنسبة 19 في المائة ليصل إلى 14.546 مشاهدة، وبلغت المدة الإجمالية للمشاهدات 30.13 دقيقة.
- كما تمّ تنظيم رواق خاص بالمجلس في عدد من التظاهرات:
- المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية (20 فبراير 2016)؛
  - الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب؛
  - مؤتمّر الأطراف الكوب 22 (فضاء المجتمع المدني؛ المنطقة الخضراء)؛
  - المعرض الافتراضي للكتاب (DocExpo) المنظم من طرف المركز الوطني للتوثيق.

<https://www.facebook.com/CESEMaroc> - 46

<https://twitter.com/CESEMaroc> - 47

<https://www.youtube.com/CESEMaroc> - 48



## 7.1 ميزانية المجلس

فيما يتعلق بميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2016، فقد بلغت النفقات 64.60 مليون درهم، مقابل 61.2 مليون درهم سنة 2015. ويُعزى سبب هذا الارتفاع أساساً إلى تعزيز جانب التأطير في المجلس من خلال توظيف كفاءات جديدة في إطار المناصب المالية المتوفرة.

أما نفقات التسيير، فقد بلغت حوالي 62.60 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:

- بلغت النفقات المرتبطة بتعويضات الأعضاء والأجور والتحملات الاجتماعية للعاملين بالمجلس 39.8 مليون درهم، منها 23.27 مليون درهم كتعويضات لأعضاء المجلس، و16.50 مليون درهم كأجور وتحملات اجتماعية للعاملين بالمجلس؛

- بلغت نفقات التجهيز والنفقات المختلفة 22.25 مليون درهم. هذه النفقات تشمل بالخصوص إعداد التقارير وإبداء الآراء وتتضمن جميع التكاليف الخاصة بالطبع.

وبخصوص نفقات الاستثمار، فقد بلغت 1.96 مليون درهم، مقابل 5.4 ملايين درهم سنة 2015، تم تخصيصها أساساً لإعداد دراسات لفائدة المجلس. ويُعزى سبب الانخفاض المسجل على مستوى الاستثمار إلى تحويل الميزانية المخصصة لإنجاز الدراسات من فصل ميزانية الاستثمار إلى فصل ميزانية التسيير-التجهيز والنفقات المختلفة.

## 2 برنامج العمل برسم سنة 2017

انطلاقاً من مقارنته التشاركية، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال شهر فبراير 2017 اجتماعات تنسيقية مع الفئات الخمس الممثلة داخل المجلس. وقد كانت هذه الاجتماعات مناسبة لتحليل ودراسة حصيلة منجزات المجلس خلال سنة 2016، وكذا الوقوف عند السبل الكفيلة بتحسين عمله وأدائه.

ويتبين من هذا التقييم الذاتي أنه بالرغم من كون أعضاء المجلس يعتبرون أن حصيلته خلال سنة 2016 كانت إيجابية سيما على مستوى الإشعاع الوطني والدولي (الأفريقي والأوروبي والأمريكي وعلى صعيد العالم العربي)، إلا أنهم أشاروا، مع ذلك، إلى ضرورة الحرص، خلال سنة 2017، على تعزيز المكتسبات ضماناً لاستدامتها، وسجلوا ضرورة التنسيق بكيفية أفضل مع الحكومة ومجلسي البرلمان في الجانب المتعلق بالإحالات.

وقد أجمعت مختلف الفئات المكونة للمجلس على أن هذه النتائج لم تكن بالإمكان تحقيقها بدون إرساء علاقة الثقة بين الأعضاء، وترسيخ ثقافة الحوار، واحترام الاختلاف، ورغبة جميع الفئات في السعي إلى تحقيق التقارب في وجهات نظرها. كما أن منهجية الإنصات إلى مكونات المجتمع المدني اعتبرت بُعداً ضرورياً لنجاح المهام المنوطة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وانسجاماً مع التوجيهات التي عبر عنها أعضاء المجلس، خاصة خلال انعقاد الاجتماعات التنسيقية مع الفئات، أعد المجلس خطة عمله برسم سنة 2017.

وتتضمن هذه الخطة، بالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس، والتقرير حول الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومتابعة دراسة الموضوعات في إطار الإحالات الذاتية لسنة 2016، وإطلاق وبرمجة موضوعات جديدة برسم سنة 2017. ويبقى برنامج العمل هذا قابلاً للتعديل بحسب الإحالات المحتمل ورودها على المجلس من طرف الحكومة والبرلمان بغرفتيه.

### الموضوعات المتعلقة بالإحالات الذاتية برسم سنة 2017

#### 1 • السياسات الصناعية

تتنظم السياسة الصناعية للمغرب منذ 2005 حول مخطط إقلاع، ويأتي مخطط الميثاق من أجل الإقلاع سنة 2009 ليعزز المخطط الأول، يحدوه طموح النهوض ببعض «المهن العالمية» (صناعة السيارات والطائرات وترحيل الخدمات...)، من خلال سياسات أكثر تحفيزاً (مناطق للتجارة الحرة، ومجمعات صناعية، وتحفيزات ضريبية... وبالاعتماد أيضا على أورش كبرى في مجال إنشاء البنيات التحتية (الموانئ، القطار فائق السرعة والطاقة الخضراء...)، وأخيراً عبر تعزيز انفتاح الاقتصاد المغربي على الاستثمارات الأجنبية. واعتباراً لأهمية هذا الموضوع، فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن ينجز إحالة ذاتية حول موضوع السياسة الصناعية، من أجل تحليل ضعف القدرة التنافسية للصناعة الوطنية والتعرف على أسباب ذلك من جهة أولى، واقتراح مداخل ممكنة لإصلاح يمكن من تقوية الصناعة والنسيج الصناعي المغربيين، من جهة ثانية.

## 2. المبادلات الاقتصادية بين المغرب وباقي البلدان الأفريقية

ما فتئ المغرب منذ حصوله على الاستقلال يعيد التأكيد على هويته الأفريقية، يجعله البعد الأفريقي في صلب خياراته الاستراتيجية، مع تزايد حجم مبادلاته التجارية، ممّا يعكس وجود ديناميّة متواصلة لعلاقات بلادنا مع أفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص. واليوم، في عهد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، اتخذ هذا التوجّه الأفريقي بُعداً جديداً بانخراطه في إطار رؤية بعيدة المدى تستند إلى المزايا التي يوفرها التعاون جنوب-جنوب، وعلى ضرورة تحقيق التنمية البشرية، وإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة ومتوازنة. وبالتالي، فإنّ طموح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هو الشروع في تسليط الضوء على التوجّهات التجارية التي يقيمها المغرب على الصعيد الإقليمي مع البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، قبل القيام بتحليل معمّق للعلاقات الاقتصادية والمالية للمغرب مع باقي البلدان الأفريقية، وذلك بهدف الوقوف، من جهة، عند طبيعة العوائق التي تقف في وجه هذه العلاقات، ومن جهة أخرى عند سبل تطويرها. ومن شأن نتائج هذا التحليل، والدروس المستفادة من التجارب الدولية في علاقتها بأفريقيا، تحديد عناصر لوضع استراتيجية اقتصادية أفريقية جديدة للمغرب.

## 3. النظام العقاري والرصيد العقاري

تكتسي السياسة العقارية للدولة أهمية استراتيجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا، فإنّ العقار يلعب دوراً رئيسياً في مجال العمران والتخطيط العمراني، في علاقته بأهداف تهيئة المجال الحضري، والحدّ من الفوارق المجالية وتكريس العدالة الاجتماعية. وبالتالي، فإنّ طموح المجلس يتجلى في تحديد الإشكاليات الكبرى المتعلقة بمتطلبات وإكراهات إصلاح العقار، ودوره في ترسيخ العدالة الاجتماعية والمجالية، وبقدرته على أن يكون رافعة للاستثمار، وبالوسائل التي يتعيّن تعبئتها لهذا الغرض، على مستوى النظام الضريبي ونموذج التمويل. في هذا الصدد، سيتم اقتراح توصيات عملية لتحديد المحاور التي ينبغي أن يشملها تحسين السياسة العقارية الحالية، من خلال التأكيد على الدور الرئيسي للعقار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 4. المناولة وظروف الشغل

يعرف المحيط الاقتصادي تحولات كبيرة على الصعيد العالمي نتيجة عوامل متعددة: العولمة المتزايدة للتجارة، وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتسريع الابتكار. وبالتالي فإنّ المناولة أصبحت عنصراً أساسياً لصاحب هذه التطورات، وينظم سلاسل الإنتاج وتوريد الاقتصادات المحلية والعالمية. ومع ذلك، فإن هذه الممارسة تعترضها مجموعة من الإكراهات المرتبطة أساساً بالضغط على الأسعار وأجال التسليم والمنافسة بين الموردّين، مما تكون له انعكاسات على ظروف الشغل وعلى احترام الحقوق الأساسية في العمل. لذلك ارتأى المجلس تخصيص هذه الإحالة الذاتية لدراسة الإشكالية المتعلقة بالمناولة في علاقتها بالشغل وظروف العمل اللائق، وذلك من أجل اقتراح حلول كفيلة باحترام قوانين الشغل، وضمان المنافسة العادلة بين المقاولات.

## 5. الهجرة وسوق الشغل

لقد ساهمت الأزمات الإنسانية والنزاعات السياسية والكوارث الطبيعية والظروف الاقتصادية المتدهورة السائدة في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط في تغذية التدفق الكبير والمتزايد للهجرة. وبحكم موقعه الاستراتيجي على أحد المسالك الرئيسية لحركات الهجرة النشيطة بين الجنوب والشمال، فإنّ المغرب يعيش تحوّلًا في اتجاه وضعية جديدة مزدوجة، أي أنّ يصبح، في الوقت نفسه، منطقة عبور شرعية وغير شرعية للهجرة، وأرض استقبال بكيفية متزايدة.

وقد اعتمد المغرب منذ 2013 سياسة جديدة بشأن الهجرة واللجوء الإرادي من أجل التّكفّل المؤسّساتي والقانوني بتدفقات الهجرة.

إنّ الطابع المستدام لهذه الهجرة يؤدي إلى العديد من التحديات على مستوى التوازنات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا يعرّض المغرب لكثير من الضغوط، التي يمكن أن تتزايد آثارها، على صعيد الرهانات الأمنية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان المنحدرة من الهجرة، وكذا على صعيد الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة، التعليم، التكوين، السكن، وغيرها). ومن شأن هذه العوامل أن تخلق ضغطاً جديداً على سوق الشغل، وعلى القدرة على العيش المشترك في بلادنا (مشكل الاندماج أو تعايش الساكنة مع أنماط العيش والثقافات والشعائر المختلفة).

من هنا يتجلى طموح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دراسة تأثير الهجرة على سوق الشغل، واقتراح توصيات كفيلة بتحسين إدماج المهاجرين في المجتمع.

## 6 • الحماية الاجتماعية

يتجلى الهدف من هذه الدراسة في التعريف بالمنظومة الحالية المتعلقة بالحماية الاجتماعية، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على نقاط قوتها وإضافاتها ونقاط ضعفها. كما سيسعى التقرير إلى تقديم توصيات من أجل رؤية متجددة وحديثة ودينامية للحماية الاجتماعية في المغرب باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وباعتبارها مسؤولية جماعية ومشاركة (بين الدولة والجهات والمقاولات والأفراد) ورافعة لتحسين الرفاه والنمو والتنمية الاقتصادية.

## 7 • المدن المستدامة

يتجلى الهدف من هذه الدراسة تحديد العوامل اللازمة لتحقيق استدامة المدن وتجديدها وتوسيعها، بهدف المساهمة في الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وخلق ثروات جديدة وفرص شغل جديدة. ومن خلال هذه الدراسة، سيسعى المجلس إلى اقتراح مسالك للتفكير وتوصيات عملية مرفقة بلوحة قيادة تبرز أهداف ومؤشرات قياس أداء المدينة المستدامة في المستقبل.

## 8 • التكنولوجيات والقيم

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التكنولوجيات الجديدة على المواقف الجديدة تجاه القيم الكبرى كالشغل والتضامن والثقة والمواطنة...، وكذا تحليل البنيات المادية والمؤسّساتية وتأثيرها على الأنماط المعرفية، وخاصة في أوساط الشباب ومواقفهم إزاء التطرف والعنف.

## 9 • المحتوى الثقافي والإعلام

تتعلق هذه الدراسة بتحليل مختلف العلاقات القائمة بين الثقافة ووسائل الإعلام، في سياق يتسم بالتطور السريع للتكنولوجيات داخل مجتمع يتغيّر. إنّ طموح هذه الدراسة هو الوصول إلى اقتراح توصيات عملية من شأنها المساعدة على خلق انسجام وتكامل بين الثقافة ووسائل الإعلام لصالح المجتمع المغربي اليوم.

## 10 • سياسة السكن في الوسط القروي

ستتصّب هذه الدراسة على معالجة الإشكالية المتعلقة بالسكن في الوسط القروي، من خلال تحليل وتقييم هذه الوضعية، وكذا الصعوبات المطروحة والتحديات التي ينبغي رفعها في مجال السكن القروي، علاوة على تقديم حلول واقتراح توصيات بهدف إعداد سياسية عمومية خاصة بالسكن القروي.

إضافة إلى ذلك، وسعيًا منه إلى إضفاء مزيد من الجودة والنجاعة على تدخلات المجلس، يعتزم هذا الأخير العمل خلال سنة 2017 على:

### 1 • تعزيز إنتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال:

- الارتقاء بإنتاجاته عبر حسن اختيار الموضوعات التي تعالج في إطار الإحالات الذاتية اعتمادا على الذكاء الجماعي لفئات المجلس؛
- الحرص على جودة ترجمة الإنتاجات التي يعدها المجلس؛
- وضع مؤشرات لتتبع إنتاجات المجلس وأدائه؛
- اقتراح نموذج موحد لآراء المجلس وتقاريره؛
- الإسراع بإحداث الخلية المكلفة بتتبع مآل آراء وتوصيات المجلس؛
- تعزيز دور المجلس باعتباره مؤسسة تيسر سبل الحوار الاجتماعي في بلادنا؛
- دعم اللجان الدائمة بخبراء دائمين ذوي خبرة عالية؛
- اقتراح إحالة ذاتية حول تنمية الجهات؛
- إيلاء مزيد من الأهمية للقضايا المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وبالنساء، وبحقوق الإنسان، وبالأشخاص في وضعية إعاقة، وبالأشخاص المسنين، وبالطفولة؛
- اقتراح إحالة ذاتية تتعلق بإشكالية الرياضة.

### 2 • دعم أشغال المجلس بالمساهمة في النقاشات التي تستقطب اهتمام المواطنين باتخاذ المبادرات التالية:

- تنظيم ندوة وطنية حول دور المجلس في النهوض بالمساواة وتمكين النساء وعدم التمييز.
- تنظيم ندوة داخلية لمناقشة تقرير البنك الدولي حول موضوع الحكامة والقانون.

### 3 • تعزيز العلاقات الخارجية للمجلس

- الاستثمار الفعلي لمضامين اتفاقيات الشراكة المُبرمة، عن طريق خلق فرق عمل خاصة مكلفة بتتبع علاقات المجلس مع نظرائه الآخرين، على غرار لجان العمل المكلفة بتتبع العلاقات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية.

- تعزيز أنشطة المجلس في الساحتين الأفريقية والعربية.
- تطوير علاقات الفئات مع نظيراتها في باقي المجالس الأفريقية من خلال تنظيم ندوات مشتركة.

#### 4. تعزيز الاستراتيجية التواصلية الخارجية للمجلس، من خلال:

- تنظيم لقاءات منتظمة مع وسائل الإعلام من أجل تقاسم الخطوط العريضة للتقارير المصادق عليها من طرف الجمعية العامة؛
- تنظيم لقاءات إشعاعية، كل شهرين، على مستوى الجهات الاثني عشرة للمملكة من أجل شرح آراء المجلس وتقديم تقاريره؛
- توطيد العلاقات مع غرفتي البرلمان؛
- تعزيز صورة المجلس على المستوى الدولي، وتكثيف حضوره في إطار تطوير دوره باعتباره فاعلا أساسيا في الديبلوماسية المدنية؛
- تمكين عضوات وأعضاء المجلس الذين يمثلون المجلس في الأنشطة الوطنية والدولية من كل ما من شأنه أن يقوي إمامهم بالموضوع المقترح؛
- اقتراح أشكال جديدة للتعاون مع مراكز البحث الوطنية؛
- تقوية علاقات المجلس مع الجامعات والمدارس الكبرى؛
- تطوير انفتاح المجلس على جميع مكونات المجتمع عبر تنظيم زيارات إلى المجلس لفائدة الأطفال والشباب؛
- الحرص مستقبلا على المشاركة الفعلية للمجلس في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب.

#### 5. دعم استراتيجية التواصل الداخلي للمجلس:

- تحسين الرصيد الوثائقي وتقاسمه بين اللجان؛
- التنسيق بين اللجان لتطوير الإنتاج؛
- تعزيز التواصل الداخلي بين الأعضاء والفئات؛
- تنظيم اجتماعات تسيقية مع الفئات مرتين في السنة.

#### 6. تحسين عمل المجلس من أجل الرفع من فعاليته وأدائه السنوي،

- إحداث خلية مكلفة بالتدقيق الداخلي؛
- خلق خلية مكلفة بتعيين تقارير المجلس وآرائه السابقة؛
- ترشيد اللجوء للخبرة الخارجية من طرف اللجان الدائمة بتوظيف خبراء دائمين جدد.

#### •7 تفعيل اليقظة الاستراتيجية والمعلوماتية

- وضع سياسة إلكترونية أمنية لحماية إنتاجات المجلس؛
- تعزيز حضور المجلس في مواقع التواصل الاجتماعي؛
- إعادة النظر في الموقع الإلكتروني للمجلس.

#### •8 تقديم حصيلة عن الولاية الأولى للمجلس من خلال العمليات التالية:

- تقييم مرحلة الستّ سنوات من عمل المجلس؛
- تجميع توصيات المجلس المنتجة خلال هذه السنوات، مع تصنيف المقترحات بحسب المجالات.





## مراجع بييلوغرافية

### تقارير وطنية ودولية :

- Association Marocaine des Investisseurs en Capital, Rapport sur le capital investissement 2016, (2017) ;
- Banque Africaine de Développement, Tracking Africa's Progress in Figures, (2014) ;
- Banque Africaine de Développement, Perspectives économiques en Afrique, (2017) ;
- Bank Al-Maghrib, Enquête de Bank Al-Maghrib auprès du secteur industriel, (2016) ;
- Bank Al-Maghrib, Rapport sur la Politique Monétaire, (mars, juin, septembre et décembre 2016),
- Bank Al-Maghrib, Rapport annuel sur la supervision bancaire - Exercice 2015, (2016),
- Banque Mondiale, Global Economic Prospects: A Fragile Recovery, juin 2017,
- Banque Mondiale, Regulatory Indicators for Sustainable Energy, (2017), RISE 2016 report;
- Coface, Enquête sur le comportement de paiement des entreprises au Maroc en 2016, (2016) ;
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «إدماج مُقتضيات التغيّرات المناخية في السياسات العمومية»، إحالة ذاتية رقم 21/2015 (سنة 2015)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «تنمية العالم القروي : التحديات والآفاق»، إحالة ذاتية رقم 01/2017 (سنة 2017)؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الرأي رقم 15/2015 (سنة 2015) حول مشروع القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي رقم 20/2016 (سنة 2016) حول مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي رقم 23/2016 (سنة 2016)، «فعلية حقوق الطفل : مسؤولية الجميع»؛

• المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي رقم 22/2016 (سنة 2016)، «متطلبات الهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية».

- Conseil national des droits de l'Homme, Avis à propos du projet de loi N° 103.13 relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes, 2016
- Conseil National des Droits de l'Homme, Avis sur le projet de loi N°14-79, relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination (APALD) (2016) ;
- Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique, La mise en œuvre de la charte Nationale d'éducation et de formation 2000-2013 : Acquis, déficits et défis (Rapport analytique 2014) ;
- Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique, Pour une école de l'équité, de la qualité et de la promotion - Vision stratégique pour la réforme 2015-2030 (2015) ;
- Fonds Monétaire International, Perspectives économiques mondiales, (avril 2017) ;
- Fonds Monétaire International, Perspectives économiques mondiales, (octobre 2016) ;
- Forum Economique Mondial, Rapport mondial sur la compétitivité 2016-2017, (2016),
- Haut-Commissariat au Plan, Enquête Nationale sur la Consommation et Dépenses des Ménages, 2016 ;
- Haut-Commissariat au Plan ; Enquête Nationale sur la Perception par les ménages de quelques cibles des principaux Objectifs de Développement Durable (2016),
- Haut-Commissariat au Plan, Etude sur le rendement du capital physique au Maroc, (2016),
- Haut-Commissariat au Plan, Inégalités sociales et territoriales à la lumière des résultats de l'enquête nationale sur la consommation et les dépenses des ménages 2014, (2016) ;
- Haut-Commissariat au Plan, La Situation du marché du travail en 2016, (2017) ;
- Haut-Commissariat au Plan, Principaux enseignements sur la qualité de l'emploi en 2016, (2017) ;

- Haut-Commissariat au Plan, Situation, évolution et principales caractéristiques du chômage et du sous-emploi en 2016, (2017) ;
- Haut-Commissariat au Plan, Recensement Général de la Population et de l'Habitat, 2014 ;
- Lelia Croitoru and Maria Sarraf (Editors), (2017), Le Coût de la Dégradation de l'Environnement au Maroc, Environment and Natural Resources Global Practice Discussion Paper n°5, Banque Mondiale
- Ministre de l'Aménagement du Territoire National, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Politique de la Ville, Réalisations en chiffres du Ministère de l'Habitat et de la Politique de la Ville - Bilan 2012-2016 ;
- Ministère de l'Economie et des Finances, Rapport Économique et Financier 2017,
- Ministère de l'Economie et des Finances- Direction des Etudes et des Prévisions Financières, Synthèse de l'édition 2017 du Rapport sur le Budget axé sur les Résultats tenant compte de l'aspect Genre (2017) ;
- Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales, Rapport sur les grèves dans le secteur de l'industrie, du commerce, des services et de l'agriculture (Données 2016) ;
- Ministère de la famille, de la solidarité, de l'égalité, et du développement social, Plan Gouvernemental pour l'Égalité : Bilan global 2012-2016 ;
- Ministère de la famille, de la solidarité, de l'égalité, et du développement social, Politique Publique Intégrée de la Protection de l'Enfance (2016) ;
- Ministère de la Justice et des Libertés, Mariage des Mineurs (Données 2015) ;
- Ministère de la Santé ; Données communiquées sur les femmes victimes de violences admises dans les centres hospitaliers hors CHU (Données 2015) ;
- Ministère de la Justice et des Libertés, Violences contre les femmes (Données 2015) ;
- Ministère de la Santé, Santé en Chiffres 2015 (Edition 2016) ;
- Observatoire National des Droits de l'Enfant, Mécanisme National d'Ecoute, de Signalement de Plaintes et de Recours au profit des enfants victimes de violence, d'exploitation et d'exclusion, (Données 2015 et 2016) ;
- Office des changes, Communiqué sur les Résultats des échanges extérieurs à fin 2016, (2017) ;

- Office des changes (2017), Indicateurs mensuels des échanges extérieurs de l'année 2016;
- Organisation de Coopération et de Développement Economiques, « Does gender discrimination in social institutions matter for long-term growth? Cross-country evidence », Autorisé pour publication par Mario Pezzini (Février 2016),
- Organisation de Coopération et de Développement Economiques, Institutions Sociales et Égalité homme-femme pour l'Afrique Subsaharienne (2016) ;
- Présentation de la Direction Générale des Collectivités Locales sur la gestion des ressources naturelles, la protection de l'environnement et la résilience face aux changements climatiques, au CESE en date du 24 mai 2017
- Rapport d'activités de l'Agence Nationale de l'Assurance Maladie, 2016
- Rapport de Doing Business - édition 2016/2017, (2016), Banque Mondiale
- Organisation Mondiale de la Santé, Rapport de la Commission des Déterminants sociaux de la Santé, (2008),
- Rapport de la troisième communication nationale du Maroc à la CCNUCC, (avril 2016)
- Secrétariat d'Etat chargé de la Formation Professionnelle, Stratégie Nationale de la Formation Professionnelle 2021 - 2015,
- Stratégie nationale d'Immigration et d'Asile (2013), Ministère chargé des marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration
- Transparency international(2017), Indice de perception de la corruption de 2016,
- World Economic Forum, Global Gender Gap Index (2016),
- World Energy Council, World Energy Trilemma 2016: Defining measures to accelerate the energy transition, (2016),
- World Resources Institute, Ranking the World's Most Water-Stressed Countries in 2040, (2015)

## دراسات وبحوث :

- Canuto, O., (2016), What Happened to World Trade, OCP Policy Center, Policy Brief PB1615
- Constantinescu, C., Mattoo, A. et Ruta, M. (2015), The global trade slowdown: cyclical or structural?, IMF Working Paper, No 15/ 6
- Francesc Pedró, Gabrielle Leroux Megumi Watanabe, (2015) the privatization of education in developing countries. Evidence and policy implications – UNESCO working papers
- Frankel, J., Vegh, C., et Vuletin, G., (2011), Fiscal policy in developing countries: Escape from procyclicality, Voxeu CEPR's policy portal
- Hausmann, R. and D. Rodrik. (2003). Economic Development as Self Discovery. Journal of Development Economics
- Kee, Hiau Looi, et Heiwai Tang, (2014), "Domestic Value Added dans Exports: Theory and Firm Evidence from China" (World Bank).

## مواقع إلكترونية وقواعد بيانات على شبكة الأنترنت :

- Agence Marocaine de Presse ([www.map.ma](http://www.map.ma))
- Baromètre de l'OMPIC ([www.barometreompic.ma](http://www.barometreompic.ma))
- Base de données de la Conférencedes Nations-Unies pour le Commerce et le Développement ([www.cnuccd.org](http://www.cnuccd.org))
- Base de données du FMI ([www.imf.org](http://www.imf.org))
- Base de données du World Integrated Trade Solution (<http://wits.worldbank.org>)
- Base des données de UN Comtrade Database (<https://comtrade.un.org>)
- Chambre des Conseillers ([www.chambredesconseillers.ma](http://www.chambredesconseillers.ma))
- Chambre des représentants ([www.chambredesrepresentants.ma](http://www.chambredesrepresentants.ma))
- Données de l'Agence Internationale de l'Energie ([www.iea.org](http://www.iea.org))
- Haut-Commissariat au Plan ([www.hcp.ma](http://www.hcp.ma))

- MASEN ([www.masen.ma](http://www.masen.ma))
- Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts ([www.agriculture.gov.ma](http://www.agriculture.gov.ma))
- Ministère de l'Industrie, de l'Investissement, du Commerce et de l'Economie Numérique ([www.mcinet.gov.ma](http://www.mcinet.gov.ma))
- Observatoire de l'entreprise Inforisk ([www.inforis.ma](http://www.inforis.ma))
- Office des changes ([www.oc.gov.ma](http://www.oc.gov.ma))
- Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole ([www.opec.org](http://www.opec.org))
- Parlement ([www.parlement.ma](http://www.parlement.ma))
- Résultats du recensement général de la population et l'habitat (<http://rgph2014.hcp.ma>)
- Secrétariat d'Etat chargé du Développement Durable ([www.environnement.gov.ma](http://www.environnement.gov.ma))
- Site de la COP22 (<http://cop22.ma>)
- The Worldwide Governance Indicators project (<http://info.worldbank.org/governance/wgi/>)
- Projet d'identification électronique en Inde dit : AADHAAR: Document de présentation du projet fournies par l'autorité gouvernementale en charge du projet : Unique Identification Authority of India (agence gouvernementale : <https://uidai.gov.in/>)

# الفهرس

13.....	كلمة تقديمية
23 .....	تمهيد
25.....	القسم الأول: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة - 2016
27.....	1. أهم التطورات
27 .....	1.1. المحور الاقتصادي
27 .....	1.1.1. المحيط الاقتصادي الدولي
27 .....	نمو عالمي هشّ وفي تباطؤ طفيف سنة 2016
29 .....	البتروول: مزيد من الشكوك وانتعاش طفيف للأسعار بعد إعلان دول الأوبك
30 .....	البريكست وتداعياته المحتملة
30 .....	التجارة العالمية في تباطؤ مطرد
31.....	مواصلة عملية إعادة التوازن إلى نموذج النمو الصيني
31.....	صعود العداء ضدّ التبادل الحرّ والمهاجرين في أهمّ البلدان المتقدّمة
32 .....	2.1.1. المحيط الإقليمي للمغرب في 2016: توجّه راسخ نحو أفريقيا جنوب الصحراء
32 .....	السياق الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي
35.....	الجانب الاقتصادي للعلاقات المغربية الأفريقية: فرص ينبغي استغلالها ومخاطر يتعيّن تديبرها
37 .....	3.1.1. الوضعية الاقتصادية الوطنية
38.....	1.3.1.1. تباطؤ في النمو خلال سنة 2016: هشاشة مستمرة بالنظر إلى التقلبات المناخية، ولكن في تراجع مقارنة مع الماضي
44 .....	2.3.1.1. الحسابات الخارجية: عودة العجز التجاري في 2016
46 .....	3.3.1.1. السياسة الصناعية وبنية الصادرات: من أجل تدارك التأخر المتراكم في مجال التحوّل الهيكليّ
51.....	4.3.1.1. مناخ الأعمال في 2016: نتائج متباينة
55.....	5.3.1.1. السياسات الماكرو-اقتصادية
55 .....	1.5.3.1.1. السياسة الميزانية ووضعية المالية العمومية في 2016: توازنات في تحسّن مستمر
58 .....	2.5.3.1.1. السياسة النقدية وتمويل الاقتصاد في 2016
63.....	6.3.1.1. وضعية التشغيل والبطالة في 2016: استمرار ضعف محتوى النمو من التشغيل
68.....	2.2. المحور الاجتماعي
68 .....	1.2.1. المغرب وأهداف التنمية المستدامة: استمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية
72 .....	2.2.1. وضعية التربية والتكوين في المغرب: تفاقم المشاكل البنيوية في ظلّ ضعف نجاعة الإصلاحات
77 .....	3.2.1. قطاع الصحة: تحديات ينبغي رفعها
77 .....	1.3.2.1. الصحة
78.....	2.3.2.1. التغطية الصحية الأساسية

- 4.2.1 وضعية المساواة بين الجنسين وحقوق النساء خلال 2016: انعدام الفعالية في تحقيق مساواة فعلية ... 81
- العنف ضد النساء: تطورات جديدة ..... 82
- المغرب ومسألة النوع حسب التصنيفات الدولية ..... 83
- 5.2.1 وضعية الطفولة خلال سنة 2016: ضرورة تسريع تفعيل السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة. 86
- 6.2.1 الحوار الاجتماعي: في الحاجة إلى مقاربة جديدة لتجاوز العقبات ..... 87
- 7.2.1 مناخ اجتماعي متوتر خلال سنة 2016 ..... 88
- 8.2.1 إدماج الأشخاص في وضعيّة إعاقة: حصيلة لاتزال بعيدة عن الاستجابة للتطلّعات ..... 89
- 9.2.1 سياسة الهجرة في المغرب: مقاربة جديدة لسياق جديد ..... 90
- 10.2.1 محاربة الجريمة في سنة 2016 ..... 91
- 11.2.1 السكن الاجتماعي: تراجع هامّ للعجز على مستوى السكن، مع استمرار نواقص  
ينبغي تجاوزها في مجال الحكامة والإدماج ..... 93
- 3.1. الجانب البيئي ..... 95**
- 1.3.1 الكوب 22: التأكيد على التزام الأطراف وتسريع وتيرة تنفيذ اتفاق باريس ..... 95
- تعبئة قويّة للمغرب وقدرة تنظيمية كبيرة ..... 95
- سياق الكوب 22 واتفاق باريس ..... 96
- إيلاء أهمية خاصة لانفعالات القارة الأفريقية ..... 96
- نتائج ملموسة بعد المفاوضات ..... 97
- مرحلة ما بعد الكوب 22: آفاق وتحديات ينبغي رفعها ..... 98
- 2.3.1 خيار الطاقات المتجددة: ضرورة تحسين النجاعة الطاقية وضمان استدامة النموذج التنموي الوطني .. 99
- 3.3.1 المغرب أمام تهديد الإجهاد المائي ..... 101
- 1.3.3.1 حجم الظاهرة بالمغرب ..... 101
- 2.3.3.1 التقدم الحاصل في مجال تديير الماء في 2016 ..... 102
- 4.3.1 مواصلة السياسات المتعلقة بالبيئة في سنة 2016 ..... 103
- 2. نقاط اليقظة والتوصيات ..... 105**
- 1.2. اقتراح آلية للتثبيت الاقتصادي ..... 105
- 2.2. رساء وتعزيز دعومات اقتصاد أزرق مندمج ..... 106
- 3.2. تسريع وتيرة إعداد استراتيجية إرادية وإطار متجانس من أجل تحقيق مساواة فعلية  
بين الجنسين ..... 107
- 4.2. وضع استراتيجية إرادية لتسريع وتيرة التنمية البشرية، من خلال إصلاحات فعلية  
على مستوى التربية والتكوين والصحة ..... 108
- 5.2. تسريع وتيرة العمليات المتعلقة بتحقيق تنمية مُستدامة لبلدنا وضمان استمراريتها ..... 110



القسم الثاني: الموضوع الخاص ” التحوّل الرّقمي في خدمة المواطن ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة “ ..... 113	
1. مقارنة شمولية ومتجانسة من أجل بلوغ مستوى جديد لرُقمنة المرافق العمومية ..... 118	
1.1. تحسين استقبال المواطنين من طرف الإدارة ..... 119	
2.1. رُقمنة المرافق العمومية، وسيلة من وسائل تحقيق الإنصاف والشفافية والفعالية ..... 120	
3.1. إحداث هيئة قيادة خاصة ..... 125	
4.1. تفعيل ميثاق المرافق العمومية الذي ينصّ عليه الدستور ..... 125	
2. وضع آلية للحصول على المعلومات وتقديم الطعون والمحاسبة لفائدة المواطنين ..... 127	
1.2. إحداث مرصد لجودة الخدمات في الإدارة ..... 127	
2.2. تكريس الحقّ في الحصول على المعلومات ..... 127	
3.2. وضع أدوات للمراقبة وطرق تقديم الطعون ..... 129	
3. تديير الثقة الرقمية في ظلّ آلية رُقمنة مرافق الإدارة ..... 130	
4. استغلال فرص التحوّل الرّقمي من أجل نموّ اقتصاديّ مستدام في خدمة المواطن ..... 137	
القسم الثالث: أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ..... 147	
1. حصيلة سنة 2016 ..... 150	
1.1. الجمعية العامة ..... 150	
2.1. مكتب المجلس ..... 150	
3.1. اللجان الدائمة ..... 151	
1.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية ..... 152	
2.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التشغيل والعلاقات المهنية ..... 153	
3.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن ..... 154	
4.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة ..... 159	
5.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا مجتمع المعرفة والإعلام ..... 161	
6.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ..... 162	
7.3.1. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية ..... 164	
4.1. الأنشطة المنظمة ..... 166	
5.1. العلاقات العامة والتعاون الدولي ..... 167	
6.1. الأنظمة المعلوماتية والتواصل ..... 168	
7.1. ميزانية المجلس ..... 169	
2. برنامج العمل برسم سنة 2017 ..... 170	



## المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الرئيس  
نزار بركة

الأمين العام  
ادريس الكراوي

### الأعضاء

74. طارق السجلماسي  
75. عبد الحميد الجمري  
76. عبد الرحمان الزاهي  
77. عبد الرحيم كسييري  
78. عبد المولى عبد المومني  
79. كريمة ميككة  
80. للا نزهة العلوي  
81. ليلي بريش  
82. محمد بن شعبون  
83. محمد مستغفر  
84. محمد بنقدور  
85. محمد الخاديري
- فئة الشخصيات المعينة بالصفة**
86. أحمد التجاني الحليني العلمي  
87. الجيلالي حزييم  
88. العربي بن الشيخ  
89. ادريس اليزمي  
90. خالد الشدادي  
91. سعيد أحمدوش  
92. عبد العزيز بنزاكور  
93. عبد العزيز عدنان  
94. عبد اللطيف الجواهري  
95. عثمان بنجلون  
96. عمر عزيمان  
97. محمد العلوي العبدلاوي (واقته المنية  
في يناير 2017)
98. رئيس مجلس الجالية المغربية  
بالخارج  
99. رئيس المرصد الوطني للتنمية  
البشرية  
100. رئيس المجلس الاستشاري  
للأسرة والطفولة  
101. رئيس المجلس الاستشاري  
للشباب والعمل الجمعي  
102. رئيس الهيئة المكلفة بالمنافسة  
ومحابة جميع أشكال التمييز

40. محمد دحماني  
41. محمد عبد الصادق السعيدي  
42. مصطفى اخلافة  
43. مينة الرشاطي  
44. نجاة سيمو  
45. نورالدين شهبوني

### فئة ممثلي الهيئات والجمعيات المهنية

46. أحمد أبوه  
47. أحمد أعياش  
48. ادريس بلفاضلة  
49. العربي بلعربي  
50. أمين برادة سني  
51. بوشعيب بن حميدة (واقته المنية في يونيو  
2016)  
52. عبد الحي بسة  
53. عبد الكريم فوطاط  
54. عبد الكريم بنشرقي  
55. عبد الله متقي  
56. عبد الله دكيك  
57. عبدالإله حفطي  
58. علي غنام  
59. كمال الدين فاهر  
60. محمد بولحسن  
61. محمد بنجلون  
62. محمد فتاح (واقته المنية في دجنبر 2016)  
63. محمد فيكرات  
64. محمد رياض  
65. محمد حسن بنصالح  
66. مريم بنصالح شقرون  
67. منصف الزياتي  
68. منصف كتاني  
69. سعد الصفريري

### فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعي

70. الزهرة زاوي  
71. جواد شعيب  
72. حكيمة ناجي  
73. سيدي محمد كاوزي

### فئة الخبراء

1. احجبوها الزبير  
2. أحمد رحو  
3. أحمد عبادي  
4. ادريس الإيلالي  
5. ادريس أوعويشة  
6. أرمان هاتشويل  
7. ألبير ساسون  
8. التهامي عبد الرحمان الغرفي  
9. الطاهر بنجلون  
10. أمين منير العلوي  
11. أمينة العمراني  
12. حكيمة حميش  
13. خليدة عزبان بلقاضي  
14. طريق اكيوزول  
15. عبد الله موقصيط  
16. عبد المقصود راشدي  
17. فؤاد ابن الصديق  
18. لحسن والحاج  
19. محمد حراني  
20. محمد وكريم  
21. محمد البشير الراشدي  
22. مصطفى بنحمزة  
23. نبيل حكمت عيوش

### فئة ممثلي النقابات

24. ابراهيم زيدوح  
25. أحمد بهنيس  
26. أحمد بابا عبان  
27. بوشتي بوخالفة  
28. جامع المعتصم  
29. خليل بنسامي  
30. عبد الرحمان قنديلة  
31. عبد الرحيم لعبايد  
32. عبد العزيز إيوي  
33. علال بنلعربي  
34. علي بوزعشان  
35. لحسن حنصالي  
36. لطيفة بنواكريم  
37. محمد بوجيدة  
38. محمد بنصغير  
39. محمد علوي

الإيداع القانوني : 2017 PE 0070

ردمك : 978-9954-635-29-2

ردمد : 2550-6366

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5  
حي الرياض، 10 100 - الرباط

الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 : الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50

البريد الإلكتروني : [contact@cese.ma](mailto:contact@cese.ma)